

هذا الملف عبارة عن مجموعة من البحوث والدراسات لباحثين في الدراسات الإقليمية، والتي تتناول واقع الاتحاد الاوروبي في بيئة إقليمية ودولية

سياسات الاتحاد الأوربي تجاه أزمة الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

موقف الاتحاد الأوربي من التغيير في المنطقة العربية

ظاهرة الهجرة الدولية دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

تركيا والاتحاد الأوربي - بحث في مراحل الانضمام ومحدداته

أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي

موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية

سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية

اوروبا وحروب المستقبل في ضوء التقنيات الحديثة

الوحدة النقدية والاتحاد السياسي في أوربا

من اعداد صخري محمد

الجزائر

بحوث ودراسات

سياسات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول

المدرس الدكتور
الدكتور
(*)

مقدمة:

أتسمت العلاقات الأوربية الأمريكية، خلال حقبة الحرب الباردة، بالتحالف الاستراتيجي، انطلاقا من الإدراك الأوربي الأمريكي المشترك للتهديد السوفيتي باستثناء عقد الستينات الذي شهد خلافات فرنسية أمريكية بسبب المواقف الاستقلالية الديغولية، وكان التهديد الشيوعي أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة إلى تعديل علاقاتها مع ألمانيا وضمّها إلى الحلف استكمالا لسياقات التعاون الأمريكي-الأوربي الغربي إبان الحرب الباردة لإضعاف الإتحاد السوفيتي الذي تتكلل في النهاية بالنجاح في تفكيكه رسمياً في 1991/12/24م. ولكن التضامن والتحالف الذي كان قائماً بين دول الغرب مع نهاية الحرب الباردة، بدأ ينهار لاسيّما في سياساتهم تجاه مناطق عدة في أنحاء العالم مثل: أفريقيا والشرق الأوسط[1]، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وتبدد خطر انتشار الشيوعية في مناطق العالم النظر في رسم خرائط النفوذ التي روعيت طويلاً لضرورات الحرب الباردة لمراجعة التزاماتها الدولية، وتحديد دورها في النظام الدولي[2].

بيد أن تفكك الاتحاد السوفيتي غيّر البيئة الإستراتيجية لعلاقات التحالف الأوربية_الأمريكية، إذ لم يعد هناك عدو خارجي يوجه ضده هذا التحالف طاقته على الرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لخلق عدو جديد يسمى (الإرهاب) لإدامة قيادتها للتحالف الدولي[3] كما في مرحلة الحرب الباردة. وكان من ثمار البيئة الدولية الجديدة أن بدأ الاتحاد الأوربي يبلور إستراتيجيات جديدة في محيطه الجغرافي المباشر، في شرق أوربا، والبحر المتوسط، وأفريقيا، ويتبع سياسات لا تتفق تماماً مع السياسة الأمريكية، في الوقت الذي باتت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بمظهر القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتفرض وتفرض قيودها الناشئة عن الهيمنة على العالم وخاصةً

(*)مدرس – مركز الدراسات الفلسطينية -جامعة بغداد
(**)باحث مستقل

بعد أن بدأت الولايات المتحـدة الأمريكيـة في استعمال تلك الهيمنة لفـرض شـروطها علـى الآخرين.(4)

ولّما كان الإتحاد الأوربي والولايـات المتحـدة الأمريكية، هما اليوم من قوى الشـرق الأوسـط بحكم الجوار الجغرافي والوجـود العسـكري، اذ تجاور أوربا بشكل مباشر معظـم دول الشـرق الأوسط المطلة على البحر المتوسط فيما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وبحكم احتلالها للعراق قوة شرق أوسطية وجاراً لمعظم دول المنطقة، اذ لم يحدث فيما سبق ان كانت الولايـات المتحـدة الأمريكية مندمجةً عسكرياً في المنطقة كما هي عليه اليوم، هذا الوجود الذي أنشأ خطوط أحتكـاك وتماس جديدة بين أوربـا والولايـات المتحـدة الأمريكية في الشرق الأوسط علـى المسـتويين الأقتصادي والأمني.

وتحاول الدراسة التي بين أيـدينا التعـرف الى مواقف كل منهما تجاه الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الرد عليها سيّما بعـد أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001م.

أولا:الحيرة في مواجهة أزمات الشرق الأوسط:

لقد بدأت منطقة الشرق الأوسـط ترسـم قوساً جديداً من الأزمات بعد أحداث الحـادي عشر من أيلول، فيما أصبح صدى هذه الأزمات له وقع خارج مراكز هذه الأزمات، وبدأ يمـس فاعلين رئيسين على الساحة الدوليـة، ومعناهـا الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ زمن بعيد أدت الولايات المتحدة في الشـرق الأوسط دور الشرطي تماشياً مع أهـدافها التقليديـة المتمثلة في ضمان حرية الملاحة في البحر المتوسـط في سبيل ضمانة حصولها على احتياجاتها من الإمـدادات النفطية من ناحية، وحماية حليفتها إسرائيل من ناحية أخرى، وكان تحقيق الأمن في المنطقة المرتبط بشـكل أساس بالسيطرة على النزاعات المعلنة وغـير المعلنـة وحلّها من الأمور الحتمية المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية.(5)

أما اليوم فقد أصبح الالتزام الأمريكي من أجل تحقيق الأستقرار في المنطقة أمراً ملحاً يغذي إسـتراتيجيات أمريكية جديدة أكثر فأكثر تدخلية؛ وبالموازاة ومـن أجل إعطاء مصداقية لخطواتها في هذه الأثناء كانـت الولايات المتحدة الأمريكية واعية بضـرورة تعريـف مشروع سياسي لتنظيم منطقة الشرق الأوسط علـى رقعة جغرافية واسعة ممتدة من موريتانيـا الى حـدود الباكستان، وهو في الحقيقة المشروع الـذي عرضـته واشنطن على قمة مجموعة الدول الصـناعية الثمانيـة (G8) في سيي اسلاند في العام 2004، والـذي تم قبوله مع بعض التعديلات عليه في تلـك المناسـبة في (8-9) حزيران من العام نفسه(6).

ومن جانبه، فان الاتحد الأوربي الموسّـع(*) مجـاور لمنطقة الشرق الأوسط – جغرافياً– هذه المنطقة الـتي أصبحت غير مستقرة بشكل متزايد، ومن ثمّ أصبحت حساسيته للأزمات الإقليمية، وتأثره بها هي حساسية مباشرة إن لم تكن فورية، وهي في الحقيقة أزمات عدة ومتنوعة، وهي في الوقت نفسه ذات طابع إستراتيجي

– العمليات الأرهابية التي وقعت على الأراضـي الأوربيـة في مدريـد ولنـدن – وذات طـابع اقتصادي، إذ إن الاتحاد الأوربي أكثر حساسية من الولايات المتحدة الأمريكية عند انقطاع الإمدادات من النفط، وذات طابع اجتماعي، إذ بدأت المجاميع المهاجرة الى الدول الأعضاء في الاتحاد من الأصول المتوسطية تظهر في بعض الأحيان حساسية أمـام الطروحات الراديكالية.

وفي مواجهة هذه المعضلات المتعددة الأشـكال يجتهد الدبلوماسيون الأوربيـون في التوصـل الى حلول مشتركة للرد على المخاطر التي تتحـرك، وتتغذى على نزاعات الشرق الأوسط.

وقد سبق فيما مضـى أن تقـدم الأوربـيين بمشـروعهم الخـاص المسـمى ب:" الشـراكة الأورو- متوسطية" في تشرين ثاني العام 1995م، في برشلونة عندما التقـى وزراء خارجيـة دول الاتحاد الأوربي الخامسة عشـر آنـذاك، ووزراء الدول المتوسطية الأثني عشر[7]، فيما أقام الاتحاد الأوربي كذلك علاقات مع عـدة دول شـرق أوسطية لاسيّما مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا المجلس الذي يجتهد في فرض حالـه علـى الساحة الدولية. وقد بادر وزير خارجيـة المانيـا (يوشكا فيشر)، بإعلان مشروع ألماني تحوّل فيما بعد الى مشروع الماني- فرنسي بعد أيام قليلة من إعلان المشروع الأمريكـي للشـرق الأوسـط الموسع[8].

والمبادرة الأوربية الفرنسية- الألمانية لم تقلل من شأن العلاقة العضوية التي تجمعهما مع الولايـات المتحـدة الأمريكية، أذ تذكر المبادرة الفرنسية الألمانية بأن علينا أن نستقبل بايجابية الأفكار التي أقترحتـها الولايـات المتحدة الأمريكية بشأن ((الشرق الأوسط الكبير))، وسبل تحديثه وإحلال الديمقراطية فيه، وأنه بالأمكـان العمل وتنسيق الجهود معاً، وأنه ينبغي على الاتحـاد الأوربي أن يتطلع الى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط، كما ينبغي عليه أن يحدد رؤية مميزة تكمـل رؤية الولايات المتحدة بالاستناد إلى مؤسسات الإتحاد الخاصة وأدواته.[9]

ومن الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربي يتقاسمان بعض مـن التفـاؤل عنـد تشخيصهما للأزمات، الا أنهما لا يعرضان بالضرورة نفس المبادرت، ونفس الردود على المشكلات الخطرة التي تجتاح المنطقة، بل لقد تحولت مسـألة الشـرق الأوسط منذ العام 2003، موضوعاً رئيسياً للخلاف بينهما في سياستهما الخارجية، وقد زاد سوء التفـاهم فيما بين الأوربيين أنفسهم من صعوبة تناول المشهد.

فقد أصبحت المعارضة بين المنهج الأمريكي الأحادي في اتخاذ القرار، والفعل عالمياً (Unilateralism)، وطبيعة العمل المتعدد الأطراف، والشـرعية الدوليـة (Multilateralism) للحلول الأوربية واضـحة جداً منذ العام 2004م[10].

وفي الوقت الذي يظهر فيه تحسـن في العلاقـات بينهما منذ العام 2005م، مع تراجع المواقف الحـادة الأمريكية السابقة سيما حول ملفي لبنان وأيـران، إذ

يلاحظ تطور ونمو من جديد في العلاقات الفرنسية-الأمريكية الذي يعد في حقيقة الأمر مؤشر مهم في العلاقات الأطلسية.

وعلى الرغم من هذا التحسن في العلاقات الأطلسية، فان الضعف الأوربي واضح للعيان في دور الاتحاد في أزمات المنطقة كفاعل ند للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في عملية التسوية بين الفلسطينيين والأسرائيليين من ناحية،وفي الأزمة العراقية من ناحية أخرى، بل اننا نراه في أغلب الأحيان منقسماً أو غائباً، ليس على المستوى العسكري فحسب، ولكن كذلك في خطابه الدبلوماسي.

ثانياً: الإدراك الأمريكي والأوربي للأزمات في الشرق الأوسط:

يعرض الأوربيون والأمريكيون اليوم تشخيصين مختلفين للأزمات التي تغطي منطقة الشرق الأوسط، ويعود هذا الاختلاف بشكل أساس وفي جزء كبير منه إلى درجة تأثير كل منهما في نفس الأزمات: فاذا كان من الصعوبة البحث عن حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي دون وساطة خارجية، وضغوطات أمريكيةعلى إسرائيل، ودعم أوربي لاسيما المالي والدبلوماسي، فان الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العكس هي الفاعل والمحفز الرئيس في الأزمة العراقية، فيما يمثل الملف السوري - اللبناني حالة من التعاون الفرنسي – الأمريكي من أجل العمل على تطوير النظام السياسي العربي من خارجه،[11] إذ يبدو أن هناك اتفاقاً أوربياً أمريكياً على أهمية بناء ترتيب أمني جديد في الشرق الأوسط يحل محل جامعة الدول العربية، ويشمل إسرائيل، وتركيا، ويرتبط بحلف الأطلسي[12].

1. الصراع الفلسطيني_الأسرائيلي:

لقد تجلت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للصراع العربي – الاسرائيلي في مناسبتين:

* فقد كان مؤتمر القمة الذي عقد في كامب دايفيد في تموز العام 2000م، بين الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، ورئيس الوزراء الأسرائيلي إيهود باراك والرئيس الراحل ياسر عرفات، هو المناسبة الأولى للتوصل الى تسوية نهائية للصراع العربي ــ الإسرائيلي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ذلك المؤتمر الذي فشل في التوصل الى تحقيق الأهداف المرجوة منه[13]، اذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفاوض نيابة عن إسرائيل[14]، فيما لم يؤيد الاتحاد الأوربي آنذاك بشكل علني المشروع الأمريكي.

* وقد تجلى الموقف الأمريكي ثانية عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع خريطة الطريق التي صيغت في شهر تموز العام 2002م، بعد أن عرض الرئيس جورج بوش -الابن- في حزيران العام 2002م، الموقف الأمريكي تجاه الصراع، واقترح إنشاء دولة فلسطينية.[15]

وعلى الرغم من الاعلان عن خريطة الطريق تزامناً مع إجتماع الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير وأزنار في جزر الأسورس بشكل رسمي في ذلك التاريخ لأمتصاص غضب الرأي العام

العربي ازاء خطط الغزو الأنجلو_ أمريكي للعراق، اذ قدمت خطة خريطة الطريق بشكل رسمـي في 30 نيسان 2003م، بعد اكتمـال العمليـات الحربية لغزو العراق.

وقد كان الاتحاد الأوربي مشـاركاً في صياغته، ومؤيداً للخريطة بحكم عضويته في اللجنة الرباعية التي تبنت الخريطة رسمياً الى جانب روسيا الاتحادية، والأمم المتحدة. ومع ذلـك لا تـزال الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد سياسة اسرائيل، وتناصرها في كل أبعادها بواسطة استخدام حـق النقض في مجلس الأمن لوقف أي ادانة أو انتقـاد لاسرائيل، ولأن كان من الصعب اليوم معرفة ما اذا كان الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانـب من قطاع غزة، يمثل صرفاً للأنظار أم أنه مرحلـة من مراحل تطبيق خريطة الطريق؟ إلاّ أن ذلك في حد ذاته قد فتح سابقة تاريخية ربما يعود الفضـل فيها الى خريطة الطريق، وتأثير الولايات المتحـدة الأمريكية.

وقد سبق وأن أعلن وزيـر الخارجيـة الأمريكية آنذاك في أيلول العام 2003م، أنه لا يتوقع من الحكومة الاسـرائيلية تلبيـة المطالـب الأمريكية، وأنه لا تقدم على خريطة الطريق حتى ينتهي رئيس الوزراء الفلسـطيني مـن مسـألة ((الإرهاب))، ومعناها تصفية حركات المقاومـة الفلسطينية.

وقد حصلت انعطافة أخرى في الموقف الأمريكي في نيسان العام 2004م، عندما أعلن الـرئيس جورج بوش في مؤتمر صحفي مشترك مـع رئـيس الوزراء الأسرائيلي آرييل شارون، أنه ليس من الواقعي لاسرائيل أن تعود الى حدود العام 1967م، أو إزالة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربيـة، أو قبـول عودة اللاجئين الى داخل إسرائيل(16).

وعلى الرغم من الانحياز الواضح الأمريكي لاسرائيل إلا أن الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي هو في الحقيقة رهان جسيم على المدى البعيد للولايـات المتحـدة الأمريكية، نظراً لأنه يمس بشكل كـبير الاسـتقرار الاقليمي، اذ أن الانتظام في الحصول على النفط بأسعار معقولة، واستمرار الأنظمة الصديقة في البقاء، والنجاح في الحرب على الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن تحقيق أمن اسرائيل تمثل كلها اهتمامات أمريكية، لأنها تـؤثر في حالة الصراع.

أما الاتحاد الأوربي، فأنه يرى أن دوره يقتصر علـى تقديم المساعدة بفضل الاجتماعات الدورية مع القوى الرئيسة، بفضل الزيارات التي يقوم بها قادة الترويكا، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشـتركة واللجنة الأوربية. ومع ذلك وان كان الإتحاد قد أصدر عدداً من البيانات التي تعبر عن تصوره لعناصر التسوية السياسية، إلا أن الاتحاد الأوربي لا يسعى الى ترجمـة سياساته الى عمليات سياسية بفضل استعمال نفوذه، ومع ذلك فأن الاتحاد الأوربي لا يؤيـد تمامـاً كـل السياسـات الأمريكيـة تجـاه الصـراع العـربي– الإسرائيلي،فهو أكبر ممول للسلطة الفلسطينية، وكان قد تعامل مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، و لم يؤيـد

بشكل صريح خطة شارون الأحادية الجانب. بيد أنه يمكن القول أن الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول القضية الفلسطينية هي خلافات رمزية، ولا تجعل السياسة الأوربية مختلفة جذرياً عن السياسة الأمريكية.

وقد حصل أن تقاطع الموقف الأوربي مع الموقف الأمريكي، فقد أعلنت الرئاسة الايرلندية للإتحاد الأوربي أن الأتحاد لن يعترف بأي تغييرات في حدود العام 1967م، إلاّ إذا تمت بالتراضي بين الأطراف، ونادى بقيام تسوية عادلة وواقعية لمسألة اللاجئين[17]، وقد أصدر الأتحاد الأوربي بياناً في 15 نيسان 2004. قال فيه: أنه لن يعترف بأي تعديلات على حدود ما قبل العام 1967م، باستثناء تلك التعديلات التي يوافق عليها الطرفين[18].

ويمكن القول: أن هناك أتفاق بين الأوربيين والأمريكيين على الخطوط العامة للتعامل مع الصراع الأسرائيلي الفلسطيني، اذ أن الإتحاد الأوربي لن يعرّض علاقاته الإستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية الى التوتر بسبب قضايا الشرق الأوسط وحول الشكل النهائي لحله.

وعلى الرغم من الاعلانات الرسمية لدول الاتحاد الأوربي عن السلام في الشرق الأوسط، هناك العديد من الدول الأوربية من أكبر الموردين للسلاح الى اسرائيل في مقدمتهم ألمانيا، والتي غيرت من ميزان القوة البحرية في شرق البحر المتوسط لمصلحة إسرائيل بشكل حاسم عندما سلمت إسرائيل ثلاث غواصات دولفين قادرة على حمل الرؤوس النووية[19].

2- الغزو الأمريكي للعراق:

أحدث غزو العراق في العام 2003م، والأعداد له إنقساماً في المجتمع الأورو- أطلسي عندما عارضت فرنسا والمانيا مخططات الحرب على العراق، وغزوه. وفي الوقت الذي كسبت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها في التحالف الحرب دون عناء كبير، فأن تثبيت الإستقرار في العراق بعد غزوه شكل تحدياً مختلفاً، إذ أننا نرى أن فرنسا التي راهنت على أستخدام حق النقض في مجلس الأمن قد خسرت المعركة الدبلوماسية، ومن ثم سحبت تلك الخسارة على دول الأتحاد الأوربي[20].

فقد مثل العراق النقطة التي تكثفت فيها بوضوح الخلافات الأمريكية_ الأوربية بشأن كيفية التعامل مع التحديات الأمنية منذ العام 2002م، وعلى الرغم من أنه لم يكتب لتثبيت الأستقرار في العراق النجاح حتى الآن، إلاّ أن الانقسام الذي نشأ عبر الأطلسي خلال الحشد للحرب قد تقلص بشكل كبير. فقد سعت قوى الاحتلال إلى اقناع عدد كبير من الدول لمساعدتها في تثبيت الاستقرار في العراق، وقد ظهر أن المحاولة كانت ناجحة بفضل وزن الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في العلاقات الدولية، فضلاً عن ادراك العديد من الدول أنه سيكون من قبيل الطيش السماح بأن ينتهي مصير العراق كدولة الى التدهور، وكان الالتزام بالاستقرار واضح سيّما على مستويات الناتو والاتحاد الأوربي.

لقد استمر الانقسام حول العراق في الناتو خلال العام 2004م، إذ دعت الولايات المتحدة الأمريكية الى تدخل الناتو بشكل أعمق، وقد عارضت هذه الدعوة العديد من الدول الأعضاء الأوربية في الناتو التي التفت حول الموقفين الفرنسي والألماني.[21] ولم يتغير الشقاق بصورة أساسية بشأن المسألة العراقية، إذ لا تزال فرنسا تعتقد أن الغزو كان غير شرعي وغير قانوني، وهكذا لا تزال ترفض تقديم أي مساعدة لقوة الأحتلال، سواء أكانت عسكرية أم مالية، كما أنها أستخدمت حقها في الاعتراض ((النقض)) على اقتراح أمريكي بإشراك قوات حلف شمال الأطلسي ((الناتو)) في العراق، فيما كانت فرنسا تصر على أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنسحب من العراق قبيل نهاية العام 2005م سواء أنجزت أهدافها أم لم تنجزها، فضلاً عن مواصلة الناطقين بالفرنسية تكرار القول بأن الأحتلال يولد العنف وليس العكس.[22]

لقد كانت الولايات المتحدة تتصوّر "" تدخل فعّال"" أو "" دور جماعي جديد"" منذ العام 2003م، ومشاركة أوسع للناتو في العراق، إلا أنه ومع التهديد الذي كان الناتو يواجهه في أفغانستان، كان يصعب رؤية كيف يمكن "للناتو" المشاركة بنجاح في " نقطة ساخنة " أخرى؟

وقد تلقت فكرة زيادة التدخل ضربة استثنائية بفعل قرار الحكومة الاسبانية بالانسحاب من العراق في ربيع العام 2004م، وهنكاريا في كانون أول 2004م، وكذلك بولندا وجمهورية التشيك في العام 2005م.

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن المرقم (1546)، بنقل السيادة الى العراقيين التي تمت في 28 حزيران 2004، إلاّ أنه قد اتضح في قمة اسطنبول، أنه لم يكن في وسع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية أن يتوقع المزيد من توريط قوات عسكرية تابعة "للناتو" في العراق[23].

على الرغم من تطرق القمة الى التعاون في الجانب الأمني العسكري فيما أطلق عليه " ضمان عدم أنتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب بجميع صوره وأساليبه وعمليات التدريب بمختلف أنواعها، إذ تقرر في هذا السياق انشاء قوة للردع السريع مزودة بالطائرات المقاتلة، والسفن الحربية التي عدت الذراع الأمنية والعسكرية للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط، وهي بذلك ذراع أطلسية مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وشريكاتها من أوربا.[24]

وبعد مضي أربع سنوات على وجود القوات الأمريكية في العراق، وتفاقم المأزق الأمريكي أصبحت الضرورة القصوى الملحة في التوصل الى حل سياسي أمراً يحرك القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين على السواء، أذ أن الحل لا يمكن أن يكون الاّ حلاً سياسياً أمام التدهور المتصاعد للأوضاع في الميدان؛ أذ أن هؤلاء القادة يعترفون أنه اذا كان الانسحاب العسكري الأمريكي ليس مرغوباً مازال لم يتم التوصل الى حد أدنى من الأستقرار، فأن المحافظة

على الوجود الأمريكي على الرغم من تكاليفه الباهضة لايعني بالضرورة نهاية حركات المقاومة في العراق.[25]

ويبدو للكثيرين أن الحصيلة الراهنة للأوضاع في العراق تعود في جزء كبير منها الى الفشل في تشكيل قوات عسكرية عراقية من قبل التحالف الأنجلو- سكسوني في الذي قرره مسؤول الادارة المدنية السابق في العراق (بول برايمر) في آيار العام 2003م لاسيما بعد حل الجيش العراقي، يمكن أن يعد بمثابة الغلطة الكبرى، فالمؤسسة العسكرية السابقة العراقية كانت قائمة، إذ أن إعادة بناء جيش جديد، وتكوينه وتدريبه هي من المهمات الصعبة عند انجازها في أوضاع متأزمة وحادة للغاية.

وفي ظل عدم التوصل الى حل سياسي لتنظيم التعايش بين مختلف الأطياف في العراق الذي هو جوهر الصراع على السلطة وإدارة الموارد النفطية، فان الولايات المتحدة الأمريكية تبقى مجبرة على المحافظة على حضورها المكلف، بشرياً، ومالياً، وسياسياً.[26]

3- التقارب والمنافسة الأمريكية الأوربية حول الأزمة في لبنان:

بعد القطيعة الفرنسية-الأمريكية حول الحرب على العراق العام 2003م، بدأ الشأن السوري اللبناني، وكأنه يقدم الفرصة من جديد في نهاية العام 2004م، لتقارب أمريكي ــ فرنسي كان ميؤوس منه، ويمكن لنا وبفضل تحليل محتوى قرار مجلس الأمن المرقم (1559)، وتحليل آلية عمل الثنائي الفرنسي الأمريكي وتقاطعاته في منطقة الشرق الأوسط.

إذ يمكن القول: أن الدولتين قد تلاقت مصالحهما من جديد تحت ضرورات متبادلة للمصالحة بعد القطيعة في العام 2003م، إذ أصبح من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التوصل الى تحقيق إجماع عبر المحيط الأطلسي حول موضوعة اعادة البناء السياسي للعراق، وقد ظهر الملف اللبناني وكأنه ذريعة أو حجة جيّدة لهذه المصالحة، ومع ذلك لم يظهر على قائمة الأجندة السياسية إلا بعد إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري) في 14 شباط العام 2005 م، وذلك لأسباب سياسية صرفة.[27]

أمّا فرنسا، فإنها كانت تنظر من جانبها الى المسألة اللبنانية، وكأنها الفرصة للعودة الى مركز الأحداث في الشرق الأوسط؛ وهكذا أظهرت رغبة التقارب بكل وضوح عند كلا الجانبين، بيد أن هناك تقاطعات قد ظهرت بسرعة حول موضوع التقارب نفسه؛ والى حدود أزمة صيف العام 2004م،[28] فان الاهتمامات الفرنسية والأمريكية كانت متقاطعة في النهاية، فقد تم التعرف الى نيّات الرئيس ((بشار الأسد))، وتحديد مصيره بعد ما قرر التمديد للرئيس اللبناني ((أميل لحود)) في أيلول/ تشرين الأول 2004م، بالضد من رغبة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الدولية.

ومع ذلك فأن الادارة الأمريكية تنظر الى ملف الشرق الأوسط في الاطار الأوسع لسياستها الكبرى

الإقليمية، وعليه فأن الملف السوري – اللبناني يظهر كتكملة لإشكاليات الشأن العراقي، وكذلك للملف الاسرائيلي _ الفلسطيني، إذ أصبح من المستعجل السيطرة على الحدود السورية – العراقية لمنع دخول الأستشهاديين العرب من ناحية، والضغط على الدبلوماسية السورية من ناحية أخرى[29].

فقد كان الرئيس ((بشار الأسد)) يعرض نفسه كزعيم معارض للسياسة الأمريكية في العراق، فيما كانت كذلك محاولة لتصفية العلاقة العضوية والعملية القائمة عبر حزب الله اللبناني بين دمشق وفصائل المقاومة الفلسطينية لاسيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي.[30] وقد عدت وزيرة الخارجية الأمريكية ((كوندوليزارايس)) سورية دولة خطيرة، ومحطةً لنقل السلاح الى حزب الله في لبنان[31].

أما الرؤية الفرنسية فهي بدون أدنى شك أكثر محدودية، نظراً لأن الأمر بالنسبة إليها يتعلق بوجودها من جديد في منطقة الشرق الأوسط من خلال العودة عبر البوابة اللبنانية – السورية، فضلاً عن أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك كانت تربطه صداقة قديمة مع الوزير الأول اللبناني وقد اندفع في الدفاع عن صديقه على حساب علاقة الثقة مع الرئيس السوري ((بشار الأسد)).[32]

القرار (1559) في العلاقات الفرنسية الأمريكية:

يمكن فحص البنود الأربعة لقرار مجلس الأمن المرقم (1559)[33] في العلاقة الفرنسية – الأمريكية، إذ أنه يثير في الحقيقة أفكاراً لخلفيات تأريخية مختلفة جداً عند كلا الطرفين.

فالبند الأول/ من القرار الذي ولد ميتاً قد دعى سوريا ولبنان الى إحترام الحياة السياسية والبرلمانية اللبنانية وكذلك إحترام المؤسسات الدستورية، إذ عكس هذا البند الرغبة الفرنسية بشكل خاص ليفتح من جديد مسألة التوازنات الداخلية المجتمعية والمؤسساتية في لبنان، والتي يمكن أن ترى لها بعض المكانة على سطح الأحداث.

وقد دعى البند الثاني/ إلى انسحاب فوري للقوات السورية، بيد أن الرئيس ((جاك شيراك)) قد سبق وأن أكد في خطاب له أمام البرلمان اللبناني إن إعادة نشر القوات السورية لن يكون سوى بعد العثور على حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط[34].

وهكذا تطوّر الموقف بوضوح، وظهر نوع من التباعد في وجهات النظر بين الفرنسيين والأمريكيين؛ فاذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على تأكيد رغبتها في دمقرطة منطقة الشرق الأوسط، فأنه يبدو لنا بأنها قد تكتفي بتغيير سلوك النظام إن لم يكن تغيير النظام في سوريا من هنا فصاعداً[35].

أما الموقف الفرنسي، وعلى العكس فقد كان أكثر تقليدية، إذ أنه يقوم على إحترام سيادة الدول،والخشية من رؤية منطقة الشرق الأوسط وهي تنفجر من جديد على خطوط إثنية.

بيد أن الوقائع تتجه اليوم نحو تغيير الأنظمة، إذ أن التصويت على القرار (1559) في حد ذاته، وتشكيل لجنة التحقيق الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري) يمكـــن أن تعمل على تغيير النظام السوري.

وقد تواجهت فرنســا والولايـــات المتحدة الأمريكية كذلك، وبكل السرعة، حـــول البند الثالث/ من القرار الذي تعلـــق بحـــزب الله اللبناني، إذ فرضت فرنسا في باديء الأمر منطـــق دمج الحزب في المؤسسات السياسية اللبنانيـــة في إطار حوار سياسي من أجل التوصـــل إلى نـــزع السلاح بشكل سلمي، في حين كانت الولايـــات المتحدة الأمريكية تميل الى تشجيع حل إجتثـــاثي لحزب الله، إذ إن صواريخه الموجهة نحو إســـرائيل هي في صلب الأهتمامات الأمريكيـــة ومرتبطـــة بالملف النووي الإيراني[36].

وأخيراً، قد جاء البند الرابـــع/ مـــن القـــرار ((1559)) لمعالجة مسألة السلاح الفلســـطيني، وهنا كان التقاطع الفرنسي ــ الأمريكـــي أمـــر حتمي حول هذه المسألة، إذ أن فرنسا تنظـــر الى المسألة الفلسطينية في لبنان، وكأنها مسألة إنسانية بحتة ضمن إطار روحية مؤتمر مدريـــد، وعلـــى العكس تنظر الولايات المتحدة الأمريكيـــة إليهـــا بفضل رؤية أمنية بحتة إسرائيلية ــ فلسطينية، إذ أن هواجسهم تتمثل في التأكيـــد بـــأن لا تتحـــول المخيمات الفلسطينية في لبنان الى جيش أحتياطي للمقاومة الفلسطينية في فلسطين؛ ومع ذلك إلتقت فرنسا تدريجياً مع الموقف الأمريكي حول الملف اللبناني السوري، الا أنه من الممكن أن تظهـــر الأختلافـــات العميقة والحساســـة السياســـية، وكـــذلك الرؤيـــة الأستراتيجية بين الفرنسيين والأمريكيين من جديـــد وبكل السرعة في المستقبل[37].

4- التعاون الأوربي_الأمريكي في مواجهة الأنتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط:

في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول العام 2001م، على الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك قلق دولي متنامي من خطر وقوع أســـلحة نوويـــة أو أسلحة دمار شامل أخـــرى في أيـــادي الجماعـــات الأرهابية العابرة للقومية، مثل: تنظيم القاعدة، وقد برز هذا القلق جلياً في القرار الذي أتخذته مجموعة الـــدول الصناعية الثمانية ((G8)) في حزيران لانشاء الشراكة العالمية ضد أنتشار أسلحة ومواد دمار شامل[38].

وتجمع الشراكة العالمية بين ثلاثة أهداف منفصـــلة تتمثل في تسهيل تطبيق اتفاقيات كانت ثمرة مفاوضات خلال مرحلة الحرب الباردة، وتعزيز عدم الانتشـــار، ومكافحة الإرهاب وقد تضمن بيان الشراكة العالميـــة عنصرين:

أ ـــ مجموعة من ستة مباديء للحيلولة دون تمكـــين ((الإرهابيين)) أو من يؤوونهم من الوصول إلى أسلحة أو موارد الدمار الشامل؛

ب ـــ مجموعة توجيهات لمشاريع تعاون جديـــدة أو موسعة لترجمة هذه المباديء الى أنشطة عملية.[39]

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ثلاث عمليات كبرى تمكنت عبرها من منع أو إعاقة أطراف

إقليمية من حيازة الأسلحة النووية في الوقت الذي كانت فيه تلك الأطراف قد تقدمت الى مديات مختلفة في تجاه حيازة السلاح بواسطة برامج نووية سرية، إذ تمت عملية إزالة البرنامج النووي العراقي منذ ما بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية العام 1991م، ومن ثم قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعملية معقدة أدت في النهاية الى اعلان ليبيا تخليها عن خيارها النووي العسكري من جانب واحد العام 2003م، ومن ثم ممارسة ضغوط حادة ومستمرة على إيران إثر اكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم السري لديها عبر التهديد بفرض عقوبات دولية أو ربما إستهدافها عسكرياً.

وقد جاء في التقرير الجديد حول ((إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي))(40) ،الذي صدر في 16آذار2006م: ((أننا قد لا نواجه تحدياً من بلد واحد أكبر من ذلك الذي نواجهه من ايران))، فيما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتهم النظام الأيراني الحاكم بتبني الإرهاب، وتهديد إسرائيل، والسعي لإفشال جهود السلام في الشرق الأوسط، وإعاقة الديمقراطية في العراق، والإنكار على شعبها طموحاته من أجل الحرية.

وعلى الرغم من ممارسة الاتحاد الأوربي، وروسيا الاتحادية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية أدوار مختلفة في هذا الاتجاه، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في خلفية الصورة دائماً مما أدى الى عرقلة تقدم إيران في تجاه حيازة خيار نووي كانت لديها القدرة على أمتلاكه ولا تزال.(41)

وتمثل سوريا حالة أخرى بسيطة بالمقارنة بالحالات الأخرى ذات العلاقة بسياسة منع الانتشار النووي الأمريكية في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة الأمريكية تفترض أن النيّات السورية ربما تتضمن إمتلاك أسلحة نووية أو ربما بأمتلاك برنامج نووي مدني أولي للأغراض السلمية.(42)

أمّا الإتحاد الأوربي فقد التزم بتعريف إستراتيجية ملائمة في مواجهة الانتشار النووي بعد اعتماد إستراتيجيته الأمنية في كانون الأول العام 2004م؛ وقد إرتكزت تلك الأستراتيجية على ثلاثة أعمدة: الوقاية – والشرعية الدولية والعمل المشترك مع المجتمع الدولي (multilateralism)- والتعاون الدولي.

وقد اكتسب العامل الوقائي أهمية بالغة إذ أصبح الأوربيون كذلك متفقين على إنه من الأفضل الوقاية من المخاطر الأمنية عوضاً عن معالجة الخسائر بعد حدوث المخاطر، وهكذا أستوجب الأمر أن يقوم جهد مشترك بين الدول الأوربية في سبيل العمل على منع أنتشار السلاح النووي، وكذلك توسع "الشبكات الإرهابية"، كما نصت عليه إستراتيجية الإتحاد الأوربي الأمنية منذ العام 2003م.(43)

وكذلك الحال، تمثل المساعدة في تحقيق التنمية ضمن هذه الزاوية وسيلة العمل الأولى من أجل تجنب محاولات بعض الدول لامتلاك السلاح النووي، فضلا على ذلك يرى الأوربيون أن اقامة علاقات الثقة، وتقديم المساعدة من أجل اصلاح الأنظمة الاقتصادية تعّد من الأمور الرئيسية في هذا الصدد، وكذلك الحال

يعد التعاون مع دول العالم الثالث من أجل تجنب نقل المعدات الخطرة محور عمل آخر له أهميتـــه، وهكذا أيضاً فقد تم التنصيص على ضوابط منـــع الانتشار على سبيل المثال في اتفاقـــات الشـــراكة الأوروــ متوسطية عدا الضوابط حـــول حمايـــة حقوق الإنسان والحرب والإرهاب.(44)

وقد أكد الأوربيون أن الجهود في ميدان حظـــر الانتشار يجب أن تجري عبر قنوات الأمم المتحدة، ومعناها عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدوليـــة، لأن العمل الثنائي أو الأحادي الجانب ليس أمراً مرغوباً فيه نظراً لأن الرهان الأمني هو على درجة عاليـــة من الأهمية في نظر الأوربيين.

ويرى الإتحاد الأوربي كذلك أن التعاون الدولي يعد حقيقة بمثابة الوسيلة الفعالة الناجحة للحد من الأنتشار، وتجسد أعمال الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوربي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والـــتي تعالج أســـلحة الـــدمار الشـــامل هـــذا الخيـــار الأوربي.(45)

وفي الحقيقة، لقد كان موضوع حظر انتشـــار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط مجـــالاً للتعاون بين الأوربيين من ناحيـــة، والولايـــات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وحصل فيـــه تقدم وانتظام إذ تكثف الحوار السياسي بينهما، إذ إن الشركاء الأطلسيين يهدفون الى تحقيق الأهداف نفسها المتمثلة في منع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية، والحيلولة دون أن تصـــبح قـــوة نوويـــة هجومية، ومع ذلك فانهمـــا في الحقيقـــة ليســـوا اللاعبين الوحيدين، إذ إن روسيا الأتحادية ،والصـــين الشعبية، بدأتا كذلك تظهران، وكأنهمـــا شـــريكين إستراتيجيين مهمين حول المسألة في المستقبل.

ثالثاً: المشاريع الأمريكية والأوربية بين التنافس والتأثير المتبادل

على هامش هذه الأزمات التي تعصف بمنطقـــة الشرق الأوسط وضعت الأدارات الأمريكية والأوربية إستراتيجيات عمل شاملة للرد على هذه الأزمات، إذ ظهرت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م، لـــلإدارة الأمريكيـــة في أيلـــول العـــام 2002م،(46) بعد أن تعرضت الأراضي الأمريكيـــة للعدوان فيما ظهرت الوثيقة الاســـتراتيجية المقابلـــة الأوربية ((أوربا آمنة في عالم أفضل)) بعد أن أقرهـــا المجلس الأوربي في كانون الأول العام 2003م.(47)

1. الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط:

يمكن القول أن الرؤيـــة الأمريكيـــة للشـــرق الأوسط الموسع، وشمال أفريقيا تجسّد طموحاً تاريخيـــا لبناء المنطقة انطلاقاً من مثالية ما بعد الحرب البـــاردة بعد الاعلان عن النظام الدولي الجديد علـــى عهـــد الرئيس بوش –الأب–، مشحونة بذرائعيـــة مابعـــد الحادي عشر من أيلول العام 2001م، بعد تبني عقيدة الرئيس بوش –الابـــن– المتمثلـــة في الحـــرب علـــى الإرهاب. فقد طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية من أجـــل تطويـــق صـــعود مـــا تســـميه (الإرهـــاب الإسلامي)،إستراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب علـــى المجاميع الأرهابية نفسها حسب تصنيفها، والدول التي تحميها وتأويها من ناحية، والاصلاح السياسي للأنظمة

العربية والاسلامية من ناحية أخرى؛ إذ إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي يقوم على تشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية.[48]

وفي الحقيقة لم تعرض الادارة الأمريكية مشروعها للشرق الأوسط الموسع كمبادرة أمريكية صرفة، وإنما عرضتها كمشروع مشترك أعد بالتدريج والتشاور مع دول أخرى ولاسيما الدول الصناعية الثمانية منذ إطلاق مبادرة الشرق أوسطية في العام 2003م، إذ إن الحادي عشر من أيلول العام 2001م، قد سجّل للولايات المتحدة الأمريكية الشرخ الأول لأمنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كان المواطنون الأمريكيون أهدافاً لهجمات لم يكونوا مستعدين لها لا على المستوى العسكري، ولا كذلك على المستوى النفسي والفكري، وقد أكتشفوا هكذا الى أي درجة تدهورت صورتهم في الشرق الأوسط، وأنتبهوا الى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن ينظر اليها كقوة إيجابية مساهمة في التغيير الايجابي في منطقة الشرق الأوسط[49].

فقد عدّ قيام الجمهورية الاسلامية في إيران في العام 1979م، نقطة الانطلاقة في هذا التدهور المؤلم إذ أنتشرت الأصولية الأسلامية على شكل الانموذج الإيراني وامتدت بسرعة إلى أفغانستان، ومن ثم الى الجزائر، ولم تتخلى إيران عن أهدافها المتمثلة في تصدير ثورتها الاسلامية إلاّ مع نهاية الثمانينات، بعد أن استنزفت في حرب الثماني سنوات الطويلة مع العراق، وتردي أوضاعها الاقتصادية.[50]

وفي الوقت الذي إنشدت فيه الأنظار بعد العام 1989م، بعد انهيار جدار برلين، حول ضرورة دمج أوربا الشرقية في أحضان الاتحاد الأوربي، كان ينظر الى توحيد أوربا حول القيم الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى أكبر النجاحات في نهاية القرن العشرين، بيد أن منطقة الشرق الأوسط ظلت بعيدة عن الحراك الديمقراطي.

وهكذا اذن، وفي الوقت الذي شهدت فيه خلال السنوات الثلاثين الماضية أغلبية مناطق العالم تغييرات ذات طابع ديمقراطي، ظلت منطقة الشرق الأوسط محكومة بأنظمة سياسية تسلطية مختلفة[51]، بل لقد مأسس قادتها الخوف من الاسلاميين من أجل الحصول على دعم الغرب؛ بيد أن الحجة في الولايات المتحدة الأمريكية القائلة: بأن محاولة التحرر السياسي في المنطقة ستقود إلى وصول الأسلاميين المتطرفين إلى السلطة، قد تم التخلي عنها اليوم، وأصبحت مرفوضة إذ لم تتردد وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) في القول خلال زيارتها القصيرة للقاهرة في 20 حزيران 2005م: ((لقد أخطأت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ((60)) عاماً بدعمها الاستقرار في المنطقة على حساب الديمقراطية ولم يتحقق أي منهما..)) ثم أضافت: ((ان الخوف من الخيارات الحرة، لم يعد يبرر حجب الحريات العامة...)) وكانت تقصد وصول الاسلام السياسي إلى الحكم عبر الأنتخابات الحرة[52].

وللمفارقة، وبعد أن فازت (حماس) بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني العام 2006م، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً على الحكومة الفلسطينية الجديدة التي كونتها حماس، ومعها الإتحاد الأوربي كذلك.[53]

2. أهداف ووسائل الأصلاح في إطار مبادرة الشرق الأوسط الموسع:

تجسد الرد الأمريكي على أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001م، بفضل سلسلتين من الاجراءات تمثلت في شن الحرب على المجاميع الإرهابية حسب تصنيفها القادرة على تنظيم مثل تلك الأحداث من ناحية، وهي الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بدعم جزء كبير من المجموعة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى بالالتزام في تحقيق الاصلاح السياسي للأنظمة في سبيل اجتثاث أسباب القهر عند شعوب المنطقة.

ويعود إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الموسع الى خطاب الرئيس جورج بوش في تشرين الثاني العام 2003م، وهو الخطاب الذي تضمن رؤية نقدية للسياسات التي فضلت الاستقرار على حساب الحرية.[54] وكان الهدف الأساسي لمبادرة الشرق الأوسط الموّسع تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية عبر وسيلة التعاون ما بين الدول في المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى الباكستان.

و بحسب الرؤية الأمريكية وفي سبيل دفع الحكومات وتحفيزها على تقديم الخدمات إلى مواطنيها التي يحتاجون إليها، فان المساعدة الأمريكية المهمة يبدو أنها ضرورية لبعض الدول؛ بيد أن التاريخ، ولا سيما في تجارب دول أوربا الشرقية، قد بيّن بأن الحكومات الشمولية لا تستعمل المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة إليها بشكل ناجح مثل الحكومات الديمقراطية، إذ يجب عليها من هنا فصاعداً التحسين في أدائها الاداري وكذلك في أن تصبح أكثر شرعية.[55] وعدا مسألة نشرالديمقراطية، فان مبادرة الشرق الأوسط الكبير تطلبت كذلك إجراء تغييرات في النظم التربوية في دول المنطقة، إذ ترغب الولايات لمتحدة الأمريكية في إصلاح نظام التعليم بفضل تطبيق منهاج مدرسي يسلط الضوء على مخاطر الأصولية الدينية، فيما كانت حقوق المرأة كذلك، جزء مهم من مشروع الاصلاح، إذ يبدو أن الأمريكيين يصرون بالفعل على دفع الأمور إلى التغيير من الداخل.

ومن النقاط المهمة الأخرى للمشروع الأمريكي في المنطقة التحرر الأقتصادي للدول على الرقعة الجغرافية الممتدة من المغرب الى باكستان ومن ضمنها إسرائيل بفضل دمج اقتصاديات الدول مع بعضها البعض لاسيما وأن سكان الشرق الأوسط الكبير يعدون بمئات الملايين من المستهلكين[56].

3. الجهود الأوربية لدمقرطة منطقة الشرق الأوسط:

لقد ألتزم الاتحاد الأوربي بشكل متوازي في إطار الجهود لتحقيق الديمقراطية في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط مع جهود الولايات المتحدة

الأمريكية، إذ أن ضرورة تحقيق الديمقراطية قـد فرضت نفسها على المنطقة أولاً وأخيراً لأسـباب إستراتيجية، إذ إن إستراتيجية الأمـن القـومي الأمريكي، وكذلك الحال إسـتراتيجية الأمـن الأوربي قد أشارت كل منهما، وألحت إليها.

الرؤية الأوربية لنشر الديمقراطية:

يطوّر الاتحاد الأوربي منذ عشر سنوات مخططاً إقليمياً طموحاً على صعيد البحر المتوسط، إذ إن الشراكة الأورو– متوسطية التي إكتملت اليـوم بالسياسة الأوربية للجوار قد تضمنت رؤية سياسة حقيقية لاسيما بعد التقدم في الملف الاقتصادي، إذ إن الأوربيين قد وضعوا بالفعل إستراتيجية هادئة لتحقيق الديمقراطية شرق البحر الأبيض المتوسـط تمر بفضل التعاون الاقتصادي والمنافسة(57)، إلا أن هذا المخطط قد أصبح اليوم يتـأثر في الخطـاب الأمريكي الجديد، إذ إن الأوربيين يخشون بالفعل من أن يكونوا متماثلين مع النهج الأمريكي لجلب الديمقراطية بالأسلوب الخشن،أي فرضها بالقوة، ولهذا فقد بدأوا يعبرون منذ العام 2004م، عـن انتقاداتهم للرؤية الأمريكية، إذ أن الأوربيون يرون أولاً أن التغيير لا يمكن أن يأتي أو يفـرض مـن الخارج، فضلاً عن أن سياسات الاصلاح يجب أن تتواصل على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط يرى الأوربيون أنه بات من الضروري تحديد رؤية شاملة للآلية، رؤية تربط التغـيير السياسـي بتطـوّر المحـيط الأقتصادي والأجتماعي والثقافي، فيمـا يـذكّر الأوربيون كذلك وبشكل تقليدي بضرورة التوصل إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطيني ـــ الأسرائيلي من أجل التوصـل إلى تحقيـق الديمقرطيـة علـى الصـعيد الإقليمي(58).

تطوّر الموقف الأمريكي والحوار عبر الأطلسي حول مسألة الديمقراطية:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مـن جانبها أو قد عززت مع مبادرة الشـراكة الشـرق الأوسطية أساليب إضافية أخرى للمساعدة على نشر الديمقراطية على الرغم من كونها أساليب تقليديـة، إذ ضاعفت من ميزانية مبادرة الشـراكة مـع الشـرق الأوسط منـذ العـام 2002م، إلى حـدود مبلـغ ((264)) مليون دولار، تم إنفاق الثلث منها علـى برامج التنمية السياسية، فيما ذهبت المبالغ الأخـرى الأكثر أهمية إلى المشاريع التربويـة، وعلـى بـرامج خصصت لرفع مكانة المرأة، وهي مشاريع محليـة في أغلبها بفضل المنظمات غير الحكومية، ومؤسسـات المجتمع المدني.

أما الاهتمامات بالحكم الصالح، وتعزيز دور المؤسسات وعملها، فإن أسلوب معالجتها عبر قناة المسـاعدات المقدمة إلى الحكومات بشكل مباشر.

وبشكل عام، فقد لوحظ تغيرات في برامج تعمـيم الديمقراطية الأمريكية التي توحي بأن الادارة الأمريكية قد تأثرت نوعاً ما بالرؤى الأوربية، ويبقى لنا معرفـة تحت أي إجراءات سيتمكن الشركاء الأطلسيون مـن تنظيم شكل التعاون حول مثل هذه المواضيع.

فقد أفضت قمة واشنطن في حزيران العام 2005م، إلى تصريح مشترك عبّر عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربي للديمقراطية في برامجهما للمساعدات الخارجية(59).

وللمصادفة أنه، وإن كانت الأهداف والأدوات، ومجالات العمل تتقارب وتترجم حساسيات مختلفة، فإن الاتحاد الأوربي ينفر من الدخول في مغامرة خارج منطقة تأثيره المباشر، واستعمال القوة العسكرية من أجل تحقيق تقدم في مخططاته الإصلاحية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نجاعة الإستراتيجيتين الأمريكية والأوربية لنشر الديمقراطية تبقى غير مؤكدة في كل الحالات في منطقة لها تاريخها الخاص، وعاداتها الخاصة، وتقاليدها الخاصة.

4. الموازاة والتنافس في الأستراتيجيتين الأقتصادية.

تتداخل الرؤى الاقليمية والأوربية على العكس وبكل وضوح في منافسة على المستوى الاقتصادي؛ وفي الوقت الذي عدّ الأندماج الأقتصادي الإقليمي منذ العام 1995م، بمثابة الأساس للتنمية الاقتصادية في المنطقة، فإن الشركاء الأطلسيين قد إرتبطوا مع هذه المهمة عبر طريقين متوازيين جمعتهما المصالح المتشابهة، والمشاريع المتقاربة على الرغم من إنفصال رؤيتيهما؛ إذ أن المشاريع الاقتصادية الإقليمية ــ الأمريكية والأوربية ــ فيهما الكثير من التشابه على الرغم من وجود الفوارق بينهما.

- ففي نطاق العمل هناك أختلاف واضح، إذ أن الرقعة الجغرافية محدودة جداً للمشروع الأوربي، لأنه يتعلق في البداية بالبحر المتوسط فقط، ومن ثم إمتد إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بيد أن أسلوب العمل الأمريكي هو أكثر عالمية، وقد جاء محمول على خطاب سياسي رئاسي.

وقد كان الالهام الفكري للسياستين الأمريكية والأوربية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو نفسه، وقد غذت التحاليل الفكرية نفسها رؤاهم الفكرية، إذ أن تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الذي أشار في العالم 2002م، إلى أهم النقاط التي تعرقل التنمية في الشرق الأوسط اليوم هو مصدر الالهام المشترك بينهما.(60)

- وكذلك الحال، فإن الأهداف هي نفسها،إذ أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بفضل تحقيق التنمية هو الذي يجب أن يقود إلى الديموقراطية حسب رؤيتهما.
- وكذلك أيضاً، فان الأدوات هي نفسها من أجل محاولة رفع الحواجز الهيكلية أمام النمو من خلال توقيع الاتفاقيات حول آفاق التبادل الحر، وفي هذا المجال فأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأدوات عدة ومتنوعة، أو رؤى واسعة أكثر من الاتحاد الأوربي، إذ تزاوج السياسة الأمريكية فعلياً، بين سلسلة إستثنائية من الأدوات، وتدرّج مدروس بعناية بين الأتفاقيات الثنائية للأستثمار، وإتفاقيات التبادل الحر، أو كذلك دعم المفاوضات عند الدخول الى منظمة التجارة العالمية، وإقامة مناطق الأستغلال المشترك.(61)

وهكذا لم يكن من المفاجأة أن عرض المشروع الأمريكي للشراكة من أجل الشـرق الأوسـط الكبير، العديد من التشابه مع الشراكة الأورو متوسطية التي أطلقت في برشلونة، وعلى الرغم من تلاقي الأهداف بينهما، فأنه لم يكن أي تنسيق أو تعاون بين الأوربيين والأمريكيين حول الموضوع، فالأوربيون قد استبعدوا بعناية الولايات المتحدة الأمريكية من إطار عمل برشلونة، فيما أعد الأمريكيون بطريقة أحادية مشروعهم للشرق الأوسط الموسع،وعرضوه كمشروع مشترك مع الدول الصناعية الثمانية.

وهكذا يبدو أن الإدارتين قد اختارتا إلى حدود وقتنا الحاضر أن تكون خطواتهما السياسية منفصلة من أجل أن تفضي الى مشاريع متوازية.(62)

بيد أنه وراء غياب التنسيق بين المشروعين الاقتصاديين، فإنه يمكن أن تظهر رهانات تقليدية للمنافسة النسبية بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في الميدان التجاري نظراً لرهانات المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، فضلا عن ذلك أن الاتحاد الأوربي يبحث على توقيع إتفاق منطقة مع منطقة، وما بين إتحادين كمركيين، ومع مجلس التعاون الخليجي والأتحاد الأوربي، فيما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها إتفاقاً للتبادل الحر بشكل منفصل مع البحرين، وأطلقت مفاوضات منفصلة مع سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة، وهي الرؤية التي تتقاطع مع السياسة الأوربية، إن تضع العراقيل أمام قيام إتحاد كمركي مع دول الخليج.

الخاتمة :

يمثل الشرق الأوسط بكل تأكيد اختباراً ومختبراً للعلاقات الأوروبية-الأمريكية في قدرة مختلف الأطراف في عقد علاقات جديدة، إذ ينظر الى الوطن العربي اليوم، وكأنه ورشة واسعة للعمل والبناء، واقعة بين حركتي التدخل والمقاومة، ويعدّ البحث عن حل متعدد الأطراف للأزمات الإقليمية هدفاً لكل منهما لتجنيب المنطقة من الوقوع تحت مخاطر الفوضى، ولعلّ بريطانيا العظمى وفرنسا هما الدولتين العضوتين في الاتحاد الأوربي القادرتين على تعبئة تجاربهما في المنطقة بشكل أفضل من أجل تعريف إستراتيجية واقعية للمنطقة، فضلا عن ذلك، أنهما في الوقت نفسه الدولتين الأوربيتين اللتين ترتبطان بعلاقات متطرفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بين التواطؤ المكشوف والواضح، وبين المنافسة المعلنة.

ففي الواقع هناك ثلاثة ملفات ذات أولوية للأوربيين: الملف اللبناني/ الذي يعمل التعاون الأطلسي حوله بشكل جيد، والنزاع الأسرائيلي الفلسطيني/ الذي يمكن تطويره، وأخيراً الملف العراقي/ وهو الملف الذي لم يحصل التعاون حوله.

ففي لبنان سمحت وحدة المجموعة الدولية تحقيق العديد من التقدم على الرغم من أستمرار العديد من المشكلات، وكان التعاون الفرنسي ــ الأمريكي حول هذا الملف قد سمح بإرساء الثقة ثانية عبر ضفتي

الأطلسي بعد القطيعة حول الحرب على العـــراق العام 2003م.

وحول الاختلافات المتعلقة بعملية الســـلام في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة هي أكثـــر قرباً من الأوربيين مع المواقف الأسرائيلية، بيد أن الاتحاد الأوربي يتمنى أداء دور سياسي يتناسب مع حجمه بخصوص البحث عن السلام؛ وإذا كانت أوربا راغبة في جلب الاسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات، وعلى قاعدة خريطة الطريـــق، فانه يجب عليها في كل الحالات إشراك الولايات المتحدة الأمريكية. إلا ان المسألة العراقية قد سبق، وأن فجرت لحمة المجموعة الدولية، لكن وعلـــى الرغم من ذلك نجح الإتحاد الأوربي والولايـــات المتحدة في الاتفاق على عدد مهم من النقاط، إلاّ أن الآلية السياسية التي باشروا فيها من هنا فصاعداً تشرك مجمل الأطراف في إعادة إعمار العـــراق، والتوافق على الدور الرئيس غير المرغوب فيه للأمم المتحدة في إدارة مرحلة ما بعد الحرب، وكـــذلك في التخفيض التدريجي لجيوش التحالف الـــدولي الموجودين في العراق.

وقد برهن الملف الايراني أن الـــدول الأوربيـــة قادرة على تنسيق العمل بشكل جيّد مـــن أجـــل خدمة المصالح المشتركة بشكل أفضل.

فبعد أن عرفت العلاقات الفرنسية ــ البريطانية حول العراق لحظات صعبة، فإن المستقبل يبدو أنه أكثر تفاؤلاً، إذ تعد الدبلوماســـية البريطانيـــة أن مناطق النفوذ التقليدية التي أقيمـــت في القـــرنين التاسع عشر والعشرين لم يعد لها أهمية في عالم أنتفت فيه الحدود، إذ أن الغرب لم يعد بإمكانه بعد إقتســـام غنائم الامبراطوريات كما تعوّد على ذلك في الماضي، إذ يجب ــ من هنا فصاعداً ــ مواجهة منطقة معقدة في أوج تحولاتها.

وهكذا نلاحظ إذاً، أن هنالك اتفاقا واسعاً إلى حدٍ ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأوربـــيين فيمـــا يتعلق بالأهداف، ومباديْ العمل الكبرى في مواجهـــة أزمات الشرق الأوسط. فالقوى الغربية تتقاسم الرغبة في أن تعرف هذه المنطقة السلام والرفاهية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وبأن تضمن هذه المنطقة لأوربا والولايات المتحـــدة الأمريكيـــة إمـــدادات الطاقـــة لاسيماالنفط بشكل منتظم، وبأسعار معقولة، غير أننا نرى أن الوقائع ليست كذلك.

وكذلك الحال تتقاسم القوى الغربية أعباء محاربة الارهاب بشكل مشترك، ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبكتريولوجية والاشعاعية، ونشر حقوق الانسان والديمقراطية في منطقة الشـــرق الأوسط.

وقد ظهرت نقاط للخلاف حول مســـألة الديمقراطية، إذ أن أوربا اليوم تبدو أكثر براغماتيـــة من الولايات المتحدة الأمريكيـــة، فمـــن الجانـــب الأوربي يتم التأكيد على إعطـــاء الأولويـــة لحـــل الأزمات الإقليمية، وخاصة القضية الفلسطينية، ذلك الجرح الذي ينخر الشرق الأوسط منذ عقود عدة، فيما لا يزال الخطاب من الجانب الأمريكي قائمـــاً

على الفكرة القائلة: بأن الديمقراطية ســتجلب الأستقرار والأمن.

(1) عبد الحميد العيد الموساوي, أستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2002, ص: 166.

(2) المصدر السابق, ص: 169.

(3) باسكال كوش, وماذا إن أخطأت فرنسا في موضوعة العراق؟, مجلة العلوم السياسية العدد(30)، كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, كانون الثاني 2005 ، ص:168.

(4)- محمد السيد سليم, السياسات الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط , توافق أم تعارض، ملف الأهرام الأستراتيجي, السنة الرابعة عشر, العدد(45) , تشرين ثاني ،2004.
<< http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2004/11/1/CIRN21.HTM>>

(5)-Dorothee Schmidt, Europeens et Americains Face aux Crises du moyent Orient, publication de L iffri,p: 4.

(6)- وقد أصدرت القمة وثيقتين, الوثيقة الأولى/ معنونة " شراكة من أجل التقدم, ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط, وشمال أفريقيا", والوثيقة الثانية/ " خطة مجموعة الثماني لدعم الأصلاح", وقد حملت الوثيقة نوعاً من المفاجأة ،إذ غيرت من النطاق الجيوسياسي للمبادرة ،أذ لم يعد الأمر محصور في الشرق الأوسط, والمتوسط وحتى الشرق الأوسط الكبير فحسب، بل إن نص الوثيقة موجه الى الشرق الأوسط الكبير, وشمال أفريقيا", فيما أكدت الوثيقة على أن الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، وحكم القانون، والفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية, وقد أكدت الوثيقة نتيجة الضغط الأوربي والعربي على أنه: " يتوقف نجاح الأصلاح على بلدان المنطقة, وأن التغيير لا ينبغي، ولا يمكن فرضه من الخارج". أما الوثيقة الثانية/ فقد قسمت الخطة الى أربعة أقسام متوازية:- منبر المستقبل،- وتعميق الديمقراطية،- وبناء مجتمع المعرفة،- وتوسيع الفرص الأقتصادية. أنظر: جريدة الحياة, في 2004/6/11 على موقعها على الشبكة ... < http://www.alhayat.com >> .

(*) أصبح الاتحاد الأوروبي يضم (25) دولة فيما تجري المفاوضات لضم تركيا وقبرص.

(7)- قصي غريب عليوي, السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية في المدة الواقعة بين 1989-2004, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 2007, ص:234-235.

(8)- سامية بيبرس, " ثوابت ومتغيرات السياسة الألمانية في منطقة الشرق الأوسط"، ملف الأهرام الأستراتيجي على الشبكة << http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2004/11/1/CIRN21.HTM >>

(9)- لقد أخذت أوربا، وبدفع خاص من فرنسا ومعها ألمانيا بالعمل على إعادة صياغة أو قولبة المبادرة الأمريكية بما يتفق الذائقة العربية الرسمية, وهنا بالذات وجد ما سمي بالمبادرة الفرنسية- الألمانية، للإصلاح في الشرق الأوس. ووفقاً لنص المبادرة الفرنسية – الألمانية والتي قدمت كمشروع مقترح بأسم الأتحاد الأوربي, فقد تم التأكيد على الصلات الخاصة التي تجمع بين أوربا، وما أسمته المبادرة بمنطقة الشرق الأوسط حيناً والشرق الأوسط الأشمل حيناً آخر. ووفقاً لما ذكرت المبادرة، فانه إلى جانب التحديات الأساسية للأمن هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية في أوربا والمنطقة. وقد أكد الفرنسيون والألمان في صياغة معبرة جداً عن تفهم سر الغضب العربي عن " أن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة وأن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن جذر جماعي قوي في وجه أية محاولة لفرض أنموذج من الخارج" ، وأنه لابد من الأخذ في الأعتبار المشاعر الوطنية، وهوية كل بلد، والحرص على تجنب مخاطر التعميمات التي تغيّب الخصوصيات الوطنية، وتصف السلام بعده غير قابل للحداثة". أنظر المبادرة الفرنسية – الألمانية على موقع إسلام أون لاين نت في 2004/2/22. <<http://www.islamonlin.net>>

(10)- إذ أن هناك من يرى أن أوربا أكثر فأكثر الى تبني العلمانية، في حين يمثل الدين مكانه مهمة الحياة الأجتماعية والسياسية الأمريكية، والرئيس بوش نفسه يفاخر بتديّنه, وقد أنتهى الأوربيون إلى القول وعلى رأسهم الفرنسيون: إلى أنه " لم يعد من المجدي التغافل عن هذا الواقع متذرعين بوازع التضامن الغربي والأجدى بنا أن أردنا أن نقيم علاقة عبر أطلسية جديدة, أن نقيمها على أسس جديدة وواضحة، وليس على أسس مفترضة مسبقاً، وبعيدة كل البعد عن الواقع.
للمزيد أنظر: رضوان جودت زيادة, الصراع على القيّم: أزمة المعرفة الأنسانية بين الغرب والإسلام, مجلة المستقبل العربي, عدد (331), بيروت, 2006/9, ص98-99.

(11)- Dorothee Schmidt, Europeens et Americains face aux Crises du moyent Orient, Op cit, p:4.

(12)- محمد السيد سليم, السياسات الأمريكية والأوربية في الشرق الأوسط, مصدر سبق ذكره.

[13]- حوار مع دان ميريدور, ترجمة: عبد الحميد الموساوي, نشرة الملف, السنة الأولى- العددالأول تموز/آب2002, مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد.

[14]- إذ عرض على الرئيس الراحل(ياسر عرفات), أن تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية التي تشكل مساحتها (12%) من مساحة الضفة, وأن تقام دولة فلسطينية على (95%) مما سيتبقى من الضفة، وعلى قطاع غزة, فيما أقترح الرئيس كلينتون إقامة دولة من أربعة كانتونات تفصلها الكتل الاستيطانية، وترتبط مع بعضها البعض بواسطة طرق تحت سيطرة إسرائيل, فيما تضم إسرائيل كذلك شرق القدس، ومنطقة المسجد الأقصى, وأقامة سلطة رمزية فلسطينية لدولة منزوعة السلاح مقابل أعلان الرئيس الراحل(ياسر عرفات) عن انتهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. أنظر حديث مع دان ميريدور, مصدر سبق ذكرة, وأنظر كذلك إلى: محمد السيد سليم , مصدر سبق ذكره.

[15]- خطاب الرئيس جورج والكر بوش في 22 حزيران 2002, على الموقع.

<< http//www. usinfo.state.gov>>

[16]- محمد السيد سليم, " السياسات الأمريكية والأوربية " مصدر سبق ذكره.

<< http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2004/11/1/CIRN21.HTM>>

[17]- المصدرالسابق نفسه.

[18]- والواقع أن كل مسيرة خريطة الطريق قد شلت عملياً منذ أن تبين أن إسرائيل قيدتها برعة عشر تعديلاً قبل أن تعتمدها أساساً للمفاوضات، وبدلاً من تجميد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة, كما تنعى خريطة الطريق على ذلك, حضي شارون بمباركة واشنطن علة خطة الاستيطان، وعلى الإجهاز على خريطة الطريق في صفقة وصفها بوش بأنها تأريخية وشجاعة... أنظر نصير عاروري, الولايات المتحدة وتزويق السياسة الأنفرادية من خريطة الطريق الى الفصل اللأحادي فألى خطة أولمرت, ترجمة منير العكش, مجلة المستقبل العربي, عدد (331) بيروت, أيلول 2006, ص: 53.

[19]- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, الكتاب السنوي 2005, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2005, ص:613.

[20]- المصدر السابق نفسه, ص: 127.

[21]- آريك رولو, سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي. مجلة المستقبل العربي, عدد (319), بيروت, 2005/9, ص:55.

[22]- المصدرالسابق نفسه, ص: 55- 56.

[23]- فقد أشارت بلجيكا وألمانيا واليونان ولوكسمبورغ وأسبانيا، وكذلك فرنسا الأقل أهتماماً لأنها ليستجزءاً من قيادة الناتو العسكرية المتكاملة, الى التحفظات التي أيدتها في أسطنبول, الأمر الذي يعني أنها لن ترسل عسكريين الى العراق... أنظر: التسلح والأمن الدولي, الكتاب السنوي 2005, مصدر سبق ذكره, ص: 142.

[24]- الأهرام 2004/7/5, وكذلك جريدة السفير 2004/7/6.

[25]- Trudy Rubin, " willful Blindness: The Bush Administration and Iraq" Philadelphia, The Philadelphia Inquirer.

[26]- عبد الحميد الموساوي, أستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2006 , ص:270.

وقد أفادت دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي أن تكاليف الحرب في العراق ستصل الى 320 مليار دولارا بعد مصادقة مجلس الشيوخ على مشروع القانون الطارىء فيما ينتظر أن يتضاعف المبلغ قبل أن تضع الحرب أوزارها, أنظر مجلة المسقبل العربي, العدد(328), حزيران2006, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت,ص:217، نقلاً عن جريدة النهار, بيروت، 2006/4/28.

[27]- قصي غريب عليوي, السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية في المدة الواقعة بين 89- 2004, مصدر سبق ذكره, ص: 235-236.

[28]- ففي خضم المأزق الأمريكي في العراق, استدعى الرئيس(بشار الأسد) في 27 آب 2004، رئيس وزراء لبنان السابق(رفيق الحريري) إلى دمشق، وطلب منه أن يجدد مجلس النواب اللبناني للرئيس أميل لحود لثلاث سنوات إضافية, وقد ترك الرئيس(بشار الأسد) جانباً النداءات من البيت لأبيض، ومن الرئيس الفرنسي(جاك شيراك), ليتم انتخاب رئيس جديد للبنان بشكل منتظم في مجلس النواب اللبناني, وقد أعتقد النظام في سورية أن تعاونه المحدد ضد تنظيم القاعدة سيكون حصناً له من نقد الولايات المتحدة الأمريكية, إلاّ أنه أخطأ في الحقيقة لأن واشنطن وإلى جانبها باريس كانتا محبطتين منه, أنظر: قصي غريب عليوي, مصدر سبق ذكره, ص: 298.

[29]- عادل عبد الصادق, النظام السوري بين خطر السقوط وتحدي الأستمرار, مركز دراسات الشرق, مصدر سبق ذكره.

[30]- وقد أتهم التقرير الأمريكي السنوي عن الأرهاب إيران وسورية لمواصلة توفير الدعم المادي، والتدريب، والأسلحة(لحزب الله) في لبنان والمنظمات الفلسطينية مثل: (حماس، والجهاد الإسلامي)،وغيرهما في فلسطين, أنظر: جريدة النهار, بيروت, 2006/4/29.

[31]- النهار, بيروت, 2006/11/12.

32)- Dorothee Schmidt, op cit, p:7
(33)- القـرار المـرقم (1559)، والـذي أتخـذه مجلـس الأمـن فـي جلسـة(5028)المعقـودة فـي 2 نيسـان 2004, الأمم المتحدة, مجلس الأمن.
5/ RES/1559 (2005), Distr. General 2 September 2004.

(34)-Dorothee Schmidt, op, cit, p: 8.
(35)- عـادل عبـد الصـادق " النظـام السـوري بـين خطـر السقوط وتحدي الأستمرار, مصدر سبق ذكره.
(36) -Dorothee Schmidt, op,cit, p: 9.
(37)-Ibid, p: 10
(38)- التسـلح ونـزع السـلاح والأمـن الـدولي, 2003, مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة, بيـــروت ،2003،ص:917-918.
وتعد مجموعـة الـدول الثمانيـة (G8) مجموعـة غيـر رسمية تشـارك فيهـا كنـدا، والإتحـاد الأوربـي، وفرنسـا، وألمانيـــا، وإيطاليـــا، وروســـيا، والمملكـــة المتحـــدة، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة. ويتمثـل الأتحـاد الأوربـي بـرئيس المفوضـية الأوربيـة، وقائـد البلـد الـذي يتـولى رئاسـة المجلـس الأوربـي عنـد لقـاء مجموعـة الـدول الثمانيـة, أنظـر: التسـلح ونـزع السـلاح والأمـن الـدولي, 2003, مصدر سبق ذكره, ص: 877.
(39)- التسـلح ونـزع السـلاح والأمـن الـدولي, 2003, مصدر سبق ذكره, ص: 877.
(40)-

<<http://www.withousse.gov/msc/2006/nss2006.pdf. >>
(41)- محمـد عبـد السـلام, " السياسـة الأمريكيـة تجـاه القضـايا النوويـة فـي الشـرق الأوسـط ، كراسـات إسـتراتيجية, السـنة الرابعـة عشـرة – العـدد(146), كـانون أول 2004، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

<<
http://acpss.ahram.org.eg/ahram.>>
(42)- المصدرالسابق نفسه.
(43)- إذ عَرفـت الاسـتراتيجية الأمنيـة للإتحـاد الأوربـي فـي العـام 2003م، الإرهـاب القـادر علـى أستخدام أسـلحة الـدمار الشـامل، بأنـه ربمـا يكـون التهديـد الوحيـد الأكبـر للأتحـاد الأوربـي ومواطنيـه, وقدعرضـت إسـتراتيجية أسـلحة الـدمار الشـامل المحـددة النتيجـة بتفصـيل أكثـر: لقد أصبح أنتشـار أسـلحة الـدمار الشـامل خطـراً واضـحاً وشـاملاً فـي مثولـه للسـلام، والاسـتقرار الـدوليين الـذي يعتمـد عليـه بقـاء الأتحـاد الأوربـي ورفاهيتـه, وأضـاف بـــالنص: " أن كـــل دول الأتحـــاد الأوربـــي, ومؤسسـات الأتحـاد الأوربـي مسـؤولية جماعيـة لمنـع هـذه المخاطر عن طريق الإسـهام الإيجـابي في مكافحـة الأنتشار".

Alyson J.K. Bailes, The European Security: And Evolutionary History /SIPRI policy paper no.10.(Solana /Sweden :Stockholm international peace Research institute 2005, <<http://www. sipri . org. >>).
(44) -Dorothee, Schmidt, op,cit, p: 12.
(45)- أليسـون.ج. كــ بيلـز, االأوربيـون يكـافحون الأنتشـار النـووي, حالـة أختبـار أيـران. مجلـة المسـتقبل العربـي, عدد(328)، بيروت, 2006/6, ص:28.
(46)-The National Security Strategy of the United States of AMERICA, 17 September 2002.
<<http://www.
Whithouse.gov/nes/mss.pdf . >>
(47) -European council, Brɛssels,12 December 2003.
<<http://ue.eu.int/uedocs/CMS_data/docs/2004/4/2gy.European.%20security:20 >>
(48)- نـــص المشـــروع منشـــور فـــي جريـــدة الحيـــاة, 2004/2/13.
(49) -George Bush " Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy" November 2003 sur:
<<http://www.
Whithouse.gov/news/releases/2003/11/2003//06 -2 html. >>
(50)- Dorothee Schmidt , op, cit p:10.
(51)- جنيفيـر وينسـور, " تشـجيع الديمقراطيـة ومحاربـة الأرهـاب", مجلـة الثقافـة العالميـة, عـدد(125)، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب, 2004م ،الكويـت, ص: 77.
(52)- أمين المهدي " مستقبل الشرق الأوسط الموسع بين صـــورتين... مصـــري وأمريكـــي " جريـــدة الحيـــاة فـــي 2005/7/19م.
(53)- نصير عاروري, " الولايات المتحدة وتزويق السياسة الأنفرادية من خريطة الطريق إلى الفصل الأحادي فإلى خطة أولمرت, مصدر سبق ذكره, ص: 55-65.
(54)-George Bush," Remarks by the President at 20, Anniversary of the National Endowment for Demperaiy, opcit.
(55)- Dorothee Schmidt, op,cit, p: 14.
(56)- A quand Peut – on doter L interet des Etats Unies Pour le moyent Orient?

<<http://www. ouma.com/article.php.3? id >>

(57)- Richard Young's,((ten years of the Barcelona Process: A model for Supporting Arab Reform?))FRIDE Working Rapes, m:2/Junuary 2005.

(58) -Dorothee Schmidt, op, cit, p:/8.

(59) - EU – USA Declaration on working Together to Promote Democracy and Support Freedom, the Rule of law and Human Rights Worldwide, Washington, 20 June2005,Council of the European Union 10307/05.

(60) -programme des Nations Unies Pour le developpement, Fonds Arabe de developpement economique et Sociale (PNUD/FADES) Rapport Arabe pour le developpement humains 2002, creer des Opportunitees pour les generations futurs,disponible sur le site:
<< http://www. Undp.org/rbas/ohdr/french2000ht.>>

(61)-Dorothee Schmidt, op, cit, p: 21

(62) -Ibid , p: 22.

موقف الاتحاد الأوربي من التغيير في المنطقة العربية

ا.م.د. شيماء معروف فرحان *

الملخص

تقوم العلاقات الدولية في عالم اليوم على مفهوم سياسة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات بين الدول، وبقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا لا يمكن البحث في مواقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية دون التطرق إلى دراسة المصالح التي ترتبط بها أوروبا مع العالم العربي في علاقات الشراكة الاورومتوسطية وقضايا عالمية كبرى منها ما يتعلق بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنها ما اصطلح على تسميته بمكافحة الإرهاب الدولي وقضايا حقوق الإنسان والتي تشكل جانباً رئيسيا في علاقات تلك الدول مع العالم العربي على اعتبار أن دعم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي يوفر الدعم والحماية الكاملة لدول أوروبا من قيام أنظمة حكم راديكالية دينية قد تهدد مصالح أوروبا والغرب.

وعلى اثر ما شهدته المنطقة العربية بدءا بالثورة الشعبية في تونس في كانون الأول ٢٠١٠، وما تلاها من تصاعد مطالبة الشعوب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية سارع الاتحاد الأوروبي في الاعتراف بهذه التحديات الناجمة عن مرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي التي تواجهها المنطقة العربية واعترف كذلك بالحاجة إلى اعتماد نهج جديد في علاقاته مع دول الجوار في الجنوب.

- * الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .

Abstract

platforms European foreign policy towards the Arab region are of international relations in today's world the concept of the policy of the common interests that govern relations between states. Not morality and emotions that governs the relations of human beings in the world of today and yesterday, and here we cannot look at the positions of the European Union of the Arab revolutions without addressing the study of interests that are connected by Europe with the Arab world in relations Euro-Mediterranean Partnership and the issues of major international including those related to the fight against the phenomenon of illegal immigration, including what has been termed the fight against international terrorism and human rights issues, which constitute a key aspect in the relations of these countries with the Arab world, on the grounds that support the issues of democracy and human rights in the Arab world provides the support and the full protection of Europe from the regimes of radical religious may threaten the interests of Europe and the West.

المقدمة

يعتبر عام ١٩٧٣ حدا فاصلا بين فترتين من العلاقات بين البلدان العربية وبلدان اوروبا الغربية فقد شهد هذا العام بدا الحوار العربي ـ الأوربي الرسمي الذي تبرز اهميته لكونه محاولة لتجاوز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدان العربية والاوروبية ، ووضع اطار جماعي لتلك العلاقات بوصفها علاقات بين مجموعتين من الدول لهما مصالح مشتركة . ان ظهور الحوار العربي ـ الأوروبي في ذلك العام بالذات لم يكن وليد الصدفة وانما جاء نتيجة لتضافر جملة من العوامل ابرزها عاملان اساسيان :

١ـ حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ والنتائج التي تمخضت عنها ، لاسيما شعور اوروبا بالمعاناة الاقتصادية والخطر الامني . وكان تامين تدفق البترول بالنسبة لأوروبا عاملا اساسيا من عوامل اهتمامها بالجوار .

٢ـ شعور العرب بأهمية الموقف الاوروبي بالنسبة للقضايا العربية . لاسيما قضية الصراع في الشرق الاوسط ، وادراكهم ان دفع اوروبا لان تلعب دورا مستقلا في ذلك الصراع من شأنه ان يعزز الجهود الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم وشامل لذلك الصراع .

هذان العاملان الاساسيان بالاضافة الى عوامل اخرى كانت قائمة قبل حرب تشرين منها : التوظيفات العربية الكبيرة في اوروبا ، واليد العاملة العربية ، واتساع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الدول العربية ودول الجماعة الاقتصادية الاوروبية (الأتحاد الاوروبي حاليا) ، كل ذلك ساعد على ولادة الحوار العربي ـ الأوروبي الرسمي .

وتعد لغة المصالح الاساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وقنوات اتصالاتها المتعددة ، هي الاساس في تقييم مواقف الدول الكبرى في العالم من القضايا العربية وقضايا تشهدها دول العالم الثالث والتي ترتبط بعلاقات غير متكافئة مع الغرب

وقبل الحديث عن طبيعة تلك العلاقات والمصالح المتبادلة بين الطرفين لابد اولا من توضيح بعض النقاط المهمة المتعلقة بالبحث واهمها :

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة مواقف دول الاتحاد الاوربي من الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية في كانون الاول من العام ٢٠١٠ من حيث طبيعة تلك المواقف واهم العوامل المؤدية اليها .

سواء كانت الداعمة لتلك المواقف او المحددة لها .

فرضية البحث

يفترض البحث ان التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية او ما اصطلح على تسميتها بثورات الربيع العربي هي بلاشك نابعة من صميم حاجة تلك البلدان والشعوب للتغيير وبالتالي فان طبيعة المواقف الاقليمية والدولية ومنها موقف الاتحاد الاوربي موضوع الدراسة سوف يتحدد بلاشك بناءا على مدى التلاقي او الابتعاد في الاهداف والمصالح بين دول الاتحاد الاوربي من جهة والدول العربية صاحبة التغيير من جهة اخرى ومن هنا نتساءل :

- هل انطلقت المواقف الاوربية المتباينة تجاه الثورات العربية من النقطة نفسها التي انطلقت فيها من بعض القضايا الاستراتيجية والقومية الحساسة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية وغيرها من القضايا التي شهدتها المنطقة ؟
- ثم ماهي المصالح الاوروبية التي تسعى دول الاتحاد الاوروبي للحفاظ عليها في منطقتنا العربية والتي دفعتها الى التباين في مجموع مواقفها من الثورات العربية والتي بالرغم من اختلافها الا انها اكدت في الكثير من تصريحاتها التي ادعت انها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية والانجليزية وما جاءت لتؤكده من حقوق الانسان وقضيا تتعلق بالحرية والديمقراطية ، فهل فعلا كانت تلك المواقف تنطلق من تاكيد الموقف الذي يتبناه الاتحاد الاوروبي والذي يصرح به دوما امام وسائل الاعلام من ان الرؤية الاوروبية تنطلق من تاكيد حقوق الانسان في الحرية والاخاء والمساواة؟

للاجابة على تلك التساؤلات سيتم تقسيم البحث الى المحاور الاتية :

اولاً : اولويات السياسة الاوروبية تجاه المنطقة العربية

تندرج العلاقات العربية ـ الأوروبية داخل تاريخ يمتد قرونا عديدة اتسمت بالتقاطع والاثراء احيانا وبالصراع والمواجهة احيانا اخرى . ومع ذلك فان شعوب المنطقة استطاعت الحفاظ على علاقات مؤسسة على تبادل السلع والخدمات هذه العلاقة تتجسد اليوم في صيغ جديدة وفي مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية .هذه الصيغ الجديدة هي نتيجة للتغيرات الحاصلة التي ميزت نهاية الالفية الثانية على شكل توازنات جيوستراتيجية (١)

واليوم تقوم العلاقات الدولية على مفهوم سياسة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات بين الدول ، ومن هنا لايمكن لنا ان نبحث في مواقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية دون التطرق الى دراسة المصالح التي ترتبط بها اوروبا مع عالمنا العربي في علاقات الشراكة الاورومتوسطية وقضايا عالمية كبرى منها مايتعلق بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وايضا ماصطلح على تسميته بمكافحة الارهاب الدولي وقضايا حقوق الانسان والتي تشكل جانبا رئيسيا في علاقات تلك الدول مع عالمنا العربي على اعتبار ان دعم قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي يوفر الدعم والحماية الكاملة لدول اوروبا من قيام انظمة حكم راديكالية دينية قد تهدد مصالح اوروبا والغرب (٢)

عموما ، يمكننا تلمس مجالات واولويات السياسة الاوربية تجاه المنطقة العربية بالاتي :

أ. ان كل من الطرفين العربي والاوروبي يتالف من دول لها مصالحها الخاصة التي لم تنصهر بعد في بوتقة المصلحة المشتركة (٣).

ب. يحرص الطرف الاوروبي ايضا على ان يتم تقدم علاقاته مع العرب على حساب علاقاته مع اسرائيل . فقد شهدت العلاقات بين الاتحاد الاوروبي واسرائيل تطورا سريعا في الاونة الاخيرة حيث ترتبط اسرائيل بأتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي منذ تشرين الثاني من العام ١٩٩٥ والتي شكلت منطلقا لكلا الطرفين لتشجيع اندماج اقتصاد اسرائيل في اطار الاقتصاد الاوروبي ، وقد ذهبت اسرائيل بطموحاتها تلك الى ابعد من ذلك حينما طلبت

رسميا الانضمام للاتحاد الاوروبي وخاصة بعد هجمات ١١/سبتمبر/٢٠٠١، وما يؤكد ذلك مانشرته مجلة (international politics and society) في عام ٢٠٠٣ عن دراسة لاحد المفكرين السياسيين للحزب الديمقراطي الاجتماعي في المانيا ورئيس مكتب مؤسسة فريد ريش ايبرت التابعة لذلك الحزب في تل ابيب ، يطالب فيها بفتح افاق جديدة لتعميق علاقات الاتحاد الاوروبي باسرائيل انتهت فيها تلك الدراسة الى اقتراح تطوير تلك العلاقات بين الطرفين على عدة مراحل تنتهي بضم اسرائيل الى الاتحاد الاوروبي وهو الامر الذي تردد كثيرا عبر وسائل الاعلام منذ تلك الفترة حتى وقتنا الحالي(٤).

وعلى الصعيد الامني ، وقف الاوروبيون موقف المعارضة للافكار التي طرحها الامريكيون في مطلع التسعينيات في ندوة ميونخ للشؤون الامنية ثم على مستوى حلف شمال الاطلسي ، وعرفت بشعار "الاسلام عدوا بديل" ولكن المشاركة الاوروبية في الخطوات العملية التي صنعها هذا الشعار تتناقض مع تلك المعارضة الفكرية والسياسية المبدئية وكان من ابرز تلك الخطوات تحويل صياغة المهام المستقبلية لحلف شمال الاطلسي لمواجهة ماوصفه امينة العام السابق فيلي كلاس بخطر "هلال الازمات " وشرحه بانه يشمل المنطقة الممتدة مابين المغرب واندونيسيا ، ثم تبع ذلك تعديل عدد من الدول الاوروبية وفي مقدمتها فرنسا والمانيا . للمهام الدفاعية للقوات المسلحة الوطنية فوصل مفهوم مواجهة "الخطر الأصولي الاسلامي " الى قلب المفاهيم العسكرية واساليب التدريب والتوعية داخل الجيوش الاوروبية ، ورافق ذلك ايضا تعديل البنية الهيكلية للقوات الاطلسية المشتركة والذي احتل مكانة رئيسة في لقاءات القمة السنوية ولقاءات وزراء الدفاع والخارجية كل ستة شهور حتى بلغ ذلك مداه في القمة الاطلسية في مدريد عام ١٩٩٨ جنبا الى جنب مع قرار التوسع شرقا ومعاهدات الزمالة مع عدد من الدول الشرقية ـ الشيوعية سابقا ـ ومنها الاتحاد الروسي .

وعلى المستوى الاوروبي ايضا بدات تتكون فرق التدخل السريع وكان اولها الفرقة التي شكلتها اسبانيا وفرنسا وايطاليا والبرتغال بهدف عسكري واضح هو

مواجهة الازمات المحتملة في الشمال الافريقي وليس معروفا بعد ماذا كانت القوى الاوروبية الجديدة للتدخل السريع ستنطوي على بعد مماثل تجاه المنطقة العربية ام ستركز مبدئيا على الازمات المحتملة في الساحة الاوروبية نفسها بعد الخبرات السلبية التي سجلها الاوروبيون لموقعهم الضعيف اطلسيا في منطقة البلقان .

اما اقتصاديا ، فقد تنامت العلاقات العربية ـ الاوروبية خاصة بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط ودول الاتحاد الاوروبي الامر الذي ادى الى توقيع اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية ، لتضم معظم الدول العربية المطلة على البحر الابيض باستثناء سوريا وليبيا ،والتي سهلت التبادل التجاري بين الطرفين كما انها من جانب اخر سهلت على عدد من الدول العربية المطلة على البحر المتوسط الوصول بصادراتها الصناعية وبعض المنتوجات الزراعية من الدخول الى الاسواق الاوروبية بدون رسوم جمركية فضلا عن تقديم مساعدات فنية وتمويل المشروعات التنموية عبر مؤسسات الاتحاد الاوروبي خاصة في مصر والمغرب وتونس والاردن (٥) .

ايضا على المستوى الثقافي ، شهدت العلاقات العربية الاوروبية نموا وتطورا خلال العقود الماضية حيث مثلت الندوات الفكرية احد اهم آليات بلورة الرؤى والأفكار بين النخب الفكرية وصناع القرار في اوروبا والعالم العربي . ومع ذلك لاتخلو علاقات اوربا بالعرب من بعض الالتباس اذ ان الالتباس الاول في العلاقات الاوروبية ـ العربية ،يكمن في تعدد وتنوع المصالح الاوروبية مع البلدان العربية .

ومن حيث المبدا ، لايمكن القول ان هنالك "مصالح" اوروبية واحدة مع كل البلدان العربية فعلى سبيل المثال فان لفرنسا اهتمامات ثقافية واقتصادية بشرق المتوسط وخاصة بلبنان وهي علاقة تتماثل مع النظرة الفرنسية لبلدان المغرب العربي الثلاثة تونس والجزائر والمغرب رغم اختلاف بعض التفاصيل ، فيما لبريطانيا وفرنسا روابط تجارية مع دول الخليج العربية ولكل من ايطاليا والمانيا علاقات تجارية مع اغلب البلدان العربية ، وهو حال اغلب الدول الاوروبية وان اختلفت اهمية هذه العلاقات .

ولايمكن رؤية مجمل العلاقات العربية مع دول الاتحاد الاوروبي بمعزل عن تطورات الاوضاع السياسية التي جرت وتتوالى في المنطقة فقد اثرت هذه التطورات بصورة سلبية اوايجابية في مجرى العلاقات العربية ـ الاوروبية ، وكان لمواقف دول الاتحاد الاوروبي المختلفة من الحرب على العراق اثر على تلك العلاقات ،بحيث طرا تحسين في العلاقات العربية مع كل من فرنسا والمانيا مقابل تدهور في العلاقات مع بريطانيا وايطاليا وقد ظهرت دعوات لمقاطعة هاتين الدولتين ويخاصة الاولى ، كما ان موقف الحكومة الدنماركية في موضوع الرسوم المسيئة ، كان سببا في الدعوات الى مقاطعة البضائع والمنتجات الدنماركية في عدد من البلدان العربية [٦]

لقد ترتب على مجمل الوقائع المحيطة بالعلاقات العربية ـ الاوروبية ، ان صارت هذه العلاقات محكومة باربعة مواقف رئيسية :

أولاً : الموقف البريطاني

يكاد يكون هذا الموقف متوافقا مع الرؤية الاميركية للعلاقات مع العرب اساسه الفرضيات السياسية ،والثاني موقف مصلحي يدور في عتبة واسعة من التوافق والتصادم ، تتخذه فرنسا ويتقارب مع موقف المانيا اذ تتحكم بالعلاقات مصالح تختلط فيها الاعتبارات الثقافية والاقتصادية على نحو ماهو الموقف الفرنسي من لبنان . والموقف الثالث هو موقف وسطي تمثله اسبانيا ، هدفه ابقاء العلاقات على قاعدة معينة من العلاقات قابلة للتطوير والمثال البارز في هذا ، موقف اسبانيا المميز في العلاقة مع سوريا ، واساس الموقف عدم عزل النظام ودفعه الى تطوير علاقته وتفاعله مع البيئة الاقليمية والدولية .

وثمة موقف اوروبي رابع يقوم على التشدد في القضايا التي تمس العلاقات الاوروبية ـ العربية ، وهو موقف اتخذته الدنمارك وشاركتها السويد ازاء سورية بعد حادث اقتحام وحرق السفارتين الدنماركية والسويدية في دمشق .

ان الاوروبيين في ظل وضع عربي متدهور وغير فعال وفي ظل بيئة دولية يطغى فيها الحضور الاميركي القوي والفاعل في السياسة الدولية ، لايرغبون في صناعة سياسة اوروبية موحدة في منطقة الشرق الاوسط ازاء البلدان العربية بشكل

خاص لان امرا كهذا سوف تكون له فواتير سياسية واقتصادية لايرغب الاوروبيون في تقاسمها اودفعها بصورة مشتركة ، الامر الذي يعني افساح المجال لكل واحدة من الدول ان تضع سياستها الخاصة ازاء العرب عموما وحيال كل واحدة من الدول العربية لكن ذلك لايعني باي حال من الاحوال ان هذه البلدان غير معنية بالتشاور وتقريب السياسات والمواقف وخاصة في القضايا التي تهم اوروبا بشكل عام كما في موضوع الحرب على الارهاب ، وموضوع الهجرة ، والصراع العربي - الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية ، وقضية الثورات العربية فهنالك مواقف تمثل الحد الادنى المشترك للبلدان الاوروبية من هذه القضايا (٧).

ثانياً : موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية

بعد ان عصفت رياح التغيير في كل من تونس ومن بعدها مصر وبعد قيام الحركات الاحتجاجية في كل من الجزائر والبحرين واليمن والعراق وليبيا - وان اختلفت من حيث طبيعتها وظروفها الا ان جميعها كانت تهدف للاصلاح والتغيير .

فمع انطلاق الشرارة الاولى للثورات العربية في تونس سارعت السياسة الخارجية الاوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية اذ سرعان ماحتلت ملفات الهجرة في شمال افريقيا وجنوب الصحراء سلم اولويات الاتحاد الاوروبي عقب الثورة التونسية والمصرية والليبية ، وقد قاد الرئيس الفرنسي والايطالي السياسة الاوروبية خلال الايام الاولى للثورات العربية في شمال افريقيا باظهار قدر عالي من التعاطف مع الانظمة العربية القائمة في تلك البلدان وذلك من اجل الحفاظ على التفاهمات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الاوروبي واستمرار الحفاظ على مصالح اوروبا في شمال افريقيا وجنوب الصحراء فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها الانظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الاوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب اوروبا كما ترافقت تلك السياسة مع تاكيد دول الاتحاد باهمية استمرار امداد دول جنوب اوروبا بالنفط العربي القادم من شمال افريقيا وهذا مادفع بعض الدول الاوروبية في بداية الازمة الليبية الى اعلان عدم تاييدها للضربة العسكرية الجوية خوفا من قطع امدادات

النفط الليبي عنها لكن هذا الموقف سرعان ماتبدل فيما بعد لتقود من عارضت الحرب في البداية على ليبيا وهي فرنسا الاتحاد الاوروبي والسياسة الخارجية فيه لتفرض عقوبات على نظام القذافي ومن ثم فيما بعد لقيادة تحالف دولي لضرب ليبيا امام شعورها بتعاضم الخطر الليبي امام دعواته المتصاعدة بامكانية اطلاق العنان امام الهجرة وقطع امدادات النفط عن جنوب اوروبا .

لقد ادت السياسة الاوروبية المتبعة في المنطقة العربية والتي ارتكزت بشكل اساسي على دعم الحكومات العربية وانظمتها الاستبدادية في دعم التوجه الاقتصادي الجديد للاتحاد الاوروبي والمبني على اهمية اعتماد النموذج النيولبرالي القائم على تحرير الاقتصاد ، والخصخصة والتثبيت والتقشف الى تفاقم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية من ارتفاع لنسبة البطالة والفقر وتعدد مظاهر التهميش والاقصاء الاجتماعي وامام تلك الاوضاع الصعبة التي عاشتها المنطقة العربية قبيل الثورات وبشكل خاص في تونس ونتيجة لمباركة الاتحاد الاوروبي لحكم الانظمة الاستبدادية العربية التي كان يرى بها النوع الوحيد الكفيل باستمرار حماية مصالح الاتحاد الاوروبي وحماية بلدانها من هجمات المهاجرين غير الشرعيين والارهاب الدولي ، فقد كانت المواقف الاوروبية الصادرة عن دول الاتحاد الاوروبي بشكل عام وعن كل دولة بشكل خاص تتسم بالازدواجية والارتباك امام مايجري على الساحة التونسية في بداية الثورة فقد وجدت هذه الدول نفسها امام مشكلة كبرى تتعلق بموقفها هل سيكون لصالح الانظمة الحاكمة وماقد يترتب على ذلك الموقف مستقبليا في حال انتصار الثورة من الاضرار بالمصالح ؟ ام انها مدعوة للوقوف الى جانب الثورة وماقد يتركه ذلك من ضرر في حال فشل تلك الثورات والتحركات الشعبية في تحقيق اهدافها ؟

من هنا كانت المواقف الاوروبية تتخبط في دهاليز واروقة السياسة الداخلية للاتحاد الاوروبي ، فقد وصل التوجس والريبة لما يجري في تونس لدرجة ان فرنسا التي تعتبر احدى الاعمدة الاساسية للسياسة الخارجية الاوروبية ان عرضت خدماتها وخبرتها في قمع المتظاهرين على النظام البوليسي لزين العابدين بن علي غير ان الاتحاد الاوروبي وامام نجاح الثورتين التونسية والمصرية اضطر الى

التاقلم مع الظروف الجديدة واعلن عن مساندته فيما بعد لانتفاضة الشعوب العربية وانخرط فيها بشكل مباشر وبالتحديد في ليبيا عندما قاد الحملة العسكرية على ذلك البلد الذي شهد احتجاجات شعبية اطاحت بنظام العقيد معمر القذافي بمساندة وتحالف مباشر مع حلف شمال الاطلسي (٨)

عموما ، يمكننا تلخيص تلك المواقف بالاتي

١ـ الموقف الاوروبي من الثورة التونسية

تعتبر تونس احدى الدول العربية الواقعة في شمال القارة الافريقية التي ترتبط بعلاقات شراكة مع الاتحاد الاوروبي بحكم علاقاتها الوثيقة مع فرنسا من خلال تاريخها الاستعماري الذي سيطر على هذا البلد .

بدأ تطبيق الشراكة الاوروبية بين الاتحاد الاوروبي وتونس في ١مايس من العام ١٩٩٨م وكان اول اتفاق يطبق بين الاتحاد الاوروبي ودول البحر المتوسط ، وقد نص الاتفاق على قيام تونس بازالة حواجز التجارة مع الاتحاد الاوروبي على مدى عقد من الزمان وبهذا اصبحت تونس شريكا كاملا للأتحاد الاوروبي في عام ٢٠٠٨ ، واهم مايميز الاتفاق الشمولية التي كان يتصف بها في تغطية كافة جوانب ومجالات الحياة الاقتصادية والتجارية والتعاون السياسي والامني علاوة على التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية ومن هنا نرى ان الاتفاق كان قد نص صراحة على تبادل التعاون العسكري الاستخباراتي الامني مقابل تقديم المساعدات العسكرية والاسلحة من قبل الاتحاد الاوروبي لتونس علاوة على اعفاء الصادرات التونسية نحو بلدان الاتحاد الاوروبي من الجمارك منذ اتفاق عام ١٩٧٦م .

ما تقدم يؤشر لنا ان تونس كانت ترتبط بعلاقات حسن جوار ودية مع الاتحاد الاوروبي وتعاون استخباراتي وتبادل للخبرات الامنية وصادرات الاسلحة ووارداتها من الاتحاد الاوروبي في عهد الرئيس زين العابدين بن علي وقد استمر هذا التعاون حتى وقت قريب وبشكل خاص فيما يتعلق بتنسيق الجهود الجماعية في مكافحة الارهاب والقاعدة في شمال المغرب العربي . وتشير بعض المصادر الى ان تونس تلقت العديد من شحنات الاسلحة العسكرية منذ اندلاع ثورة الياسمين في محاولة لانهاء حالة العنف التي كانت قد اجتاحتها وخاصة ماتردد من اخبار حول

شحنات اسلحة كانت قد توجهت من فرنسا لتونس في بداية اندلاع احداث ثورة الياسمين التزاما باتفاقية التعاون المشتركة بين البلدين ففي اعتراف لها اقرت مارتي شاك النائبة الهولندية في البرلمان الاوروبي وعضو لجنة الخارجية فيه "ان الاتحاد الاوروبي فضل في بداية الثورات العربية تحقيق مصالحه بتقديم المساعدات للانظمة القمعية على اعلاء قيم حقوق الانسان ."

وخلال اكثر من اسبوعين من الاسابيع الثلاثة للثورة الشعبية الاولى في تونس (مع تاكيد ان مسار الثورة لايكتمل الا بعد تحقيق سائر اهدافها) لم يصدر اي موقف اوروبي يتبنى رسميا اويدعو مباشرة الى دعم التحرك الشعبي في تونس ضد الحكم الاستبدادي القائم وعلى النقيض من ذلك تفاوتت مواقف الدول الاوروبية مابين الصمت والتاييد ، وكان ابعدها مدى الموقف الرسمي الفرنسي الذي عبرت عنه مرارا وزيرة الخارجية الفرنسية انذاك ، ميشال اليو ماري ووصل الى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات رغم ان الرئيس الفرنسي نيقولاي ساركوزي اقالها يوم ٢٠١١/٢/٢٧م ، اي بعد فرار بن علي من تونس يوم ٢٠١١/١/١٨ بخمسة اسابيع وبعد اندلاع الثورة الشعبية في مصر وسقوط مبارك يوم ٢٠١١/٢/١١ باسبوع .

والجدير بالذكر ،ان تصريحات الوزيرة الفرنسية لم يمثل موقفها فقط اذ لم يصدر داخل فرنسا اعتراضات ما علاوة على ان السياسة الخارجية الفرنسية تتبع رسميا لرئيس الدولة مع وزارة الخارجية ولايمكن لموقف من هذا القبيل ان يكون انفراديا ويسري شبيه ذلك على الدول الأوروبية الاخرى وكانت جميعا تؤكد طوال الاسابيع الاولى للثورتين على ضرورة الحوار "والحل الديمقراطي " ، ولاتجد صيغة اخرى للتعامل مع الثورات العربية (٩)

وعند انتصار اولى الثورات الشعبية العربية على النظام الاستبدادي الحاكم في تونس مطلع العام ٢٠١١ ، دهش الاوروبيون لما يجري في الضفة الجنوبية لقارة اوروبا بعدها اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في بروكسل بعد اسبوعين من سقوط نظام زين العابدين بن علي " ، واشادوا برغبة التونسيون في اقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كنف الاحترام الكامل لحقوق

الانسان والحريات الاساسية "وقد كانت هذه الجملة تلخص الرؤية الاوروبية للأوضاع الجارية في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تجمعهم بها علاقات اقتصادية وتجارية في اطار اتفاقيات التعاون المشتركة في ظل الشراكة الاورومتوسطية .

عموما ، فقد اتسمت المواقف الاوروبية حيال الثورات العربية بالاختلاف والتباين كل حسب طبيعة علاقاتها ومصالحها مع الاطراف العربية ، والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي :

- الموقف الفرنسي

قد يبدوا للوهلة الاولى ان الموقف الفرنسي كان اكثر تعاطفا مع الرئيس بن علي الا انه اتسم فيما بعد بالتذبذب والتارجح نتيجة لطبيعة العلاقات والمصالح الفرنسية في تونس من جهة ، وتماشيا مع طبيعة المواقف الاوروبية الاخرى فبعد ان كانت فرنسا قد عرضت المساعدة على الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، رفضت الحكومة الفرنسية فيما بعد قدوم الرئيس بن علي الى فرنسا وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة فيها كما انها اتخذت موقفا اكثر حدة عندما اعلن مكتب الرئيس نيكولا ساركوزي عن ان فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع اي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا اداريا، واكد على الاستعداد لتلبية اي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لاتقبل الجدل ، كما دعا البيان الى اجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن (١٠)

- الموقف البريطاني

اما فيما مايتعلق بالموقف البريطاني ، فيبدوا ان بريطانيا كانت قد اتخذت موقفا يعبر عن تأييدها لتطلعات الشعوب في التعبير عن حاجاتهم في الحرية والديمقراطية واقامة حقوق الانسان فقد اعلنت في بيان صادر عن وزارة الخارجية ان تونس تعيش لحضة تاريخية ، وان الشعب التونسي يعبر عن تطلعاته المشروعة في التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة .

• الموقف الالماني

اما الموقف الالماني فقد كان الاكثر اعتدالا حيث دعت المانيا جميع الاطراف للحوار ولايجاد حلول سلمية والحد من وقوع مزيد من الضحايا والاضرار ، كما نقل عن المستشارة الالمانية انجيلا ميركل دعوتها الى تاسيس ديمقراطية في تونس ، واردفت قائلة ان هناك الان فرصة لبداية جديدة في تونس ، وانه يتعين على تونس ان تتخذ خطوات باتجاه الديمقراطية والحقوق الاساسية مثل حرية الصحافة والتجمع، معربة عن استعداد بلادها للمساعدة في ذلك .

هكذا يتضح من المواقف الاوروبية السابقة انها جاءت في نهاية الازمة تتماشى مع تطلعات الشعب التونسي وطموحاته في الحرية والاستقلال بعد ان كانت في بدايتها كما ذكرنا متخوفة من ذلك الحراك الذي انطلق في تونس متذرعة بمخاوف تتعلق بما قد تتركه تلك الازمة من اثار سلبية على اوروبا في اطار حماية مصالحها وتهديدها متخوفة من وصول الاسلاميين الى الحكم في تونس وماقد يصاحب ذلك من تهديد للشراكة غير المتكافئة التي عقدتها حكومات بن علي على امتداد عصورها مع اوروبا وهو ماقد نفاه الاسلاميين بعد وصولهم للسلطة في تونس عندما اوضح راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة التونسية ان تونس للجميع متدينين وغير متدينين وان الحرية فيها ستتاح للرجال والنساء على حد سواء وان تونس تلتزم بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية السابقة مع حكومة بن علي .

٢. الموقف الاوروبي من الثورة الشعبية في مصر

يعد الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الثاني لمصر بعد الولايات المتحدة الامريكية واكبر مصدر للاستثمارات الاجنبية فيها ، حيث ترتبط مصر مع الاتحاد الاوروبي باتفاق الشراكة المصرية الاوروبية الذي دخل حيز التنفيذ في حزيران من العام ٢٠٠٤ ويضم التعاون في المجال التجاري والتعليمي والصناعي والاقتصادي ، وقد اعتمدت مصر خطة عمل سياسة الجوار الاوروبي في نيسان من العام ٢٠٠٧ والتي يتمخض عنها اجتماعات دورية لمجموعات العمل المنبثقة عنها في كافة

مجالات التعاون . وفيما يتعلق بالتعاون المالي المقدم من قبل الاتحاد الاوروبي لمصر يتلخص في مخصصات مالية في صورة منح يقدمها الاتحاد لمصر .

كما يولي الاتحاد الاوروبي اهمية كبيرة للتعاون مع مصر كون مصر تحتل مكانة استراتيجية مهمة في منطقة الشرق الاوسط ومصدر امن واستقرار للمنطقة نظرا لما تتمتع به في هذا المجال من قوة بشرية ولوقوفها على طرفي الصراع في منطقة الشرق الاوسط بوصفها الحليف الاستراتيجي الاكبر لكل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا في عملية السلام في المنطقة العربية ، وقد استفادت مصر من هذه المعونات الغربية وبخاصة الاوروبية نظرا للدور السياسي الذي تلعبه في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين في كل من فلسطين واسرائيل ونظرا لاهميتها بصفتها بوابة الشرق العربي وكونها مثلت اكبر صراع في تاريخ المنطقة العربية مع اسرائيل ، ولهذا تولي السياسة الغربية اهتماما كبيرا بحفظ الامن والاستقرار الداخلي في مصر نظرا لاهميتها الاستراتيجية في خطوط الملاحة الدولية العالمية وكطريق تجاري نحو بلدان الشرق الادنى ومن هنا فمن الطبيعي ان ترتبط مصر بعلاقات ممتازة مع الجار الاوروبي نظرا لاهميتها ايضا كسوق تجاري كبير جدا ، وبهذا المجال تراس مصر وفرنسا مجموعة الاتحاد من اجل المتوسط التي تعتبر تكتل اقليمي بواجهة اقتصادية وباهداف سياسية محصلتها النهائية تقريب وجهات نظر البلدان العربية للدفع بها في الدخول بعملية سلام مع اسرائيل وتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية من اجل الوصول لتحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط بين كافة الافرقاء بالاضافة الى خطة العمل في قطاعات الصحة والنقل والدعم المباشر للموازنة في مصر وقد بلغت تلك المخصصات حوالي ٥٥٨ .مليون يورو من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ (١١)

وبعد قيام الثورة المصرية مع تحركات ماعرفت بمجموعة ٢٥يناير والتي دعت عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتكرار التجربة الثورية في تونس من خلال اعتماد اسلوب المظاهرات السلمية والتي جوبهت من يومها الاول بالقمع والاعتقالات وامام اصرار المصريين على القيام بالثورة سرعان ماانفلتت الامور من ايدي النظام المصري ليمارس القمع والقتل والاعتقالات التعسفية بحق قيادات الثورة ، وامام هذا

المشهد الذي اثار كسابقه الرعب والذعر لدى اقطاب العالم ممايجري بالمنطقة العربية بدات ردود الفعل الدولية حول الاحداث في مصر كما في تونس من قبل ، فكانت من تلك المواقف ومن ضمنها مانحن معنيين بدراسته وهو موقف الاتحاد الاوروبي بالوقوف على الحياد والمواقف الخجولة حيث اظهر الاتحاد الاوروبي تفهمه للمساعي السلمية للشباب المصري واكد على اهمية تحقيق الديمقراطية مطالبا النظام المصري بتحقيق المزيد من الاصلاحات الى جانب استمرار الاتصالات بالنظام المصري الحليف الاقوى والابرز لهم في المنطقة العربية .

فاصدرت دول الاتحاد الاوروبي بيانا مشتركا في ٣شباط وقعته كل من فرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا اشارت فيه الى "قلقها الكبير بسبب تدهور الاوضاع في مصر وادانة العنف داعية الى ضرورة الاسراع في الانتقال المنظم للسلطة نحو تاسيس حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل اطياف الشعب كافة وتقود مصر نحوا مواجهة التحديات " مايدل على التسليم بسياسة الامر الواقع امام تصاعد الاحتجاجات الجماهيرية وهروبا من الفخ الذي وقع به الاتحاد الاوروبي في تونس من التلكؤ الواضح في تحديد موقفه من الاحتجاجات فيها .ولعل التصريح السابق يحمل في ضمنه اشارات مبطنة للنظام المصري بابقاء الباب مفتوح نحو الاصلاحات الديمقراطية واشتراك الاحزاب في العلمية الديمقراطية وتقاسم السلطة السياسية في مصر في خطوة نحو تحقيق قدر اكبر من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وقد ابقى التصريح على اعتراف الاتحاد الاوروبي بالدور الذي كان يقوم به مبارك وباهميته ومطالبة ذلك النظام بحكم العلاقات الثنائية التي تجمعه بالاتحاد الاوروبي ودوله بتحقيق قدر اكبر من الديمقراطية .

اما الموقف الامريكي فقد عبر عنه نعوم تشومسكي بالقول "ان نسبة المعارضة الشعبية للولايات المتحدة في مصر وهي اهم دولة تبلغ ٨٠% ، ولذلك فان امريكا وحلفائها لايريدون حكومات تعبر عن ارادة الشعوب ،فلوحدث هذا فلن تخسر امريكا وحلفاءها فقط سيطرتها على المنطقة ولكنها ستطرد منها ايضا " ، ويضيف : " مصر وتونس والدول المثيلة لها التي لاتعد مصدرا اساسيا للنفط فتوجد لها خطة يتم تطبيقها نمطيا ولاتحتاج عبقرية لفهمها فاذا كان لديك ديكتاتورا

مفضلا يواجه مشاكل فقف بجانبه حتى اخر مدى ، ولكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لاي سبب مثل ان يتوقف الجيش في دعمه فقم بارساله الى مكان ما ثم اصدر تصريحات رنانة للديمقراطية ثم حاول الابقاء على النظام القديم ربما باسماء جديدة ، وقد حدث هذا مرارا وتكرارا ، حدث مع سيموزا في نيكاراغوا ومع الشاه في ايران ومع ماركوس في الفليبين وديفيليية في هاييتي ، وزعيم كوريا الجنوبية ومابوتو في الكونغو وتشاوشيسكو مفضل الغرب في رومانيا وسوهارتو في اندونيسيا انه امر نمطي تماما وهذا بعينه مايحدث في مصر حاليا [١٢]

فالولايات المتحدة تعلم ان الثورة المصرية سوف تخرج انظمة غير ودودة تجاهها اذا ماجريت انتخابات شعبية نزيهة . لذلك فان المصلحة العليا للغرب حاليا هي الحفاظ على ديكتاتورية عسكرية من اجل الضغط عليها بتصدير السلاح وبالدعم المالي والمعونات العسكرية ، كما كانت تلك الحالة مع عدة دول حول العالم الاسلامي من بينها مصر في حقبتي السادات ومبارك ، وباكستان منذ استقلالها حقبة مشرف وكانت تركيا قبل الحقبة الاردوغانية ، لذلك فن الخيار الامريكي الاول هو الابقاء على الحكم العسكري المصري . اما اذا فشل ذلك الخيار وبعد ان راينا نتائج الانتخابات المصرية في مراحلها الاولى قد افرزت فوزا اسلاميا كاسحا فان الولايات المتحدة يمكن ان تسير مع مصر في ثلاثة مسارات :

المسار الاول : دعم الحركات البيبرالية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام الجديدة والقنوات الفضائية الليبرالية المعادية للاسلاميين ، بهدف تقويض النفوذ الاسلامي السياسي والحد من تاثيره والمحافظة على اسهمها في التحكم في خيوط اللعبة داخليا والابقاء على فرصها في تشكيل الحياة السياسية المصرية .

المسار الثاني : الحوار مع التيارات الاسلامية السياسية ومحاولة الضغط عليها والتوصل الى حلول وسطية معقولة بقبول الديمقراطية والتعددية وحقوق الاقليات والمواطنة وكافة مكونات الحضارة الغربية .

المسار الثالث : في حالة فشل الخيارين السابقين فان الولايات المتحدة سوف تلجا الى قوتها الصلبة بان تقوم باجبار الانظمة المصرية على السير في

الطريق الذي تريده الولايات المتحدة عن طريق التضييق عليها اقتصاديا وعسكريا بان يتم منع المعونة العسكرية والتحكم في عملية تصدير السلاح اليها ، وكذلك العمل من خلال المنظمات الدولية من اجل تقليم اظافر السياسة المصرية ونفوذها في حقبة مابعد الثورة ، والتعامل مع اي نظام سياسي اسلامي مستقل يخرج من العملية السياسية المصرية بصورة مؤلمة اقتصاديا من اجل ان يدفع الشعب المصري ثمن اختياراته كما كان الحال مع تجربة حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الديمقراطية .

ان الموقف الامريكي سابق الذكر، يعبر عن تراجع امريكي واضح في امكانية فرض املاءاتها على الشعوب المقاومة لهيمنتها سواء في العالم او الاقطار العربية فيبدوا لنا ان الولايات المتحدة الامريكية والغرب بداوا يفقدن زمام الامور في رسم خارطة جديدة للمنطقة العربية خاصة مع فشل مشروع الشرق الاوسط الكبير والمشروع الاورومتوسطي .

وفيما يتعلق بالمواقف الصادرة عن دول الاتحاد الاوروبي بخصوص الثورة المصرية فقد تمثلت اهم تلك المواقف بـ (١٣)

- الموقف البريطاني ـ الفرنسي

حيث اصدر مكتب رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي والمستشارة الالمانية انجيلا ميركل بيانا مشتركا دعوا فيه الى " اجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وان يتعامل مع الاحداث الحالية باعتدال ، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الامر ، ودعوة المتظاهرين الى ان يمارسوا حقهم سلميا وضرورة تطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وان تستجيب لتطلعات الشعب المصري ."

كما اجرى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري عبر فيها عن قلقه الشديد لما يجري في مصر ، وبشكل خاص بعد اعمال العنف غير المقبول وحث مبارك على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتسريع الاصلاحات

- **الموقف الايطالي**

اما الموقف الايطالي من الثورة المصرية فقد عبر عنه بوضوع وزير الخارجية الايطالي فرانكوا فراتيني الذي قال ان اي تغيير مفاجئ للحكم في مصر سيحدث فوضى في الشرق الاوسط ،معتبرا ان الاستقرار في مصر جوهري للمتوسط كله[١٤].

٣. موقف الاتحاد الاوربي من الثورة في ليبيا

تختلف ليبيا عن مصر وتونس في انها تأوي حقولا نفطية غنية وقريبة من اوروبا والولايات المتحدة ن فالنفط الليبي يسير في مسارات امنة في البحر المتوسط كما ان المحيط الاقليمي لايشهد توترات بعكس نفط الخليج العربي ـ على سبيل المثال ـ الذي يمر بمشكلات سياسية في كل من العراق وايران بالاضافة الى المسارات البحرية غير الامنة في القرن الافريقي لذا كان الغرب واضحا منذ بداية الثورة الليبية وتدخل عسكريا ودعم الثوار بالسلاح والعتاد ولم يتردد حتى في ظل وجود اسلاميين يسيطرون على الثورة الليبية ، فكان خيار الاطاحة بالقذافي هو الخيار الاول من اجل نزع صفة الجنون عن السياسات الليبية وتذبذب ضخ النفط الى الغرب لاي عارض يراه القذافي الذي كان غير مامون الجانب ، واستمر الغرب في التواصل مع ليبيا بعد الثورة في كافة مراحلها السياسية ، ولايبدوا ان الغرب لديه خيار اخر ، كما ان النظام الليبي هو الاخر ليس امامه خيار سوى ربط مستقبله بالغرب ، وذلك لان الاقتصاد الليبي اقتصاد غير متنوع ويعتمد بصورة كاملة على النفط ، ولاتتحمل الدولة الليبية الناشئة رفاهية اختيار من الدولة التي ستصدر اليها نفطها ، لذلك فن صفقة وحيدة يمكن عقدها مع الغرب ، هي : النفط الليبي مقابل الدعم الغربي لاي حكومة كانت ، تخرج من رحم الثورة الليبية [١٥].

الخاتمة

بالرغم من ان الثورات العربية اندلعت لهدف واحد في معظم دول الربيع العربي ـ الا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها وامتلاك زمام امورها ـ الا ان الرؤى الغربية تجاهها تباينت تباينا حادا ، فبينما كان رد الفعل سريعا وواضحا مع الحالة التونسية بضرورة تخلي بن علي عن السلطة . وذلك التباين في الرؤى الغربية تجاه الثورات يؤكد لنا ان التحركات الغربية لاتنطلق على مبادئ ولكن بناء على مصلحة تدور وتتغير وتتباين ، فالمبادئ لاتتجزأ ، والمبادئ الغربية واضحة فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن المصلحة تتغير وتتباين تباينا حادا من بلدآ الى اخر ، وهو مايفسر ذلك الصعود والهبوط في التعامل مع الثورات العربية فبالرغم من الشعارات الواضحة للغرب في مايتعلق بتطبيق الديمقراطية منذ حقبة بوش الابن ، الا ان واحدا من اكبر مفكري الغرب وهو نعوم تشومسكي يؤكد على ان الغرب لم يكن يوما يريد تطبيق الديمقراطية في العالم العربي ، فيقول في احدى الندوات مؤخرا : الولايات المتحدة ستفعل كل مافي وسعها لمنع ديمقراطية حقيقية في العالم العربي والسبب واضح للغاية وهو ان الغالبية العظمى من شعوب المنطقة تعتبر الولايات المتحدة مصدرآ اساسيا لتهديد مصالحهم، بل ان الغالبية معارضة لسياسات امريكا الخارجية "

الهوامش والمصادر

١- اوروبا والعرب ، قراءة في مشهد العلاقات العربية - الأوروبية ، موقع اسلام تايمز، ٢٠١١/١١/١٠ . www.islamtimes.org/ar/

٢- مصطفى عبد الله ، التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأورو - متوسطية ، دراسة تحليلية مقارنة ، السياسة الدولية ، ١٤٨ع ،نيسان ،٢٠٠٢ ، ص٨ ومابعدها

٣- خلد عبد العظيم ، حدود التحالف وابعاد الانقسام في العلاقات الاوروبية - الأمريكية ، السياسة الدولية ، ع١٤٧ ،٢٠٠٢ ، ص١٢٥ ومابعدها

٤- حامد ربيع ، حوار حول الحوار العربي الاوروبي - نظرة مستقبلية عن الحوار ، موقع السياسة الدولية www.ahram .org/eng/pub--siyassa.htm

٥- اوروبا والعرب ، قراءة في مشهد العلاقات العربية - الاوروبية ، موقع اسلام تايمز ، ٢٠١١/١١/١٠ . مصدر سبق ذكره

٦- خليل سامي ايوب ، موقف الاتحاد الاوربي من الثورات العربية ،موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٦٤ ،١٢/٢/ ٢٠١١

٧- اوروبا والعرب ، قراءة في مشهد العلاقات العربية - الاوروبية ، موقع اسلام تايمز ، ٢٠١١/١١/١٠ .

٨- عز الدين شكري فيشر ، كيف تتعامل الدول الاوروبية مع الثورات العربية ، موقع مجلة السياسة الدولية . www.ahram.org.eg/eng/pub--siyassa.htm

٩- آثار الثورات العربية عالميا - قاسم المخاوف المشتركة - الثورة .. قوة دعم للسياسة ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ar.wlkipedia.org/wiki/

١٠- نبيل الشبيب ، الثورات العربية والمواقف الاوروبية ، قراءة تحليلية ، موقع مؤسسة الدوحة www.dohainstitute.org/.../٧٩d٨a٦٥c-١c٦a-٤f٦a-a٥٤٧-daf٤٢f٠c١c

١١- لبنى نبيه وثروت محمد محسن ، عام على الربيع العربي التداعيات الاقليمية والدولية ، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية - المملكة المتحدة لندن www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath-١٢-,٠٦-١٢.htm

١٢ - محمد سليمان الزواوي ، موقف الغرب من الثورات العربية ، رؤية سياسية ، مجلة البيان albayan.co.uk/mgzarticle.aspx?ID=١٦٤١--

١٣- خليل سامي ايوب ، موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية ، موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٦٤,٢ /١٢/ ٢٠١١
-www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=٢٨٥٧٤١
١٤ ـ المصدر نفسه
١٥- محمد سليمان الزواوي ، موقف الغرب من الثورات العربية ، مصدر سبق ذكره.

ظاهرة الهجرة الدولية
دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

أ.م. د. عبد اللطيف شهاب زكري
كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة:-

بالرغم من الأجواء المتفائلة التي ملأت وسائل الإعلام، والتي بشرت بولادة عالم جديد على اثر انتهاء الحرب الباردة، حدوده تكتلات إقليمية، ومداه منظمات اقتصادية وسياسية دولية، تزول فيه الحدود، وتنتقل بين بلدانه السلع والخدمات ورأس المال بحرية، وتعيش فيه الإنسانية لا غالب ولا مغلوب، وينتهي التمييز العنصري والاثني بين سكانه، وتنتصر فيه إرادة الشعوب.

الا ان قضايا جديدة، بدأت تشغل العالم، وتتصدر الأحداث، من بينها قضية الهجرة، مما جعل النظر إلى المستقبل نظرة متشائمة رغم المشاهد الاستعراضية لاتفاقيات السلام، والحوار والتعاون بين الشمال والجنوب. أو في تقريب الفجوة السريعة الاتساع بين الأغنياء، والغارقين في مجالات الفقر والانقسام والتخلف.

ورغم أن الهجرة العالمية ظاهرة عامة وقديمة، قدم الإنسانية، الاانها أصبحت بشكل مختلف، وأكثر فاعلية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وتعاظم دورها وازداد حجمها في العقود الأخيرة منه، وتحدث على نطاق واسع الآن، فأصبحت مشكلة لكثير من الدول، وشملت مناطق جديدة للجذب السكاني، مثل منطقة الخليج العربي، وغرب أوربا، واستمرار الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا.

وقد عزز من اتساعها وكبر حجمها ما شهدته وتشهده خارطة العالم السياسية من تغيرات كبيرة، ترتب على بعضها هجرة الكثير من السكان، لأسباب اقتصادية او عرقية أو دينية ، كما حدث ويحدث في أفريقيا وبلدان أوربا الشرقية ويوغسلافيا، ويحدث الآن في العراق.

والهجرة ظاهرة جغرافية تعكس رغبة الإنسان في مغادرة منطقة يصعب العيش فيها إلى أخرى يعتقد في إمكانية العيش بها بصورة أفضل ويتم ذلك في الهجرات الدولية والمحلية على حد سواء. وتحدث في التهجير القسري داخل البلد الواحد أيضا.

وعلى ذلك فإن دوافع الهجرة قد تكون مختلفة، ولكن العامل المشترك بينها هو عدم الرضا (Dissatisfaction)، عن البيئة الأصلية للمهاجرين، مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أكثر ملائمة.

ولما كانت الهجرة تعني انتقال السكان من مكان إلى آخر، فإن ذلك يعيد توزيعهم في المناطق الجديدة، مما يترتب عليه تأثيرات اقتصادية واجتماعية ايجابية أو سلبية على البلد المستقبل او البلد المرسل. فهي إيجابية وحيوية على الوضع البنائي والوظيفي، ذات سمات هيكلية على

المستوى الكلي (Macro Level)، والمتمثل بتوازن اقتصاد الدولة وخاصة التشغيل والعائدات، وعلى المستوى الجزئي (Micro Level)، والمتمثل بخصائص الأسرة والأدوار الاجتماعية للأفراد وذات تأثيرات سلبية عندما يتعلق الأمر في البطالة والتحويلات، والتوازن التجاري والخدمات العامة، والرأي العام. أو في خلخلة الأمن أو التبدلات في الأنساق الاجتماعية والسياسية الأخرى.

كل هذا جعل الدول المستقبلة للهجرة وبالأخص الأوربية منها، والتي أصبحت متميزة بتطورها الاقتصادي والاجتماعي، والمستهوية للمهاجرين بصورة كبيرة، تتخوف من تعاظم الهجرة واستمرارها، مما دفع بحكوماتها إلى تشريع القوانين واتخاذ الإجراءات في سبيل كبح هذه الظاهرة أو الحد منها أو تنظيمها وفق رؤية مستقبلية، من خلالها يمكن الاستفادة من المهاجرين قدر الحاجة إليهم.

كما صارت ظاهرة الهجرة إلى أوربا، قضية سياسية واجتماعية، يتبارى بواسطتها الساسة والمسؤولون الأوربيون عن طريق حملاتهم الانتخابية بوضع البرامج والحلول لمعالجتها وفقا لمصالحهم السياسية والاقتصادية، علما أن القارة الأوربية فيما مضى شهدت أكثر من أي قارة في العالم هجرة دولية، حيث قدر عدد المهاجرين منها ما بين عام ١٨٢١ وعام ١٩٣١، ما يقارب (٦٠) مليون نسمة، اتجه أكثر من نصفهم إلى أمريكا الشمالية – بسبب ما عانتة أوربا من التضخم السكاني المبكر- وعدم كفاية مواردها لأعداد السكان المتزايد فيها. ساعد في ذلك حركة الاستكشافات الجغرافية إلى المناطق الجديدة في العالم. هذا فيما عدا الهجرة القسرية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية.

فرضية البحث: إن ظاهرة الهجرة الأفريقية الحالية إلى دول الاتحاد الأوربي تشكل تحديا للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، تستدعي تكثيف الجهود والتعاون بين الجانبين الأفريقي والأوربي من أجل إيجاد حلول ممكنة تؤدي إلى وقف أو خفض أو تنظيم واقع الهجرة هذه.

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة التدفقات الكبيرة والمستمرة للمهاجرين من القارة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي، وتحليل أسباب هذه الظاهرة وعواقبها على الدول المستقبلة والمرسلة، دون الخوض في الأعماق والتفاصيل، لما فيها من مواضيع متشعبة وخصوصيات يصعب حصرها في هذا البحث، كأن تكون في بعض أوجهها مدروسة ومخططاً لها، مما يتطلب التعمق وفهم أهمية القوى الفاعلة داخل مجتمعاتها وفي العلاقات الدولية وسوف تتم هذه الدراسة من خلال المباحث التالية:-

المبحث الأول: الهجرة مفهومها – أسبابها – نتائجها

١-مفهوم الهجرة وأشكالها.
٢- أسباب الهجرة.
٣- نتائج الهجرة.

المبحث الثاني: الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

١- حالة الهجرة الأفريقية إلى أوربا.
٢-أسباب الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي.

المبحث الثالث: سياسة الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة

١-اسبقية الحادثة.
٢-ميادين انشطة الاتحاد الاوربي المتعلقة بالهجرة.
٣- امن المهاجرين .
٤-السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي وعلاقتها بالهجرة .
٥. حلول محتملة للسيطرة على ا لهجرة.

الاستنتاجات

المبحث الأول: الهجرة (مفهومها – أسبابها – نتائجها)

أولا- مفهوم الهجرة وأشكالها:-

يمكن تعريف الهجرة بأنها حركة لخروج الناس من الأرض الوافدة إلى الأرض المستقبلة. وهي تأتي ما بين الرغبة (الاحتياج)، أو بالإبعاد (الطرد).

ومشكلة الجاذبية أو الاستمالة، هي تلك التي تكون في أرض محددة، تصبح مناسبة من أجل الهجرة إليها، مثل التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي والديموغرافي. وبالعكس مشكلة الإبعاد هي تلك التي تكون من أراضٍ فيها نبع للمهجرين، بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحروب .... الخ.

وعادة يتم تصنيف أنواع الهجرة تبعا للمعيار الذي يستفاد منها، ووفقا لما يأتي:- (١)

أ - طبقا للمجال أو المكان: حيث من الممكن أن تصبح الهجرة داخلية (في البلد نفسه) أو خارجية (في بلد خارجي).

ب - طبقا للزمن: وتنقسم الهجرة إلى قسمين من حيث الاستمرار والدوام وهما، الهجرة الدائمة (Life time migration)، والهجرة المؤقتة (Temporary migration).

جـ - طبقا لشكل الهجرة : بالإكراه (الإجبار)، إرادية (اختيارية).

د - طبقا للأصل (الطبيعة): ممكن أن تكون دينية، سياسية، اقتصادية، ثقافية.

هـ - طبقا لطريقة التحقيق: شخصية أو عائلية ، فردية أو جماعية.

كما ويمكن تقسيم الهجرة إلى ثلاث أنماط من حيث المدى والاتجاه ، تتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة بها وهي:

١- الهجرة الدولية :

ويشمل هذا النوع من الهجرات، الانتقال السكاني عبر الحدود، ليس فقط بين الدول المجاورة، بل ومن قارة إلى أخرى، ورغم اعتماد تحديد هذا النوع من الهجرة على سجلات الهجرة عبر الحدود، ولكن الملاحظ أنها غير دقيقة، لكونها لا تحتوي على كل الحقائق عن المهاجرين، ولا تأخذ في الاعتبار التغيير الوظيفي الذي يحدث للمهاجرين في دول المهجر. كما لا تشمل الهجرة الغير شرعية التي تحدث متخفية عبر الحدود.

وتشمل الهجرة الدولية أنواعا أخرى من الهجرة، من بينها الهجرة المؤقتة لبعض السكان لفترات محددة وقصيرة، وعادة مثل هذه الهجرة تكون بالدرجة الأولى للعمال غير الماهرين، والذين يمارسون أعمالا لا تتطلب خبرة فنية مثل أعمال البناء والتشييد والزراعة أو في المناجم.

وهناك نوع آخر من الهجرات الدولية، وهي التهجير القسري وإزاحة السكان من مكان إلى مكان آخر، وتعتبر تجارة الرقيق من أوضح الأمثلة على ذلك. كما إن الحروب الدولية، أدت إلى حدوث هجرة بعضها اختياري وآخر إجباري، فطبقا لمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، حدث تبادل اختياري للسكان بين مليون نسمة من اليونانيين الذين كانوا يعيشون في مدن آسيا الصغرى الساحلية، و أعيدوا إلى اليونان، مقابل ٣٠٠.٠٠٠ تركي أعيدوا من اليونان إلى تركيا. ونشطت ألمانيا في ضم السكان من أصول ألمانية إليها، قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك من الدول المجاورة التي تعيش فيها أقليات ألمانية، حتى بلغ عددهم حوالي ١٥.٥ مليون نسمة عام ١٩٥٦ كذلك حصل تبادل سكاني سلمي كبير شمل أكثر من ١٧ مليون نسمة بين الهند والباكستان، منهم ٨.٤ مليون لاجئ في باكستان، و ٨.٨٥ مليون لاجئ في الهند، وذلك عقب استقلال باكستان عام ١٩٤٧

وبصفة عامة قدر عدد الذين هاجرو أو هجروا، اثناء الخمسة وعشرين عاما التي تلت الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لحركات التحرر التي تبعتها بحوالي ١٠٠ مليون نسمة [٢].

ومن الهجرات القسرية التي سجلت في التأريخ الحديث، هجرة الفلسطينيين بعد أن طردهم وشردهم الصهاينة من ديارهم عام ١٩٤٨ والسنوات التي تلتها. كما وتسجل أكبر هجرة في التأريخ المعاصر، هجرة العراقيين الداخلية والخارجية، بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وحالة عدم الاستقرار الأمني التي يعيشها البلد في السنوات التي تلت هذا الاحتلال، حيث بلغ عدد المهاجرين والمهجرين إلى حد الآن وبحسب إحصاءات منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٦، أكثر من ٧ ملايين نسمة، منهم ٤ ملايين نسمة نزحوا خارج العراق.

فيما بلغ عدد اللاجئين في العالم حسب إحصاءات منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٦ أكثر بقليل من ١٠ ملايين لاجئ، وبزيادة قدرها ٢.٣٠٠ مليون عن عام ٢٠٠٥، معظمهم من العراق وأفغانستان، ومن أفريقيا وحدها بلغ عددهم ٤٠٠ ألف لاجئ غالبيتهم من الكونغو.[٣]

٢- الهجرة الداخلية:-

لا توجد دولة في العالم، إلا وشهدت حركة سكانية داخلية على أراضيها، وإن كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة وبأحجام مختلفة، حيث تتميز بعض الشعوب بحركتها المستمرة وعدم الاستقرار الدائم، مثل الشعوب الأوربية وبعض شعوب آسيا.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم في حركة السكان الداخلية، حيث تشير التقارير إلى أن العدد الذي يغيرون أماكن إقامتهم كل عام فيها، يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٣ مليون نسمة، وذلك بسبب ضخامة الدولة واتساعها وتباين أقاليمها الطبيعية والاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة لكندا، وإن كانت نسبة الهجرة الداخلية تقل عن نصف مثيلاتها في أمريكا، وفي مصر بلغت هذه النسبة ٨% في تعداد عام ١٩٨٦.[٤]

وتأخذ تيارات الهجرة الداخلية اتجاهات مختلفة داخل الإقليم أو القطر، حسب عوامل الجذب والطرد للمهاجرين من بيئة إلى أخرى. وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذبا وطردا. بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية هي الأخرى تؤثر على هجرة السكان من منطقة إلى أخرى يعتقد توافر أسباب العيش والاستقرار فيها كما ان هناك عامل آخر للتهجير الداخلي، وهو التمييز الديني والاثني، ويعد من أنواع التهجير القسري، كما يجري الآن في العراق.

وتعد الهجرة من الريف (Rural Urban Migration)، أهم مظاهر الهجرة الداخلية، وحدث ذلك بصورة كبيرة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية، والذي أدى إلى ارتفاع دخول العاملين في القطاعات المرتبطة بالصناعة. وتنطبق مثل هذه الحالة على بعض الدول النامية.

٣- الهجرة الدورية : (Rhythmic Migration) أو المؤقتة:-

وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان إلى آخر لمدة محددة، ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك، ومن الأمثلة على ذلك هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان وبالأخص في مواسم جني المحاصيل الزراعية.

ويلاحظ أن هذا النوع من الهجرة السكانية يمكن ادراجها جزئيا تحت أحد النوعين السابقين من الهجرة، فقد تظم الهجرة الدولية مثلا هجرة الايدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة، وتعرف بهجرة عمال الأهداف(Target Workers)، كما هو الحال في أفريقيا المدارية، كذلك فقد تظم الهجرات الداخلية الظاهرة نفسها ، أي انتقال الأيدي العاملة من مكان إلى آخر داخل الدولة لفترات محددة [٥]

ثانيا - أسباب الهجرة:-

تختلف دوافع الهجرة وأسبابها اختلافا واضحا، رغم أن غالبية الأسباب متشابهة في أغلب الأحيان، مما يصعب معرفتها نتيجة لسبب واحد، ولكن يمكن فهمها كتتابع لأسبابها المختلفة مع درجة أهمية كل سبب، سواء في الهجرات القصيرة أو الطويلة المسافة، وسواء كانت تشمل عدة مئات أو ملايين من المهاجرين، والتي تنتهي في كل الحالات في تغير الموطن الأصلي والاستقرار في إقليم المهجر، والتي بعضها قد تنتهي بتغير نمط الحياة.

ولاشك أن العامل الرئيسي المشترك في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق (Absolute poverty)، بالإضافة إلى الخوف من القتل والإبادة، والذي يدفع المهاجرين باتجاه مناطق الجذب السكاني أو مناطق أخرى تتوافر فيها أسباب الحياة الجيدة، والأمان والعيش بسلام.

وتتعدد أسباب الطرد (push)، وأسباب الجذب (pull)، في مجال الهجرة، وهناك أسباب عملت أكثر من غيرها في إنتاج أكبر تدفقات للهجرة تاريخيا من بينها:(٦)

أ – أسباب اقتصادية:- وهي أكثر الأسباب جوهرية، وتحتل مكانا بارزا في دوافع المهاجرين في الوقت الحالي.

ب – أسباب اجتماعية :- وهي من بين الأسباب الأكثر أهمية وتشمل على سبب من نوع سياسي (الاضطهاد – الإبعاد السياسي – الحروب)، بالإضافة إلى الأسباب الدينية، والديموغرافية (زيادة عدد السكان)، والثقافية، والتمييز العنصري كما تحتل مسألة اللاجئين الإنسانيين والمطرودين مكانا بارزا في الهجرة الفعلية اليوم.

وقد حدد (Bogue D.J.)، في كتابه "دراسة في المجتمع"، خمسة وعشرين عاملا مؤثرا في الهجرة، منها خمسة عشر مرتبطا باختيار مكان الهجرة، وعشرة عوامل اجتماعية واقتصادية، من بينها فرص العمل المتاحة، والمهارات الفردية، والأجور المنخفضة في المكان الأصلي. ويتأثر اختيار مكان الهجرة كذلك بتكاليف الانتقال، ووجود الأقارب أو الأصدقاء في المهجر، والبيئة الطبيعية، والتركيب السكاني وإمكانية العمل بالإضافة إلى المساعدات الخاصة.

ومن بين العوامل الاقتصادية، الاستثمارات الرئيسة لرأس المال، التي تتوقف على السياسات الإنمائية وتوجهاتها وأولوياتها النسبية للقطاعات ومدى قناعتها بالتشغيل الكامل أو الالتزام بآليات العرض والطلب، والتغير التكنولوجي، و التنظيم الاقتصادي، وأحوال المعيشة ومستوياتها، وتعتمد كذلك على سياسة الدولة في انتقال السكان وهجرتهم محليا ودوليا بالإضافة إلى العوامل السياسية والدينية، والضغط السكاني والحروب، وحجم الدولة وإمكاناتها، ورغبتها في الهجرة الداخلية أو الوافدة إليها. (٧) ويضيف البعض عوامل أخرى، منها ما هو مناخي أو حرفي، أو كفاءات علمية ذات اختصاصات محددة ... الخ.

ثالثا - نتائج الهجرة:-

للهجرة آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمعين المرسل والمستقبل ونشوءها يشكل نسيجا متشابكا من المصاحبات والآثار والنتائج والتفاعلات، كما تعتبر واسطة هامة من وسائل التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ويتوقف ذلك كله على خصائص السكان والمهاجرين في كلا المجتمعين.

ولعل من أبرز نتائج الهجرة هو ذلك الاختلال الواضح في الهيكل المهني لعرض القوى العاملة في دول الإرسال والقصور بالعرض في بعض القوى العاملة والحرفية التي يصعب تعويضها من بين القوى العاملة التي بقيت ولم تهاجر، مما يلحق الضرر في برامج التنمية ومردود الإنتاج.

ويكون الضرر واضحا وسريعا في القطاع الزراعي الذي يتأثر أكثر من غيره بالنقص في القوى العاملة. وان الهجرة منه تشكل خسارة نهائية لا يعود بعدها المهاجر إلى هذا القطاع، حتى ولو عاد إلى بلده، مما يجعل تقسيم العمل يتغير في المناطق الريفية، فيرتفع عدد النساء في قوة العمل لدى دول الإرسال ويزداد الاعتماد عليهن في الزراعة، وتتدهور الخدمات والإنتاج الزراعي والصيانة والتطوير، ومن ثم ينخفض الإنتاج الغذائي وقد تواجه الأسر مشكلات تربوية ، كالتسرب من المدارس ، والانحراف المبكر ، وتفكيك الأسرة ، وتخريب النسيج الاجتماعي

وتسبب الهجرة الانتقائية حالة من الشلل التام في بعض المصالح الحكومية والخاصة، لعدد من دول الإرسال، فتضطر الجهات المسؤولة إلى تأهيل كوادر علمية وفنية جديدة، لسد النقص الذي حصل جراء الهجرة، ولكن هؤلاء في كثير من الحالات يميلون إلى الهجرة عندما يكسبوا الكفاءة المطلوبة. مما يجعل سوق العمل في حالة عجز دائم، لا تقوى البرامج التعليمية والتدريبية على مواجهته بالسرعة المطلوبة وخاصة إذا بقي في الأذهان أن هناك رابطة بين التأهيل والهجرة.

وفي كثير من الأحيان تتحول المجتمعات الفقيرة إلى مجتمعات طاردة لأبنائها الذين أصبحوا عاجزين عن تقديم خدماتهم في بلدانهم، وذلك عندما يزداد الشعور بالإحباط لدى الكثير من العاملين نتيجة للأجور المنخفضة التي يتقاضونها، وحالة عدم الأمان، وينتابهم إحساس بأن أملهم في التقدم بالحياة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الهجرة.

هذا وقد أظهرت بعض الدراسات إلى أن الهجرة قد عكست آثارا ايجابية على دول الاستقبال أكثر مما عكسته على دول الإرسال من حيث الإنتاجية، إذ إنها تستلم قوى عاملة جاهزة ذات تفوق نوعي تتفوق في بعض الأحيان على كفاءة القوى العاملة المحلية. ولهذا دعمت الهجرة من كفاءة الخدمات العاملة في دول الاستقبال بسبب استقطابها لعدد هام من ذوي الكفاءات من دول الإرسال(٨) .

ويمكن إيجاز نتائج أخرى للهجرة على النحو التالي:-

١- تغيير في حجم السكان:-

وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الهجرة الدولية بين مناطق الطرد ومناطق الجذب، وتتحدد ملامح هذا التغير في اتجاهين مختلفين أحدهما يتمثل بزيادة السكان في المناطق المستقبلة، والآخر يتمثل بتناقص عدد السكان في المناطق المرسلة، خاصة في مناطق الريف الذي يتعرض باستمرار لتناقص سكاني (Depopulation)، بسبب الهجرة المغادرة.

ويعد النمو الحضري الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة من السمات الرئيسية في نمط توزيع السكان، وقد أسهمت الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية بدور كبير في ذلك، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة سكان المدن في العالم كانت ٣٠% عام ١٩٥٠، قفزت إلى ٤٧% سنة ١٩٩٩، وذلك من مجموع السكان الكلي ، وفي احدث تقرير للامم المتحدة صادر في عام ٢٠٠٧ يتحدث بان اكثر من نصف سكان العالم سيكونون من سكان المدن بحلول عام ٢٠٠٨. (٩)

٢- التغير في التركيب العمري والنوعي:-

من أبرز سمات الهجرة هي هجرة الشباب، والذكور منهم على وجه الخصوص، وتؤدي حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية إلى تغيير في التركيب السكاني في المجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه.

وتختلف نسبة النوع في الهجرة، بتباين التطور التقني والاقتصادي للبلدان، ففي الدول المتخلفة تزداد نسبة هجرة الذكور الداخلية والخارجية، تاركين زوجاتهم وبالأخص في الريف، مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية خطيرة منها تزايد نسبة الطلاق. أما في الدول المتقدمة فإن الانتقاء العمري النوعي للهجرة يختلف، وذلك لأن كلاً من الذكور والإناث يهاجرون، لذا فإن كثيرا من القرى يعيش فيها عدد قليل من السكان، أغلبهم من المسنين، وبالتالي لا يبدو الاختلاف كبيرا في نسبة النوع الحضري والريفي.(١٠)

٣- مشكلة الاندماج السكاني في المهجر:-

من بين نتائج الهجرة هي الاندماج السكاني في المهجر، وما يترتب على ذلك الاختلاط من مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو السكان الأصليين. وتبدو المشكلات العرقية واضحة في المناطق التي هاجر إليها الأوربيون، كما هو الحال في أمريكا الشمالية، أو جنوب أفريقيا، أما في استراليا ونيوزيلندا فلم تظهر مثل هذه المشكلات، لقلة عدد السكان الأصليين.

أما الاختلافات اللغوية، فقد تؤدي إلى مشكلات للسكان في المهجر. فحتى المهاجرين الذين عاشو متجاورين مدة طويلة من الزمن مثل الانكليز والفرنسيين في كندا نلاحظ أن كل مجموعة حاولت الحفاظ على لغتها وتقاليدها وشخصيتها وعلى النقيض فقد أدت الهجرات الاستعمارية إلى بعض مناطق العالم، شمال وجنوب أمريكا، وأفريقيا، إلى انتشار المؤثرات الثقافية وفرض لغة المستعمر الدخيلة وجعلها اللغة الأم ولغة الاتصال والتفاهم بل واللغة الرسمية في كثير من البلدان المستعمرة.

وكون الهجرة تشكل نوعاً من حياة التعايش بين جماعات مختلفة ، لكلاً منها طموحاتها ودورها في اطار المجتمع الجديد ، فان العلاقات فيما بينها تختلف نوعياتها ، فهي قد تكون علاقات تنافس وصراع وقد تكون علاقات سيطرة واستغلال وخضوع ، الامر الذي يولد نوعاً من التوترات داخل المجتمعات المستقبلة والوافدة ، وهذا ما يحدث في دول الاتحاد الاوربي التي تنامى اعداد المهاجرين فيها ، مما دعى حكومات هذه البلدان الى اتخاذ الاجراءات ، واصدار العديد من القرارات الحكومية لضمان اندماج المهاجرين في مجتمعاتها ، وانشات الحكومة الفرنسية وزارة خاصة بالتنمية المستديمة والاندماج ، وعينت وزيرة من اصل جزائري هي (تقية صيفي) ، من مهامها مساعدة المهاجرين على الاندماج(١١).

٤- النتائج الاقتصادية للهجرة:-

تلعب الهجرة كظاهرة اقتصادية واجتماعية دورا هاماً في إيجاد خلل اقتصادي واجتماعي تنعكس آثارها على التنمية ، بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة وبجميع مستوياتها والتي يصعب تعويضها وبالأخص من أصحاب الكفاءات العلمية من أطباء ومهندسين

واختصاصيين في العلوم الأخرى ، الذين يجدون خارج أوطانهم دخلاً يتجاوز بكثير ما يحصلون عليه ان عملوا في مؤسسات الدولة
وتتحمل اقتصاديات دول الإرسال أعباء إضافية اخرى نتيجة للهجرة من بينها زوال الحواجز التي تحد من الحراك المهني ، فيزداد الميل لدى المواطنين والخريجين للاشتغال بالاعمال اليدوية وتقل ميولهم للعمل في الوظائف الحكومية .
وبخصوص البطالة فهناك رأيان متعارضان ، يرى الاول ان الهجرة تلطف حالة الاستخدام في دول الإرسال ، ويرى الثاني ان الهجرة لا تفعل هذا التلطيف وهي اذا كانت تخفف من حدة البطالة ، الا أنها حل مؤقت لا يتناول الأسباب البنيوية للبطالة لكون غالبية المهاجرين من ذوي المهارة والكفاءة .
اما تحويلات المهاجرين من العملات الصعبة الى بلدانهم فتعتبر افضل مقياس للفائدة التي تعود على دول الارسال وهي تؤشر اهمية موقع المهاجرين في اقتصاد الدول المرسلة بحيث ان تحويلاتهم قد تمول الاستيرادات وتعدل الموازين التجارية ، ولكنها في الوقت نفسه توسع الفوارق الطبقية وتزيد الاستهلاك وتشتط به نحو الكمالي والتفاخري ، وخاصة اذا لم تكن هناك سيطرة من قبل المخططين وراسمي السياسات ، وقد تزيد الاسعار وترتفع معدلات التضخم ونفقات المعيشة ، كما انها مصدر غير ثابت للدخل والادخار القوميين ، مما يجعل دورها الاقتصادي محفوفا بالمخاطر متاثراً بحجم التحويلات وبسياسة الهجرة لدول الاستقبال .
ونتيجة لهجرة الايدي العاملة الماهرة والمهنية ،تلجأ دول الارسال الى الاستعانة بالخبرة الاجنبية ، مما يقلل من ايجابيات الهجرة كمصدر لتمويل العملات الصعبة للبلاد ، اذ ان العائد من هؤلاء المغتربين تعود منه نسبة كبيرة كأجور تحويل للخارج بالنسبة للاجانب العاملين في بلدان الارسال ، التي تضطر ايضاً الى استثمار مبالغ كبيرة في مجال التعليم والتدريب واعادة التاهيل للعاملين ، ولفترات طويلة لتعويض النقص ، فتصبح تكلفة الهجرة عالية لا تستطيع العوائد المالية المحولة من تغطيتها .
وقد تؤدي الهجرة في الكثير من الاحيان الى استنزاف رؤوس اموال عدد من بلدان الارسال ، عندما يقوم المهاجرين بتحويل اموالهم الى دول المهجر لغرض استثمارها ، كما هو الحال لبعض المهاجرين العراقيين المتواجدين في الاردن وسوريا وبلدان عربية اخرى ، وكذلك لكثير من الاثرياء العرب الذين يعيشون في اوربا ، لكونهم يعتقدون بوجود ضمانات لدى هذه البلدان اكثر من دولهم .
اما بالنسبة لدول الاستقبال فان بعضها وجدت نفسها في مأزق ، فهي لا تستطيع من اعادة المهاجرين الى بلدانهم ، خاصة اذا كانت القوانين المحلية والدولية لا تسمح في ذلك ، وفي المقابل لا تتمكن من ان تتحمل التكاليف الاقتصادية الباهضة للاحتفاظ بهم ، فزادت الهجرة من الاعباء الاقتصادية لديها ومن بينها تجهيز المساكن والخدمات المتعددة وتوفير مستوى معين من المعيشة لهم . [١٢]

المبحث الثاني: الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

أولا:- واقع الهجرة الأفريقية إلى أوربا

لم يقتصر دور أوربا في الهجرات السكانية على إرسال المهاجرين فقط، بل إنها استقبلت أعدادا كبيرة من المهاجرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. حيث قدر عددهم في أقطار غرب أوربا بنحو ١٦.٦ مليون نسمة، تركز ثلثهم في ألمانيا، وخمسهم في فرنسا، وعشرهم في بريطانيا، وكذلك الحال في سويسرا، أي إن هذه الدول الأربعة، استأثرت بنحو ٧٠% من مجموع المهاجرين الكلي إلى أقطار غرب أوربا. فيما توزعت النسبة الباقية على الدول الأخرى.

ويعد توسع الاتحاد الأوربي المستمر، وانضمام غالبية الدول الأوربية إليه في توسعه السادس، ليكون ٢٧ بلدا وبعدد سكان يزيد قليلا على ٤٨٠ مليون نسمة، وبمساحة تبلغ حوالي ٤ ملايين كم٢، عاملا مساعدا في جعله يحتل مكانا اقتصاديا وسياسيا مرموقا، ليصبح محط أنظار المهاجرين من أرجاء المعمورة، وبالأخص من القارة الأفريقية التي تقع على حدوده الجنوبية، فتكون الهجرة الفعلية إليه بشكل مختلف ومؤثر، وتزداد نسبتها إلى سكان دول الاتحاد بشكل كبير، بحيث تشير الإحصاءات إلى أنها وصلت كمعدل عام إلى ٦% عام ٢٠٠٠ من مجموع السكان الأصليين لهذه الدول، وترتفع هذه النسبة لتصل في لوكسمبورغ إلى ٢٨%، وتقل لتكون في فنلندة ٢.١% للمدة نفسها .(١٣)

ولمعرفة الهجرة الحقيقية الأفريقية إلى الاتحاد الأوربي، يمكن الرجوع إلى دوائر الإقامة الشرعية لدول الاتحاد، وفي الوقت نفسه الإقرار بأن هناك مهاجرين لم يتم تسجيلهم، بسبب عدم توفر الشروط المطلوبة، أو وقوعهم خارج القانون، أو غير راغبين أو ليس لديهم معلومات كافية لإمكانية تسجيلهم.

ولغرض الاقتراب من هذه الحالة، يمكن دراسة واقع الهجرة في اسبانيا كمثال، باعتبارها باب دخول المهاجرين الأفارقة إلى أوربا، لتمتعها بالموقع الجيوستراتيجي الذي أهلها لذلك. مما يمنحنا بعض المؤشرات التي عن طريقها يمكن معرفة جزء من حقيقة ما يحدث في بقية دول الاتحاد، مع بعض الاختلافات. حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان إسبانيا بلغ ٤٤.١٠٨.٥٣٠ مليون نسمة، حسب إحصاءات شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٥، منهم ٣.٧٣٠.٦١٠ ملايين أجانب، أي ما نسبته ٨.٥% من مجموع السكان الكلي لإسبانيا.

وهذه الإحصاءات تفوق ما مجموعه ٩١٠.٨٤٦ ألف نسمة على ما كان عليه الحال في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٤، أي ما نسبته ٢.١% من مجموع السكان الكلي. وتعتمد نسبة الزيادة هذه بصورة رئيسية على تسجيل الأجانب الذي ارتفع بمقدار ٦٩٦.٢٨٤ شخص خلال سنة واحدة، وبما نسبته ١.٦% من مجموع السكان في حين تسجيل الاسبان قد ارتفع بمقدار ٢١٤.٥٦٢ ألف شخص، أي ما نسبته ٠.٥% من المجموع الكلي للسكان للمدة نفسها ، وهذا يعني أن لكل خمسة أشخاص مسجلين في البلدية لشهر كانون الثاني عام ٢٠٠٥، منهم ثلاثة أجانب.(١٤)

وتشير الأرقام المسجلة من قبل المعهد الوطني للإحصاء الاسباني (INE)، والتي تعتمد على سجلات البلدية، أن اكثر المسجلين الأجانب لغاية كانون الثاني عام ٢٠٠٥، هم من القارة الأفريقية، حيث يبلغ عددهم ٩٣٢.٦٥٢ ألف نسمة، أي ما نسبته ٢٥% من مجموع الأجانب الكلي المسجلين في إسبانيا لنفس الفترة، يشكل المغاربة العدد الأكبر من بينهم، حيث يبلغ عددهم ٥١١.٢٩٥ ألف نسمة، بما نسبته ٥٦% من المجموع الكلي للأفارقة المسجلين في إسبانيا،

يليهم في ذلك وعلى التوالي وبنسب مختلفة : الجزائر وأنكولا و الكاميرون و النيجر و غينيا بيساو و مصر و ليبيا و تونس.
علماً أن عدد المسجلين الأفارقة في إسبانيا لغاية كانون الثاني عام ٢٠٠٤، بلغ ٥٠١.٤٣٠ ألف نسمة منهم ٣٨٩.٨٤٧ ألف نسمة من المغرب، أي ما نسبته ٨٠% من مجموع الأفارقة المسجلين لدى البلدية للفترة السابقة، يليهم من الجزائر بنسبة ٥.٥%، ثم من السنغال بنسبة ٣.٨% و ٢.٢٥% من نيجيريا.
أما الأجانب المسجلين من غير الأفارقة في إسبانيا، لغاية كانون الثاني عام ٢٠٠٥، فهم بالمرتبة الثانية من الإكوادور بعدد ٤٩٧.٧٩٩ ألف نسمة، يليهم الرومانيون (رومانيا) ٣١٧.٣٦٦ ألف نسمة، ومن كولومبيا ٢٧١.٢٣٩ ألف نسمة، وكذلك مدون من إنكلترا ٢٢٧.١٨٧ ألف نسمة، في حين ان الآتين من بلدان غنية إلى إسبانيا لم تكن أعدادهم معتبرة.(١٥)
إن الزيادة في عدد المهاجرين خلال الأعوام الأخيرة، لم تكن ظاهرة عرضية، ولكنها بالمقاييس الثابتة، تعتمد على مجموع عوامل الجذب التي يتعاطى بها الاتحاد الأوربي، يقابلها مجموع قضايا الطرد التي تتعاطى بها الدول المصدرة الفقيرة ومنها الدول الأفريقية، سواء كانت دواعي الهجرة، الإبعاد القسري الاجتماعي أو الفقر أو اختلاف الثقافة أو غيرها.
وتشير الإحصاءات المسجلة لدى البلدية أيضا إلى أن أغلب العاملين من المهاجرين في إسبانيا يزاولون أعمالا في الخدمات وبنسبة تصل إلى حوالي ٤٧%، أو في البناء والتشييد بنسبة ٨.٧٥% وفي الزراعة بنسبة ١٥.٥ من مجموع العاملين الأجانب المسجلين في إسبانيا لعام ٢٠٠٥، والقليل منهم يعملون في التجارة. في حين ان النساء منهم يعملن في التنظيف وفي المستشفيات ودور العجزة و تربية الأطفال، ومثل هذه الأعمال عادة يعزف عن ممارستها المواطن الأوربي الأصلي لكونها أعمالا غير مرغوبة وشاقة وبأقل الأجور.(١٦)
كل هذا يعكس الرغبة المبالغ بها من قبل المهاجرين للذهاب إلى إسبانيا، التي لم يسجل تأريخها يوما من الأيام هذا العدد من الأجانب، أو يرتفع عددهم بنسبة ٢٢.٩% كما هو الحال في العشرة شهور الأخيرة من عام ٢٠٠٥. بل دائما يسجل للاسبان بأنه شعب مهاجر إلى خارج وطنه، حيث استوطن بأعداد كبيرة في أمريكا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الغربية ويتواجد عدد كبير منهم في المغرب العربي، والذي ما زال المواطن المغربي يطلق عليهم لقب (بو رقعة)، لكثرة الرقع المتواجدة في ملابسهم البالية، بسبب ما كانوا عليه من فقر الحال .
ورغم هذه الإحصاءات المتوفرة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن عدد المهاجرين الفعليين في إسبانيا يفوق الرقم الذي أعلنته دوائر التسجيل، وهذه الحالة تنطبق على غالبية دول الاتحاد الأوربي وبالأخص المتوسطية منها .(١٧)

ثانيا :- أسباب الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي.

بطبيعة الحال إن عوامل الجذب والطرد في كل من منطقتي الأصل (أفريقيا)، والوصول (أوربا)، تتباين لكل مهاجر أو من ينوي الهجرة، وهناك اختلافات جوهرية وهامة بين العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل، وتلك المرتبطة بمناطق الوصول، تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الهجرة بالإضافة إلى وجود مجموعة من العوائق بين كلتا المنطقتين من مناطق الأصل والوصول. وقد تكون هذه العوائق بسيطة حينا أو يصعب التغلب عليها حينا آخر، وتعد المسافة (Distance)، أبرز هذه العوائق، وأكثرها تأثيراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها، بالإضافة إلى تكاليف الانتقال، والقيود المفروضة على الحركة عبر الحدود والمراقبة، وهناك عوامل شخصية كثيرة

تؤثر في تشجيع الفرد إلى الهجرة أو العزوف عنها وإن تباين عناصر الاختلاف الاقتصادية والاجتماعية وتزايدها بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوربي، تحفز وتؤثر على تيارات الهجرة المستمرة بينهما. وفيما يلي نظرة عامة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجانبي الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي:

١-العناصر الاقتصادية:-

التباين الاقتصادي بين أفريقيا وأوربا، مرتفع جدا، والاختلاف أصبح الآن أكبر وازداد اتساعا، ويعود السبب في هذا الاتجاه للتباين إلى عدد من الحوادث التاريخية التي دعمت وأنتجت هذا الوضع على امتداد الأعوام الطويلة فانخفضت الصادرات الأفريقية، وازدادت صعوبات الدخول إلى السوق العالمية، وازدادت معوقات التطور لغالبية هذه الدول. ويمكن ملاحظة هذا الوضع من خلال المؤشرات الآتية:-

أ- متوسط الناتج المحلي للسكان

الاختلاف كبير بين معدل الناتج السنوي المحلي للفرد في الدول الأفريقية منه في دول الاتحاد الأوربي، وهذا التباين له دلالات كثيرة. والتي تعكس مستوى التطور الاقتصادي المتباين لدى المجموعتين، حيث تشير الإحصاءات في جدول (١)، إلى أن المعدل السنوي للناتج المحلي الصافي الفردي لدى الدول الأفريقية عام ٢٠٠٤، يتراوح ما بين ٣٦٤٠ دولار في ليبيا إلى ٣٥٤ دولار لدى غانا، في حين أن هذا المعدل لدى بعض دول أوربا الغربية يتراوح ما بين ٤٣٤٨٤ دولار في سويسرا إلى ٢٠٤٢٤ دولار في اسبانيا.

جدول (١)

معدل الناتج المحلي الشخصي لبعض دول الاتحاد الأوربي والدول الأفريقية لعام ٢٠٠٥ دولار

دول الاتحاد الأوربي	معدل الناتج المحلي الشخصي	الدول الأفريقية	معدل الناتج المحلي الشخصي
المانيا	٢٩١٣٧	انكولا	٧٢٥
		الجزائر	٢٠٤٩
بلجيكا	٢٩٢٥٧	الكامرون	٨٠٣
		غانا	٣٥٤
اسبانيا	٢٠٤٢٤	غينيا	٤٢٤
		ليبيا	٣٦٤٠
انكلترا	٣٠٣٥٥	المغرب	١٤٦٣
		نايجيريا	٣٩٠
سويسرا	٤٣٤٠٤	تونس	٢٥٦١

المصدر

Anuario Estadistica de las Naciones unidos. Washington D.C. 2043-USA- Datos referidos al periodo 2000-2005.

ب – الصادرات

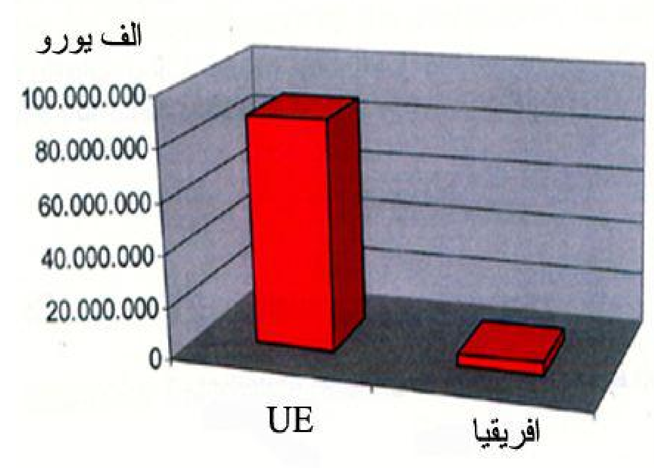
تعتبر الصادرات من العناصر الأساسية للتطور، وهي نبع للادخار من أجل التمويل باتجاه الاستثمار، وزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية ويوضع الشكل (٢) أن التباين بين الصادرات الأوربية والأفريقية كبير ولا مثيل له. إذ بلغ مجموع الصادرات الكلية الأفريقية نصف قيمة الصادرات المتحققة لانكلترا في عام ٢٠٠٥، وهي أقل بثلاث مرات من قيمة الصادرات الألمانية للمدة نفسها . وإن المجموع الكلي للصادرات الأفريقية لعام ٢٠٠٥، بلغت ٤.٧ مليار يورو، في حين بلغت الصادرات الأوربية لنفس الفترة حوالي ٩٠ مليار يورو، أي أكثر من عشرين ضعفا مما هي عليه في أفريقيا.

مثل هذا الواقع الذي تعيشه غالبية الدول الأفريقية يجعل من المستحيل على هذه الدول أن تنمو اقتصاديا، لكون التطور يحتاج إلى سلسلة من العناصر المرتبطة الواحدة بالأخرى والتي تدفع للقرب إلى مستوى مقبول من التطور.

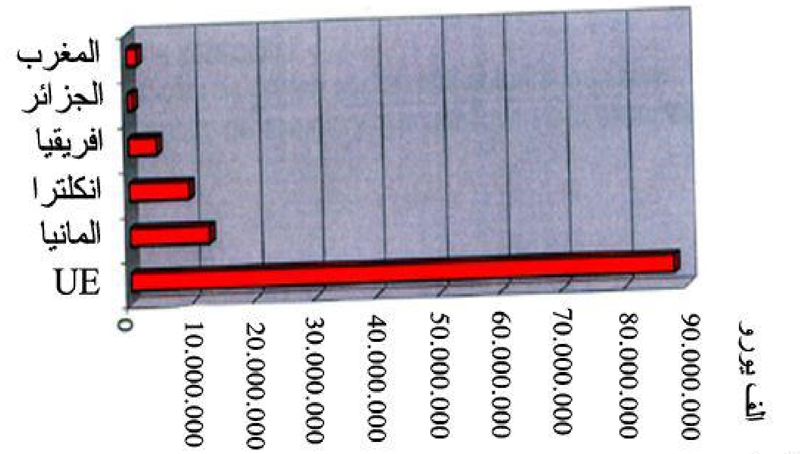
وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن أفريقيا فشلت في علاقاتها التجارية خلال العقدين الأخيرين ١٩٩٠- ٢٠٠٦، وإن النسبة المئوية لصادراتها العالمية انخفضت عما كانت عليه قبل عام ١٩٩٠، مما يزيد الحالة تعقيدا، ويزيد التخلف والتراجع[١٨]

جدول رقم (2)

صادرات الاتحاد الاوربية مقارنة بألصادرات الافريقية لعام 2005



صادرات بعض دول الاتحاد الاوربية مقارنة بصادرات بعض الدول الافريقية لعام 2005



المصدر Anuario Estadistica de las Naciones Unidas - Washington- dc - 2043.USA
Datos referidos al pberiodo 2000-2005

٢- العناصر الاجتماعية:-

تتصل العديد من العناصر ذات النوع الاجتماعي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الكثير من المواقع مع النتائج الاقتصادية، بحيث يمكن القول أن الحالة الاقتصادية للدول تسير مرافقة للنموذج الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية مشتقة من الحالة الاجتماعية، وفيما يلي بعض المؤشرات التي يمكن استقراء الحالة الاجتماعية في الدول الأفريقية ومقارنتها بمثيلاتها في دول الاتحاد الأوربي:-

١- العمل ومستوى البطالة :-

العمالة مهمة لأي مجتمع لكونها المحرك للاقتصاد، كما ان المجتمع لا يمكنه العيش والبقاء من دون العمل. وتشير الإحصاءات في جدول (٣)، إلى حالة العمالة لعام ٢٠٠٤ في بعض الدول الأوربية والأفريقية والتي تعكس لنا حقيقة أن معدل العمل بالنسبة إلى مجموع السكان، منخفض في أفريقيا، مقارنة بالحالة في أوربا.

جدول (٢)

عدد العاملين بالألف من مجموع السكان الكلي لبعض الدول الأوربية والأفريقية لعام ٢٠٠٥

البلد	عدد العاملين بالآلاف
المانيا	٣٦.١٧٢
اسبانيا	١٦.٦٩٥
فرنسا	٢٤.٤٨٥
مصر	١٨.١١٩
المغرب	٤.٦٩١

المصدر

Anuario Estadistica de las Naciones unidos. Washington D.C.

2043 USA Datos referidos al periodo 2000-2005.

أما معدل البطالة فتشير الإحصاءات إلى ارتفاعها وبصورة كبيرة في الدول الأفريقية، وكمثال على ذلك المغرب والذي يقوم بتصدير غالبية المهاجرين إلى أوربا حيث بلغت نسبة البطالة فيه حوالي ٢٠% من مجموع السكان القادرين على العمل في عام ٢٠٠٤، في حين بلغت نسبة البطالة في بلدان الأتحاد الأوربي كمتوسط عام حوالي ١٠% لنفس الفترة.

والعمل المشتق هو الآخر منخفض في مثل هذه الظروف التي توجد فيها مستوى بطالة مرتفع لدى الدول الأفريقية مما يدفع الناس والحالة هذه للبحث عن اختيارات أخرى للعمل من بينها الهجرة إلى أوربا.

٢- المتعلمون والأميون:-

يعتمد هذا القطاع بشكل أو بآخر على الموقف الاجتماعي، ويفسر بشكل سهل مع مستوى الدخل المنخفض، حيث أن الدول الأفريقية كونها نامية، لديها فرص قليلة للاهتمام بالتعليم، رغم كونها إحدى الأولويات ويعود السبب، إلى أن الموارد تخصص بالدرجة الأولى إلى الحاجات الأولية والمستعجلة ومن بينها توفير الغذاء والدواء رغم أنها في النهاية جميعها متصلة مع بعضها البعض وتشير المعلومات في جدول (٤)، أن مستوى الأمية في الدول الأفريقية مرتفع جدا، وهو يتناسب مع الحالة الاقتصادية الموجودة في هذه البلدان، في حين ان الأمية في الدول الأوربية معدومة أو قريب جدا مستواها من الصفر بسبب إتباع هذه الدول للنظام التعليمي الإلزامي لأبنائها، مدعومة من قبل حكوماتها من أجل الرفاه الاجتماعي.

جدول (٣)

معدل الأمية في الأعمار الأكثر من ١٥ سنة لبعض الدول الأوربية والأفريقية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (%)

البلد	الرجال	النساء
اسبانيا	١.٥	٣.٢
الجزائر	٢٢	٤٠.٤
مصر	٣٢.٨	٥٠.٤
المغرب	٣٦.٧	٦١.٧
تونس	١٦.٩	٣٦.٩

المصدر

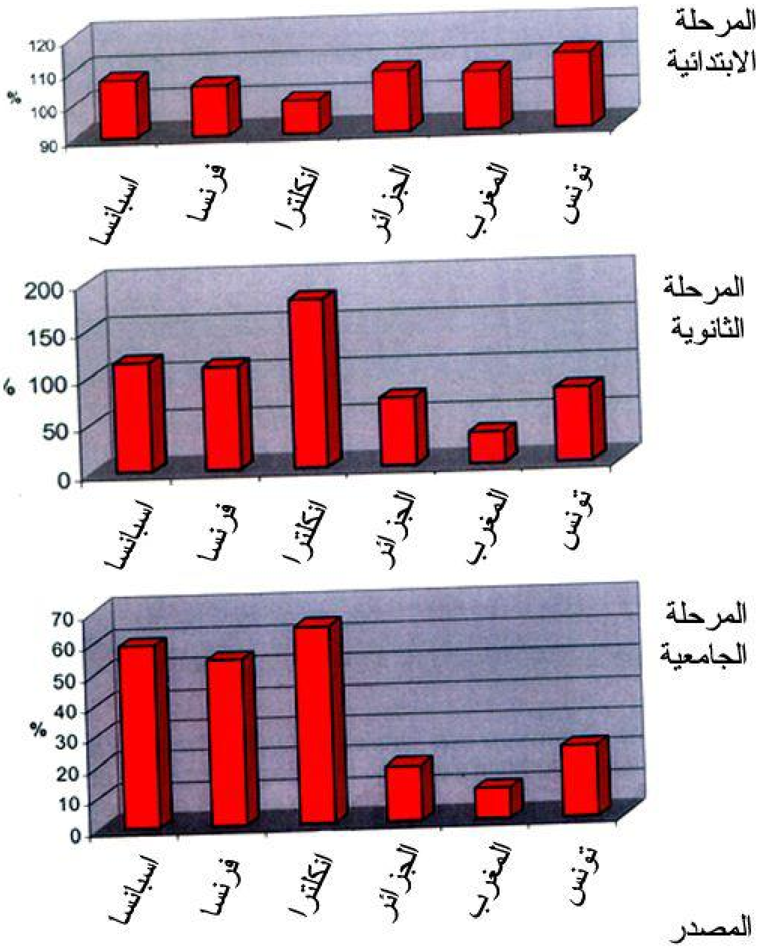
Anuario Estadistica de las Naciones unidos. Washington D.C. 2043- USA
- Datos referidos al periodo 2000-2005.

كذلك نلاحظ أنه هناك اختلافاً كبيراً في معدل الأمية المرتفع بين النساء لدى الدول الأفريقية، والتي تصل النسبة فيها إلى حوالي الضعف عما هي الحالة لدى الرجال، وبين هذه النسب لدى دول الاتحاد الأوربي التي تنعدم فيها هذه الفروقات إلى حد ما.

وفيما يخص التدرج التعليمي، فإن هناك اختلافا كبيرا في مستوى التعليم لمراحله العليا، أي أن الدول الأفريقية لديها مستوى منخفض بسبب التسربات الكبيرة لهذا المستوى وعدم إكمال غالبية المتعلمين، للظروف الاقتصادية، التي تدفعهم لمزاولة الأعمال بسن مبكرة أما في دول الاتحاد الأوربي فالحالة معاكسة، حيث أن نسبة التسرب في المستويات المتقدمة للتعليم قليلة جدا، والغالبية من الأبناء يحبذون إكمال دراستهم، نتيجة للظروف الحياتية الجيدة والرغبة في ذلك كما هو واضح من الشكل(٥).

جدول رقم (5)

معدل التهرب من المراحل الدراسية الثلاثة



المصدر

Anuario Estadistica de las Naciones Unidas - Washington- dc - 2043.USA
Datos referidos al pberiodo 2000-2005

٣- العناصر الديموغرافية إحصاءات السكان

تؤثر العناصر الديموغرافية بشكل واضح على نهج التطور لدى البلدان، والسمة الأكثر بروزا لهذه الحالة في أوربا كانت انخفاض نسبة المواليد التي نتجت خلال فترة التصنيع، التي توحدت مع نمو الإنتاج، والإنتاجية، ودعمت ووطدت مستوى الحياة في هذه البلدان.

أما في أفريقيا فإن هذا التخفيض لم يحدث، بسبب استمرار التخلف وإن حدث في بعض دول القارة، فإنه جاء بصورة متأخرة مع استمرار ارتفاع نسبة المواليد فيها مقارنة بأوربا. ويمكن معرفة الواقع الديموغرافي للقارة الأفريقية ودول الاتحاد الأوربي عن طريق معرفة العوامل الأكثر أثرا في زيادة السكان فيها :

أ- الخصوبة في كل من أفريقيا ودول الاتحاد الأوربي:

تعد الخصوبة من أهم العناصر الديموغرافية التي تؤثر في زيادة هيكل السكان، مثلما تؤثر فيه الوفيات بالتناقص. وإذا كانت الظاهرة الديموغرافية تتأثر بصفة عامة بمجموعة من العوامل المتشابكة والتي لا يمكن الفصل بين بعضها البعض، فإن الخصوبة تعد من أهم العناصر التي أولاها الباحثون عناية كبيرة من الدراسة والتحليل لما لها من أثر كبير في تحديد المستقبل الديموغرافي للدول والشعوب في العالم.

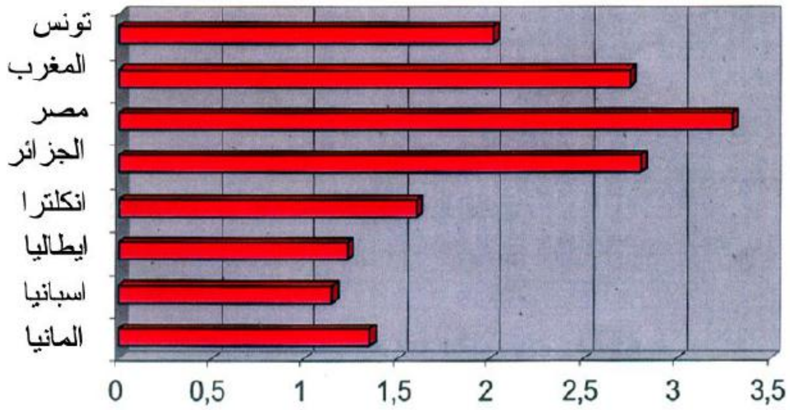
وهناك فرقا جوهريا في مستوى الخصوبة بين الدول النامية والدول المتقدمة، والواقع يشير إلى أن معدل المواليد يعد ملائما للتفرقة بين التقدم والتخلف، وذلك لأنه قلما توجد دولة نامية بمعدل مواليد تقل عن ١٥ في الألف، أو دولة متقدمة بمعدل مواليد يزيد على هذا الرقم، والاستثناءات إن وجدت فهي قليلة جدا وهذا يعني أن العلاقة بين مستوى الخصوبة، ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي علاقة عكسية، حيث إن مستويات الخصوبة العالية تتماشى مع انخفاض درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والعكس صحيح.[١٩]

وعلى الرغم من أن أفريقيا تعد أقل قارات العالم قيمة في بياناتها التي يعتمد عليها في استخراج المقاييس الحيوية، لعدم توفر بيانات ديموغرافية كاملة عنها، إلا أنه يمكن رسم صورة تقريبية لمستويات الخصوبة في معظم دولها، بفضل التعدادات السكانية المتوفرة لدى بعض دولها، أو بفضل العينات التي أخذت للسكان في البعض الآخر، والتي تشير إلى أن دول شمال أفريقيا تعد إقليما متجانسا إلى حد كبير في مستوى الخصوبة فيها، وإن كانت ليبيا أعلى دولة خصوبة حيث يزيد معدل المواليد بها على ٤٥ بالألف، وهو يشبه في ذلك بعض دول غرب القارة التي يعلو المعدل بها على ٤٠ في الألف، وتقع باقي دول القارة بين ٣٠ – ٥٠ في الألف.[٢٠]

أما فيما يخص دول الاتحاد الأوربي، فهي تشترك جميعها في ظاهرة انخفاض الخصوبة، حيث إن معدل المواليد يصل بالكاد إلى ١٠ بالألف، ومعدل التكاثر لا يصل إلى واحد صحيح في أفضل دول الاتحاد خصوبة مثل ايرلندا، بل ان هناك دول مثل السويد والنمسا وسويسرا وهولندا وألمانيا و اسبانيا، يصل معدل النمو السكاني فيها إلى السالب، بمعنى أن عدد الوفيات أكثر من عدد الولادات وهذه الظاهرة تشكل مشكلة، تحاول هذه الدول معالجتها بواسطة تشجيع الانجاب ،بتقديم مخصصات نقدية لكل مولود جديد او عن طريق استقبال هجرة منتقاة.[٢١]

كما يمكن معرفة معدل الخصوبة لدى هذه الدول عن طريق مقياس آخر وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة بالمرأة الواحدة (أو لألف امرأة)، مضروبا في ٥ (طول الفئة العمرية)، وتشير المعلومات في شكل (٦)، أن الخصوبة مرتفعة لدى البلدان الأفريقية، حيث تصل إلى أكثر من الضعف، أي ٢.٧ مولود لكل امرأة، عما هو عليه في دول الاتحاد الأوربي التي تصل النسبة فيها إلى ١.٢ مولود لكل امرأة وذلك للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.

جدول رقم (6)
متوسط عدد الأولاد لكل امرأة



المصدر
Anuario Estadistica de las Naciones Unidas - Washington- dc - 2043.USA
Datos referidos al pberiodo 2000-2005

مما يعني أن معدل النمو السكاني في أفريقيا يشكل وسيلة ضغط ديموغرافية، تجبر بعض السكان إلى الهجرة إلى مناطق أخرى يمكن العيش فيها بصورة أفضل، ومنها دول الاتحاد الأوربي.

ب – متوسط العمر:- أمد الحياة (Expectation):

كان لاستمرار انخفاض معدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة نتيجة لتحسن الظروف المعاشية والصحيةأثره في تزايد عدد السكان وزيادة متوسط عمر الفرد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. ويعد الهبوط في الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الانفجار السكاني(Population explosion) التي تعد أهم ملامح التأريخ الحديث، وخاصة في الدول النامية، التي تمثل تحديا كبيرا لمواردها. ويقاس أمد الحياة عادة باستخدام أساليب إحصائية، تعتمد على جدول المدة، وهي ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سن معلومة، وتحسب للذكور والإناث كلا على حدة.

وعند مقارنة معدلات الوفيات في الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوربي، وحسب الإحصاءات المتوفرة، فإننا نلاحظ أن هذه المعدلات مرتفعة في أفريقيا، وبالأخص لدى الأطفال، بسبب سوء التغذية والأمراض المعدية والطفيلية، وأمراض الجهاز الهضمي، في حين تتميز دول الاتحاد الأوربي بانخفاض معدل الوفيات الخام، لتحسن أوضاع المعيشة والرعاية الصحية للسكان وعليه فإن معدل متوسط العمر في دول الاتحاد الأوربي يصل إلى ٧٦ سنة للرجال و٨٢ سنة للنساء، في حين أن هذا المتوسط لدى أفريقيا يصل إلى ٦٩ سنة للرجال و٧٣ سنة للنساء.[٢٢] وهذا يعكس لنا نوع الحياة في أوربا التي تتصل بمستوى متقدم من التطور والرفاه، وتعمل حكوماتها على سلامة وأمل حياة شعوبها.

أما الضغط السكاني في أفريقيا مع قلة الموارد المخصصة لسلامة وأمل حياة المواطن، مع كثرة الحروب والصراعات، قد أدى إلى خفض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، فدفعت بجزء من مواطنيها إلى الهجرة باتجاه المناطق الأكثر أمنا والتي تتوافر فيها ظروف الحياة الكريمة.

٣- الأسباب الأخرى التي تدفع للهجرة من أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوربي:-

إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي دفعت المهاجرين الأفارقة للهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي، هناك عوامل أخرى سببت تلك الهجرة من بينها:-

أ- الحروب:-

منذ عام ١٩٧٠ حدثت في أراضي القارة الأفريقية أكثر من ٣٠ حرب، وفي عام ١٩٩٦ لوحدها، فأن من مجموع ٥٣ بلدا أفريقيا كانت ١٤ منها متضررة من النزاعات العسكرية كما إن الإحصاءات تشير إلى أن أكثر من ٨ ملايين لاجئ أفريقي أعيدوا إلى أوطانهم، أو أزيحوا من مناطقهم ، وفي تقرير للامم المتحدة صادر في عام ٢٠٠٦ يشير الى ان كلفة النزاعات في ٢٣ دولة افريقية بلغت اكثر من ٣٠٠ مليار دولار خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٥ [٢٣] ان الحروب تؤثر في توجيه هذه التدفقات المهاجرة باتجاه مناطق أكثر استقرارا وأمنا، كما وتشكل أحد التأثيرات الأكثر وضوحا في الطرد السكاني للبلدان الأفريقية، والتي تجعل من غير الممكن السيطرة على المهاجرين بالقوة.

ب- عدم الأمان (الضمان) السياسي:-

من العواقب المباشرة للحروب هي النزاعات السياسية والتي تتأصل بعد الحروب، والتطهير العرقي، والانقلابات العسكرية والحكومية هي في مجموعها ثوابت المشاكل بعد الحروب، وتدفع أجواء عدم الأمان الاجتماعي بتشجيع خروج الأشخاص باتجاه المناطق الأقل اضطرابا.

جـ- المشاكل الصحية :-

ان الشروط القاسية التي تعيشها القارة الأفريقية، من نقص المواد الصحية هي نتيجة للتخلف الاقتصادي. وهذه المشاكل مألوفة في الكثير من البلدان الأفريقية، بالإضافة إلى انتشار الأمراض الشائعة مثل الايدز والملاريا والحمى القلاعية وغيرها من الأمراض المستوطنة في القارة، مما يدفع بالكثير من السكان للهجرة والهروب من هذه المشاكل.

د- إتلاف البيئة:-

ان الضغط الإنساني القوي فوق الأرض بالإضافة الى الأحوال الجوية السيئة وحالة الجفاف التي تعيشها الدول الأفريقية قد أدت الى تلف كبير في البيئة مما جعل التربة أقل إنتاجية. كما بدأت تختفي الأراضي الصالحة للزراعة وازدادت وطأة التصحر مما أدى الى اختفاء أنواع من النباتات والأشجار كل هذا دفع السكان في البلدان الأفريقية بالتوجه في موجات هجرة إلى أوربا بهدف العيش والتخلص من هذه المشاكل [٢٤] .

الفصل الثالث

سياسية الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة

نظرا للتوسع الكبير للاتحاد الأوربي، فليس من الغريب أن نجد اهتماما خاصا، وحاجة ماسة للبحث عن حلول أكثر فاعلية محتملة في مواضيع مثل التنظيم والسيطرة على الحركة داخل الاتحاد الأوربي وإدارة موجات المهاجرين المتصاعدة، وفي كافة الميادين المتصلة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ولهذا فقد تم التوقيع على العديد من القرارات والاتفاقيات داخل إطار الاتحاد الأوربي، ضد الإجرام العنصري، وإقرار أدوات وقواعد عمل مشتركة، يمكن أن تكون عليها إدارة سياسة المهاجرين لمختلف حكومات الاتحاد، وبالأخص فيما يتعلق بتنظيم دخولهم الى أسواق العمل، ومسألة اللجوء السياسي والإنساني. وفيما يأتي استعراض لهذه الإجراءات والسياسات المشتركة لدول الاتحاد الأوربي:

أولا- أسبقية الحادثة:-

يمكن معرفة العمل المهم المتصل بسياسة الهجرة داخل الاتحاد الأوربي، من خلال اتفاقية ماسترج عام ١٩٩٩، التي نقلت الخطة المشتركة بأوجهها المختلفة والمتفرقة مثل الهجرة، والسيطرة على الحدود الخارجية واللاجئين، وضمها وتوحيدها في مجموعة واحدة، ضمن اتفاقية شنكن (Shengen) الاتحادية. وبطلب من اسبانيا عام ١٩٩٩، أقيم تشكيل فوق عادي هو المجلس الأوربي لتامبر (Tampere)، والذي كرس لإقامة حيز الحرية، والأمن، والعدالة، وكان الدافع وراء ذلك هو مراعاة التقدم المهم الذي حصل في ميادين أخرى وإن تسلسل الأهداف لقضايا الاندماج الأوربي تستدعي دفعات سياسية كبيرة مشتركة. وعلى اثر تشكيل هذا المجلس أقر برنامج محدد للاتحاد يمر عن طريق ما يأتي: [٢٥]

١- النظام المشترك للاجئين السياسيين والإنسانيين، والهجرة إلى الاتحاد الأوربي.

٢- الحيز القضائي الأوربي.

٣- مكافحة الجريمة العالمية المنظمة.

وتم الاتفاق على تطوير سياسة مشتركة للاتحاد في جميع المواضيع التي تؤثر على الهجرة، والتقريب بين التشريعات الوطنية المختلفة التي تخص شروط القبول والإقامة للمواطنة بحق مواطني البلد الثالث كما أنشأت اللجنة الأوربية سجل (لوحة تسجيل)خاص بما يمكن اتخاذه من إجراءات مطلوبة. ومن أجل تنفيذ تفويض المجلس الأوربي المؤقت لتامبير (Tampere)، طلب من المؤسسات ذات الصلة، دراسة عملية التنفيذ والفترة الزمنية التي تحتاجها لذلك.

وعلى أثر أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠٠ فان رئاسة بلجيكا واسبانيا اقترحتا مجموعة من الإجراءات من أجل مكافحة الإرهاب، والذي سبق وأن حدد في النظام الأوربي مسألة الاعتقال وتسليم الإرهابيين إلى محكمة العدالة الأوربية.

وفي المجلس الأوربي للايكن (Laeken)، عام ٢٠٠١ تم اعتبار الأولوية في الاعتراف المتبادل للقرارات القضائية أحد الدعامات الجوهرية من أجل إنشاء الحيز الأوربي للعدالة والدفع باتجاه تكوين محكمة العدل الأوربية.

وخلال المجلس الأوربي لاشبيلية (Sevilla) عام ٢٠٠٢ وتيسلونه (Tesaloniea) عام ٢٠٠٣ تم إقرار أهداف جديدة خاصة بقضايا اللاجئين والمهاجرين [٢٦].

ثانيا- ميادين أنشطة الاتحاد المتعلقة بالهجرة:-

على أثر إقرار المجلس الأوربي في تامبير (Tampere)، إنشاء مجال الحرية والأمن والعدالة فانه يمكن ملاحظة ثلاثة ميادين مختلفة للأنشطة والتي أقر الاتحاد الأوربي العمل بها وهي:- [٢٧]

أ – ميدان الحرية، ويضم اللاجئين – الهجرة – الحدود – تأشيرة الدخول

وكان مجموع أنشطة الاتحاد الأوربي في هذا المجال موجه بالاستمرار في التوازن، فمن جانب أدخلت إجراءات مشجعة لأجل دمج المهاجرين الشرعيين المثبتين وكذلك إدارة شؤون اللاجئين بسياسة موحدة ومساعدتهم مراعية في ذلك الاتفاقيات العالمية ومن جانب آخر الكفاح بحزم ضد الهجرة غير الشرعية ، ومناقشة التهدئة الإنسانية، والسيطرة على الحدود، وسياسة تأشيرات الدخول الموحدة.

وفيما يخص الحدود أقر تكوين وكالة أوربية للحدود، هدفها السيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة لتأشيرات الدخول، فقد تم إدخال المطابقة الشخصية الموحدة المرئية، وربطها بين دول الاتحاد الأوربي عن طريق نظام المعلومات شنكن والمسمى (SIS II)، ونظام معلومات لتأشيرات الدخول والمسمى (VIS)، الذي يشدد مع الدوائر المشتركة الرقابة في فترة متوسطة.

ب – مجال الأمن ويشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والتعاون البوليسي

وفي هذا المجال تم إفراد مواضيع مسبقة تحتل مكانة داخل الاتحاد الأوربي من بينها مناهضة الإرهاب ومكافحته.

كما أقر المجلس الأوربي في حزيران عام ٢٠٠٤ على أثر انفجارات مترو مدريد في ١١ آذار عام ٢٠٠٢، إعلانه المشهور في ٢٥ آذار من العام المذكور والذي ذكر فيه (إن دول الاتحاد الأوربي تتضامن مع البلد الذي يتعرض إلى ضربة إرهابية، ويعدها ضربة لكل بلدان الاتحاد الأوربي). ووافق المجلس على خطة فعالة للاتحاد من أجل مكافحة الإرهاب، الذي يزعزع الاتحاد ويثنيه عن مسيرته، بالإضافة إلى كبح الهجوم المحتمل والتحوط والمراقبة وإدارة نتائجه.

جـ - ميدان العدالة (التعاون القضائي):-

أشار المجلس إلى أن الاعتراف المتبادل بالحكم هي من أولويات قواعد التعاون القضائي، ورعاية الحقوق الخاصة. وقد وافق رؤساء حكومات ودول الاتحاد الأوربي على البرنامج الخاص من أجل توسيع هذه الأولوية، التي تعني في النهاية بأن القرارات المتخذة من قبل هذه الدول، معترف بها ومطبقة في باقي دول الاتحاد.بالإضافة إلى تحديد سياسة أكثر فاعلية في الأمور التي تخص الالتئام العائلي للمهاجرين، حيث حددت الأدوات التي تتيح تسهيل الالتئام وعلى النحو التالي:[٢٨]

١- الحق في الالتئام العائلي حيث تم الاعتراف بهذا الحق الذي يستند إلى وثيقة القضاء العالمي الصادرة عام ١٩٥٠، والتي تؤكد كذلك على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشير إلى أن مواطني البلدان الثالثة لهم الحق في الالتئام العائلي، بعد مضي سنة واحدة على أقامتهم ولديهم احتمال المكوث لفترة أطول، ويشمل هذا الالتئام الزوجة أو الزوج والأقل أعمارا وبضمنهم الأطفال.

٢- لائحة المواطنين للبلدان الثالثة: حيث أشارت الاتفاقية الأوربية، بوجوب الاعتراف بنظام الإقامة لمدة طويلة بعد الخمس سنوات للإقامة القانونية بدون انقطاع.

٣- مجموع شروط الدخول وسمات الدخول، للمواطنين من بلدان ثالثة، الحق في الدخول تحت أسباب العمل أو أنشطة اقتصادية، أو حساب شخصي.

٤- قبول الطلبة والمتطوعين: حيث يحق لهذه النماذج الصغيرة عادة من الإقامة وإتمام المواطنة تحت شروط مطلوبة، والتمتع بالرعاية والحماية الدولية.

٥-مكافحة الجريمة: حيث ان الدليل الأوربي رقم ٤٣ و ٧٨ لسنة ٢٠٠٠ يمنح المواطنين من بلدان ثالثة نفس الحماية التي يتمتع بها عمال دول الاتحاد الأوربي من الجريمة والسلامة الاجتماعية.

ثالثا:- أمن المهاجرين:-

وفقا لقرارات الاتحاد الأوربي، فإن الهجرة غير شرعية، يمكن وصفها، كما توصف المخدرات، باعتبارها إحدى الجرائم التي تقلق أوربا، لما لها من انعكاسات كبيرة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأوربي، وتعد الهجرة أحد الأنشطة المربحة للجريمة المنظمة (تهريب المهاجرين)، ولها صلة مع أنواع أخرى من الجرائم، مثل التزوير، وتجارة المخدرات

المحرمة، وهي نوع من أنواع التجارة البشرية. وتقدر تكاليف مرور الأشخاص وإقامتهم في دول الاتحاد الأوربي سنويا بما يعادل ٢ مليار يورو.(٢٩)

ولقد عمل إعلان المجلس الأوربي الذي تحقق بعد تفجيرات مدريد عام ٢٠٠٢، على تجاوز بعض القصور الموجود داخل الاتحاد الأوربي من أجل مكافحة أي نوع من أنواع الجريمة المنظمة، والتي تستخدم الرعب كشكل من أشكال الضغط على المجتمعات الأوربية، وعليه فقد تم إعداد العناصر الحقيقية والفعلية لدى الاتحاد والتي تتعلق بالإرهاب، وبصورة أساسية ما يسمى(الإرهاب الإسلامي) مع الهجرة واعتبر المجلس الأوربي أنه من الضروري الإسراع بالعمل حول الاجراءات التي تتعلق في تحسين السيطرة على الحدود الخارجية وفحص الوثائق والأمور المتعلقة بمجال الأمن، داعمة الجهود من أجل التقدم بسرعة بما ياتي: (٣٠)

١-اقتراح نظام خاص من أجل تشكيل وكالة أوربية للتعاون في إدارة حدود دول الاتحاد الأوربي الخارجية.

٢-اقتراح بضرورة التوجيه من قبل المجلس الأوربي حول التزام الناقلين للأشخاص وباختلاف وسائل نقلهم، بالإخبار حول المعلومات الكاملة عن المسافرين.

رابعا:- السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي وعلاقتها بالهجرة.

ان توحيد السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوربي كانت دائما حاضرة في المناقشات الأوربية وعلى كل المستويات. وكان تنفيذ هذا الهدف متأخرا وعلاقاته معقدة، لكون السياسة الخارجية ظهرت في الحيز الأخير للسيادة الوطنية. كما إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لا ترغب بالمشاركة بالسياسة الخارجية للأمن والدفاع، بسبب كون ان لدى كل دولة نظرة واقعية خاصة بها في هذا الاتجاه. علما أن الفكرة الأساسية لإنشاء أساس مشترك للسياسة الخارجية الأوربية بدأت في نهاية عقد الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي. وكانت توجد نوعين من السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي:- (٣١)

١- جميع دول الاتحاد الأوربية لديها اتجاهات عالمية حول إمكانية المفوضية الاوربية في بناء ما يمكن تسميته بالسياسة الخارجية الاتحادية.

٢-كان المطلب منذ عام ١٩٩٢ إنشاء لجنة السياسة الخارجية للأمن المشترك **(PESC)**. تتضمن في توصياتها الاهداف التالية :-

١- حفظ وحماية القيم الأوربية المشتركة.
٢-الحفاظ على المصالح الوطنية.
٣-تعزيز أمن الاتحاد الأوربي، وأمن جميع دوله.
٤-الحفاظ على السلم العالمي.
٥-دعم التعاون العالمي.
٦-تطوير الديمقراطية والحقوق المدنية.
٧-تطوير ورعاية حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لديهم خططهم الأمنية الخاصة بدولهم، إلا أنه في نفس الوقت هم أعضاء في حلف شمال الأطلسي (منظمة الناتو الدفاعية)، وعليه فإن السياسة الدفاعية تتطلع للحفاظ على السلم، وإعطاء ميكانيكية لأجل دعم وتشجيع البناء الأوربي بهدف الانسجام والبناء الديمقراطي.

وفيما يخص المهاجرين واللاجئين فانه لا توجد بين الأهلية الأصلية لمجموع المؤسسات الأوربية من تختص بهذه المواضيع، بل كانت هناك مجموعة من القواعد لأجل معالجة هذه القضية على المستوى الأوربي، تم إقرارها ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢. وقد ضمت سياسة الهجرة واللاجئين فيما بعد إلى محاضر الاندماج في اتفاقية الاتحاد الأوربي (ماسترج)، مثل مادة مكملة للتعاون في مجال العدل.

ومن أجل العمل بالنسبة للهجرة القانونية تم وضع أربعة اقتراحات هي:- (٣٢)

١- أحد الإعلانات حول سياسة موحدة مشتركة في موضوع الهجرة السرية. وذلك في تشرين الثاني عام ٢٠٠١.

٢-أحد الاتجاهات من أجل إعطاء رخصة زمنية لمرحلة محددة للمهاجرين غيرالقانونيين من أجل التعاون مع العدالة، لإيجاد الحلول للإقامة أو الطعن بها وذلك في تشرين الثاني ٢٠٠١.

٣-اختيارات غير ناضجة حول معايير مشتركة من أجل إجبار المهاجرين غيرالشرعيين على العودة إلى بلدانهم، وذلك في نيسان عام ٢٠٠٢. وفي هذه الحالة يقع الضرر على أكثر من ثلاثة ملايين شخص.

٤-أحد الاقتراحات حول تكوين إدارة متكاملة مشتركة، في الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، مع تشكيل وحدة أوربية بوليسية مشتركة على الحدود البرية والبحرية للاتحاد، وذلك في أيار عام ٢٠٠٢.

كما أعطي اهتمام خاص في التنسيق المنظم والكفوء لتنظيم سمات الدخول والإقامة. علما أنه في كانون الثاني عام ٢٠٠٢، تم تكوين (المنظمة الأوربية من أجل اللاجئين) والتي تمنح رعاية مباشرة ورخص الإقامة المؤقتة إلى اللاجئين الذين يصلون إلى دول الاتحاد وبتدفقات واسعة بسبب الصراعات السياسية والاثنية، والتضامن ومساعدة الحكومات التي تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين.

خامسا : حلول محتملة للسيطرة على الهجرة.

ان جميع الخبراء والمسؤولين الأوربيين يتفقون على ان ظاهرة الهجرة إلى دولهم تشكل مشكلة يتعاظم حجمها وخطورتها، مع استمرار تزايد عدد المهاجرين إليهم. وأن هناك حاجة ملحة في التشديد على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي، والتي تخضع إلى ضغوط كبيرة تستوجب مراعاة خاصة والحل في رأي الخبراء الغربيين يقع عند حدود البحر المتوسط. ولكنه لا يمر بوضع سور الصين على هذه الحدود الذي يمكن أن يكون غير ايجابي للناس، ويؤثر بشكل أو بآخر على شعوب المنطقة. وعليه يجب العمل مع الجيران ودفع التدابير واتخاذ الإجراءات بصورة مشتركة وإنشاء وحدة عمل مشتركة للسيطرة على الحدود وتشديد المراقبة الجوية والاستفادة من مراقبة الأقمار الصناعية وأن يكون استخدام التكنولوجيا الحديثة ملائما لهذه الإجراءات حيث تكون نتائجها ايجابية دائما.

هذه الإجراءات تصبح سهلة وقابلة للتطبيق عندما يتخذ المسؤولون، في الجانبين الأوربي والأفريقي، بجدية وإرادة خطة عامة مشتركة للأمن عند حدودهم الخارجية المشتركة.

ولقد أكدت المفوضية الأوربية للعدالة والحرية على أن هناك رضا سياسي بأن الحدود الجنوبية تستدعي عناية خاصة وفي جميع أوجه الأمن الداخلي والخارجي التي تجمع قطاعات إنسانية أخرى. ولكن كل يوم يموت أناس في مياه البحر المتوسط يعبرون في زوارق غير مؤهلة منظمة بواسطة المهربين.

والسؤال المطروح دائما لأجل من وبسبب من يموتون؟ ومن يدفع بهؤلاء الشباب للتضحية بأنفسهم؟ ومن المسؤول عن المشكلة وكيف يمكن حلها؟
مجلس وزراء الاتحاد الأوربي رخص لاسبانيا وإيطاليا التعاون مع الجيران للحد من الهجرة، كما فوض الدولتين عقد اتفاقيات مع الدول الأفريقية لتسهيل عودة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية.
في الوقت الحالي فأن لدى اسبانيا (١٦) اتفاقية موقعة مع بلدان أفريقية من هذا النوع من بينها مع المغرب والجزائر وغينيا بيساو وغانا والنيجر والحال مثله بالنسبة لبلدان أوربية أخرى ولكنها لم تحل مشكلة المهاجرين، بل ان المشكلة تزداد تعقيدا يوما بعد يوم.[٣٣] وفي المقابل تزداد الإجراءات وتستمر الجهود لإيجاد بعض الحلول لظاهرة الهجرة الأفريقية إلى أوربا، والتي يرى بعض الخبراء أنه يمكن الحد منها أو تقليلها من خلال الإجراءات الأتية:
١-المساعدات الاقتصادية:-
تعد المساعدات الاقتصادية من بين الإجراءات المهمة لأجل تطوير البلدان الأفريقية، والتي تساعد على تخفيض بعض التأثيرات السلبية التي تجنب استمرار تيارات الهجرة من هذه البلدان، جراء حالة التخلف التي تعيشها وتذهب حاليا أكثر من ٦٠% من مجموع المساعدات الخارجية المقرة من قبل الاتحاد الأوربي إلى أفريقيا للمساعدة في تطوير هذه المجتمعات عن طريق الجمعيات الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بتخفيض الفقر لهذه البلدان.
كما تمنح مداخل كمركية عرضية وطارئة للسلع الواردة من هذه البلدان وقد تبنى الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠١ قرارا يسهل بموجبه دخول الأدوية النوعية (الجنسية) إلى البلدان الأفريقية المصابة بالأوبئة مثل الايدز، وبأسعار مدعومة.[٣٤] كما تعتبر دول الاتحاد الأوربي من أوائل الدول في العالم المطالبة بإلغاء أو تخفيض الديون المتعلقة بالدول الأفريقية ورغم المساعدات المستمرة للدول الأفريقية لتطوير اقتصادياتها، إلا أن تقارير الأمم المتحدة تشير بصورة واضحة بأن القارة الأفريقية لا تحقق أهدافها في تخفيض مستوى الفقر لشعوبها، بسبب استمرار الصراعات العسكرية لهذه البلدان، وقيام حكوماتها بإنفاق الجزء الأكبر من المساعدات على شراء الأسلحة وبقي نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي سلبيا لغالبية هذه الدول ، وفي بعض البلدان تعطل النشاط الاقتصادي التقليدي بشكل حاد نتيجة للاعمال العسكرية المستمرة مما ادى الى هبوط كبير وطويل الامد في الانتاج ، وغالبا ما يتعين في مثل هذه الظروف الى توجيه المساعدات الخارجية نحو المعونة الإنسانية الطارئة لا الى المساعدات الانمائية وفي بعض البلدان الاخرى ادت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى زعزعة وإعاقة الجهود الداخلية والخارجية الرامية الى إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي .
وعلى المستوى العالمي، أقرت البلدان الثماني الصناعية الأولى في العالم، من خلال مؤتمرها الذي انعقد في التاسع من حزيران ٢٠٠٧ في برلين تقديم مبلغ ٦٠ مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة للدول الأفريقية لمساعدتها في التغلب على حالة التخلف والأوبئة المنتشرة في بلدانها، وكان أحد أهداف هذه المساعدات الضمنية، الحد من الهجرة الأفريقية إلى الدول الغربية كما يهدف مشروع الشراكة المتوسطية الذي أطلقة الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي بالدرجة الأولى الى الحد من الهجرة الإفريقية الى أوربا بالإضافة الى إيقاف تهريب المخدرات ومنع ما يسمى بالإرهاب الإسلامي.[٣٥]

٢-إيجاد فرص عمل للعاطلين في الدول الأفريقية.

يستلزم معدل النمو السكاني المرتفع للبلدان الأفريقية إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين في هذه الدول سواء على مستوى المدينة أو على مستوى الريف ويمكن تحقيق ذلك الهدف عن طريق استغلال الموارد المتاحة، وإقامة المشاريع الاقتصادية التي تستخدم الأيدي العاملة بصورة كبيرة وتعتمد على الموارد المحلية في هذه البلدان ان قيام الدول المتقدمة ومنها الأوربية بتقديم المساعدات والخبرات اللازمة يمكن ان يساعد في تحقيق هذا الهدف.

٣-الاستقرار الاجتماعي.

لقد تسبب ضعف الأداء الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية الى خسائر كبيرة ولقد كانت النتائج المباشرة لانخفاض الناتج الفردي تتمثل في حدوث تضاؤل في عدد السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد ، وازدياد النسبة المرضية ، وارتفاع في عدد الوفيات ، وانخفاض في معدل الالتحاق في المدارس وتفاقم حالة البؤس التي يعيشها السكان وبالأخص النساء والأطفال .

ان المساعدات الخارجية تعتبر أساسية ، سواء في تقديم الدعم المباشر للجهود الرامية الى تحسين توفير الخدمات او من اجل تعزيز عملية إصلاح السياسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبي الذي من شانه ان يؤدي الى زيادة القدرات المحلية في توسيع هذه الخدمات كما ان ظروف الحياة الصعبة في غالبية مناطق البلدان الأفريقية، تجعل الحاجة ملحة إلى تحقيق استثمارات في التركيب الاجتماعي والمدني ، سواء كان ذلك في بناء المساكن الشعبية، أو النقل العام، أو في بناء المدارس والمستشفيات غير أن الملاحظ أن أولوية الاستثمارات في أغلب هذه الدول قد تركزت في مفاصل مدنية أفادت شرائح المجتمع المتوسطة أكثر من الفقيرة، وبالأخص بؤر الفقر الموجودة في محيط المدن.

٥- دعم وتطوير القطاع الزراعي.

ما زالت الأحوال الجوية السيئة تتحكم في الوضع الاقتصادي في غالبية البلدان الأفريقية نظراً لان الزراعة هي اهم القطاعات في اقتصادياتها ، وأكثرها شذوذاً في الوقت ذاته .

والوسيلة الوحيدة لمساندة السكان الزراعيين تكون من خلال تقديم الدعم المالي والمادي لهذا القطاع، وفتح الأسواق الأوربية أمام المنتوجات الزراعية الأفريقية، وإلغاء القيود المفروضة على دخول هذه المنتوجات إلى أسواقها بقصد خفض تكاليفها، التي تجعلها منافسة لنفس المنتوجات من بلدان أخرى.[٣٦]

الاستنتاجات:

الهجرة موجودة في جميع أوقات التأريخ الإنساني، وتعد عنصرا رئيسا من عناصر الدراسة السكانية، وذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية، تعتبر المصدر الوحيد لتغير حجم السكان ومع هذا فإن دراستها ليست ميسرة بسبب عدم وجود الإحصاءات والبيانات الدقيقة بخصوصها وتأتي أهمية دراسة الهجرة الأفريقية إلى أوربا من بروزها كظاهرة اجتماعية حديثة بحجمها الكبير مما شكل مشكلة على المجتمعين الأفريقي والأوربي من خلال تأثيراتها الاجتماعية والثقافية والديموغرافية وفوق كل هذا التأثيرات الاقتصادية وتختلف تلك التأثيرات عادة عندما يؤخذ في الحسبان الأفق الزمني، في الأجل الحالي أو المتوسط أو الطويل، ونوع وحجم وخصائص المهاجرين الذي يتوقف على خصائص السكان في كلا المجتمعين، ومثابرة الموجات المهاجرة للبقاء في البلدان المستقبلة وقدرة هذه المجتمعات لاستيعاب هذه الموجات، أو عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

والهجرة شيء عصري لا يمكن الحد منها بسبب الفروقات بين الدول وفي ظل العولمة والأسواق المفتوحة، أصبح تأثيرها اكبر على المجتمعات المستقبلة والمصدرة. وفيما يلي بعض التأثيرات على منطقة الأصل والوصول.

أولا: فيما يخص البلدان المصدرة للمهاجرين أفريقيا□-

١- تعتبر الهجرة بالنسبة لدول الأصل في الأمد القصير، صمام الأمان للهروب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فهي تساعد على حل مشاكل زيادة السكان أو التخلف الاجتماعي والاقتصادي والصراعات السياسية والاثنية في الدول الأفريقية.ولكن في الأمد المتوسط والطويل تعتبر أحد عوامل الضياع للموارد البشرية التي تحتاجها هذه البلدان وبالأخص الشبابية وزيادة حالة الشيخوخة المستقبلية فيها مما يجعلها مكشوفة فتزداد حالة عدم المساواة بينها وبين البلدان المتقدمة الذي يؤدي في النهاية إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يحدث الآن في غالبية الدول الأفريقية.

٢ - تساعد الهجرة على دخول العملات الصعبة إلى البلدان الأفريقية، بواسطة التحويلات الخارجية للمهاجرين الى بلدانهم مما يمكن دولها من إيجاد آلية للتوازن في ميزان مدفوعاتها عن طريق تمويل جزء مهم من استيراداتها ولكن في الوقت نفسه قد تؤدي هذه التحويلات الى توسيع الفوارق الطبقية وزيادة الاستهلاك الكمالي وارتفاع الأسعار ،و قد تضطر الدول الأفريقية الى تعويض النقص في الخبرات لديها بالاستعانة بالخبرات الأجنبية المكلفة ، مما يقلل من ايجابيات الهجرة كمصدر تمويل العملة الصعبة وبذلك يصبح ثمن الهجرة باهض لديها .

٣-أدت الهجرة من أفريقيا إلى ترك النشاط الزراعي التقليدي في هذه البلدان بسبب نقص الأيدي العاملة مما أدى إلى إتلاف البيئة واختفاء الكثير من الحياة النباتية وأنواع المزروعات التقليدية كما أدت الهجرة إلى قطع العلاقات الاجتماعية مع الجيل التقليدي في هذه البلدان.

٤-يمكن أن تحدث عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية (الأفريقية)، في الأمد البعيد، مشاكل منها عدم التوازن الديموغرافي أو زيادة البطالة، مما يجعل هذه البلدان بحاجة إلى تحولات اجتماعية لاستيعاب هؤلاء العائدين. ولقد نصح الخبراء مسؤولي دول الإرسال أن يعيدوا النظر في الهجرة ويجعلوها ورقة رابحة في كيانهم الاقتصادي، وأنه لا مفر من إعداد العدة لجذب أبنائهم إليهم وبالتدريج.

ثانيا: فيما يخص البلدان المستقبلة أوربا -

١- من وجهة النظر الديموغرافية، فإن التأثير الرأسي الذي حدث في أوربا من جراء الهجرة هو المساهمة في الزيادة الكبيرة لعدد السكان، موسعا في ذلك فئات الأعمار الشبابية، مما ساعد في تصحيح الخلل للمرحلة المتوسطة العمرية، للذكور والإناث، وكذلك في زيادة الولادات، وأوقف تأثير النزعة أو الميل القوي لنقص الإخصاب (النسل) لدى مجتمعات الاتحاد الأوربي.

٢-تأثير الهجرة على نظام الرعاية الاجتماعية لدى بلدان الاتحاد الأوربي واضحا في الأمد القصير، بسبب طلب أعداد كبيرة من المهاجرين الانضمام إلى هذا النظام، وفي الأمد المتوسط والبعيد، أصبحت الحاجة ماسة لتوسيع الخطط المدنية لاستيعاب الموجات الجديدة من المهاجرين وبالأخص الذين ليس لديهم شروط الإقامة أو عمل يزاولونه، مما ارغمهم للعيش في بيوت قديمة أو متروكة مولدين هوامش حياة جديدة دفعت الحكومة في التفكير بإقامة المساكن لهم وتقديم الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات ومناطق ترفيهية، وزيادة المؤونة لغرض التحوط المستقبلي (الأمن الغذائي)، لتجنب النتائج الاجتماعية غير المرغوبة، مما زاد في الإنفاق الحكومي وهذا هو أحد الأوجه الأكثر وضوحا التي جعلت مواقف المواطنين مناهضة للمهاجرين.

٣- في الجانب الاقتصادي، أنتجت الهجرة تأثيرها في زيادة الطلب الخاص وفي العرض الكامن. كما ساهم المهاجرون في إعادة التوازن في الهرم السكاني عن طريق سد العجز في الأيدي العاملة وبالأخص في المناطق الريفية ،غير أنه من الملاحظ أن دول الاستقبال (دول الاتحاد الأوربي) تعتبر المهاجرين إليها عنصرا واحدا من عناصر العمل يمكن البحث عنه في أي مكان بأقل الأسعار وبأقل الأعباء والحقوق والترتيبات دون أن يكلفها أجورا باهظة أو تأثيرات سياسية أو اجتماعية أو خلخلة بالأمن. مما جعل المستثمرين وأصحاب العمل في بلدان الاتحاد يتعاملون مع المهاجرين معاملة خاصة، بمنحهم أجورا منخفضة وأعمالا شاقة أو غير مرغوب فيها والنتيجة ليس للاجئ من خيار إلا القبول بهذه الظروف.

وقد برزت دعوات مؤخرا في بلدان الاستقبال تطلب ترشيد الاستخدام الوافد والاستخدام المحلي الآمثل للعمالة فيها، وبدأت بعض الدول المستقبلة تفضل المهاجرين من جنسيات معينة ومن كفاءات خاصة.

٤-عدم اندماج المهاجرين مع المجتمعات الأوربية المتواجدين فيها مما أدى إلى ظهور مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو الأصليين، رغم إن الكثير من المهاجرين الأفارقة يفضلون الهجرة إلى الدول الأوربية التي استعمرتهم لفترة طويلة وذلك لسهولة الاندماج اللغوي فيها. وقد أشار الكاتب الإنكليزي (Flip, Logan) في كتابه "المهاجرين"، الى ان نسبة اندماج المهاجرين في أمريكا تتجاوز ٧٦%، في حين هذه النسبة لا تتجاوز ٢٦% في دول الاتحاد الأوربي وذلك لعام ٢٠٠٦، مما يعني عدم استقرار المهاجرين في أوربا ووجود بعض المشاكل والتحديات التي يواجهونها في تلك المجتمعات.

٥- إن العلاقة ما بين السيادة الوطنية للدولة الواحدة وما بين عمل مشترك او متعدد الأطراف هي مسألة تهم جميع الدول ، ولكن نلاحظ أن كل تقدم في إطار الاتحاد الأوربي كان يصطدم عن نقطة ما تخص مفهوم السيادة وتفرض على دول الاتحاد المراجعة التي تقوم على المفاضلة ما بين التنازل او التكيف الجزئي لسيادتها ، او التراجع عن المسيرة المشتركة كما حدث لبريطانيا وتلكؤها في الانضمام الى السوق المشترك في حينه ، ثم الانضمام الى معاهدة ماستريخت ، وعدم موافقتها الى الانضمام للعملة الاوربية الموحدة الى حد الان وحالة الدانيمارك واجراء الاستفتاء للانضمام الى معاهدة ماستريخت ،

وعليه نلاحظ ان حل قضية المهاجرين لدى دول الاتحاد الأوربي ما زالت تصطدم بالكثير من العقبات وعدم الرضى الكامل وأولها اختلاف التشريعات والتفسيرات التي تعالج مسألة الهجرة والحدود بين دولة وأخرى لدى الاتحاد وما زالت الأنظمة البوليسية والقضائية متأصلة في الدول الوطنية ولا ترغب بعض الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها، التي تستلزم مجابهة الظاهرة بصورة عامة وضمان وجود أجهزة فوق وطنية ولديها مسؤولية عُليا في القضاء لممارسة صلاحياتها دون تقييد ويمكن ملاحظة عدم التوافق هذه من خلال مداولات دول الاتحاد الأوربي حول المنظور العام للميزانية الاتحادية للفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٣ والتي لم تشر إلى أي استراتيجية موحدة متخذة لضمان مورد مال كاف من أجل إنشاء مؤسسات مختصة بقضايا الهجرة. ويتجلى ذلك الاختلاف أيضا من خلال عدم إمكانية دول الاتحاد من المصادقة على صيغة دستور موحد لشعوبها، والاكتفاء بالتفاهم على شكل اتفاقية موحدة يبدأ العمل فيها عام ٢٠١٥، وكان ذلك من خلال مؤتمر قمة الاتحاد الذي انعقد في برلين بتأريخ ٢٢/٦/٢٠٠٧.

المصادر

1- Beaujeu- Garnier, J. (Mme) Geography of population Translated by Beaver. S. H. Longmans, London 1968

2-Wor;d population Date sheet of the population Reference Bureau ,inc .Washington – dc 1978

3 -نبيل درويش – من قهر الفقر الى وهم الغنى – مجلة المعرفة - المغرب الرباط ٢٠٠٦

4- Human capital on the Nile – Deve;opment and Emgration in the Arab Republic of Egypt (Geneva ilo – 1989 – mimeographed world Employment programe research working paper D (wep2/ wpt7): restricted)

5- Maria Villena Rodriguez. "Demografia, Mercado de Trabajo y politicas de Inmigracion. Espana U.S. UE). Madrid – 2005

6- Smith , w- Housing the social and Economic Elements (Berkelsy : university of california press – 1971)

7- ADB y centro de Desarrollo de la OCDE. "Informe de perspectivo Economica Africana " PARIS. 2005

8- Boge. D. J. Internal Migration In Hauser P.M. and Duncan, O.K.eds. The study of Population, chicage: The University of chicage press 1969

٩- مركز التنمية البيئية والاجتماعية – سويسرا تمول مشروعاً لتاهيل المهاجرين السريين في المغرب –سوريا دمشق ٢٠٠٦

10-Werner , h, some current topies of labour Migration in Europe ' International migration – iol ,15 .N. 4 1977

11- Flip- logan. Imegrecion.problem – S,H . longmans London. 2006

12- Maria Villena Rodriguez.-op cit

Antonia Calvo Hornero – Organizacion Economica Internacional. 13- Madrid 2003

14- Instituto Nacional de Estadistica. Estadisticas Direccion General de la policia. Madrid 2006

15- Estudios y Barometro– del cis Madrid 2005

16- INE Anuario de Estadisticas de trabajo oficina Intarnacional de trabajo- Madrid 2005

17- Boletin mensual de Estadistica de las Naciones unidas. N.W. 2005

18- Banco Africano de Desarrollo (ADF) – Paris- 2005

19- Anuario Estadistica de las Naciones unidas – Washington –de -2043. USA. Datos referidos al pberiodo 2000-2005

20- Boletin mensual de Estadistica de las Naciones unidas -op cit

21- Estadistica de las Naciones unidas – Washington. op cit

22- Perspectives y organizacion internacional para las migraciones (oim) – la migracion internacion l y el Desarrollo . Madrid – 2006
23- Indicadores sociales de la ONU – N.W.2006
24- FAOSTAT. Organizacion de las Nacines unidas parala Agricultura y la ALimentacion N.W. 2006
25- Intituto Espanol de Estudios EstrateGicos- Las conversaciones ineernacionales Norte-Sur sobre las problomas del mediterraneo occidental. Madrid 2001
26- Minesterio de Defensa- Subcomite en Seguridad y Defensa del parlamento Europeo. Madrid 2005
27- Jose Manual, Gonzalez – Paramo (comite Ejecutivo del BCE) "La situacion actual de La Economica europea. Banco de Espana – Madrid – 2005
28- Minesterio de Defensa- Subcomite en Seguridad .op .cit
29-موريس بيرند – الهجرة الغير شرعية الى اوربا – ترجمة عبد اللطيف شعيب – قنطرة- المغرب ٢٠٠٦
30-Jose Manual, Gonzalez – Paramo (comite Ejecutivo del BCE) op. cit
31-Ministerio de Trabajo y Asunto social – Modelos do solicitud do autorizaciiones y otros docomentos en materia de extanjeria e inmigracion –Madrid 1993
32- Instituto de Estudios - Europeos . Universidad de san Pablo – Madrid - 2006
٣٣- كينة كار الكوب – السياسة الاوربية المشتركة تجاه اللاجئين – ترجمة عبد اللطيف شعيب – قنطرة - المغرب ٢٠٠٧
34- Colon Gorges A. Y Saez Olivito – EL escenario estrategico Agroalimentario del Mediterranes arco nort y arco sur Revista de dessarrollo rural y cooperativismo agrario n-3. 2002
35- رتشارلز لويسان – احتجاجدات فرنسا تكشف اخطر ازمة اوربية بعد الحر العالمية الثانية – ترجمة عايدة السنوسي – مجلة الجزيرة السعودية – الرياض - ابريل .٢٠٠٧
٣٦ - Banco Africano de Desarrollo (ADF) op .cit

النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

د. عبد الله نجم الشاوي*

المقدمة:

للولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربي علاقات اقتصادية ضخمة تسودها المنفعة المشتركة في مجالات التجارة والاستثمار والميادين الاقتصادية الأخرى، وهي الأكبر في العالم فضلاً عن العلاقات السياسية والعسكرية ، وان اتفاق الطرفين في الماضي كان له دور مهم في إيجاد نظام تجاري أكثر انفتاحاً وفاعلية، وان إتساع حجم العلاقات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص أدى الى حصول المنازعات والتوترات بين الطرفين وهو أمر متوقع. حيث شهدت هذه العلاقات سلسلة من التوترات والنزاعات حول مواضيع عديدة تدور معظمها حول طلب المنتجين المحليين للحماية أو الدعم في مجالات الزراعة والفضاء والحديد والصلب وحماية الطوارئ وغيرها من الموضوعات، وتبدأ هذه النزاعات بالتصاعد عندما يقوم احد الطرفين بحماية المصالح السياسية والاقتصادية من جانب واحد، ومما يساعد على ذلك التصاعد اختلاف المصالح والأهداف والأولويات للسياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وعادة يلجا كل منهما إلى أحكام الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف للحصول على حل للنزاعات وللحكم على شرعية او عدم شرعية الإجراءات المتخذة ويحاول كلا الطرفين النفاذ من خلال نقاط الضعف الموجودة في الاتفاقيات وخصوصاً اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للحصول على مكاسب على حساب الطرف الآخر أو منع دخول سلعة أو تحميلها ضرائب كمركية وغير ذلك من الحواجز التجارية. ولا شك فان هذه النزاعات تنحى منحى خطيراً في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى تكون محدودة أو قد تكون مشكلة مستمرة لسنوات.

١- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الحاجة الى الاطلاع على مشاكل التجارة الخارجية للدول المتقدمة وكيفية تطور هذه المشاكل، وطرق الحل ودور القدرات التفاوضية لكل طرف في صنع الحل وإمكانية الاستفادة من بعض الحلول في مشاكل التجارة التي تخص البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، وأهمية النظر للمعايير والتعليمات والتنظيمات الداخلية ودورها في التجارة الخارجية خصوصا مع اتجاه العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

*عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد

٢- هدف البحث:

يهدف البحث إلى عرض النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وتفرعاتها وجذورها الداخلية والخارجية ومدى ارتباطها بنوعية أذواق المستهلكين واتجاهاتهم وعلاقتها بدور كل طرف في لعب دور الريادة في اختراع وتطبيق التكنولوجيا

المتقدمة وانعكاسات هذه النزاعات على العلاقة مع باقي دول العالم وإمكانية استفادة الدول الأخرى من دروس هذه النزاعات.

٣-منهجية البحث:

استخدم الباحث أسلوب البحث الوصفي والتاريخي في تتبع مصادر وتطور اتجاهات النزاعات بين الولايات ال

متحدة والاتحاد الأوربي وإمكانية الحل لهذه النزاعات وما يمكن إن تثيره الحلول من نزاعات جديدة، والحدود بين فرضية حرية التجارة والسيادة واستخدام مسألة الأمن القومي كوسيلة في التجارة الدولية للتهرب من تطبيقات حرية التجارة، وكان الأسلوب الاستقرائي هو الأقرب في الاستخدام في هذا البحث.

٤-فرضية البحث:

اعتمد البحث الفرضيات الآتية:

أ- ان اتساع حجم التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتقاربهما في أطار منظمة التجارة العالمية يساعد في انجاح جولات مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف ، والتنازع بينهما يعرقل ذلك ويشتت الجهد المبذول.

ب- ان عدم امتثال الولايات المتحدة الأمريكية والانحاد الأوروبي في نزاعاتهم التجارية الى قرارات لجان التحكيم في أطار منظمة التجارة العالمية أضعف مصداقية المنظمة وأعطى مثلاً سيئاً لكيفية التعامل مع قراراتها لبقية الدول الأعضاء في المنظمة.

ج- إن عولمة الإنتاج تدفع للمزيد من حرية التجارة وان النزعة المقابلة للعولمة تدفع باتجاه الحماية.

د- ان وجود منظمات المجتمع المدني الفعالة تدفع الى اصدار تعليمات فحص ومعايير وشهادات منشأ تتناسب مع أذواق المستهلكين وثقافة المجتمع ، وتؤدي الى الحد من حرية التجارة.

المبحث الأول
المؤشرات الاقتصادية والتدفق التجاري بين الطرفين
١-١. المؤشرات الاقتصادية:

بلغ عدد سكان الاتحاد الأوربي حوالي (500) مليون نسمة، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد حوالي (13.4) ترليون دولار، وبلغ عدد سكان الولايات المتحدة حوالي (298) مليون نسمة أما الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة فقد بلغ حوالي (12.5) ترليون دولار وذلك في عام 2005 ، ويعتبر الاتحاد الأوربي اكبر سوق في العالم على أساس الناتج المحلي الإجمالي، ولا بد من ملاحظة إن كلا الطرفين (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) له مصالح رئيسية في سوق الآخر. وحيث إن الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين هي الأكبر في العالم فان حوالي (٦٠%) من استثمارات الشركات الأمريكية في الخارج هي في الاتحاد الأوربي، بينما (٧٥%) من الاستثمارات الأوربية الخارجية هي في الولايات المتحدة. إن هذه الكمية الضخمة من ملكية الشركات في أسواق الطرفين تترجم إلى بلايين الدولارات من المبيعات، والإنتاج، والإنفاق على البحث والتطوير وهذا يدل على الحجم الكبير للمصالح الاقتصادية المشتركة والمتبادلة بين الطرفين، بالإضافة إلى ذلك فان حوالي ستة إلى سبعة ملايين عامل أمريكي يعملون في الشركات الأوربية المتواجدة في الولايات المتحدة وهناك ما يقارب من هذا العدد من العمال الأوربيين العاملين في الشركات الأمريكية العاملة في دول الاتحاد الأوروبي للفترة نفسها مما يؤدي الى تحفيز تدفق التبادل التجاري بينهما وذلك لكون التجارة تتم داخل الشركات العابرة للجنسية نفسها حيث تستورد فروع الشركات من المقر الأم للشركة على الأغلب وإن هذا النوع من التجارة يبلغ حوالي ثلث مجموع التجارة الكلية للولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربي. وتؤدي التجارة واستخدام العمالة اللتان ترتبطان مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تقوية مصالح الجماعات السياسية الفعالة التي تؤثر على جانبي الأطلسي كما تزيد وتعزز روابط الصداقة الثنائية وفي الوقت ذاته تؤدي الى تقليل النزاعات والوقوف أمام دعوات الحماية المطروحة. ويعمل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بتناغم ليكونا القوتين العظيمين في النظام التجاري العالمي. ومن الملاحظ إن العلاقة عبر الأطلسي قد تعززت في السنوات الأخيرة[1]، وهو ما يعود إلى شدة الترابط الاقتصادي وتقارب مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات السياسية القوية بين الطرفين. أن امتلاك الاتحاد الأوربي لقوانين تنظم العمل والأجور ومقاييس مشددة للبيئة يجعلها اقل قدرة في المنافسة من الولايات المتحدة التي تبدو اقل تشدداً في هذه المجالات إلا إن الطرفين هما اضعف في هذا المجال تجاه البلدان النامية ذات الأجور المنخفضة ومقاييس بيئية متساهلة أو غير موجودة أصلاً. ولا بد من

القول إن انفتاح الاقتصادين الأمريكي والأوربي يتراوح ما بين (٢٥%) إلى (30%) وهي نسب لا يستهان بها مع كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي لكلا الطرفين.
وحيث إن التركيب السلعي لتجارة الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوربي وبالعكس هو تركيب متوازن فان صادرات الطرفين الى البلدان النامية تتسم بمحتوى صناعي عالي ،في حين إن استيراداتهما من البلدان النامية هي سلع ومواد ذات قيمة مضافة منخفضة. وفي الوقت الذي تنظر الولايات المتحدة إلى العجز التجاري لها مع الصين بحساسية فإنها لا تنظر بنفس النظرة إلى عجزها التجاري مع الاتحاد الأوربي. ويمكن القول إن تقلبات سعر الصرف للدولار الأمريكي له تأثيرات مهمة على العجز التجاري للولايات المتحدة.
إن النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ليست سهلة الحل، بل هي معقدة وقد قادت بعض هذه النزاعات إلى علاقة الند بالند (tit – for - tat) وضربة بضربة. ويهتم السياسيون في كلا الطرفين بالحصول على تنازلات متبادلة ومتعادلة ومقنعة. ويشترك الكونكرس الأمريكي والمفوضية الأوربية والهيئات الأوربية الأخرى في إدارة هذه النزاعات. ويدعم الكونكرس الأمريكي مصالح القطاع الزراعي والقطاع الصناعي الأمريكي للحصول على دخول أفضل إلى أسواق الاتحاد الأوربي، وتعمل المفوضية الأوربية وهيئاتها والبرلمان الأوربي بالمثل. والسؤال هل إن النزاعات تعكس اختلاف في المصالح الاقتصادية بين الطرفين على الرغم من المستوى العالي من الاتفاق بينهما؟ وهل أن النزاعات بين الطرفين تضعف مصداقية منظمة التجارة العالمية ودورها في حل النزاعات التجارية؟ وهل ان النزاعات السياسية تعكس اختلاف في وجهات النظر على المستوى الدولي وهل لها انعكاسات ودور في النزاعات الاقتصادية؟
لا شك في إن هذه التساؤلات مهمة في تفسير المنازعات التي نشأت والتي ستنشأ بين الطرفين.

٢-١. التدفق التجاري بين الطرفين.

تبين الكميات الكبيرة من التجارة والاستثمار درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الطرفين. ففي عام 200٦ بلغت صادرات دول الاتحاد الأوربي (السبع والعشرون) (269) بليون يورو من السلع إلى الولايات المتحدة، بينما استوردت سلعاً بمبلغ (178) بليون

يورو، ويلاحظ إن الفائض التجاري لتجارة الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة قد تصاعد من (32) بليون يورو في عام 2000 إلى (٩١) بليون يورو في عام ٢٠٠٦ ويعود السبب المباشر لزيادة الفائض التجاري للأتحاد الأوربي خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦ ، بالدرجة الأولى ، الى ان عدد دول الاتحاد كانت ١٥ دولة عام ٢٠٠٠ أصبحت ٢٥ دولة في الأول من آيار عام ٢٠٠٤ بعد انضمام كلاً من (جمهورية الجيك ،قبرص ، سلوفاكيا، إستونيا ، سلوفينيا ، هنغاريا ، لتوانيا ، لاتيفيا ، مالطا ، وبولندا). وقد ادى هذا الى زيادة الصادرات من (٢٣٨) بليون يورو في عام ٢٠٠٠ الى (٢٦٩)بليون يورو في عام ٢٠٠٦، والى انخفاض واردات الاتحاد من الولايات المتحدة من (206) بليون يورو في عام 2000 إلى (178) بليون يورو لعام 2006 كما يشير الى ذلك جدول رقم (١) ، وتشكل الصادرات إلى الولايات المتحدة (28%) من مجموع صادرات دول الاتحاد في عام 2000، وأصبحت هذه النسبة (23%) في عام 2006 ، بينما انخفضت الأهمية النسبية للواردات من الولايات المتحدة من (21%) إلى (13%) لنفس الفترة المشار إليها، هذا في مجال تجارة السلع فقط. وعلى العموم فان (42%) من صادرات دول الاتحاد تذهب إلى الولايات المتحدة، وان حوالي (45%) من واردات دول الاتحاد هي من الولايات المتحدة. وتعتبر ألمانيا اكبر مصدر من دول الاتحاد إلى الولايات المتحدة لعام 2006، حيث بلغت صادراتها (76) بليون يورو، وبنسبة (28%) من مجموع صادرات الاتحاد لهذا البلد تليها المملكة المتحدة وبمبلغ (46) بليون يورو وبنسبة (17%) من مجموع الصادرات. وتعتبر المملكة المتحدة المستورد الأكبر من بين دول الاتحاد إذ بلغت استيراداتها (39) بليون يورو وبنسبة (22%) من مجموع استيرادات دول الاتحاد، ثم ألمانيا إذ استوردت بمبلغ (37) بليون يورو وبنسبة (21%) من مجموع استيرادات دول الاتحاد وهما يشكلان اكبر المستوردين من بين دول الاتحاد من أمريكا.

إن اغلب دول الاتحاد سجلت فائض في تجارتها مع الولايات المتحدة في عام 2006 واكبر فائض كان لصالح ألمانيا وبمبلغ (40) بليون يورو ثم ايطاليا (14) بليون يورو ثم ايرلندا وبمبلغ (10) بليون يورو.

جدول رقم (1)

تجارة الاتحاد الأوربي(27 دولة) مع الولايات المتحدة في مجال السلع فقط

القيمة: مليون يورو

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠٠٠	٢٣٨٢٠٣	٢٠٦٢٨٠	٣١٩٢٣
٢٠٠١	٢٤٥٥٩٤	٢٠٣٢٩٨	٤٢٢٩٦
٢٠٠٢	٢٤٧٩٣٤	١٨٢٦٢١	٦٥٣١٣

٢٠٠٣	٢٢٧٢٨١	١٥٨١٢٥	٦٩١٥٧
٢٠٠٤	٢٣٥٤٩٨	١٥٩٣٧١	٧٦١٢٨
٢٠٠٥	٢٥٢٨٥٢	١٦٣٨٠٢	٨٩٠٥٠
٢٠٠٦	٢٦٨٩٠٥	١٧٧٧١١	٩١١٩٥

Source: http://www.eurunion.org/profile/facts

في عام ٢٠٠٥ صدرت بلدان الاتحاد الخمسة والعشرون إلى الولايات المتحدة (١٢٣) بليون يورو من الخدمات بينما استوردت خدمات بقيمة (١١٦) بليون يورو، وقد حققت بلدان الاتحاد فائض بمقدار (٧) بليون يورو في مجال الخدمات مع الولايات المتحدة.

وفيما يخص الاستثمارات فان تدفقها بين الطرفين هو الأكبر حيث استثمرت دول الاتحاد الأوربي (الخمسة والعشرون) ما مقداره (١٥٩) بليون يورو في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠١ ثم (٣) بليون لعام ٢٠٠٢، وارتفعت إلى (٥١) بليون في عام ٢٠٠٣. انخفضت إلى (٨) بليون لعام ٢٠٠٤ ثم إلى (٢٩) بليون لعام ٢٠٠٥. أما استثمارات الولايات المتحدة في داخل دول الاتحاد (الخمسة والعشرون) كانت حوالي (٧٩.٦) بليون يورو لعام ٢٠٠١ وأصبحت (١٧) بليون يورو لعام ٢٠٠٥ [٢].

المبحث الثاني
النزاعات التجارية في المسائل غير التنظيمية

تتضمن النزاعات التجارية بين الطرفين في هذا المجال مسائل ومواضيع عدة يمكن إجمال أهمها بما يأتي:-

١-٢. النزاع حول التجارة في المواد الزراعية:

يعتبر النزاع في هذا القطاع مسألة مستمرة في العلاقات عبر الأطلسي. إن أغلبية النزاعات في قطاع الزراعة كانت تنبعث من جهود الحكومة لوقاية وحماية الفلاحين من التأثيرات الكاملة لقوى السوق. ويتضمن هذا النزاع مسألة سلامة الغذاء وتطبيقات التكنولوجيا الاحيائية على انتاج الغذاء، ويعتبر نظام القيود التجارية الذي بدأ مع إتباع السياسة الزراعية المشتركة(٣) (CAP) هو البداية الحقيقية لهذا النزاع. وترى الولايات المتحدة إن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربي كانت هي التشويه الأكبر في التجارة الزراعية العالمية إذ تضمنت:

أ- قيود الاتحاد الأوربي على دخول السوق الأوربية لحماية المزارعين الأوربيين.

ب- إعانات التصدير التي يمنحها الاتحاد الأوربي والتي أدت إلى تخفيض المبيعات الزراعية الأمريكية في أسواق البلدان النامية.

جـ - الدعم الذي يقدمه برنامج الاتحاد الأوربي لدعم الدخول المحلية أدى إلى الإبقاء على الوضع غير التنافسي للمزارعين الأوربيين.

وقد أدى الدعم المقدم من خلال السياسة الزراعية إلى انخفاض الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد الأوربي بشكل حاد في عقد الثمانينات. خلال هذه الفترة فان اغلب قضايا القسم (٣٠١) الأمريكي(٤) كانت موجهة ضد السياسة الزراعية المشتركة وحروب الإعانات المالية العنيفة التي شنت للحصول على أسواق البلدان النامية.

النزاع الحاد حول الإعانات الزراعية تركز في مجال الفاكهة المعلبة (Canned Fruit)، البذور الزيتية، النبيذ، طحين الحنطة، الباستا Pasta (نوع من المعكرونة)، السكر، والدواجن. وقد أدت هذه النزاعات إلى اختبار عسير لنظام حل المنازعات الخاص بالجات إلى حده الأقصى في عقد الثمانينات.

وقد أدت نهاية جولة ارغواي في منتصف عقد التسعينات إلى تهدئة الكثير من التوترات إذ احتلت الزراعة حيز مهم في هذه الجولة وتم الاتفاق في إطارها على تحديد بشكل أكثر وضوحاً لكميات المنتجات الزراعية التي يمكن منحها إعانات مالية ومخصصة للتصدير ودعم المنتجين. واحتوت الاتفاقية على منح مدة تسع سنوات من السلام بين الدول الأعضاء حيث

وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على عدم الاعتراض على الإعانات المالية للبلدان الأخرى. إلا إن هذه الاتفاقات على الرغم من وضوحها فإنها لم تشمل جميع الحالات الموجودة واحتوت على ثغرات تم استغلالها من قبل الطرفين الرئيسيين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة للاستفادة منها في تحسين ودعم زراعتها، وعلى اثر ذلك نشبت عدد من النزاعات غير التقليدية حول لحم البقر المحقون بالهرمونات ومنتجات الغذاء المعدلة وراثياً[٥] . المفاوضات حول الزراعة في جولة ارغواي كانت مجال للانقسام بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة إذ اقترحت الولايات المتحدة إجراء تخفيضات كبيرة في الإعانات المالية المقدمة للزراعة مما يوسع حصص الدخول إلى الأسواق من خلال تخفيض ثنائي وإزالة إعانات التصدير، أما الاتحاد الأوربي فانه دعا الولايات المتحدة إلى تخفيض اكبر للدعم المحلي الذي تقدمه للزراعة والذي يؤدي إلى تشويه التجارة إلا إن الاتحاد الأوربي من جانبه كان لا يرغب في توسيع دخول أمريكا إلى أسواقه ما لم يتم إغلاق هذه الفجوة.

٢-٢. النزاع في مجال الفضاء Aerospace

في مجال الفضاء كانت هناك دعاوى ودعاوى مقابلة تتعلق بالدعم الحكومي لصناعة الطيران بين الطرفين والتي كانت مصدر رئيسي للتأزم في العلاقة بينهما في العقود الماضية. تركز النزاع على قيام دول الاتحاد الأوربي بدعم صناعة طائرات الايرباص (طائرة النقل العملاقة) والتي هي اتحاد (كونسرتيوم Consortium) من أربع شركات أوربية تنتج هذه الطائرات العملاقة بشكل جماعي. وقد اشتكى الممثل التجاري الأمريكي (USTR) من إن حكومات الدول الأعضاء في الايرباص وهي (فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، واسبانيا) قدمت إعانات مالية ضخمة منذ عام ١٩٦٧ إلى شركاتها الأعضاء للمساعدة في تطوير وإنتاج وتسويق عائلة الايرباص كطائرة نقل مدنية عملاقة [٦]. وقد اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد الأوربي بتقديم أشكال أخرى من الدعم للحصول على منافع غير عادلة في هذا القطاع الرئيسي، ومن ضمن ذلك تقديم عقارات وقروض بدون استرداد، تحويل الديون إلى أشكال ميسرة ومساعدة تسويقية وإعطاء هذا النوع من الطائرات تفضيلات في المعاملة في المطارات وفي المجال الجوي الأوربي.

أما الاتحاد الأوربي فقد رفض التهم الأمريكية وبين انه لأغراض استراتيجيه واقتصادية لا يستطيع ترك كامل سوق المسافرين للأمريكان خصوصاً في أعقاب اندماج شركتي بوينغBoeing وشركة مكدونال دوكلاس Mcdonnell Douglas في عام ١٩٩٧ وبين أن هناك حاجة ملحة لإبقاء درجة من المنافسة العالية بين الطرفين. ورد الاتحاد الأوربي كذلك بان ما قام به كان له ما يبرره لان منتجي الطائرات الأمريكان استفادوا من

مساعدات مالية ضخمة Subsidies حكومية غير مباشرة على شكل عقود عسكرية ودعم حكومي للبحث والتطوير في مجال الصناعات الفضائية. وفي ٣٠ مايس ٢٠٠٥ استلمت منظمة التجارة العالمية (WTO) شكوى مقدمة من الولايات المتحدة بان الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية (EC) قدموا لشركة ايرباص إعانات مالية غير مشروعة (في إطار التجارة العالمية) والتي أدت إلى تقوية موقف الشركة في السوق العالمية وتوسيع تسويق طائراتها النفاثة التجارية. وقد قدم الاتحاد الأوربي شكوى مماثلة ضد البوينغ. وعلى أساس تلك الدعوى فان منظمة التجارة العالمية شكلت لجنتان في تشرين الأول ٢٠٠٥ واحدة تعالج شكوى الاتحاد الأوربي ضد شركة البوينغ والأخرى تعالج شكوى الولايات المتحدة ضد الايرباص. والفصل في هذه القضايا في إطار منظمة التجارة العالمية يستغرق سنوات وتعتبر المساعدات الحكومية من الدول الأعضاء مصدر مهم لتمويل الشركات الأعضاء في الايرباص وهي تبلغ حوالي ثلث الكلفة الكلية لمشروع الطائرة. بعد مدة قليلة من إعلان مشروع الطائرة A ٣٨٠ أنشأت شركة بوينغ مشروع الطائرة ٧٨٧ ،وأطلق برنامج الطائرة رسميا في عام ٢٠٠٤ ، واستخدمت الشركة اسلوب التعاقد مع المقاولين الثانويين (subcontractors)، مثال ذلك قيام مجموعة يابانية بأنتاج هيكل الطائرة والأجنحة ومن المتوقع ان يستفيد مشروع الطائرة من الاعفاءات الضريبية والحوافز الحكومية الأخرى ومن أبرز ذلك دعم حكومة الولايات المتحدة للمشروع بمبلغ ثلاثة بلايين ومائتي مليون دولار مع وجود العديد من ترتيبات التمويل بأساليب غير تقليدية وقد أشارت الى ذلك الشكوى الأوربية المقدمة الى منظمة التجارة العالمية واعتبرتها دعم مالي حكومي غير مشروع، وحتى يومنا هذا يتنازع الطرفان على مجموعة من القضايا الاجرائية لكنهما لم يتفاوضا على الحلول الممكنة لحل النزاعات.(٧)

ومن الملاحظ إن تأخر تسليم طائرات الايرباص A ٣٨٠ أدى إلى استغلال ذلك من قبل شركة بوينغ على الصعيد العالمي وخصوصاً كما في حالة الخطوط الجوية الإماراتية.

٣-٢ . النزاع في مجال الصلب Steel

حدث هذا النزاع بشكل متقطع خلال العقدين الماضيين على الرغم من إن الصناعة الأوربية عانت من اندماجات هامة ومن الخصخصة في عقد التسعينات فان الحكومة الأمريكية ترى إن العديد من شركات الصلب الأوربية استفادت ولا تزال تستفيد من الإعانات المالية الرسمية التي منحت لها في السابق أي إن هذه الشركات متهمة بإغراق سوق منتجات الصلب العالمية (البيع بأقل من القيمة الحقيقية).

وقد استخدمت شركات الفولاذ الأمريكية بشكل متعسف قوانين التجارة الأمريكية للحرب ضد استيرادات الصلب من الاتحاد الأوربي وذلك باستخدام وسائل مكافحة الإغراق

ضد هذه المنتجات وتقديم طلب للحصول على رسوم تعويضية على الاستيرادات من بلدان الاتحاد الأوربي. وبالمقابل فان الاتحاد الاوربي احتج على تلك المزاعم وقدم تلك الحجج إلى منظمة التجارة العالمية واعتبر ذلك سوء في استخدام الرسوم التعويضية وقوانين مكافحة الإغراق المقرة في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد طلب الرئيس الأمريكي بوش من لجنة التجارة الدولية الأمريكية (ITC) التابعة إلى مفوضية التجارة الدولية إن تشرع في التحقيق في الموضوع وفي ضوء البند (٢٠١). وقد حصل ذلك على دعم الكونكرس الأمريكي وصناعة الفولاذ (الصلب واتحادات العمال) وفيما بعد حكمت مفوضية التجارة الدولية الأمريكية بان الكثير من منتجي الصلب الأمريكان قد تضرروا من زيادة الاستيرادات في هذا المجال وأوصت المفوضية باتخاذ إجراءات إغاثة قدمت إلى الرئيس الأمريكي. في ٥ مارس/ آذار ٢٠٠٣ قرر الرئيس الأمريكي بوش فرض تعرفة حماية لثلاث سنوات وبالمعدل الأعلى البالغ ثلاثون بالمئة. وقد تم فرض هذه القيود لثلاث سنوات على كل الأقطار الرئيسية المصدرة للصلب الى الولايات المتحدة عدا الدول الأعضاء في النافتا وهما كندا والمكسيك. القرار الأمريكي أدى إلى ارتفاع صرخات السخط والنقمة وطلبات الحماية والحث على الرد بسرعة من قبل زعماء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي. وبالعودة الى الماضي ففي ٢٧ اذار عام ٢٠٠٢ كان الاتحاد الاوربي قد لاحظ إنه دولة مهددة بان تتحول إلى مستورد صافي للصلب وعلى هذا الأساس أعلن فرض تعرفة وقائية بين خمسة عشر بالمئة إلى ستة وعشرون بالمئة على مختلف منتجات الصلب. وقد قدم الاتحاد الأوربي شكوى ضد الإجراءات الأمريكية واعتبرها غير متسقة ومتناقضة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

في عام ٢٠٠٣ قررت لجنة منظمة التجارة العالمية إن الإجراء الأمريكي كان يشوبه عدة عيوب ووجدت بان الولايات المتحدة فشلت في قرارها الذي أقرته والذي ادعت فيه ان زيادة استيرادات الصلب أضرت بالصناعة الأمريكية. وفي أيلول ٢٠٠٣ أصدرت مفوضية التجارة الدولية الأمريكية تقريرها نصف الفصلي عن الوقاية وقررت طلب إنهاء هذه الإجراءات. هذا التقرير أعطى للرئيس الأمريكي الأذن لتجنب هذا النزاع الدولي من خلال إنهاء إجراءات الحماية وكان ذلك في ٥ كانون الأول ٢٠٠٣.

٤-٢ . النزاع في مجال إجراءات حماية الطوارئ.

وهي مجموعة مختلفة من الإجراءات العقابية لمنظمة التجارة العالمية والتي تعطي لاعضاءها حق حماية المنتجين المحليين حماية مؤقتة ضد كل الممارسات التجارية المشروعة وغير المشروعة (العادلة وغير العادلة) هذه الإجراءات تتضمن إجراءات حماية أو إجراءات ترمي إلى تخفيض الاستيرادات وإجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات

التعويضية. وقد أقرت هذه الإجراءات بواسطة منظمة التجارة العالمية ويشار إليها على إنها حماية الطوارئ (Contingency Protection) وهي تعرف على أنها الإغراق المستمر وتعويض عمل الإعانات المالية (Continued Dumping and Subsidy (CDSOA) Offset Act).

في تشرين الأول عام ٢٠٠٠ اقر الكونكرس الأمريكي نص يقضي بان العائدات المالية من الإجراءات المضادة للإغراق ورسوم التعويضات المفروضة على الاستيرادات في حالات معينة تدفع إلى الشركات الأمريكية المسؤولة عن إثارة هذه الشكوى بدلاً من دفعها إلى الخزينة الأمريكية وهو ما أصبح يعرف بتعديل بيرد (Byrd Amendment). بعد صدور هذا القانون مباشرة قدم الاتحاد الأوربي وثمانية أطراف أخرى شكوى ضد هذا القانون لدى منظمة التجارة العالمية على أساس إن هذا التشريع اقر إجراءات غير مقبولة وغير جائزة ضد الإغراق أو الإعانات المالية وهو يتناقض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ويرى المدعون ضد هذا التشريع بأنه قدم فوائد للشركات الأمريكية بشكل مضاعف فهو يقرض الرسوم ضد الإغراق أو الرسوم التعويضية ومن ثم استخدام هذه الرسوم لتقديمها إلى منافسيهم وبما يعزز قدرات هؤلاء ويضعف قدرات المنافسة لدى الطرف المقابل. في كانون الثاني ٢٠٠٣ خرجت منظمة التجارة العالمية باستنتاج إن تعديل بيرد هو عمل محظور ضد الإغراق أو ضد تقديم العون المالي وأعطيت الولايات المتحدة مهلة لغاية ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٣ لكي تمتثل لحكم منظمة التجارة العالمية بإلغاء التشريع وفي حالة عدم امتثالها للحكم طلب الأطراف المشتكون تفويضا من منظمة التجارة العالمية لغرض فرض إجراءات انتقامية. وفي آب ٢٠٠٤ حكمت منظمة التجارة العالمية بان للأعضاء الثمانية المشتكون والاتحاد الأوربي الحق في فرض إجراءات مضادة (Counter measures) على أساس سنوي وبما يساوي (٧٢%) على أساس قاعدة (CDSOA). كندا والاتحاد الأوربي بدأ بالإجراءات الانتقامية في ٢ مايس ٢٠٠٥ بفرض رسوم إضافية بمقدار خمسة عشر بالمئة على صادرات امريكية مختارة. المكسيك فرضت تعرفة اعلى على منتجات الحليب الامريكي، النبيذ، العلك.اليابان وضعت تعرفة اضافية بمقدار (١٥%) على خمسة عشر منتج صناعي وعلى الفولاذ.

على الرغم من الدعم القوي الذي قدمه الكونكرس لتعديل بيرد إلا انه تم إبطاله مع إبقاء العقوبات في إطار (CDSOA) على السلع التي تدخل إلى الولايات المتحدة بالاستمرار حتى الأول من تشرين الأول في عام ٢٠٠٧. وكنتيجة لذلك فان الاتحاد الأوربي وكندا والمكسيك ابدوا نيتهم إبقاء العقوبات المفروضة على الاستيرادات الامريكية طالما ان

العقوبات الأمريكية مستمرة. والاتحاد الأوربي اختار بشكل خاص زيادة كمية الرسوم الانتقامية من مبلغ (٢٧.٨) مليون دولار إلى (٣٦.٩) مليون دولار وتوسيع قائمة المنتجات التي ستواجه العقوبات التأديبية.

المسؤولون التجاريون الأمريكان وبعض أعضاء الكونكرس عبروا عن الإحباط وخيبة الأمل بان الإجراءات الانتقامية لم ترفع على الرغم من إبطال إجراءات وتعديلات بيرد (٨) .

٥-٢. نزاع السياسة الخارجية.

على الرغم من إن الأمر يخص مسائل سياسية خارجية فان لهذه المسائل أسس اقتصادية أو أنها تستخدم وسائل اقتصادية في التأثير على السياسة الخارجية وهي تعني قيام احد الطرفين بفرض إجراءات الحماية أو الترويج لسياساتهم ومصالحهم الاقتصادية. واغلب هذه النزاعات تتعلق بمصالح اقتصادية مهمة ومؤثرة.

ويرى الاتحاد الأوربي إن العقوبات الأمريكية من حيث التشريع تخص استقلالية السياسة الخارجية واستخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة من وسائل السياسة. ومسألة شركات المبيعات الأجنبية الأمريكية ومعاملتها بشكل خاص في مجال الضرائب والرغبة في تغيير القوانين التجارية الأمريكية هي من المسائل المهمة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي. ومن وجهة النظر الأمريكية فان الاتفاقيات التفضيلية التي يعقدها الاتحاد الأوربي مع بلدان العالم الثالث تشكل وسيلة لفتح الأسواق باستخدام الوسائل السياسية. وتعتبر المخاوف الأوربية من قيام السلطات الأمريكية بفرض عقوبات تجارية لإغراض السياسة الخارجية أو لأسباب غير تجارية مخاوف رئيسية من قبل الاتحاد الأوربي. وعلى الرغم من إن الاتحاد الأوربي يشترك مع الولايات المتحدة في العديد من أهداف السياسة الخارجية إلا انه عارض بعض التشريعات الأمريكية في هذا المجال والتي تهدف إلى تحديد التجارة أو الاستثمار الأمريكي في بعض البلدان. ومن ضمن ذلك قانون التضامن مع حرية وديمقراطية كوبا الصادر في عام ١٩٩٥ أو ما يسمى بقانون هيلمز بيرتن وقانون العقوبات على إيران وليبيا [اليزا ILSA] والذي هدد بفرض عقوبات خارجية أمريكية على الشركات الأوربية التي لديها أعمال في كوبا وإيران وليبيا.

تم تشريع قانون هيلمز بيرتن في عام ١٩٩٥ بعد إن اسقط الجيش الكوبي اثنان من طائرات الإسناد المدنية الأمريكية وقد أدى إلى زوبعة نارية من الاحتجاجات في اوربا وهذا كان اكبر من ذلك الذي حصل حين فرضت الولايات المتحدة عقوبات ضد عمل الشركات في مد خط الأنابيب الروسي في بداية عقد الثمانينات. مشروع القانون مصمم لعزل كوبا اقتصادياً، إذ

فرض مقاطعة ثانوية ضد البلدان والشركات الأجنبية التي تهرب أموال من كوبا كانت مملوكة سابقا لمواطنين أمريكان(٩).

إن إبقاء قانون هيلمز بيرتن يعد خروج وانتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية. وقد سن الاتحاد الأوربي تشريع ضد تنفيذ القانون أعلاه واعلم لجنة التحقيق في منظمة التجارة العالمية بذلك وقد ردت الولايات المتحدة بالادعاء إن منظمة التجارة العالمية ليس لها حق التحقيق في المسألة لان قانون هيلمز بيرتن يمثل قضية امن قومي ولذا يجب النظر إليه على أساس القسم (٢١) من الجات (GATT). وبعد سنة من المفاوضات السياسية على مستوى عال تم التوصل إلى تفاهم في نيسان ١٩٩٧ بالتخطيط لحل طويل الأجل عبر المفاوضات الخاصة بمبادئ وأنظمة الحماية الأجنبية بالتوافق مع تعديل قانون هيلمز بيرتن، وفي قمة الاتحاد الأوربي – الولايات المتحدة المنعقدة في أيار ١٩٩٨ وافقت الولايات المتحدة على البحث عن إجراءات تحمي شركات الاتحاد الأوربي من أي عقوبات دعا إليها قانون هيلمز بيرتن وقانون مقاطعة ليبيا وإيران(١٠). ان التطبيق الرسمي للتفاهم المشار إليه لم يشرع لحد الآن من قبل الكونكرس الأمريكي (١١). وفيما عبر الجانب الأمريكي عن مخاوفه من بعض الأصول الأجنبية لدى بنوك الاتحاد الأوربي فان الاتحاد الأوربي شكى من القوانين والإجراءات التجارية الأمريكية أحادية الجانب التي تفرض مقاطعة أو عقوبات ضد البلدان أو الشركات التي تسميها شريرة.

إن أكثر الشكاوى الأوربية تخص القسم (٣٠١) وهي البنود التجارية التي تخول السلطة التنفيذية الأمريكية فرض مقاطعة تجارية في محاولة لفرض حقوق أميركية على أساس اتفاقيات التجارة الدولية وهي محاولة لمقاومة الإجراءات التجارية الأجنبية غير العادلة والقيود التجارية التي تعتقد الحكومة إنها تمييزيه ضد تجارة الولايات المتحدة أو تشكل عبء عليها. البنود الاخرى الأكثر تخصصاً والتي تتعامل مع تشريعات الحكومات الأخرى للقواعد الخاصة بأنتهاكات حقوق الملكية الفكرية كانت موضع شكوى واتهام من قبل الاتحاد الاوربي .

وفي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ قدم الاتحاد الأوربي إلى منظمة التجارة العالمية اعتراضات على بعض قوانين التجارة الأمريكية ومن ضمنها القسم (٣٠١) من قانون (٣٣٧) الذي يتعامل مع حقوق الملكية الفكرية والقوانين الأمريكية المضادة للإغراق. بعض الأمريكان ينظرون إلى ذلك على أساس إنها إستراتيجية منظمة ومنسقة من قبل الاتحاد الأوربي لإضعاف أو تدمير قوانين التجارة الأمريكية أو هي قد تكون محاولة للحصول على مكسب تفاوضي يمكن استخدامه مستقبلاً في الجهود الرامية للوصول إلى إجماع أطلسي واتفاق على جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف(١٢).

٦-٢. الشكاوى الأمريكية والشكاوى الأوربية المقابلة.

في الفترات الماضية أبدت الولايات المتحدة تخوفها من الاتفاقيات التفضيلية التي يعقدها الاتحاد الأوربي مع بلدان العالم الثالث وهذا يتضمن ايضاً اتفاقات التجارة التفضيلية التي يعقدها أو عقدها الاتحاد الأوربي مع دول من المحتمل أن تدخل في عضوية الاتحاد في شرق ووسط أوربا ومع الدول النامية في إفريقيا والكاريبي ومنها الدول التي كانت مستعمرة من قبل بعض الدول الاوربية (فرنسا ، بريطانيا، هولندا ، أسبانيا، البرتغال....الخ)، وبعض المراقبون الأمريكان قلقون أيضاً من توسع الاتحاد وما يؤديه ذلك من تغيرات مؤسسية عميقة أصبحت أهداف سياسية أوربية تحد من التزام الاتحاد الأوربي نحو تحرير التجارة العالمية. وعلى أساس وجهة النظر هذه فان انشغال الاتحاد الأوربي بمشاكله الداخلية تترجم إلى اهتمام اقل بمفاوضات مبدأ الدولة الأكثر رعاية (MFN) الجديدة أو الالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية. إن التحاق دول جديدة بالاتحاد والدفع باتجاه سوق موحدة يؤدي إلى تصاعد نزعة الحماية الأوربية تجاه الخارج ويقلل الرغبة نحو تحرير التجارة مع الشركاء التجاريين العالميين في محاولة لحماية دوله تجاه الاستيرادات من الخارج. وفي الوقت الذي دعمت الولايات المتحدة توسيع الاتحاد ودعمت الاستقرار الأوربي فان ذلك يؤشر تناقض الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية الأمريكية.

ومن جهة الاتحاد الأوربي فانه ابدي تخوفه من اتفاقيات التجارة الحرة المتتابعة التي تعقدها الولايات المتحدة والتي يمكن أن تقود إلى قيام الولايات المتحدة بالتمييز تجاه صادراته وبشكل محدد فان الاتحاد الأوربي قلق من إن جهود الولايات المتحدة في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع آسيا عبر عملية التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسفيك (APEC) (Asian Pacific Economic Cooperation) والتعاون مع أمريكا اللاتينية من خلال منطقة التجارة للأمريكيتين (Free Trade Area of the Americas) (FTAA) يمكن أن تؤدي إلى التمييز ضد صادرات الاتحاد الأوربي. وفي المقابل فان ذلك دفع الاتحاد الأوربي للتفاوض مع المكسيك حول اتفاقية تجارة حرة معه، والتفاوض مع بلدان (Mercosur) في أمريكا اللاتينية.[١٣]

وفي المقابل هناك قلق أوربي مختلف متعلق بنصوص قانون الضريبة الأمريكي الخاص بشركات المبيعات الأجنبية الأمريكية (Foreign Sales Corporation)(FSC) وتسمح بنود القانون للشركات الأمريكية بالحصول على إعفاء بين (١٥%) إلى (٣٠%) خمسة عشر بالمئة إلى ثلاثون بالمئة من دخل التصدير الخاضع للضريبة المفروضة على دخل التصدير من خلال حماية قسم من دخل شركات المبيعات الأجنبية وكان من بين

المستفيدين الكبار من ذلك:شركة (جنرال الكتريك، بوينغ، موتورولا، كاتربلر، آليدسكنال، سيسكو، مونسينتو،وارجر دينليس، مدلاند).

قانون شركات المبيعات الأجنبية (FSC) شرع في عام ١٩٨٤لمنح الشركات المحلية للمبيعات الدولية (DISC) منفعة ضريبية لتشجيعها في مجال التصدير. وبنود هذا التشريع صممت لتحفيز الاقتصاد الأمريكي من خلال زيادة الصادرات. وقد كان المسؤولون الأوربيون غير مقتنعون بان هذا التشريع متوافق مع اتفاقيات الجات (GATT)، على الرغم من ذلك فإنهم انتظروا ثلاثة عشر سنة حتى تشرين الثاني ١٩٩٧ لاتخاذ الخطوات العملية لتقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية حول الموضوع. ويرى الاتحاد الأوربي في إطار الشكوى بان قانون (FSC) يمثل انتهاك للالتزامات الخاصة بمنع الإعانات المالية وانه يشوه المنافسة الدولية وانه يقدم للمصدرين الأمريكان منافع غير عادلة. ويمكن القول إن عدد من فروع الشركات الأوربية العاملة في الولايات المتحدة استفادت من هذا التشريع، وان الاتحاد الأوربي يستخدم هذا الموضوع كورقة ضغط في إطار المفاوضات مع الولايات المتحدة حول مواضيع أخرى مثل لحوم البقر والموز. وترى الفانيشال تايمز (Financial Times) بان هذه الشكوى والاعتراض هو انتقام من الولايات المتحدة ومحاولة للضغط عليها في النزاع التجاري حول لحوم البقر والموز وبرمجه هذه الجولة فان الاتحاد الأوربي يبدو انه باسم دعم القواعد التجارية مصمم على جعل الولايات المتحدة في موقف صعب[١٤]. وقد حكمت منظمة التجارة العالمية في تشرين الأول ٢٠٠٠ لصالح الطلب الأوربي وطلبت أن يكون هناك انسجام مع قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يخص قانون شركات المبيعات الأجنبية (FSC).

وللخروج من ذلك شرع الكونكرس الأمريكي قانون الدخل البديل الخارجي (ETI) ولكن هذا القانون وجد ايضاً انه متناقض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٢.

بعد ذلك حصل الاتحاد الأوربي على تخويل من منظمة التجارة العالمية لاتخاذ إجراءات انتقامية وقد بدأ ذلك بفرض رسوم تصاعدية تبدأ من (٥%) على ما قيمته (٤) ملايين دولار من صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي وكان ذلك في الأول من آذار عام ٢٠٠٤. وهذه النسبة استمرت بالتصاعد حتى وصلت الى أربعة عشر بالمئة في كانون الأول ٢٠٠٤. وقد تم إلغاء هذه العقوبات بعد أن أبطل الكونكرس الأمريكي قانون (ETI) عند تشريعه لقانون خلق الوظائف الأمريكي (P-L-١٠٨-٣٥٧) في نهاية عام ٢٠٠٤. إلا إن هذا القانون لم يمثل كامل الطموح الأوربي وتم استئناف الشكوى لدى منظمة التجارة العالمية التي قررت في ١٣ شباط ٢٠٠٦ أن هذا القانون قد ابقى الإعانات المالية غير الشرعية لمدة سنتين خارج الاستقطاع الضريبي وكان له اثر رجعي غطى العقود التي تمت قبل ١٧ أيلول ٢٠٠٣. وهذا ما دعا الاتحاد الأوربي إلى إعادة فرض

العقوبات إلا إن القانون عدل لاحقاً وفي ١٧ مايس ٢٠٠٦ عندما وقع الرئيس الأمريكي بوش القانون كان النص الموقع خالي من أي اثر رجعي.

المبحث الثالث
النزاعات التجارية في المسائل التنظيمية

تصدر الدول عدد من التنظيمات لتنظيم عمل الكثير من الأجهزة التي تتعامل مع مسائل اجتماعية أو ثقافية أو بيئية. ويدور النزاع في هذا المجال حول حماية المجتمع والبيئة والعمق الثقافي للمجتمع ويتعامل مع نسق من السياسات المحلية التي تتضمن التعليمات والمعايير التي تعدل شروط المنافسة باسم الترويج للأهداف البيئية أو الثقافية أو الاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى حصول النزاع. ويستفيد المنتجون المحليون عادة من تلك التعليمات والمعايير بشكل مقصود على حساب المنتجون الأجانب.

ويسعى الطرفان لتعزيز سلامة الغذاء والمعايير البيئية لصالح المجتمعات المحلية. والاتحاد الأوربي في سعيه لأيجاد سوق موحدة اتجه إلى تنسيق المعايير البيئية والاجتماعية والصحية للدول الأعضاء. وهناك جهود أخرى تؤدي إلى ايجاد النزاعات وهي الجهود التي تدفع إلى صيانة القيم الثقافية والتمايز الثقافي للمجتمع المعني.

ويلاحظ ان النزاعات الناتجة من هذا النوع هي جديدة وقد ظهرت نتيجة الاندماج الاقتصادي المتزايد ونتيجة للاختلافات الهامة في النظرة الأمريكية – الأوربية الى الطرق التنظيمية.

حيث يرى الاتحاد الأوربي إن الأنظمة وأي نشاط اقتصادي مهم يجب أن يكون في إطار قانوني، بينما الموقف الأمريكي يرى أن الحكومة ليست بحاجة إلى إصدار تنظيمات أو تعليمات مالم تحصل مشكلة وهنا فان النظرة الاوربية هي نظرة استباقية في حين ان النظرة الأمريكية تعالج ما بعد حصول مشكلة ما.

الأطراف المحركة لمثل هذه النزاعات هي أطراف محلية في أغلبها منظمات المجتمع المدني مثل مجموعات حماية المستهلك أو المجموعات البيئية والتي تميل للنظر إلى التأثير الحمائي على انه نتيجة غير مباشرة في جهودها لتحقيق بعض الأهداف المحلية، ويرى البعض ان الحواجز التجارية التي تهدف إلى تحقيق سلامة الغذاء هي أكثر شرعية في نظر الناس من الحواجز التي تستهدف الحماية الاقتصادية لمنتجين محليين. وإذا تم التضحية بسلامة الغذاء من اجل حرية التجارة فان حرية التجارة في الأمد الطويل ستنتهي الى الفشل.وإذا تم استخدام سلامة الغذاء كوسيلة غير مباشرة لإخفاء سياسات الحماية فان حرية التجارة ستنتهي إلى الفشل كذلك. إلا انه لا بد من القول إن النزاعات في مجال التعليمات والتنظيمات ذات الأساس الاجتماعي أو البيئي أو الثقافي تعكس في الأساس تفضيلات الناس والتمايز الثقافي والحضاري والرغبة في الحفاظ على الشخصية الحضارية والثقافية للمجتمع.

أول هذه النزاعات هو النزاع في مجال السمعيات والبصريات والتي تصدر من إدراك الحاجة إلى إبقاء المجتمع الأوربي خارج الهيمنة الأمريكية، وتتضمن هذه النزاعات ايضاً النزاع حول لحم البقر المحقون بالهرمونات، والنزاع حول المحاصيل المعدلة جينياً، والنزاعات حول تلوث البيئة الناتج من ضجيج الطائرات والنزاعات حول الحياة البرية وحماية الحيوانات والقيود الأمريكية على استيرادات سمك التونا من أوربا والمنع الأوربي لاستيراد الفراء من الولايات المتحدة. وفيما يأتي تفصيل لبعض هذه النزاعات.

١-٣. النزاع حول لحم البقر المحقون بالهرمونات.

قام الاتحاد الأوربي بمنع إنتاج واستيراد لحوم البقر المعالجة بالهرمونات المحفزة للنمو وقد طبق ذلك في عام ١٩٨٩ ويعتبر هذا النزاع من النزاعات الطويلة بين الطرفين. وعلى الرغم من إن هذا النزاع يتضمن كمية صغيرة من الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد الأوربي[عشرة بآلاف من الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد في عام ١٩٩٩] إلا أن النزاع آثار حق كل طرف من تنظيم سلامة الغذاء ضد قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد برر الاتحاد الأوربي المنع على أساس حماية صحة وسلامة المستهلكين ولكن الولايات المتحدة قدمت شكوى في هذا الجانب إلى منظمة التجارة العالمية وقد حكمت عدة لجان في المنظمة بان المنع الأوربي هو غير متسق مع اتفاقية جولة ارغواي Sanitary (SPS) (Uruguay Round and Phytosanitary Agreement وتعطي اتفاقية (SPS) المعايير التي يجب توفرها لكي يفرض أي بلد تعليمات سلامة الغذاء المستورد أكثر صرامة من تلك المعايير الدولية المتفق عليها [١٥] وهذا يتضمن تقدير علمي بان الهرمونات تشكل خطر على الصحة مع تقدير ذلك الخطر بشكل علمي. وعلى الرغم من إن لجان منظمة التجارة العالمية (WTO) استنتجت بان المنع الأوربي يفتقد إلى المبرر العلمي إلا إن الاتحاد الأوربي رفض إلغاء المنع بشكل أولي لان المستهلكين الاوربيين كانوا ضد هذا النوع من اللحوم في أسواقهم. وبدلاً من إلغاء المنع، عرض الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٩ تعويض للجانب الأمريكي على شكل توسيع استيرادات لحوم البقر الخالي من الهرمون وبما يعوض الحصص الممنوعة. ولكن الحكومة الأمريكية التي تدعم صناعات لحوم البقر الامريكية عارضت هذا التعويض على أساس أن صادرات لحم البقر الخالي من الهرمون لن تكون كبيرة بما يكفي للتعويض عن الخسائر من صادرات اللحم المعالج بالهرمون.

وهذا قد فتح الباب أمام الولايات المتحدة لفرض تعرفة كمركية انتقامية بنسبة (١٠٠%) مئة بالمئة على (١١٦) منتج من المنتجات الزراعية الأوربية اغلبها من فرنسا و ألمانيا وايطاليا والدنمارك وهي البلدان التي تعتبر المؤيد الأكبر للمنع. هذه التعرفات الانتقامية

في المقابل أثارت احتجاجات المزارعين الأوربيين الذين استفادوا من قضية لحم البقر المحقون بالهرمونات كرمز للتهديد بالأمركة والعولمة ضد التقاليد والأعراف الأوربية. التخوف الأمريكي يرى إن البلدان الأخرى قد تقوم باتخاذ إجراءات مماثلة للإجراءات الأوربية على أساس المخاوف الصحية، وان عدم إذعان الاتحاد الأوربي لقرارات منظمة التجارة العالمية قد يقوض القدرات المستقبلية لهذه المنظمة في حل النزاعات التي تقوم على أساس معايير (SPS). إلا إن الاتحاد الأوربي غير موقفه فيما بعد إذ في تشرين أول ٢٠٠٣ أشعرت المفوضية الأوربية منظمة التجارة العالمية بأنها قد غيرت تشريعاتها حول هذا الموضوع وبما يجعلها متسقة مع قواعد المنظمة، التشريع الجديد جعل المنع مؤقت ولخمسة من هورمونات النمو التي تستخدم لتنمية لحم البقر.

استخدام الهرمون (Oestradiaol 17) بشكل دائم على انه مسبب للسرطان. وعلى أساس ذلك طلب الاتحاد الأوربي إلغاء العقوبات الأمريكية والكندية على منتجاته الزراعية وقد اتخذ الاتحاد الخطوات الأولية لرفع العقوبات في إطار منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني ٢٠٠٤.

الولايات المتحدة وصناعة اللحوم أوضحت بان جعل المنع مؤقت على المدى البعيد لا يتسق مع قواعد والتزامات منظمة التجارة العالمية. وقد رد الاتحاد الأوربي على ذلك بتشكيل لجنة لغرض تحديد فيما إذا كانت إجراءات الولايات المتحدة وكندا تشكل انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية أم لا وذلك بإبقاء التعرفات التأديبية على عدد من المنتجات الأوربية محل النزاع. وكان الاتفاق على اختيار الخبراء العلميين يمثل مشكلة، وهو ما أدى إلى تأجيل ذلك. وما دامت العقوبات الأمريكية باقية فان الاتحاد الأوربي يرفض رفع المنع.

٢-٣ . النزاع حول المحاصيل المعدلة باستخدام الهندسة الجينية.

النزاع بين الطرفين حول المحاصيل الزراعية المعدلة باستخدام الهندسة الجينية (GE) ومنتجات الغذاء التي تحتوي على ذلك هو نزاع شديد وقد تبنى المزارعين الأمريكان بشكل واسع الإنتاج باستخدام هذا النوع من المحاصيل إذ انه يؤدي إلى خفض كلفة المدخلات الإنتاجية وجعل الحقول تعمل بمرونة اكبر ويؤدي إلى زيادة المخرجات الإنتاجية.

يرى مؤيدوا هذه المحاصيل المعدلة باستخدام الهندسة الجينية، إن هذه التكنولوجيا تحمل الأمل لتحسين الانتاجية الزراعية وخفض الاسعار وتحسين التغذية في البلدان النامية. يوافق المستهلكون الأمريكان، ويقبلون هذه المنتجات مع بعض الاستثناءات لذلك وعلى

النقيض من ذلك فان المستهلكين الأوربيين واختصاصيوا البيئة وبعض العلماء يرون إن التأثيرات البعيدة الأمد للأغذية المعدلة باستخدام الهندسة الجينية على الصحة والبيئة مجهولة ومن الملاحظ إن هناك نفور من قبل الاوربيين لهذه المنتجات على عكس الأمريكان. في عام ١٩٩٩ منع الاتحاد الأوربي المنتجات المعدلة باستخدام الهندسة الجينية مما أدى إلى إيقاف استيراد ذرة أمريكية بما يقارب (٣٠٠) ثلاثمائة مليون دولار في السنة وكذلك إعداد تصنيف للمنتجات المحتوية على مواد معدلة باستخدام الهندسة الجينية وإلزام المنتجين ببيان ذلك على الأغلفة الخاصة بالمنتجات. وقد امتنع المسؤولون التجاريون الأمريكان من تقديم شكوى حول الموضوع بدافع التخوف من إن الضغط الشعبي على سلطات الاتحاد الأوربي سوف يدفعه إلى عدم الامتثال للقرارات الصادرة ضده إذا خسر القضية في إطار منظمة التجارة العالمية. ولكن في عام ٢٠٠٣ ولمنع انتشار الأسلوب الأوربي في هذا المجال إلى البلدان النامية قدم كل من الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين شكوى ضد الاتحاد الأوربي. وبالرغم من أن الاتحاد الأوربي كان يستخدم في قراراته أسلوب تعليق الاستيراد مما يعني انه إجراء مؤقت فانه رفع هذا التعليق في مايس ٢٠٠٤ ودافع عن دخول تشكيله من الذرة المعدلة جينياً، إلا إن هذه البلدان استمرت في شكواها لان عدد من دول الاتحاد الأوربي استمر في منع هذا النوع من المنتجات. وقد حكمت منظمة التجارة العالمية في شباط ٢٠٠٦ بأن هناك منع لدخول هذه المنتجات في ستة دول من بلدان الاتحاد وان ذلك يمثل انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية ولا يزال هذا النزاع مستمر وهو احد المؤثرات على العلاقات بين الطرفين.

٣-٣ . النزاع في قطاع السمعيات والبصريات.

يعود أصل هذا النزاع إلى عام ١٩٨٩ عندما اصدر الاتحاد الأوربي توجيها بحجز الأوقات الرئيسية لبث الإذاعات الترفيهية للبرامج والإذاعات ذات الأصل الأوربي كلما كان ذلك ممكناً وبالوسائل الملائمة. وقد ثبتت الدول الأعضاء هذا التوجيه في تشريعاتها ومن ضمنها الدول التي انضمت حديثاً للاتحاد[١٦]. وعلى اساس ذلك تضمنت هذه التشريعات ما يعيق التدفق المجاني للبرامج. وعلى سبيل المثال فرنسا لديها قواعد وقت رئيسية تمنع دخول البرامج الأمريكية في الوقت الرئيسي وتحدد كذلك حصص الإرسال الإذاعي لإذاعة الموسيقى الأمريكية. ولدى ايطاليا أيضا قواعد الوقت الأساسية الأوربية، وكانت الإذاعات الموجهة مثيرة للجدل وقد بذلت جهود لتقليص القيود الأوربية في هذا المجال عارضتها كل من ألمانيا وبريطانيا وبعض عناصر الصناعة الأوربية. إلا إن دخول عوامل جديدة للحد من درجة الحماية الممكنة، إذ إن تقليص دخول الأفلام الأجنبية رافقه اتساع في استخدام تلفزيون الكيبل وانتشار البث عبر القمر الصناعي. النزاع في هذا المجال يبرز التخوف الأوربي بشكل عام

والفرنسي والايطالي بشكل خاص من الأمركة(Americanism) التي تهدد بتقويض الهوية الثقافية لهذه المجتمعات وهي كذلك تبرز الانقسام بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة حول القضايا الثقافية والاجتماعية في النزاعات التجارية. ففي حين تعطي الولايات المتحدة وزن اكبر لتعظيم المنفعة الاقتصادية في المفاوضات التجارية يميل الجانب الأوربي إلى إعطاء وزن اكبر للقيم البيئية والثقافية.

٣-٤ . النزاع في مجال ضجيج الطائرات Air craft Hush kits

تتواجد في الاتحاد الأوربي مشكلة بيئية مهمة وهي ازدحام السماء والمطارات الأوربية بالطائرات وخصوصاً في المناطق المكتظة بالسكان وهو ما يؤدي إلى مشكلة تلويث البيئة بالضوضاء.

في عام ١٩٩٧ حاول الاتحاد الأوربي إيجاد معيار محدد لضوضاء الطائرات وقد اتضح إن إقرار مثل هذا المعيار سيؤدي إلى فرض كلف اقتصادية على مصانع وشركات الطيران الأوربية. إلا انه وفي النهاية تم إقرار الـ (Hush kitting) وهي عملية تتضمن مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بالطائرات مثل تبديل حاملات المحرك واستبدال مكونات المحرك وقد صممت لتقليل ضجيج الطائرات باتجاه ضمان الوصول إلى المعايير المقرة من قبل الاتحاد في مايس ٢٠٠٠ وترى شركات الطيران الأمريكية إن المتأثر الأكبر من هذه المعايير هي شركات الطيران الأمريكية وشركات صناعة الطائرات الأمريكية وأصبح على شركات الطيران إجراء تغيرات مهمة على طائراتها لكي تلبي المعايير الأوربية واستخدام تكنولوجيا جديدة وبالمقابل فان طائرات الايرباص الأوربية لم تتأثر بذلك بسبب الإجراءات المتسببة في هذا المجال ومعرفة هذه الشركات بها. وقد خمنت صناعة الطائرات الأمريكية إن كلفة تلك التعليمات والمعايير حوالي (٢) بليون دولار.

في عام ٢٠٠٠ قدمت الولايات المتحدة ومنظمة الطيران المدني الدولية (ICAO) شكوى مشتركة إلى منظمة التجارة العالمية للوصول إلى تخفيض التعليمات والمعايير الأوربية وجاء في الشكوى بان هذه التعليمات والمعايير لا تستجيب لتعليمات منظمة الطيران المدني الدولية وإنها تؤدي إلى التمييز ضد المصالح الأمريكية وعلى أساس ذلك تم تعليق التعليمات والمعايير بانتظار مفاوضات التسوية. وفي أوائل عام ٢٠٠٢ تم التوصل إلى حل يقضي بقيام الولايات المتحدة بسحب الشكوى في حين يقوم الاتحاد الأوربي بسحب التعليمات والمعايير.

٣-٥ . إختلاف الرأي في مجال سياسة التنظيمات.

في مجال إصدار التعليمات والتنظيمات التي تحمي المجتمع والثقافة والتجذر الاجتماعي فان كلا الطرفين يرى أن اعماله في هذا المجال وقراراته مستمدة من الديمقراطية وبهذا فان حل مثل هذه النزاعات يواجه مصاعب شديدة في إطار منظمة التجارة العالمية لأنها تنطلق أي المنظمة من مبدأ التوازن بين المصالح المحلية والالتزامات الدولية. وفي محاولة لحل هذه النزاعات يميل الطرفان إلى الاتجاه نحو المفاوضات والتفاهم بينهما بعيدا عن منظمة التجارة العالمية وقد حقق الطرفان تقدم لا باس به في تقريب بعض المعايير المعتمدة لديهما والتي كانت متباعدة بعض الشيء وكذلك في مجال أنظمة الشهادات (شهادات المنشأ وشهادات الفحص). وقد حدث تقدم لا باس به منذ التوقيع على جدول الأعمال الجديد عبر الأطلسي (NTA) (New Transatlantic Agenda) والتوقيع على خطة العمل (Action Plan) في أواخر عام ١٩٩٥. ومنذ عقد حوار الأعمال عبر الأطلسي (TABD) (Transatlantic Agenda of Business Dialogue) فان قيود التجارة والاستثمارات قد شهدت الكثير من التخفيف حيث إن هذه المبادرة ركزت الانتباه على المشاكل التي تطرحها مسألة اختلاف أنظمة الشهادات ومسألة تقريب الأنظمة والتعليمات والتنظيمات وعلى اثر ذلك جرت مفاوضات للوصول إلى اتفاقية اعتراف متبادلة (MRAS)(Mutual Recognition Agreements) تغطي القطاعات الرئيسية مثل المواد الصيدلانية والأدوات الطبية وأجهزة الاتصالات.

وفي حزيران١٩٩٧ وصل الجانبان إلى الاتفاق على رزمة من المسائل في هذا المجال لها علاقة بستة قطاعات من ضمنها (الأجهزة الكهربائية، منتجات صيدلية، أجهزة تقنيات المعلومات والاتصالات). وقد قبل كل طرف بشكل مبدئي التفتيش والفحص ومعايير الشهادات في هذه القطاعات الصادرة عن الطرف الآخر. هذه الاتفاقية غطت ما يقارب (٥٠) بليون دولار من التجارة الأمريكية- الأوربية سمحت للشركات الأوربية ببيع منتجاتها بشكل مباشر في السوق الأمريكية بعد إن تكون قد فحصت وحصلت على شهادة فحص وفق المعايير الأمريكية للصحة والسلامة ولكن يتم ذلك في المختبرات الأوربية والعكس بالعكس. واستنادا إلى إعلان الشراكة الاقتصادية عبر الأطلسي في عام (١٩٩٨) (TEP) (Transatlantic Economic Partnership)وافق الجانبان على بدء مفاوضات (MRA'S) (اتفاقية اعتراف متبادل) في القطاعات الأخرى إلا إن ذلك واجه مصاعب جمة بسبب اختلاف الطرق التنظيمية والتعليمات الشديدة بين الطرفين ووجود مصالح صناعية تحاول الحد من هذا التقارب.

في كانون الثاني ٢٠٠٧ اقترحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل رئيسة الاتحاد الأوربي للشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٧ ايجاد منظمة تجارة حرة عبر الأطلسي

(TAFTA) (Transatlantic Free Trade Area) وضمن المبادرة كانت الرغبة تتجه نحو تنسيق التعليمات والتنظيمات عبر الأطلسي، وتخفيض الحواجز غير التعريفية التي تعيق التدفق الحر للبضائع والخدمات، وتخفيض الحواجز التي تعيق تدفق وحركة رؤوس الأموال.

ومن الملاحظ إن التطور التكنولوجي في بعض الحالات يساهم في نشوء حواجز ضد تدفق التجارة الحرة بسبب المعايير والأنظمة والتعليمات والفحوص التي تتعامل مع هذا التقدم والتي قد تمنع دخول المنتجات الجديدة في إطار الحفاظ على صحة السكان. ويمكن القول إن اتفاقية جولة ارغواي (SPS) (Sanitary and Phytosunitry standards) تشكل الأساس في حسم الكثير من النزاعات (١٧) إذ يتطلب من البلدان التي تفرض تنظيمات (تعليمات) أو تمنع التجارة لكي تحمي صحة النباتات، والحيوانات، والناس إسناد مثل هذه القرارات لأدلة علمية صحيحة وقوية في تقدير المخاطر. إلا إن متطلبات الـ (SPS) من الحجج العلمية المتينة هي مفتوحة للتفاوت في التفسيرات. وهنا فان حالات الغموض في اتفاقية (SPS) معقدة جداً. فمثلاً المستهلكون الأوربيون يرون بان منع تطبيقات تقنيات المواد الاحيائية في الإنتاج الغذائي بشكل خاص هو أمر مرغوب ومطلوب للحفاظ على الصحة العامة وان الدراسات العلمية في هذا الجانب والتي ترى إن هذا النوع من المنتجات لا تهدد الصحة العامة هي غير مقنعة. وقد ساند العديد من المسؤولين الأوربيين وجهة النظر هذه لفرض قيود على التجارة انطلاقا من قاعدة الوقاية. وفيما ترغب بعض الأطراف إعادة التفاوض حول اتفاقية (SPS) فان هذه الرغبة لا تجد اذاناً صاغية لدى الجميع. ومن هنا فان مسألة ضمان أمان وسلامة الغذاء قد أصبحت قضية عامة ومسألة ثقة المستهلكون بالغذاء المطروح في السوق مما يشكل ضغط كبير على السياسيين لفرض المزيد من القيود التجارية لتحقيق هدفين في إن واحد أولهما ضمان انتخاب أحزابهم في الدورات الانتخابية على مختلف المستويات والثاني ضمان حماية المنتجين المحليين الساندين للحملات الانتخابية للسياسيين بالمال. وعليه فان مسألة الحل تبدو جداً صعبة إلا انه يمكن الحد من هذه النزاعات ومحاولة تحجيمها ولكن ليس حلها بالكامل في الأقل في الوقت الحاضر.

ومن الملاحظ إن المستهلكين الأمريكان يتقبلون الكائنات الحية المعدلة جينياً وكذلك الأطعمة المعدلة جينياً إلا إن بعض جماعات حماية البيئة وتجمعات المستهلكين تدفع بالضد من ذلك إلا أنها ليست المسيطرة على التوجهات العامة. إلا انه وبشكل عام فان توجهات الاتحاد الأوربي في مجال حماية المستهلكين تحظى بدعم أمريكي مع الرغبة بتشكيل وكالة غذاء للاتحاد الأوربي. تزود المستهلكين بالمعلومات عن الأغذية المحورة وراثياً. (١٨)

المبحث الرابع
أبعاد النزاعات
٤-١. الشد والجذب في الصراع بين الطرفين.

تنشأ بعض النزاعات التجارية بسبب طلب المنتجين المحليين الدعم المالي أو الحماية من قبل الدولة وحيث إن الدول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية محظور عليها تقديم مثل هذا الدعم أو الحماية فهي تلجأ إلى الثغرات الموجودة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتقديم أنواع من الدعم أو الحماية المستترة بالأعذار المشروعة والتي تكون محل جدل أو شكوى من قبل الأطراف التجارية الأخرى أو الشركاء التجاريين، وفي حالة تقديم شكوى عن أنتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية من طرف ما فان اللجان التابعة للمنظمة تصدر الحكم في هذا الإطار وقد يستغرق الأمر سنوات كما في بعض الحالات وتطلب اللجان وثائق للتأكد من صحة الشكوى وعند إصدار قرار بمصداقية الشكوى والطلب يطلب من الطرف المقابل إلغاء انتهاكاته لقواعد المنظمة ويعطى مهلة معينة للالتزام بالقرار وبخلاف من ذلك يخول الطرف المشتكي فرض تعرفات انتقامية وبنسب معينة لإجبار الطرف المقابل على الالتزام بالحكم الصادر.

وقد أدت اتفاقية جولة ارغواي في مجال الزراعة إلى الحد من النزاع التجاري حول السوق الداخلية الأوربية وحروب إعانات التصدير في هذا القطاع للاستحواذ على أسواق العالم الثالث. والاتفاقية المتعددة الأطراف حول الإعانات قدمت الأساس لحل الكثير من النزاعات ومن ضمنها النزاع حول الطائرة A380 والنزاع حول الطائرة الجديدة البوينغ. وفي مجال مكافحة الإغراق وقوانين الوقاية فان الاتفاقات وضعت الأساس للكثير من القضايا في هذا المجال وخصوصاً مسألة تجارة الفولاذ في عام ٢٠٠٢ والتي كانت ساحة صراع شديدة، وقد أدار كل طرف الصراع فيها بعيداً عن روح التجارة الحرة والتعاون الدولي. ويمكن ملاحظة أن كلا الطرفين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يعتنق إيديولوجية الاقتصاد الحر وحرية التجارة، إلا إن أي منهما يرد بقسوة في حالة تعرض مصالحه للخطر وينسى المبادئ التي يجبر الأطراف الأخرى على اعتناقها أو تلك التي يروج لها بالتلازم مع مسألة الديمقراطية. ولابد من ملاحظة انقسام المصالح التجارية والاجتماعية في هذه المجتمعات بين من يدعو إلى تفضيل المنافسة والسوق المفتوحة وبين من يدعو إلى عكس ذلك إذا تضررت مصالحه، ويتطلب تحجيم النزاعات التجارية تخفيض مستوى الدعم في مجال السياسة الصناعية لكلا الطرفين والاستجابة لضغوط الميزانية من قبل الاتحاد الأوربي وكذلك فان ارتفاع مستوى الاستثمار المباشر المتبادل بين الطرفين واندماج الشركات يدعو إلى مستوى اكبر من تحرير التجارة. ولا شك إن دعم السياسة

الصناعية هو احد أهم الأسباب التي تدفع إلى تعزيز القدرات التنافسية لقطاعات معينة أو للدفاع عن صناعة معينة تجاه المنافسة وبمختلف الأساليب والتي يبدو البعض منها معقدا ولا يمكن تتبعه بسهولة. ومما لا شك فيه فان اتساع النفقات في الميزانية والقيود المرتبطة بالأهداف المالية أدى إلى تخفيض في مستوى النزاع في الكثير من القطاعات موضوع الجدل(١٩). إلا إن المصالح عبر الأطلسي بين الطرفين واتجاه كل طرف نحو بناء سوق أطلسية في عام ٢٠١٥(٢٠)، وموجة اندماج الشركات بين الطرفين والتي ستصبح عابرة الجنسية وعلى نحو متزايد يؤدي إلى إضعاف دعوات الحماية. وفي المقابل فان وجود فائض في الإنتاج واتجاهات الكساد في الاقتصاد تنشط دعوات الحماية وهي عملية شد وجذب بين مصالح الأطراف الاقتصادية في المجتمع الواحد وفي المجتمعات لكلا الطرفين. وهنا لابد من ذكر دور النزاعات التي تنشأ بسبب السياسة الخارجية لكلا الطرفين والتي من ضمنها انتهاكات حقوق الإنسان والطموح ألتسليحي لبعض الدول. إذ إن معظم العقوبات الاقتصادية التي تتم ضد دول معينة هي أما ان تتم في إطار الأمم المتحدة أو بتفويض منها أو إنها تتم ضد دول هي ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية ولا يتم التطرق إليها في إطار المنظمة المذكورة. وهذه العقوبات تتم بحجج مختلفة منها بند الأمن القومي في إطار اتفاقية الجات وهو البند (٢١) الذي يعطي مجال واسع للبلدان لاتخاذ ومتابعة العقوبات إذا اعتبروها تقع في مجال مصالحهم وأمنهم القومي.

وفيما يتعلق الأمر بالانضمام للتكتلات الاقتصادية فان قواعد منظمة التجارة العالمية تحتوي على توجيهات بسيطة وقواعد طريق فيما يخص الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية. وقد شكلت المنظمة لجنة في هذا المجال في عام ١٩٩٥ لتحديد مدى وجود انتهاكات للبند (٢٤) من بنود اتفاقية المنظمة والذي يسمح بالاستثناء من مبدأ عدم التمييز بين اعضاء المنظمة، وقد ظهر إن العقبة الرئيسية في كيفية قياس قيمة تحول التجارة من المنتجين الكفوئين إلى المنتجين المنتفعين من المنح التفضيلية. وحيث إن كلا الطرفين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يسعيان لعقد اتفاقيات تجارية تفضيلية فان ذلك يؤدي الى زيادة التنافس والنزاع بين الطرفين للاستحواذ على الأسواق العالمية بالاستفادة من المعاملة التفضيلية. وقد شهدت الجهود الأمريكية في هذا المجال شيء من التباطؤ بعد توقيع جولة ارغواي في مجال الزراعة إلا إنها سرعان ما عادت إلى ما كانت عليه بعد رفض الاتحاد الأوربي تطبيق مقررات منظمة التجارة العالمية في مجال لحوم البقر المحقون بالهرمونات وفي مجال الموز وفي المقابل فان هجوم الاتحاد الأوربي على قوانين التجارة الأمريكية أدى إلى اتساع استخدام السياسة الخارجية كعامل في نشوب النزاعات مقابل مسألة الإلزام بحل النزاعات التي تتم في إطار منظمة التجارة العالمية. ومن الملاحظ ان كل من الطرفين يضع عينه على

الطرف الآخر ويحرص على مسألة المعاملة بالمثل في كل خطوة ويسعى إلى استغلال نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتحقيق أقصى منافع اقتصادية ممكنة من خلال التجارة الخارجية ومن خلال تحديد قدرات الطرف المقابل مع ترك المجال واسعاً له للتحرك في الساحة الدولية.

٢-٤ . النزاعات والبعد غير المنظور للدور الأمريكي.

ترافق النزاعات التجارية صدمات سياسية واقتصادية تمتد احياناً كالموجات الناجمة عن رمي حجر في بركة ماء حيث يحسب كل طرف المكاسب والخسائر الناجمة عن أزمة ما، ومكاسب الحل عند الدخول في أزمة معينة أو نزاع معين. ولحد ألان فان النزاعات التجارية قد تؤدي إلى جني مكاسب مالية عن طريق التعرفات الانتقامية إلا إنها ايضاً تكون عامل في تحريك أزمة جديدة من خلال بحث الطرف المقابل عن أسلوب للرد. والتعرفات الانتقامية تزيد كلفة المشتريات بالنسبة للمستهلكين في البلد الذي يفرضها وتؤدي شركات الاستيراد من خلال تقلص أرباحها بعد تقلص إرباحها بعد تقلص الطلب على السلع التي تستوردها وبالمقابل فان المصدرون الأجانب يتضررون من خلال منع أو تقليص صادراتهم من سلع معينة وكل هذه الأطراف ستضغط على حكوماتها لغرض حل النزاع. وبالمقابل فان السلطات الكمركية تميل إلى اختيار سلع ترفيهية أو غير أساسية لفرض التعريفات الكمركية لتقليل التأثير الداخلي على المستهلكين . ويمكن ملاحظة إن بروز عولمة الإنتاج من خلال إنتاج أجزاء من سلعة واحدة في بلدان متعددة والاستثمارات المباشرة الضخمة لكل طرف لدى الأخرى تعمل كقوة دفع لمنع الأزمات إضافة إلى مصالح الشركات العابرة للجنسية في الإنتاج والسيطرة على أسواق أخرى خارج أسواق الطرفين. ويمكن القول إن هناك تخوف في أوربا من قوة الولايات المتحدة الاقتصادية وقدرتها على فرض تغيرات اقتصادية واجتماعية في باقي دول العالم. وفي نفس الوقت التخوف من تأثيرات الموجة الثقافية الأمريكية التي يمكن إن تعصف ببعض أساسيات المجتمع الأوربي، ومما لاشك فيه إن أوربا قوية إلى حد معين هي عامل مفيد للولايات المتحدة بشرط إن لا تتعدى هذه القوة حدود معينة لتصبح أوربا الند للولايات المتحدة ومن المرغوب فيه إن لا تتعدى الوحدة الأوربية الجانب الاقتصادي لتصبح قوة عسكرية موحدة وان تبقى في حاجة إلى حماية أمريكية تجاه أعداء اليوم والمستقبل وفي الوقت الذي تسعى أوربا إلى إضعاف النزعة القومية لكل بلد على حدة ودمجها في نزعة قومية أوربية فان الولايات المتحدة تسعى إلى تكريس النزعة القومية للاحتفاظ بإمكانية التقسيم في الأوقات الحرجة والسعي لإطفاء نار المشاكل الأوربية القديمة بشكل وقتي مع الاحتفاظ بإمكانية إنعاشها في أي وقت ملائم. وبينما تسعى أوربا

إلى ضمان امن حدودها الجنوبية باتجاه البحر المتوسط من خلال إقامة نوع خاص من الروابط مع بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط فان الولايات المتحدة تعمل بكل جد للاحتفاظ بمناطق نفوذ في هذه البلدان وبما يجعل لها موضع قدم ثابت يمكن استخدامه عند الضرورة بالضد من سياسة أي بلد آخر في المنطقة. وبالإجمال فان عمل أوربا باتجاه موقع سياسي مؤثر على مستوى العالم تتم مواجهته بسياسة أمريكية ترفض وجود منازع للقوة العالمية الواحدة في العالم، وعلى الرغم من إن حالة وجود قوة كبرى واحدة مسيطرة على العالم هي حالة فريدة وهي تتجه للزوال عاجلاً أم آجلاً إلا إن الجهد الأمريكي يسير لجعل هذه الحالة دائمة من خلال منع بروز قوى أخرى بعد انتهاء الحرب الباردة ولجعل القرن الحادي والعشرين قرنا امريكياً. ولا شك إن بروز الصين كقوة اقتصادية هائلة هو أمر غير مريح بالنسبة للولايات المتحدة التي تعمل على ربط عجلة الاقتصاد الصيني بروابط وثيقة مع الاقتصاد الأمريكي ومحاولة إشغال ومهاجمة سياسة الصين في مجال حقوق الإنسان وإعادة فتح موضوع إقليم التبت وإقامة تعاون نووي مع الهند وتصدير تكنولوجيا نووية لها كانت لحد الأمس القريب ممنوعة التصدير إلى كل بلدان العالم وتنشيط الاقتصاد الهندي وخلق ند إقليمي معادي للتوجهات الصينية للحد من تطلعاتها العالمية وفي نفس الوقت تسوية التحفظات الباكستانية على الدعم المقدم للهند في المجال النووي والمجالات الأخرى بمحاولات شتى للترضية من خلال المساعدات المالية والدعم السياسي وإشغالها بمكافحة الإرهاب والمشاكل السياسية الداخلية شديدة التوتر.

إلا إن التطور الأكثر بروزاً على الساحة الدولية هو عودة روسيا إلى بعض من دور الاتحاد السوفيتي القديم ومحاولتها الدفاع عن مجالها الحيوي في أوربا الشرقية والبلدان التي كانت سابقاً جزء من الاتحاد السوفيتي ولا شك إن مشكلة الدرع الصاروخي تبرز تخوف الولايات المتحدة من الاتجاهات الروسية المتنامية في التسليح في السنوات الأخيرة ورغبتها في انتهاج سياسة أكثر تأثيراً على المستوى العالمي ورغبة روسيا في ممارسة دور روسي أوسع ومصالح حيوية اكبر على مستوى العالم وهو ما يواجه بمعارضة أمريكية شديدة ومحاولات إقناع بالطرق الدبلوماسية للحد منه.

ومما لا شك فيه إن نقطة الخلاف في موضوع العراق قد أبرزت ما هية التوجهات بعيدة المدى بالنسبة للولايات المتحدة وشدة اصطدامها بمصالح الاتحاد الأوربي وروسيا وبعض البلدان الأخرى (لم تكن دول الاتحاد الأوربي بموقف واحد من مسألة العراق)، إذ إن الإحساس الأمريكي بإمكانية نشوء قوى عالمية أخرى دفع الولايات المتحدة إلى الإمساك بعصب الطاقة وضمان السيطرة عليها في الأحوال الخطرة أو غير الملائمة والجلوس في قلب العالم النابض بالنفط لتكون ولمدة غير محدودة هي من يقرر الاتجاهات المرغوبة والضغط

على ما هو غير مرغوب في الساحة الدولية. والملاحظ إن الدور الأوربي والمواقف الأوربية تتسم في كثير من الأحيان بعدم الاتساق واختلاف الرأي مما يعني استمرار وجود مصالح سياسية واقتصادية متضاربة بين أعضاء الاتحاد الأوربي، ومن نافلة القول فان انضمام بريطانيا والدول الأوربية الحليفة لها للاتحاد الأوربي لم تزيد الاتحاد قوة في المجال السياسي وإنما كانت بريطانيا في كثير من الحالات هي من يضع العصا في دولاب العربة الأوربية.

٣-٤ . النزاعات بين الطرفين وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية.

يشكل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة أعظم قوتين اقتصاديتين في العالم، وحيث إن إنشاء منظمة التجارة العالمية قد جاء من خلال رغبة الطرفين في التقدم بشكل أفضل في مجال تحرير التجارة العالمية والنتائج المهمة التي تمخضت عنها جولة ارغواي والتي انتهت بإنشاء المنظمة، إلا إن المنظمة بعد إنشائها أصبحت تعاني من شدة التنازع بين الطرفين الكبيرين وهذا ما له انعكاسات سيئة على أوضاع المنظمة وكما يأتي:

١. إن كثرة المنازعات بين الطرفين يدفع الدول الأخرى لتقديم شكاوى في مجال التجارة مما يحد من حرية التجارة ويشغل المنظمة في بحث النزاعات على مدى سنوات.
٢. إن عدم امتثال الأطراف الكبيرة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) لآلية حل المنازعات يضعف مصداقية المنظمة ويضعف دورها على المستوى الدولي ويحد من قدرتها على التقدم ويساهم في تقديم نموذجا سيئا لبقية دول العالم ويخلق شعور بالغبن وعدم الإيمان بحرية التجارة باعتبارها الأسلوب العادل والأمثل على المستوى العالمي مقابل نزعة الحماية كما انه يقلل من القيمة المعنوية والاندفاع في الجولات المقبلة من مفاوضات المنظمة.
٣. إن محاولة إدخال المنظمة في نزاعات دقيقة جداً ومعقدة تدخل في صلب اسلوب حياة بعض المجتمعات المحلية يكبل المنظمة بقيود هي في غنى عنها ويدفعها باتجاهات جانبية غير الاتجاه الرئيسي ويشتت جهدها.
٤. ان دفع المنظمة باتجاه اتخاذ قرارات ملزمة في قضايا تتعلق باتجاهات الرأي العام للطرف المقابل يثير مسالة السيادة ويجبر الدول على مسايرة رد الفعل الشعبي وتحدي قرارات المنظمة مما يضعف من مصداقيتها ويقلل من وزنها على المستوى الدولي ويشجع الأطراف الأخرى على تحدي قراراتها.

الاستنتاجات:

١. ان اتساع حجم التجارة بين الطرفين أدى إلى عدة منازعات بينهما وقد اختلفت هذه النزاعات من حيث الشد والجذب ودرجة اتساعها أو ضيق مجالها والمدة التي يستغرقها النزاع طبقاً لمجموعة كبيرة من العوامل التي تحكم هذه النزاعات.

٢. يعد الاقتصاد الأمريكي واقتصاد الاتحاد الأوربي من اكبر اقتصادات العالم وتعتبر سوقهما من اكبر أسواق العالم طبقا لحجم الناتج المحلي الإجمالي لكليهما.

٣. ساهم حجم الاستثمارات المباشرة الضخمة بين الطرفين في الدفع نحو تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين الطرفين والدفع نحو تعظيم مستوى التجارة بينهما لان الكثير من الشركات على جانبي الأطلسي إنما هي تبيع وتشتري من فروعها في البلدان المختلفة..

٤. تعتبر التجارة في مجال الزراعة من المواضيع القديمة في النزاعات التجارية وستبقى لاعتبارات الأهمية التي يوليها الطرفان للزراعة كصمام أمان في الأمن الغذائي لمجتمعاتها ويعتبرانها منطقة محظورة لا يجوز الدخول في عمقها وإنما تبقى الحلول تدور حول حدود المنطقة المحظورة لكلاهما.

٥. يولي كلا الطرفين أهمية كبيرة لاحتلال سوق الطيران المدني على مستوى العالم وهما غير مستعدان للتخلي عن هذا المجال لصالح طرف آخر ولا لصالح احدهما دون الآخر لاعتبارات الحصول على احدث تكنولوجيا في هذا المجال وعدم فسح المجال للغير بذلك.

٦. يستخدم كلا الطرفين المبادئ الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لمصالحهما عندما تتفق مع تلك المصالح ويستخدمانها ضد الطرف الآخر عندما يشعران إن هناك انتهاك لها ولكنهما يتنصلان منها عندما لا تتفق مصالحهما.

٧. يعمل الطرفان على استخدام الوسائل الاقتصادية والتجارية كأسلوب لفض توجهات السياسة الخارجية لهما إلا إن الاستخدام الأمريكي في هذا المجال هو الأكبر كما يبدو في حالة كوبا وإيران وليبيا. وتعمل الولايات المتحدة على استخدام مبرر الأمن القومي كوسيلة لمنع منظمة التجارة العالمية لاتخاذ إجراء مقابل إجراءاتها غير المتسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.

٨. يحاول كلا الطرفان الدخول أما في تكتلات اقتصادية إقليمية أو عقد اتفاقات تجارية تفضيلية تمكنه من توسيع السوق لصادراته والحد من الفسحة الموجودة لصادرات الطرف الآخر.

٩. يستخدم الاتحاد الأوربي بشكل واسع وسيلة إصدار التعليمات والتنظيمات والمعايير المستخدمة في الفحص وشهادات المنشأ كوسيلة للحد من قدرة المنتجات التي تتسم بمستوى تكنولوجي عالي والتي لم يتم التأكد من تأثيرها الصحي والبيئي. وتستخدم الولايات المتحدة نفس الأسلوب ولكن بمستوى اقل.

١٠. تتطلب الحلول في مجال التنظيمات والتعليمات جهود كبيرة ولمدة طويلة قد تستغرق سنوات للتقريب بين الطرفين في هذا المجال.

١١. تعمل الولايات المتحدة على استخدام الوسائل العسكرية والسياسية لضمان سيطرة أفضل على الحركة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى وسائلها الاقتصادية حيث تسعى للبقاء كقوة عظمى وحيدة أقصى فترة ممكنة وهي تضع عيونها على شركائها وكل القوى المحتمل صعودها، وتعمل لكي تضعف تلك القوى وبشتى الوسائل.

١٢. تؤدي النزاعات بين الطرفين، وعدم امتثالهما لقرارات منظمة التجارة العالمية إلى إضعاف مصداقية المنظمة في العالم، والحد من حرية التجارة كمبادئ.

١٣. يؤدي التقارب بين الطرفين إلى تقدم المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التجارة الدولية ويعرقل تنازعهما هذه المفاوضات ويشتت ويثبط الجهود للوصول إلى تفاهم أفضل.

١٤. إن تنازع الطرفان وعدم امتثالهما لقرارات لجان التحكيم في إطار منظمة التجارة العالمية يعطي مثال سيء لباقي دول العالم لكيفية التعامل مع قرارات المنظمة ويدفعها للتمرد على المنظمة في المستقبل.

١٥. إن عولمة الإنتاج تتماشى مع الدفع باتجاه حرية التجارة وان الشركات العابرة الجنسية هي احد اكبر المستفيدين من ذلك.

١٦. تعمل أذواق واتجاهات المستهلكين إلى الدفع لإصدار تعليمات وتنظيمات ومعايير فحص تحد من حرية التجارة في حالة اختلاف اتجاهات وأذواق وثقافات المجتمعات المتاجرة.

التوصيات :

١- دعم القطاع الزراعي العراقي بما يسمح له بمساهمة أكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . مستفيدين من تجربة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي في هذا الجانب وبما تسمح به اتفاقية منظمة التجارة العالمية في مجال الزراعة من الدعم تحقيقا لنسبة بسيطة من الامن الغذائي العراقي.

٢- توجيه الهيئات التجارية التنفيذية وذات العلاقة بالاستفادة من السماحات الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بدعم القطاعات الاقتصادية العراقية والاستفادة من الدروس المستخلصة من النزاعات التجارية الاوربية – الامريكية.

٣- ايجاد درجة عالية من التناسق بين السياسة التجارية والسياسة الخارجية والاستفادة من الامكانات الاقتصادية للعراق لتحقيق مكانة أفضل على المستوى الدولي والاقليمي واعتبار النفط مصدر قوة لتعظيم مكانة العراق في كافة المجالات.

٤- دراسة القوانين التجارية الامريكية ، والاوربية دراسة معمقة تسمح بأيجاد قوانين وأنظمة وتعليمات مماثلة لحماية الاقتصاد العراقي من كافة الممارسات الضارة وغير العادلة في التجارة الدولية .

٥- تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لغرض تحقيق حماية أفضل للمستهلك العراقي من المواد والسلع الداخلة الى العراق في أطار التبادل الدولي.

٦- انشاء هيئة متخصصة لمكافحة الممارسات التجارية الضارة بالصناعة الوطنية ولتحقيق حماية أفضل للصناعات الناشئة ، وإيجاد مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.

٧- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في موضوع حماية المستهلك واعطاءها دور أكبر في هذا المجال مستفيدين من تجارب الدول المتقدمة.

٨- السعي الى تحقيق روابط تجارية اقليمية أفضل والاستفادة من مسألة القرب الجغرافي.

٩- السعي للحصول على فترة انتقالية أمدها عشرة سنوات من المفاوضات الجارية لأنظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية الخاصة بالصناعة الوطنية وتخفيف حدة صدمة انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ومحاولة لتكييف الصناعة مع الاوضاع الجديدة.

١٠- السعي وبشدة للحصول على استثناءات تمنع قطاع الخدمات أمام الاستثمارات الاجنبية ، عدا استثناءات محدودة مع القيام بحملة استثمارات واسعة في هذا القطاع.

الهوامش :

١. تعتبر نقطة التحول في علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد الأوربي في السنوات الأخيرة هو ما يعرف بـ الإعلان عبر الأطلسي **Transatlantic Declaration** وأجندة العمل عبر الأطلسي **Transatlantic Agenda** وكذلك ما يعرف بالشراكة الاقتصادية عبر الأطلسي

Transatlantic Economic Partnership وقد تم تبني الإعلان عبر الأطلسي في عام ١٩٩٠، واحتوى مبادئ قيام تعاون واستشارات بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة تركزعلى التعاون في المجالات الاقتصادية (التحرير الاقتصادي، الاوسيد OECD، سياسة المنافسة والمجالات الأخرى مثل التعليم والثقافة والعلوم) وتم اعتماد قمة بين الطرفين مرتين في السنة وكذلك اللقاءات الوزارية وفي عام ١٩٩٥ فان الأجندة عبر الأطلسي الجديدة (NTA) وخطة العمل المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي قد تم تبنيها EU-US Joint Action plan هذه الاتفاقات تعطي إطار للشراكة بين الطرفين والتعاون في مجالات واسعة وعلى أساس أربعة أسس واسعة المحتوى وهي:-

a. الترويج للسلام والاستقرار.
b. الترويج للديمقراطية والتنمية.
c. الاستجابة للتغيرات العالمية.
d. المساهمة في توسيع التجارة العالمية وتبني روابط أفضل، وبناء الجسور عبر الأطلسي.

٢. للمزيد أنظر :

Stephanie , Chantry, The European Union and World Trade , Basic Statistics on European Union Trade , Approved by Communications and Public Affairs Section , European Commission Delegation.

٣. السياسة الزراعية المشتركة (CAP) هي سياسة اقتصادية تهتم بتحرير تجارة المواد والمنتجات الزراعية داخل الاتحاد الأوربي وهدفها الأولي دعم الدخل الزراعي وقد بدأ في تطبيقها عام ١٩٦٢ واحتوت هذه السياسة على ثلاث مبادئ هي:

a. تحرير تدفق السلع الزراعية داخل الاتحاد الأوربي.
b. تقديم تفضيلات جماعية للمنتجات والمواد الزراعية المنتجة داخل الاتحاد وإعطائها الأولوية في السوق الداخلية على الواردات من خارج دول الاتحاد.
c. التمويل المشترك للبرامج الزراعية.

وقد أدى الدعم الكبير للأسعار في إطار السياسة الزراعية المشتركة إلى خلق حوافز قوية للاستثمار في الزراعة داخل دول الاتحاد ومنذ عام ١٩٧٠ انتقل الاتحاد الأوربي من مرتبة المستورد الصافي للمنتجات والمواد والسلع الزراعية إلى اكبر المصدرين للحبوب، السكر، لحوم البقر، لحم الخنزير، الدواجن ومنتجات الألبان. وقد أدت هذه السياسة إلى رفع أسعار الطعام بشكل عام داخل دول الاتحاد بالنسبة للمستهلكين وعلى النقيض من ذلك فان دعم الخلل الزراعي في الولايات المتحدة لن يؤدي إلى رفع أسعار الطعام بالنسبة للمستهلكين وقد أدى تزايد واستمرار الدعم إلى إن يبلغ مستوى إن يمثل حوالي (٥٠%) من ميزانية الاتحاد الأوربي وهو ما أدى إلى

حصول أزمات للموازنة وقاد إلى إصلاح السياسة الزراعية بهدف كبح الإنفاق الزراعي. وكان من نتائج توسيع الاتحاد الأوربي انضمام العديد من دول شرق أوربا التي تمتلك قطاع زراعي كبير وهو ما أدى إلى زيادة إضافية في الضغط من اجل إصلاح هذه السياسة.

٤. القسم (٣٠١) في فعاليات التجارة الصادر عام ١٩٧٤ وتعديلاته يتطلب من الممثل التجاري الأمريكي إن يتخذ الإجراءات المناسبة ومن ضمنها الإجراءات الانتقامية لكي يحقق إلغاء أي فعل أو سياسة أو اجراء تقوم به الحكومات الأجنبية التي تنتهك اتفاقية دولية أو هي غير مبررة أو غير مسئولة أو تميزية ترهق وتقيد تجارة الولايات المتحدة ، وقد طبق هذا غالباً لصالح الصادرات الأمريكية لمهاجمة قيود الواردات للدول الأخرى، أو الإعانات المالية التي تفرضها تلك الدول والتي تنتقص من قدرات الصادرات الأمريكية في المنافسة في أسواق العالم.

5. **Ernst-Ulrich Peterman and Mark A. Pollack, Transatlantic Economic Disputes: The Eu, the US, and the WTO, Oxford University press, 2003.P.224.**
6. **Ustr-National Trade Estimators Report 2000,PP.102-104.**

٧.انظر في:

[http://www.speednews.com/lists/050 and D.pdf]

8.USTR-National Trade Report, “Ev Epands Byrd Retaliation Duties, Canada Undecided on option” April 28,2006.

٩.لم يطبق الرؤساء الأمريكان كلنتون وبوش هذا البند حتى تم إلغاءه.

١٠. تم إيقاف العقوبات ضد ليبيا من قبل الرئيس الأمريكي بوش في نيسان ٢٠٠٤.

11. Eu annual Report on U.S Trade Barriers, 2005

12. Statement of Senator Max Baucus, “ Im proving U.S Trade law,” conference on America’s Trade Agenda After the Battle in seattle , july.20, 2000.

١٣. هذه البلدان تضم الأرجنتين والبرازيل وبرغواي وارغواي.

١٤.Taxing the WTO to limit, Financial Times, September 4, 2000, p.8.

15.Corbett B. Daly, Bureau of National Affairs, “EU official warns GMO foods could Beget trade war between united states, Europe,” 1999, www.bioteach-infonet/euofficialhtm/.

16.Official of the United states Trade Repiesentative, 2005 trade Barrier report, p.264.

17.Corbett B. Daly, Bureau of National Affairs, op.tic.p.1.
18.Richter, Stephan-Gotz " the U.S. consumer's friend, "New Yourk times, September 21, 2000, p.A31.
19.Kahler, Miles, Regional Futures and Transatlantic Economic Relation, European studies Association, 1995, p.50.
20.Erika mann and others, EU- US Forum, " A Transatlantic Market by 2015," 19 February 2007. in www.cepsbe/article.php? Article-id=291.

المصادر :

1- Baucus ,Max , "Im proving U.S. Trade Law", conference on Americas Trade Agenda After the Battle in Seattle , July.20,2000.
2- Chantry, Stephanie ,The European Union and World Trade, Basic statistics on European Union Trade ,Approved by Communications and Public Affairs Section, European Commission Delegation.

3- Daly ,Corbett. B. , Bureau of National Affairs , "Eu official warns GMO food could beget trade war between United States, Europe",1999 , www.biotech_infonet/euofficialhtm/.
4- EU Annual Report on U.S. Trade Barriers , 2005.

5- Financial Times ,September 4 ,2000.
6- http://www.speednews.com/lists/050 and D.pdf.
7- Miles ,Kahler ,Regional Futures and Transatlantic Economic Relation , European Studies Association ,1995.
8- Mann ,Erika and others ,Eu-US Forum , "A Transatlantic Market by 2015 " ,19 February 2007. in www.cepsbe/article.php?Article-id=291.
9- Official of the United States Trade Representative , 2005 trade Barrier report.
10- Peter Mann, Emst-Ulrich and Mark A. PollaCK , Transatlantic Economic Disputes : The EU ,The US. , and the WTO, Oxford University press ,2003.
11- Stephan-Gotz ,Richter , " the U.S. consumerś friend " , New York times " September 21,2000.
12- USTR-National Trade Estimators Report 2000.
13- USTR-National Trade Estimators Report , " EV Epands Byrd Retaliation Duties ,Canada Undecided on Options " , April 28, 2006.

تركيا والاتحاد الأوربي – بحث في مراحل الانضمام ومحدداته

م د. مصطفى جاسم حسين
ألجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

ملخص البحث

يتناول البحث مراحل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي منذ عام ١٩٥٩ حين تقدمت الحكومة التركية بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية وحتى الوقت الحاضر . إذ ظل تحديث وإصلاح النظام السياسي التركي ومؤسساته وآليات عمله يعتمل في عقول صناع القرار التركي منذ وقت مبكر ، وإدراكا منهم للحاجة إلى التحديث والتطوير . فكانت الخطوة الأولى والمهمة تاريخيا هو ما أقدم عليه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة التركية ١٩٢٣ من إصلاحات تمثلت بالقضاء على أغلب مظاهر التخلف التي كانت سائدة إبان مدة الإمبراطورية العثمانية ، والتي تمثلت بإصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وانفتاح كبير وإقبال واسع على المنظومة الغربية والأوربية تحديدا لكن ظلت تلك المساعي تصطدم دائما بفتور وعدم رضا أوربي متذرعا بمبررات مرة بأسباب تتعلق بعدم الاستقرار السياسي التركي وأخرى ذات أبعاد اقتصادية يراد منها بالنهاية تأهيل النظام السياسي التركي وفقا لمعايير وشروط أوربية محضة والتي انتهت أخيرا بمعايير كوبنهاغن التي فسرت وفقا للرأي الرسمي التركي بأن الاتحاد غير جاد في حسم قراره بشأن انضمام تركيا إليه .

كما تناول البحث أهم العوائق التي تقف بوجه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي وهي عدم الاستقرار السياسي ومصادرة النظام السياسي لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والإرث الحضاري والديني فضلا عن التضخم السكاني في تركيا ومسألة رفض اليونان التصويت مع انضمام تركيا إلى الاتحاد على خلفية الصراع التركي اليوناني في قبرص وغيرها من المحددات الأخرى .

كما تناول البحث موقف أهم القوى السياسية الأوربية والأحزاب ولاسيما في ألمانيا وفرنسا ، من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ولا سيما بعد صعود اليمين المسيحي – الديمقراطي في عموم أوربا .

المقدمة

تعود الخطوات العملية الأولى لمسيرة الإصلاح والتحديث والتغريب في تركيا إلى العام ١٨٣٩ ، مع صدورفرمان– قانون – الإصلاح المعروف ب " التنظيمات " حين كانت الدولة العثمانية رمزا لقوة العالم الأسلامي منذ القرن الرابع عشر للميلاد . وبدأت حركة الإصلاح في الدولة العثمانية في إطار الرغبة لمواجهة حالة العجز والتراجع والتخلف التي كانت تعانيها ، وفي إطار المطالب والضغوط المفروضة عليها من الخارج ومن أوربا تحديدا .

ومع طي المرحلة العثمانية ، وظهور المرحلة الجمهورية ١٩٢٣، لم يتغير الكثير في ذهنية التعامل التركي مع التحديث ، وبذلك زادت جرعة " الأوربة " في عهد أتاتورك . لكنها بقيت أسيرة خصوصيات ومصالح ومشكلات إقليمية موروثة ومستجدة . وانطبعت كل خطوة " تحديث " بطابع تركي هجين .

عام ١٩٦٣ كانت محاولة جريئة – شكلا – لتنظيم تطلع تركيا إلى أوربا مع توقيع " أتفاقية أنقرة " مع المجموعة الأوربية . أما الواقع فكانت الممارسة تذهب بعيدا في الاتجاه المعاكس لجهة نحو الديمقراطية واستمرار الانقلابات العسكرية واستئثار الجيش بالقرار السياسي وانتهاك حقوق الإنسان وقمع الحريات ....

لقد مرت مرحلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي بعمليات مد وجزر وصلت عام ١٩٩٩ في قمة هلسنكي إلى قبولها عضوا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي بادر فيما بعد إلى وضع ما عرف حينها ب" معايير كوبنهاغن " وهي جملة من الشروط لها بداية وليس لها نهاية على حد وصف الكثير من صناع القرار في تركيا ومثقفيها الذين بدأ يساورهم الشك في نوايا الاتحاد الأوربي الحقيقية من عملية الانضمام ، التي ما فتأت تجابه بالكثير من العراقيل المرة تلو المرة ، الأمر الذي يستحق الوقوف عنده والبحث فيه .

أهمية البحث:

أهمية البحث تكمن في معرفة أسباب السعي الدوؤب الذي ما انفكت تمارسه تركيا منذ أكثر من نصف قرن اتجاه انضمامها إلى الاتحاد الأوربي الذي بالرغم من التقدم البطيء اتجاه قبولها فيه ، إنه – اي الاتحاد الأوربي – مازال هو الآخر يضع المبررات والمحددات في أكمال مسيرة الانضمام الفعلي له ، مما قد يفضح ازدواجية المعايير التي يتعامل بها الغرب عموما والاتحاد الأوربي خصوصا تلك المتعلقة بالدين و الإرث الحضاري كمسببات – يراها هو – كافية لرفضه تركيا عضوا أصيلا ضمن منظومته الحضارية والثقافية .

إشكالية البحث :

يحاول البحث الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تشكل بمجموعها إشكالية البحث ، ومنها :

- لماذا تسعى تركيا منذ أكثر من نصف قرن للانضمام إلى الاتحاد الأوربي .
- ماهيَ حقيقة المحددات التي تقف وراء رفض الاتحاد الأوربي لتركيا لان تكون عضوا أصيلا فيه .
- ماهو موقف الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في أوربا ولاسيما في كلٍ من فرنسا و ألمانيا.

فرضية البحث:

يسعى البحث الى تأكيد الفرضية الآتية وهي : إن الاتحاد الأوربي غير جاد في قبول تركيا وانضمامها إليه وهو – إي الاتحاد الأوربي – في كل مرة تقترب فيها تركيا من تحقيق شروط معينة ، سوف يعمد إلى طرح شروط ومتطلبات أخرى جديدة ، في ظل متوالية غير منتهية ،

وفي أحسن الأحوال يبقى الدين الأسلامي والإرث الحضاري عاملين أساسيين باقيين مابقي الزمن سبباً أوربياً جاهزاً لرفض انضمام تركيا إليه .

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج التاريخي لأهميته في رصد مسار علاقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، و أستعان بمنهج التحليل النظمي في معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء رفض الاتحاد الأوربي المتكرر لانضمام تركيا إليه متذرعا بمبررات نظمية تعود إلى تركيا في مرة والغرض منها رفع نسبة تأهيل النظام السياسي التركي وعمل مؤسساته سبيلا إلى قبوله بشكل تام إلى الاتحاد الأوربي الذي ومن منطلق اختلاف النظم السياسية السائدة في أوربا عنه في تركيا دائما ماكان يؤجل البت في مسألة الانضمام التركي إليه .

هيكلية البحث:

يضمُ البحث ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات وقائمة المصادر . يتناول الاول : مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي تاريخيا ، والثاني : محددات أو عوائق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، وجاء الثالث بعنوان : موقف القوى السياسية والحزبية الأوربية من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، ولاسيما الأحزاب في فرنسا وألمانيا الاتحادية لأنها أهم الفواعل السياسية في الاتحاد الأوربي .

المبحث الأول : مراحل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي :

عندما قررت الحكومة التركية في تموز ١٩٥٩ تقديم طلب الانضمام الى المجموعة الأوربية ، كان وراء هذا الاختيار محاولة عدم البقاء خارج مثل هذا التحالف التجاري – الاقتصادي – السياسي للإفادة من المساعدات والمعونات وبرامج التعاون الاقتصادي والتجاري التي يقدمها ، وذلك تماما مثل جارتها اليونان . لكن حكاية تركيا ، بدأت قبل ذلك إثر قبولها معاهدة ١٨٥٦ ، لتكن بذلك قد رجحت خيارها النهائي . أما مرحلة ما بعد إعلان الجمهورية ١٩٢٣فهي عبارة عن تعزيز لهذا الخيار في بناء وطن ودولة على النسق الأوربي لتحلَ كثيراً من مشاكلها الداخلية والخارجية التي كانت ترزح تحتها . [١]

والأمر الذي لا يحتمل أي جدال هو أن تركيا ، ومنذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ ، اتخذت قرارها بوضوح وحزم كاملين في شأن ترجيح الغرب على الشرق ، او بالأحرى السير في فلك أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في تبني الخطط والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية لتطبيقها في تركيا . وهذا ما كرسه الدستور التركي عام ١٩٢٤ فيما تضمنه من مفاهيم لمسائل الديمقراطية والعلمنة والاقتصاد الليبرالي والتعددية .... وإذا كان صحيحا أن

حملة " التغريب " أو الانفتاح على أوربا قد بدأت منذ عهد التنظيمات عام ١٨٣٩ ، وان أتاتورك ليس أول من قرر ترجيح النهج الغربي – الأوربي ، فان مرحلة ما بعد أتاتورك زادت تركيا تقربا وارتباطا والتصاقا بالغرب و إذ بحكومة أنقرة تلتزم الكثير من الاتفاقات والمواثيق التي وقعت بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، وفي مقدمتها دخول منظمة حلف شمال الأطلسي والمجلس الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واتفاقية اللغات وغيرها .... [٢]

لقد حددت المجموعة الأوربية ، بقوتها البشرية والاقتصادية والثقافية و الجيو–سياسية عام ١٩٩٩ موعدا نهائيا لتوحيد عملتها وسياستها الخارجية وأمنها الداخلي وإستراتيجيتها الدفاعية . أما تركيا فإنها لا تزال واقفة على أبواب المجموعة الأوربية التي تركتها تنتظر منذ عام ١٩٦٠ دون أن تحسم قرارها النهائي في شأن فتح الأبواب أمامها ، وكأن سياسة هذه المجموعة هدفها ترك طلبات حكومة أنقرة المتكررة مجمدة على هذا النحو الى ما لا نهاية . [٣]

فالغرب وأوربا تحديدا تعرف تماما خصائص تركيا السياسية والجغرافية والثقافية التي تميزها عن بقية دول الشرق الأوسط ، وتركيا تعرف أيضا إن الغرب يحتاج الى عونها للعبور إلى هذه المنطقة اقتصاديا وتجاريا وسياسيا ، لكن المشكلة هي في عدم حسم المجموعة الأوربية لقرارها النهائي في ما إذا كانت تريد فعلا الوجود استراتيجيا واقتصاديا في المنطقة . وإذا ما كانت تتبع سياسة واضحة في هذا الإطار ، والمشكلة ثانيا هي في قناعة تركيا المفرطة والتي لم تتراجع عنها منذ سنوات طويلة ، بان المجموعة الأوربية تريد الدخول الى الشرق الأوسط وان فرصة هذه الدول الأوربية في تحقيق هدفها ستكون من خلال تركيا وحدها . [٤]

اما في مسار العلاقات بين تركيا والمجموعة الأوربية فأول ما ينبغي التوقف عنده هو اتفاقية أنقرة ١٩٦٣نفسها التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني ١٩٦٤ والتي تتضمن الأهداف الرئيسة للتعاون بين الجانبين والتي يمكن حصرها بما يلي [٥] :

- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين .
- سد الفجوات الاقتصادية والتجارية القائمة .
- دعم الاقتصاد التركي في خططه وبرامجه ليصل الى مرتبة توازي اقتصاديات دول المجموعة .
- وضع خطط الاتحاد الكمركي وسبل تطبيقه وتنفيذه .
- تنسيق السياسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية وغيرها بين الجانبين .

والملاحظ إن توقيع الاتفاقية المذكورة آنفاً جاء أولا في ظل فترة هدوء نسبي في الحياة السياسية الداخلية التركية ، الأمر الذي سهل عملية المفاوضات وعزز من قوة تركيا وموقعها

فيها ، وثانيا ، إنها تعد بمثابة اتفاقية عامة تركن الخوض في التفاصيل لاتفاقيات لاحقة ، الأمر الذي ترك الباب مفتوحا أمام أية تطورات مستقبلية – سلبية أم إيجابية – قد تشهدها العلاقات التركية الأوربية مستقبلا . فأساس العلاقات التركية – الأوربية التي حددتها اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣ هو حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأشخاص ، وحرية انتقال الخدمات واليد العاملة . وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف ، اتفق الجانبان على ثلاث مراحل زمنية هي : المرحلة التحضيرية ، المرحلة الانتقالية ، ومرحلة نيل العضوية الكاملة . (٦)

واللافت للنظر هو إن المرحلة التحضيرية التي حددها بروتوكول اتفاقية أنقرة بخمس سنوات استمرت حتى عام ١٩٧٣ . اما المرحلة الانتقالية التي بدأت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ بتوقيع بروتوكول بروكسل المالي – التجاري – الجمركي المشترك ، فإنها تعرضت لهزات سياسية ودبلوماسية عنيفة جعلتها تمتد حتى عام ١٩٨٧ .اما مرحلة العضوية الكاملة التي بدأت في ٢٤ نيسان ١٩٨٧ مع الطلب الرسمي التركي ، فان أساسها هو تنفيذ حكومة أنقرة برنامج الاتحاد الجمركي الذي أشترطته المجموعة سابقا والذي سيدخل مرحلة التقييم مع نهاية عام ١٩٩٥ بحيث يتضح منه إذا كانت تركيا مستعدة ومهيأة لان تكون دولة أوربية تستطيع تحمل مسؤولياتها و واجباتها في إطار الاتحاد الأوربي أو أن الوقت لم يحن بعد . (٧)

أن أهم الشروط التي يضعها الاتحاد الأوربي أمام تركيا لقبول عضويتها هي إجراء تعديلات جذرية في سياستها الاقتصادية ، والإسراع في سلوك نهج سياسي اكثر ديمقراطية وانفتاحا ، على حد قول كثير من رجال السياسة في أوربا . وفيما تصر الدول الأوربية على ان هذه المسائل هي المحور الأساسي في العلاقات معها ، تدافع تركيا عن فكرة ان ما يمكن تقديمه لن يتجاوز الخط الأحمر الذي وضعته – تركيا – لنفسها والذي لن تسمح لأحد بتجاوزه لان ذلك سيصبح تدخلا في شؤونها الداخلية ويمس سيادتها واستقلالها . وهذا ما كشفت عنه الأزمة السياسية التي ظهرت إثر قرار إغلاق مقرات الحزب الديمقراطي الذي يعرف اختصارا ب (د أ ب) ذي القاعدة الشعبية الواسعة في مناطق جنوب شرق البلاد و اعتقال بعض نواب هذا الحزب ومحاكمتهم بتهمة تأييد الحركة الكردية المسلحة . (٨) وعند نشأة حزب جديد خلفا لهذا الأخير – د أ ب – حذر البرلمان الأوربي عام ٢٠٠٢ السلطات التركية من عواقب حظر الحزب الأخير ، ولكنه لم يتدخل للدفاع عن حزب الرفاه المحظور ، مما يوضح الازدواجية التي تحكم عمل البرلمان الأوربي الذي اصدر قرارات لدعم الحقوق الثقافية للأقليات الكردية ودعا أنقرة إلى احترامها وفقا للمقاييس المعتمدة في أوربا . كما اصدر البرلمان الأوربي إدانة لتنفيذ حكم الإعدام في تركيا ، الأمر الذي أنقذ عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور .

وكذلك أصدر قرار بالاعتراف بمذبحة الأرمن كإبادة جماعية . وفي الوقت الذي أعلن فيه انضمام ثلاث دول جديدة هي النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوربي عام ١٩٥٥ ، وتمهيدا لإنجاح الشراكة الأوربية المتوسطية التي مهد لها مؤتمر مدريد ، إنظمت تركيا إلى اتفاقية وحدة جمركية مع هذا الأخير ، فدخلت سوقه الاقتصادية من دون أن تحتل موقعها داخل مؤسساته السياسية . (٩)

لقد تطور موقف المفوضية الأوربية بعد عشر سنوات من التحول الديمقراطي في تركيا ، إذ إنها اعتبرت عام ١٩٩٧ ان تركيا أصبحت مؤهلة للترشح لعضوية الاتحاد ، لكنها أضافت ان قرار الموافقة على انضمامها يظل رهنا باكتمال التحول الديمقراطي ، ثم إنها أشارت إلى الشروط الاقتصادية ومنها تلك المتعلقة بالاستقرار المالي والفساد الإداري وإدارة المرافق العامة . (١٠)

ومن الجدير بالذكر إن المجلس الأوربي الذي يجمع رؤساء دول وحكومات الاتحاد ، أعلن في قمة لوكسمبورغ عام ١٩٩٧ ضم الدول الأوربية والمتوسطية المرشحة للعضوية ، في حين اكتفى المجتمعون بالقول إن تركيا مؤهلة للعضوية ، ولما أثار هذا القرار استياء الطرف التركي ، حققت قمة هلسنكي لعام ١٩٩٩ تقدما بالنسبة إلى سابقتها ، حيث وافقت على مبدأ قبول طلب تركيا ، وأشارت إلى ضرورة فتح مشاورات تمهيدية من اجل مساعدة تركيا على إكمال معايير كوبنهاغن من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي . (١١)

غير ان الموافقة المبدئية التي أعلنتها قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ فتحت باب السجال السياسي ، ومما أسهم في إذكاء هذا السجال ، فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، وعلى الرغم من الاعتدال الواضح الذي أظهره هذا الأخير ولاسيما في السنوات الأولى لتسلمه مقاليد الحكم والسلطة في تركيا وإيمانه بالتوجه نحو أوربا ، إن أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ وما تبعها من مظاهر العنف والصراع أتاحت لجزء غير يسير من وسائل الإعلام الأوربية فرصة شن حملة لا سابق لها على الإسلام والمسلمين ، الأمر الذي انعكس سلبا على جهود انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، وخير مثال على ذلك ما أدلى به الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان من تصريح معتبرا إن تركيا ليست دولة أوربية لان الجزء الأكبر يقع في القارة الآسيوية ، ولأنها تاريخيا لا تنتمي إلى الحضارة الأوربية ، وتزامنت هذه التصريحات مع قرار القمة الأوربية عام ٢٠٠٢ والتي أرجأت تاريخ بدأ المشاورات المؤدية الى انضمام تركيا الى عام ٢٠٠٤ . (١٢)

وقد أعقب هذا السجال زيارة رسمية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان إلى البرلمانيين الفرنسيين أعرب هذا الأخير عن نيته في إكمال الإصلاحات السياسية حتى يقتدي

النظام السياسي التركي بنموذج الديمقراطية الأوربية ، وفي الوقت الذي اثبت قناعة حزبه في مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، أشار إلى الآثار السلبية المحتملة لأي رفض أوربي سلبي .(١٣)

المبحث الثاني : عوائق الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوربي

حددت أتفاقية أنقرة ١٩٦٣ الهدف النهائي أن تكون تركيا عضوا كامل العضوية في المجموعة الأوربية وبعد مرور خمسين عاما لاتزال تركيا تنتظر الأمل الموعود ، في حين قبلت عضوية دول أخرى – دول أوربا الشرقية – بمجرد انتهاء الحرب الباردة . وبعد أتفاقية أنقرة حتى أواخر السبعينيات وتحديداً في العام ١٩٧٨ كانت علاقات تركيا مع السوق الأوربية المشتركة آنذاك طبيعية وتتركز حول البعد الاقتصادي ومحوره الوحدة الجمركية . ومنذ طي ملف الوحدة الجمركية ، أواخر السبعينيات بدء يتوالى " توليد " العوائق التي تحول دون الانضمام الكامل لتركيا إلى المجموعة الأوربية ،مثل مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات ومشكلة قبرص والخلافات مع اليونان ، فضلا عن المشكلات المزمنة للاقتصاد التركي مثل التضخم والبطالة والعجز التجاري .... (١٤)

في هذا المبحث سوف نتناول أهم الأسباب الحقيقية التي تقف عائقا أمام انضمام تركيا الى ألاتحاد الأوربي

المطلب الاول:عدم الاستقرار الاقتصادي :

اتسم الاقتصاد التركي بمركزية شديدة وسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الإنتاجية ، وحينما كان تورغوت أوزال رئيسا للجنة تخطيط الدولة عام ١٩٨٠ ، بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العالمي و المتمثل بصورة أساسية في إقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سابقا (O E C D) وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة بلغت (لجهة الواردات) في مطلع عام ٢٠٠٠ نسبة ٦٧،٨ % منها ٥٢،٨ % مع دول الاتحاد الأوربي ، بينما لم تتعد الواردات مع العالم الإسلامي ال ١٤،٢ % . (١٥)

وعلى الرغم من كل ذلك كان لدول الاتحاد الأوربي رأي آخر في الاقتصاد التركي يتركز حول وجود خلل بنيوي كبير في الاقتصاد التركي يحول دون استجابته لمتطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي ، ومن ذلك نسبة التضخم الكبيرة التي تراوحت في السنوات الأخيرة بين ٦٠ و ١٥٠ % ونسبة البطالة الكبيرة التي تقدر بأربعة ملايين عاطل ، والاختلال في توزيع الدخل بين الطبقات والمناطق ، ولذا لابد من وجهة النظر الأوربية لتذليل هذه العقبات من رصد مبالغ مالية

ضخمة لا تقل عن ١٥ مليار دولار لسنوات طويلة وهذا يعني ان تركيا ستضع يدها على ٦٠ % من صناديق الدعم و المساعدات الأوربية ، وهذا ما لا تقدر عليه أوربا في ظل المساعدات المطلوبة لدولها الأعضاء ولدول مرشحة للانضمام إلى عضويتها . (١٦)

المطلب الثاني:التضخم السكاني

تشير مصادر الاتحاد الأوربي إلى أن عدد سكان تركيا في حال استمرت نسبة التكاثر السكانية على هذا النحو ، سيبلغ ١٥٠ – ٢٠٠ مليون خلال القرن الواحد والعشرين ، وستكون تركيا البلد الأكثر كثافة سكانية بين دول الاتحاد الأمر الذي سوف يحقق لها ثقلا سياسيا ، يوازي تفوقها العددي السكاني في البرلمان والمؤسسات الأخرى ، ويفوق الثقل الذي تتمتع به الآن كل من ألمانيا وفرنسا ، فضلا عن ذلك سيكون أمام الأتراك حرية التنقل والإقامة ، ما يرجح فرضية " احتلال " ما لا يقل عن عشرة ملايين تركي لأوربا خلال القرن الواحد و العشرين ، الأمر الذي يفاقم بصورة حادة مشكلة البطالة الموجودة أصلا في دول الاتحاد الأوربي والتي تقدر ب ٢٠ % . ويمكن تأكيد ذلك بوجود مليوني تركي فقط في ألمانيا فيما وصل عدد العاطلين عن العمل فيها إلى أربعة ملايين لاسيما بعد توحيد الألمانيتين ، الأمر الذي جعل الأتراك هدفا مفضلا لحملات الكراهية ضد الأجانب في ألمانيا ، كما في دول أوربية أخرى . (١٧)

المطلب الثالث:الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان :

مع انقلاب ١٩٨٠ العسكري ، أخذت تبرز على السطح مسائل وقضايا مثل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان فضلا عمَا عداها في علاقات الطرفين ، فانتقدت لجان الاتحاد الأوربيَ التي كانت تزور تركيا باستمرار أوضاع حقوق الإنسان ، والتعذيب الذي تمارسه السلطات التركية ضد السجناء ، والملاحقات والاعتقالات لأسباب فكرية وفرض حالة الطوارئ في المناطق التي تشهد كثافة سكانية كردية ، وحظر الأحزاب ، وتقييد النشاطات ذات الطابع الديني والعرقي ، لكن غالبا ما ارتبط الحديث عن حقوق الإنسان في تركيا بالمسألة الكردية ، وهذا ما أكدته قمة الاتحاد بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٣ إلى الأقلية الكردية عبر دعوته أنقرة إلى إظهار الاحترام للأقليات و حمايتها . (١٨)

وهو ما كانت أنقرة ومازالت تعارضه بشدة ، انطلاقا من إن مثل تلك الدعوات وفق التصور التركي إنما يعد استهدافاً لوحدة الأمة التركية ، التي ليس فيها أقليات غير تلك التي نصت عليها معاهدة لوزان ، وهي أقليات غير مسلمة مثل الأرمن واليونان واليهود .

بل ان الرئيس التركي سليمان ديميريل ذهب في مطلع أيار ١٩٩٥ الى اتهام الغرب علانية بأنه يريد تقسيم تركيا وغالبا ما كانت دول الاتحاد الأوربي تأسف من تدخل الجيش المباشر في الشأن السياسي ، معتبرة ذلك انتقاصا من الديمقراطية ، إحدى القيم الأساسية في الحضارة الغربية ، بل إن البرلمان الأوربي وصف النظام السياسي التركي في نيسان ١٩٨٥ بأنه " نظام الإرهاب الدموي " ولم ينكر رئيس الحكومة توركوت أوزال في حينه بقوله : "إن ما نحتاج إليه ويضمن العضوية في المجموعة الأوربية هو تقوية الديمقراطية وتوسيع احترام حقوق الإنسان ". ومع إن تركيا حاولت تعديل الكثير من البنود الدستورية والقوانين في اتجاه تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان ، لم تجد دول الأتحاد الأوربيَ ذلك كافيا ، فيما تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى تراجع خطير في هذا الصعيد ، بحيث إن تركيا كانت تعد عام ١٩٩٠ من الدول التي تتمتع ب " نصف حرية " وتراجع عام ١٩٩٢ إلى " الأقل حرية " فيما حلت في عام ١٩٩٦ إلى المرتبة ٦٦ من أصل ٨٨ دولة مع وجود ٣٨٦ صحافيا معتقلا . (١٩)

المطلب الرابع:المسألة القبرصية والعلاقات مع اليونان :

شهد العام ١٩٦٩ إقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتين الطائفيتين اليونانية والتركية وبضمانات كل من انكلترا وتركيا واليونان ، بحيث لا يمكن تغيير صيغة الدولة دون موافقة الأطراف الضامنين للاتفاقية . الانقلاب العسكري الذي استهدف رئيس الجمهورية المطران مكاريوس عام ١٩٧٤ والدعوة لتوحيد البلاد مع اليونان ، استدرجا التدخل العسكري التركي في تموز ١٩٧٤ واحتلال القسم التركي الشمالي في الجزيرة . ومنذ ذلك الوقت صارت المسألة القبرصية إحدى عقبات تطبيع العلاقات بين تركيا ودول المجموعة الأوربية التي تضع انسحاب القوات التركية من الجزيرة من جملة الشروط التي يتوجب على أنقرة تذليلها لقبولها عضوا في الاتحاد الأوربي . ولا يمكن فصل المسألة القبرصية عن مجمل علاقات تركيا باليونان ، بل ان قبرص هي إحدى معوقات هذه العلاقة . وتختلف أنقرة مع أثينا كذلك حول حدود المياه الإقليمية في بحر ايجة والجرف القاري فيه والمجال الجوي وكادت الخلافات تتطور أكثر من مرة الى نزاع مسلح شامل بينهما . (٢٠)

ويصر الاتحاد الأوربي على حل النزاع بين تركيا واليونان قبل قبول تركيا في عضويته ، ويدعو إلى إحالة الخلافات لمحكمة العدل الدولية في لاهاي وهو ما تعارضه أنقرة ، وجاءت مسألة بدء المحادثات بين الاتحاد وقبرص الجنوبية حول العضوية في الاتحاد الأوربي ، لتؤجج التوتر بين تركيا واليونان ، كما بين تركيا والاتحاد الأوربي . إذ ان تركيا تعتبر هذه الخطوة تمهيدا لإقامة وحدة غير مباشرة بين اليونان وقبرص الجنوبية من طريق الاتحاد الأوربي ،

وبالمقابل فهي تركيا تهدد بإقامة وحدة مع قبرص الشمالية التركية كخطوة مضادة . وفي ضوء الخلافات التاريخية والجغرافية والسياسية الراهنة بين تركيا واليونان ، فأن اللاعب اليوناني الذي يحق له استخدام " الفيتو " في المجلس الأوربي ، سيشكل إحدى العقبات الأكثر تعقيدا أمام انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي . (٢١)

المطلب الخامس:الاختلاف الحضاري :

يرى كثيرون من الأتراك ان قائمة المعوقات او الشروط التي يضعها الاتحاد الأوربي أمام انضمام تركيا اليه ، هي تعجيزية ، بل هي مفتوحة ولانهاية لها . وفي كل مرحلة كان الاتحاد الأوربي يضيف شروطا جديدة بحيث من المتعذر معرفة ما يريده الاتحاد الأوربي بدقة . وتكشف مواقف الاتحاد الأوربي عن خيبة أمل كبيرة لدى النخبة الأتاتوركية العلمانية التي ارتضت القطيعة مع الماضي الإسلامي لتركيا ومع محيطها الإسلامي ، على أمل الدخول في " المستقبل " الحضاري الأوربي . (٢٢) وعلى الرغم من مرور ٧٥ عاما على التجربة التغريبية لتركيا ، يجد الكماليون إنهم مازالوا خارج النادي الأوربي وبعيدا عن الحلم الذي لطالما تطلعوا إليه . (٢٣)
الإسلاميون في تركيا لم يكونوا الوحيدين الذين يرون أن أوربا ترفض تركيا لأنها دولة مسلمة وإنما انضم إليهم العلمانيون الأتراك الذين بدأوا يلمحون إلى ذلك ، ويصفون الاتحاد الأوربي بأنه ناد للمسيحيين فقط وإن لم يتخلوا عن طموحهم التغريبي ، لأنه يشكل أحد الأسس التي قامت عليها فلسفتهم ، وانهياره يدفع هذه الفلسفة إلى الاهتزاز . (٢٤)

وكثيرة هي المواقف والشواهد التي تؤكد أن السبب الديني هو الذي يكمن وراء رفض الاتحاد الأوربي لانضمام تركيا ، ولعل اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد الأوربي في الرابع من آذار عام ١٩٩٧ كان محطة بارزة ولعلها الحاسمة في قطع دابر الشك ، وما يضفي على الاجتماع والبيان الذي صدر عنه أهمية مضاعفة ، أن سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي شاركت في الاجتماع هم رؤساء حكومات بلادهم – بلجيكيا وألمانيا وإسبانيا ولوكسمبورغ وأيرلندا ونائب رئيس حكومة النمسا – فضلا عن مشاركة رئيس اللجنة الأوربية ورئيس البرلمان الأوربي ، ما يجعل آرائهم بصورة ما ، موقفا للاتحاد الأوربي . جاء في البيان : إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد ، لان أوربا الآن هي في طور " تطوير مشروعها الحضاري " . وجاء تصريح الرئيس العام للأحزاب الديمقراطية المسيحية ، وهو رئيس وزراء بلجيكيا سابقا ، الفريد مارتينيز ، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ليضع النقاط على الحروف : نحن نؤيد تعاونا مكثفا جدا

مع تركيا ، ولكن مشروع أوربا هو مشروع حضاري . والى الاتجاه نفسه ذهب رئيس وزراء بلجيكيا السابق ليونيز يمانز " يوجد اختلاف حضاري بين تركيا وأوربا " . (٢٥)

المبحث الثالث : موقف الأحزاب والقوى السياسية الأوربية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي

افرز الجدال حول انضمام تركيا انقساما داخل البرلمان الأوربي بين اليمين الديمقراطي المسيحي والقومي من جهة وبين اليسار الاشتراكي والأخضر (جماعة الخضر) من جهة ثانية . فقد أصر عدد غير قليل من نواب الكتلة الديمقراطية المسيحية التي تحمل اسم حزب الشعب الأوربي على إبقاء تركيا خارج الاتحاد الأوربي متذرعين بحجج متعددة ، فإلى العلة الجغرافية تستخدم العلة التاريخية التي مفادها : أن تركيا لم تكن ضمن التراث التاريخي الأوربي وإنما كانت على الدوام ممثلة لإمبراطورية إسلامية تنتمي إلى الشرق . ثم تأتي العلل الأخرى لتزيد ما أتى به التاريخ والجغرافيا من فواصل بين الأتراك والقارة الأوربية ، ومن بين هذه العلل نجد مسألة الاختلاف الثقافي بين الشعوب ، ومسألة النمو الديموغرافي . والجدير بالذكر أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل الكتلة الديمقراطية المسيحية للمطالبة بالاعتراف بالهوية المسيحية للاتحاد الأوربي . (٢٦)

وفي المقابل نجد العديد من نواب الكتل اليسارية منزعجة من الذرائع التاريخية من الصبغة الدينية التي يحاول نواب وأنصار اليمين المسيحي والقومي ألصقها بالاتحاد الأوربي ، لذلك نراها اقل تمسكا بالتاريخ الأوربي وكذلك بالتراث التقليدي للقارة الأوربية ، ونتيجة ذلك يرتبط التأييد المبدئي لمسار ضم تركيا برفض الهوية الدينية للاتحاد . (٢٧)

بقي أن نقول إن الدولة التركية لم تكتسب بعد تعاطف اليسار الأوربي بسبب السياسة الداخلية والخارجية التي انتهجتها منذ الحرب الباردة . فنواب الكتلة الشيوعية خصوصا يأخذون على تركيا انقيادها غير المشروط للمعسكر وانصياعها لتوجهات واشنطن في الحروب الإقليمية . كما ان نواب الكتل اليسارية الثلاث – الاشتراكية والشيوعية والخضراء – ينددون بالقمع الذي عانت منه الحركة النقابية في تركيا كما إنهم يعارضون أي دور للعسكر في الحياة السياسية . كما إنهم تبنوا القضية الكردية وآثروا الذود عن مطالب الأكراد في وجه القمع الثقافي والإثني التركي . (٢٨)

وبهذا يمكن القول ان العلل السياسية المرتبطة بتطور النظام السياسي التركي وسياسته ، تطغى على العلل التاريخية والجغرافية والدينية لدى كثير من نواب الكتل اليسارية . اما الخطاب الذي يعتمد جهارا على عداء الأتراك لأنهم مسلمون ، فنجده في التيارات التي تقع على يمين الديمقراطية المسيحية ومنها كتلة اليمين الأوربي والتي تضم الأحزاب اليمينية المتطرفة . كما ان

بعض القوميين السياديين الذين يعارضون الصيغة الحالية للاتحاد حرصا على استقلالية الدولة القومية ، يكشفون عن تخوفهم من دخول ٧٠ مليون مسلم في الاتحاد الأوربي . (٢٩)

وتأسيسا على ما سبق يمكن إيجاد تفسير واضح للمواقف التي اتخذها كل من التيارات المذكورة سابقا من قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي . وهنا لابد ان نميز بين مرحلتين : مرحلة نهاية التسعينيات والمرحلة الراهنة التي بدأت مع انقلاب اليمين الفرنسي على وعوده السابقة . ففي نهاية التسعينيات اتفق اليمين الديغولي واليسار الاشتراكي على الموافقة المبدئية على انضمام تركيا . ففي قمة هلسنكي كانت رئاسة الاتحاد فرنسية ، وكان موقف رئيس الدولة ، جاك شيراك ، مؤيدا لهذا المسار ، ولذا اقر المجلس الأوربي في تلك القمة مبدأ أهلية تركيا للانضمام و ضرورة بدء المفاوضات التمهيدية في تاريخ مستقبلي . وعرف الحزب الديغولي " التجمع من اجل الجمهورية " شبه انضباط وراء موقف رئيس الدولة الذي بين ان الموافقة المبدئية تمثل ضمانا للحوار بين اطراف المتوسط ، كما انها ضمان لاستكمال المسار الديمقراطي في تركيا . واتخذ الحزب الاشتراكي آنذاك موقفا مماثلا وذكر الأسباب نفسها . (٣٠)

وبالمقابل لقي هذا الموقف انتقاد تيارين هما :

أ – التيار اليميني الوسطي الممثل بالاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية الذي ينتمي إليه فاليري جيسكار ديستان . وتكلم رئيس الحزب فرانسوا بايرو ، فقال إنَ انضمام تركيا من شأنه ان يعيد النظر بهوية الاتحاد الأوربي ويتضمن هذا التيار اتجاها ديمقراطيا مسيحيا وسطيا .

ب – التيارات الواقعة على يمين اليمين مثل الجبهة الوطنية والحركة من اجل فرنسا ، وهي التي انتقدت بشدة موقف رئيس الدولة . متذرعة بهاجس الرأي العام الفرنسي من المد الإسلامي . واعتبرت هذه الحركات السياسية إن تركيا قادرة على أن تكون حصان طروادة الإسلامي، وإنها سوف تغرق سوق العمل الأوربية بملايين المهاجرين . كما إنها أشارت إلى قدرة تركيا على تعزيز موقع المسلمين في الدول الأوربية الكبرى ، ثم إنها تخوفت من النمو السكاني التركي وتوقعت أن يمنح ذلك تركيا المرتبة الثانية في الاتحاد من حيث عدد المقاعد ومن حيث نسبة الأصوات . لكن في الوقت الذي وافق التياران السائدان على مبدأ انضمام تركيا ، أصرا على الشروط السياسية لمسار الانضمام . إذ انتهجا سياسة الضغط على السلطات التركية من اجل إكمال التطور الديمقراطي . وكانت قوى اليسار ابرز من مارس هذا الضغط لأنه لم يكن ليتعاطف مع السياسات التركية السابقة . ومن بين الضغوط نذكر ما يأتي : (٣١)

- الحملات السياسية التي اعد لها من اجل دعم المعارضة الكردية وحقوق الأكراد .
- الحملات السياسية لمصلحة السجناء السياسيين .

– مبادرة اقتراح القوانين والقرارات داخل البرلمان الأوربي حول هذه القضايا .

ألا إن المدة التي تلت الانتخابات الرئاسية الفرنسية بعام ٢٠٠٢ وتلك التي تلت القمة الأوربية في نهاية ٢٠٠٣ شهدت منعطفا داخل التيارات السياسية المسيطرة في فرنسا . فقد جاء أولا استفزاز فاليري جيسكار ديستان للمفوضين الأوربيين الذين كانوا يعنون في بحث التطور السياسي في تركيا ، ثم أعقبته مواقف سلبية متقاربة لدى بعض الديغوليين الاشتراكيين . حتى إنَ الحملة السياسية المرافقة للانتخابات الأوربية التي جرت في حزيران ٢٠٠٤ شهدت تراجعا واضحا للمواقف الايجابية من قضية دخول تركيا للاتحاد الأوربي .

وجاءت استطلاعات الرأي في عام ٢٠٠٢ لتؤكد التوجه الداعي الى عدم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ، ٣٥ % من المستطلعين يؤيدون انضمام تركيا في مقابل ٥٦ % يرفضون هذا الانضمام و ٩ % لا رأي لهم في هذه القضية . هنا يظهر الاختلاف بين اليساريين واليمينيين . فاليساريون يؤيدون انضمام تركيا بأكثرية ٤٧ % مقابل ٤٥% من الرافضين ، في حين ان اليمينيين يرفضون الانضمام بنسبة ٥١ % مقابل ٤٥ % من المؤيدين . (٣٢)

وتعارض العديد من الأحزاب المعارضة في بلدان الاتحاد الأوربي ضم تركيا الى اتحادهم وتتزعم هذا الموقف الأحزاب اليمينية المحافظة وعلى رأسها الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا . فقد أعلنت أنجيلا ميركل زعيمة الحزب مدعومة بالحزب الاجتماعي المسيحي بزعامة حاكم ولاية بفاريا ، أدموند شتويبر ، إنها تؤيد قيام شراكة مميزة مع تركيا تقوم على أساس تحسين مستوى الشراكة الأمنية والدفاعية مع هذا البلد بدلا من العضوية الكاملة . (٣٣)

وجاءت الانتخابات الألمانية في عام ٢٠١٣ لتؤكد هذا التوجه لدى الرأي العام المحلي الألماني ، حيث فازت أنجيلا ميركل وحزبها " الاتحاد الديمقراطي المسيحي " المعارضة لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي . فقد حصل حزبها على نسبة ٤٢ % من أصوات الناخبين وحصد ٣١١ مقعدا في البوندستاغ – البرلمان الألماني – في مقابل حصول الأحزاب المؤيدة لتركيا وهم الاشتراكي الديمقراطي٩٢مقعدا وحزب اليسار ٦٤ مقعدا وحزب الخضر ٦٣ مقعدا ، اتى مخيبا للآمال التركية ومثل ضربة للحلم التركي في الانضمام الى الاتحاد الأوربي . (٣٤)

وتجدر الإشارة الى ان الخلافات الألمانية – التركية دخلت في السنوات الأخيرة ، في ما يمكن وصفه بالأزمة السياسية العابرة في محطتين :

الأولى : حين صوت البرلمان الأوربي في ١٥ / ٦ / ٢٠٠٥ على قانون الاعتراف بالمذابح الارمنية التي ارتكبتها السلطات العثمانية في المدة ١٩١٥ – ١٩١٧ وراح ضحيتها مئات الآلاف من الأرمن .

والثانية ، حركة الاحتجاجات التي شهدتها تركيا مؤخرا على خلفية نية الحكومة إقامة مشروع من شأنه تغيير معالم اسطنبول في ساحة تقسيم وحديقة " غيزي " حيث استدعت الخارجية الألمانية السفير التركي وقدمت اليه احتجاجا رسميا على قمع الحكومة لتلك الاحتجاجات الامر الذي ردت عليه أنقرة بالمثل وقامت باستدعاء السفير الألماني . (٣٥)

ونقلت صحيفة الشرق الأوسط في عددها ١٢٦٢٤ الصادرة في ٢١ تموز ٢٠١٣ ما ذكره وزير الخارجية الألماني غيدو فستر فيلي ، من ان مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ينبغي ان تدخل مرحلة جديدة بسبب التصدي الصارم لأنقرة ضد الحركة الاحتجاجية ينبغي ان تشمل المفاوضات مع تركيا قضايا الحقوق الأساسية ودولة القانون وحقوق الحريات وحرية الصحافة وحرية التجمهر ... (٣٦)

الخاتمة والاستنتاجات :

يبدو أن تركيا تأثرت بالحضارة الأوربية منذ عهد الدولة العثمانية عندما كانت أوربا أنموذجاً للتطور والتقدم ، إذ تحركت الإصلاحات العثمانية لمواجهة التراجع والتخلف التي كانت تعاني منه باتجاه الاقتداء بالنماذج الأوربية المتطورة . إنَ التوجه الحقيقي بدأ مع قيام الجمهورية التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك الذي حاول سلخ تركيا من إرثها الإسلامي الشرقي والتوجه بها نحو الغرب .

وخلال الحرب الباردة برزت أهمية تركيا بشكل جلي عند كل من الولايات المتحدة وأوربا الغربية آنذاك للوقوف بوجه المد الشيوعي السوفيتي . وكان دخولها في حلف شمال الأطلسي والاضطلاع بدور أمني كبير أعطاها أهمية كبيرة في المدرك الغربي فضلا عن موقعها الحيوي القريب من مصادر الطاقة ، وإن الأهمية الاستراتيجية لموقع تركيا لم يتراجع بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي حسب ما كان يعتقد البعض بل يمكن القول إنه ازداد خصوصا إنها مطلة على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة اسيا الوسطى والقوقاز وماتمثله هاتين المنطقتين من اهمية كبرى حيث تمد العالم بمصادر الطاقة ، وتسعى تركيا لجعل موقعها الاستراتيجي المهم أحد محفزات قبول تركيا في الاتحاد الأوربي ، إذ تبقى دائرة الاتحاد الأوربي هي الاهم في مدرك القادة الاتراك عن باقي دوائر الأستراتيجية التركية ، إذ تبغى أن تكون عضوا كاملا من أجل بناء وتطوير قدرتها الاقتصادية والعسكرية فضلا عن فاعليتها السياسية ، وتبنيها دوراً اكبر في محيطها (أوربا ، الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى والقوقاز) ، ورغم بدء مفاوضات الانضمام في ٢٠٠٥ وقطعها اشواطا متقدمة باتجاه تعميق وترسيخ المكاسب من أجل الانضمام الكامل ، فقد واجهت تحديات مختلفة داخلية وخارجية ، فمن أهم التحديات الداخلية ، طبيعة النظام

الديمقراطي التركي المنقوص والذي يختلف عن ما هو موجود في دول الاتحاد الأوربي بسبب سطوة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها في الحياة السياسية ، ومسألة حقوق الانسان والحريات التي تعاني منها وقد تمثلت بالقضية الكردية إذ لم تنقطع مطالبات الاتحاد الأوربي بإعطاء الأكراد في تركيا حقوقهم فضلا عن مسألة العلويين وحقوقهم الا إنها أقل تأثيرا من المسألة الكردية .

اما التحديات الخارجية التي تؤثر في الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوربي فتتمثل بالدرجة الاولى بالعقبة اليونانية التي تقف أمام تركيا بسبب العداء التاريخي بينهما ، ورغم تطور العلاقات وتحسنها ألا إن اليونان لا ترغب في السماح لتركيا أن تكون عضوا في الاتحاد الأوربي ، إذ انضمام تركيا في الاتحاد الأوربي يجعل من تركيا قوة كبيرة تفوق اليونان من ناحية التأثير السياسي المستقبلي بسبب القوة التصويتية التي ستحصل عليها اذا ما انضمت بسبب الحجم السكاني الكبير الذي تملكه ، فضلا عن نموها الاقتصادي المتصاعد وقوتها العسكرية ما يجعل موازين القوى تميل للكفة التركية بشكل اكبر وهذا ما لاترغب فيه اليونان .

وتركيا تقوم بمحاولة تصفير مشاكلها وحلها مع دول المحيط الأقليمي من أجل عدم عرقلة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي والسير قدما في مسيرة الإصلاحات الداخلية التي تقوم بها تركيا استيفاء للشروط الأوربية المعروفة بمعايير كوبنهاغن ، وان هذا التوجه التركي يضع الاتحاد الأوربي أمام تحدي كبير بين قبوله لهذا العضو المختلف حضاريا معه والذي قد يغير من البناء الثقافي الأوربي بجعل الدين الأسلامي الدين الثاني بعد المسيحية وذي حضور فاعل وقوي في أوربا وما يترتب على ذلك مستقبلا ، لذلك أغلب دول الاتحاد الرافضة لانضمام تركيا تركز على الاختلاف الذي يطلقون ثقافيا أو قيميا و أحيانا وبصراحة أكبر دينيا ، وهذا الرأي تسانده وتدعمه الفاتيكان بأن تركيا تنتمي إلى حضارة مختلفة لها خصائصها المختلفة عن الحضارة الاوربية المسيحية .

ومع تصاعد اليمين المسيحي المحافظ في أوربا بات التحدي الأوربي حول ما إذا كان المستقبل الأوربي سيبنى على ثقافة مسيحية او ثقافة علمانية .

ولهذا يتضح بان العائق الحضاري والاختلاف الديني بين تركيا والاتحاد الأوربي هو العائق الأساسي الذي سيمنع تركيا من الانضمام ، إذ يمكن ان تجري تركيا إصلاحات سياسية اقتصادية واستيفاء الشروط الأوربية ، الا إنها غير قادرة على نسف منظومة قيمية ، رغم ما فعله اتاتورك ومن تلاه من إلغاء مظاهر الهوية الشرقية – الإسلامية وسلخ تركيا عن ماضيها ، وعليه إن المجتمع التركي الحالي هو مزيج بين ارث الدولة العثمانية – الإسلامية و بين علمانية أتاتورك

ولايمكن تجاهل أي منهما ، وبهذه الحالة ونتيجة هذه التحديات التي تواجه كلاً من تركيا والاتحاد الأوربي فإن احتمالية استمرار الوضع الراهن مابين الطرفين لمدة زمنية محددة ومن ثم التحول نحو بناء شراكة استراتيجية متميزة هو الأقرب للمصالح التركية والأوربية للحفاظ على هوية كلَ منهما ومميزاته الخاصة . ومن كل ماتقدم يمكن أن نستنتج الأتي :

١ – إن تركيا تعاني من عقدة الأمن القومي ويتجلى ذلك في سلوكها الداخلي والخارجي مما يؤثر في مسيرة انضمامها إلى الاتحاد الأوربي ، لاسيما إن تلك المخاوف الأمنية لها مايبررها ، إلا إنها تصل إلى حد المبالغة .

٢ – تمكنت تركيا من أجراء العديد من الإصلاحات على صعيد القوانين والأنظمة الداخلية التي تنظم العمل السياسي للمؤسسات التركية لكي تصل إلى مستوى القوانين والأنظمة الأوربية ، وعلى الصعيد الاقتصادي حيث شهدت تركيا تطورا ملحوظا في الجانب الاقتصادي ، وهذه الإصلاحات قد جاءت في مدة قياسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ .

٣ – إن تركيا استطاعت التخفيف من حدة صراعاتها الخارجية مع محيطها الإقليمي وبالخصوص مع الخصم التقليدي لتركيا اليونان ، ألا إنها لم تصل إلى مرحلة كسب ثقة اليونانيين إلى جانبهم او في الأقل تحييدهم من أجل عدم استخدام الفيتو على انضمام تركيا للاتحاد الأوربي في المستقبل القريب .

٤ – إن تحالف تركيا مع إسرائيل يوفر لها الدعم اليهودي في العواصم الأوربية من أجل انضمام تركيا للاتحاد الأوربي ، وإذا لم تستطع تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي فإن العلاقات التركية الإسرائيلية ستوفر لهما منافع أخرى سواء ضمن دائرة الشرق الأوسط او دائرة آسيا الوسطى والقوقاز فضلا عن المنافع الاقتصادية ومنافع تحديث الجيش التركي بالأسلحة الإسرائيلية المتطورة .

٥ – إن تركيا توظف علاقتها مع الولايات المتحدة من أجل دعم انضمامها الى الاتحاد الأوربي وهذا ما تفعله الولايات المتحدة بالضغط على دول الاتحاد لقبول تركيا فيه لا سيما إن تركيا تتوافق كثيرا مع السياسة الأمريكية العالمية ، ويضيف انضمام تركيا ثقلاً اكبر للجبهة الاوربية المساندة للولايات المتحدة .

٦ – إن انضمام تركيا للاتحاد الأوربي قد يمكنها مستقبلا من التقليل من اعتمادها الكبير على الولايات المتحدة ومن ثم ستكون لها قدرة أكبر في حركتها السياسية وخيارات اكبر في تعاملها

مع الولايات المتحدة غير إنه من المستبعد أن تفك تركيا ارتباطها مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور .

٧ – إن تركيا إذا ما انضمت للاتحاد الأوربي فإنها ستتخلص من مشاكلها المزمنة ، وضمان لبقائها موحدة تجاه النزعة الانفصالية للأكراد ، الذين سيحققون عبر المعايير الأوربية ما لن يحصلوا عليه حتى في ظل دولة مستقلة لهم .

٨ – إن الخيار الأوربي هو الأساس في الأنفتاح التركي على العالم ، إذ تنتهج تركيا سياسة تعدد الأبعاد وتعاملها مع محيطها سواء في آسيا الوسطى و القوقاز او الشرق الأوسط هو تعزيز للخيار الأوربي وليس بديلا منه .

٩ – إن الانفتاح التركي حيال آسيا الوسطى والقوقاز وحيال الشرق الأوسط هو حاليا معزز للخيار الأوربي ، ألا انه في المستقبل قد يكون بديلا أذا ما أحست تركيا بان انتمائها للاتحاد الأوربي غير قابل للتحقق ومسيرتها في الانضمام غير ذات جدوى .

١٠ – إن تركيا تجاور بيئة تتسم بالتوتر والقلق الأمني وان انضمام تركيا يعني احتمالية انتقال هذه التوترات إلى داخل أوربا ، ألا إن رفض تركيا قد يخلق تهديد اكبر لأنَها في هذه الحالة ستحاول نقل التوترات والمشاكل إلى داخل أوربا ردا على رفضها الانضمام ، و سيكون من الأفضل قبول تركيا أو في الأقل المحافظة على علاقة شراكة أستراتيجية متميزة لها مع الاتحاد الأوربي لكي تكون مستمرة مع الركب الغربي وبالتحديد الأوربي لاسيما في قضايا محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية والحريات في العالم .

١١ – إن تصاعد تيار اليمين المسيحي المتطرف في أوربا سيزيد من جبهة الرفض الأوربي لتركيا وبالخصوص بحجة التباين والاختلاف الحضاري – الديني .

١٢ – إن تركيا ستبقى مستمرة في مسيرتها حيال الاتحاد الأوربي وان كانت تدرك بانها غير قادرة على ان تصبح دولة من الطراز المتقدم في الحقوق والحريات والازدهار الاقتصادي ، وعليه فان مسيرة تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي هي بالأصل من صالح تركيا حتى وإن لم تنضم إليه .

١٣ – إن خيار استمرار الوضع الراهن هو الأكثر ترجيحا لمدة من الزمن تصل إلى عقد من الزمن ثم التحول نحو بناء شراكة متميزة بين تركيا والاتحاد الأوربي لأهمية كل طرف للآخر ، وعدم إمكانية استغناء كل طرف عن الآخر ، وإن الاختلافات الجوهرية الحساسة وبالتحديد العامل الديني الذي يقف حائلاً بينهما الذي يشكل العائق الحقيقي لعدم إمكانية الانضمام الكامل

، ومن ثم سيدركان أهمية بناء شراكة استراتيجية متميزة تحفظ خصوصية كل طرف وتحقق مصالحهما .

الهوامش

(١) سمير صالحة ، مستقبل علاقات تركيا بالاتحاد الأوربي ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٣١ ، تموز ١٩٩٤ ، ص ٦١ .

(٢) محمود نور الدين ، هويات تركيا الثلاث او اللاهوية ، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٢٠ ، خريف ٢٠٠٥ ، ص ١٧٩ .

(٣) رحمن قهرمان بور ، تركيا والاتحاد الأوربي مشكلة ثنائية ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤ ، ص ٩٢ .

(٤) محمود نور الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

(٥) للمزيد من المعلومات بشأن مسار تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي انظر : رواء زكي الطويل ، اثر انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي على علاقاتها التجارية مع الوطن العربي : دراسة تحليلية قياسية ، مركز الدراسات التركية ، الأرشيف والتوثيق ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢ .

(٦) محمود نور الدين ، ٧٥ عاما على الجمهورية في تركيا : نظرة عامة الى إشكالية الأوربة ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٧٣ ، حزيران ١٩٩٨ ، ص ٨٢ .

(٧) فؤاد نصرا ، الاتجاهات السياسية في أوربا وقضية انضمام تركيا ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ ، خريف ٢٠٠٤ ، ص ٧٧ .

(٨) للمزيد من المعلومات انظر : محمد نور الدين ، الهوية والرهانات والشرق الأوسط ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ ، ص ٦٥ .

(٩) محمد نور الدين ، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص ١٥٨ .

(١٠) سمير صالحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

(١١) ياسر أحمد حسن ، تركيا : البحث عن المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٩١ .

(١٢) مسعود ظاهر ، تركيا الحديثة والمسيرة الأوربية ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١١٦ ، خريف ٢٠٠٤ ، ص ١١٥ .

(١٣) رحمن قهرمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(١٤) محمود نور الدين ، ٧٥ عاما على الجمهورية في تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(١٥) للمزيد بشأن معوقات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ، انظر : رند حكمت محمود ، افتتاحية ملف تركيا والاتحاد الأوربي ، الملف السياسي ، العدد ١٠، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

(١٦) اثمار كاظم الربيعي ، معوقات الانتماء التركي للاتحاد الأوربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩ .

(١٧) عامر علي العلاق ، الخيارات التركية اتجاه الاتحاد الأوربي : دراسة في العلاقات التركية الاوربية مابعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ،، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٥ .

(١٨) عبد الرؤوف سنو ، الاسلام والقوميتان التركية والارمينية ١٨٧٦ – ١٩٢٧ ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٤٢ ، صيف ٢٠١٢ ، ص ١٦١ .

(١٩) هاينش كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة : فاضل جكتر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص ٣٦٠ .

(٢٠) محمود نور الدين ، تركيا في البلقان ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٩٠ – ٩١ ، كانون الأول ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧ . للمزيد انظر : زياد عزيز الجلبي ، النزاع التركي – اليوناني في بحر إيجه ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، سنة النشر بلا ، ص ٣ .

(٢١) طلال يونس الجلبي ، تركيا علاقات الأوربي ابتعاد ام اتحاد ، نشرة مقاربات تركية ، العدد ٦ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، اب ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

(٢٢) محمود نور الدين ، ٧٥ عاما . . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٢٣) Metin Haper and Danel Demirel ," The Media and Cosolidation of Democracy in Turkey " , Turkey Identity , Democracy politics , edited by Sylvia Kedourie , London , Fank Cass , ١٩٩٩ , p ١٠٩ .

(٢٤) جلال الدين حارث ، السياسة الخارجية التركية ، ابعادها وافاقها ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ١٠٧ ، صيف ٢٠٠٢ ، ص ١٦٠ .

(٢٥) محمد نور الدين، تركيا و الاتحاد الأوربي: مسألة الهوية و الرهانات و الشرق الأوسط، شؤون الأوسط ،بيروت ،العدد١١٦ ،خريف٢٠٠٤ ،ص٦٥

(٢٦) فؤاد نصرا ، الاتجاهات السياسية في أوربا وقضية انضمام تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٢٧) للمزيد من المعلومات بشأن موقف الاتحاد الأوربي من انضمام تركيا انظر : رواء زكي الطويل ، دور الاتحاد الأوربي في صنع القرار التركي ، شؤون الأوسط ، العدد ١٢٥ ، ربيع ٢٠٠٧ ، ص ١٧١ .

(٢٨) جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة ، أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠١ .

(٢٩) فؤاد نصرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٣٠) بهاء غونغور ، لاينبغي إقصاء تركيا عن أوربا ، ترجمة : علي مصباح ، موقع قنطرة ، الشبكة الدولية للانترنت على الموقع التالي . www.qantera.de

(٣١) هاينش كرامر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٢ .

(٣٢) غسان العزي ، الدين والسياسة في أوربا ، شؤون الأوسط ، بيروت ، ربيع ٢٠٠٥ ، ص ٧٠ .

(٣٣) فؤاد نصرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

(٣٤) فوز ميركل ، انتكاسة لحلم تركيا الأوربي ، على الموقع الأتي : هوشتك – أوسي www.semakurd.net/article

(٣٥)

(٣٦) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٢٦٢٤ في ٢١ تموز ٢٠١٣ .

Turkey and The European Union: A Research in the Stages and Limitations of the Accession

The Researcher: Dr. Mustafa Jassim Hussein

University of Al. Mustansirya College of Political Sciences

Abstract

The research discusses the stages of Turkey's accession to the European Union to the present. Turkish government presented a formal request in ١٩٥٩ for the first time to accede to the European Group . The modernization and reformation of the Turkish political system, its institutions, and its mechanisms remained essential targets in the minds of Turkish politicians right from the beginning. The first historical step was taken by the founder of Modern Turkey, Mustafa Attatork who made many reforms like the elimination of all the backward conventions which dominated the Ottoman Empire at that time. These reforms were political, economic, and military. At the same time, Attatork was open-minded and eager to comprehend and imitate the western institution in general and the European in particular, especially in administration. The Turkish attempts to accede were always received with a kind of disinterest and dissatisfaction on the part of the Europeans who were justifying their attitude by the instability of the Turkish political system, or for economic reasons. The European justifications were finally ended by the criterion of Copenhagen. This was interpreted by the official Turkish opinion as The Union's not serious attempt to allow Turkey be part of it

The research also analyzes the main obstacles that faced Turkey's retraction to the European Union like the instability of the political system and the confiscation of democracy and human rights, on one hand, and the civic and religious heritage, on the other, besides problems like overpopulation and Greece's refusal to vote for Turkey's retraction to the European Union because the long lasting Turkish-Greek conflict over Cyprus and other problems .

The research takes into consideration the attitude of the major European governments and political parties, for example, in Germany and France ,especially after the rise of the Christian democratic right wing into power in most of the European countries .

أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوربي منه (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

م.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي
جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٨/٦/٢٤ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٨/٩/٧

ملخص البحث :

برزت أزمة الملف النووي الإيراني على الساحة الدولية منذ عام ٢٠٠٢ ، بعدما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عن وجود مفاعلات نووية سرية في إيران ، لم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومنذ ذلك الوقت أخذ هذا الملف يتأزم تدريجيا ، حتى وصل مرحلة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي ، لفرض عقوبات دولية على إيران بسبب رفضها إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم . وفي ضوء هذا التصعيد وتلافيا لحدوث أي مواجهة عسكرية مع إيران ، تبنى الإتحاد الأوربي ومن خلال (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ، القيام بإجراء مفاوضات مع إيران، لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم . وقد بدأت هذه المفاوضات منذ نهاية عام ٢٠٠٣ ، واستمرت لأكثر من أربعة سنوات ، عرضت الدول الأوربية خلالها على إيران حوافز تجارية واقتصادية وتقنية ، لكنها لم تجد نفعا أمام إصرار إيران على الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي في نهاية المطاف إلى فرض عقوبات دولية على إيران ، كان أخرها في الثالث من آذار / مارس عام ٢٠٠٨ ، والتي بموجبها أنهت إيران مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

The Crisis of Iranian Nuclear Program And European Union stance from it 2002-2008

lecturer Dr. Mohammed A. Younis AL-Obaydee
University of Mosul/ Regional Studies Centre

Abstract:

The Crisis of Iranian nuclear program arised on the international arena since 2002 after Mujahidi-khalq organization had explored the existence of Secret nuclear reactor in Iran . The Iranian government did not explore this

to the International Agency for Atomic Energy . Since then , the crisis began to be complicated gradually and U.S.A threatened to handle this file to the Security Council in order to impose international sanctions on Iran . In the light of this crisis and in order not to face Iran militarily , E.U. had adopted through (Britain , Germany and France) holding negotiations with Iran to stop its program . These negotiations has started at the end of 2003 and has continued for more than four years . European states presented for Iran trade , economic and technical motives but all these efforts went in vain . This has pushed International Security Council to impose international Sanctions on Iran on March , 3 , 2008 . These sanctions has ended the negotiations between Iran and E.U. and has limited the issue with the international Agency .

مقدمة:

حظي ملف إيران النووي باهتمام كبير من قبل الدول الغربية الكبرى ، والتي رأت فيه تهديدا مباشرا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ، من خلال تأكيدها على أن إيران تسعى إلى امتلاك الطاقة النووية وتوظيفها لأغراض عسكرية هدفها في النهاية امتلاك القنبلة النووية ، بينما تنفي إيران الاتهامات الغربية ، وتؤكد على أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية والهدف منه دعم قطاع الطاقة في إيران .

وكان لاختلاف وجهات النظر بين الجانبين الإيراني والغربي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية حول طبيعة البرنامج وحقيقته ، فضلا عن العداء المستمر بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، دور كبير في تأزم ملف إيران النووي ، وهو ما دفع بالاتحاد الأوربي ومن خلال الدول الثلاث (بريطانيا ، فرنسا و ألمانيا) إلى تبني دور الوسيط والمفاوض لحل الأزمة وحسمها ،عن طريق محاولة إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل عدد من الحوافز .

ولأهمية هذا الموضوع ودور الاتحاد الأوربي فيه، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على جهود الاتحاد الأوربي عن طريق (بريطانيا ، فرنسا وبريطانيا) في تسوية الملف النووي الإيراني، من خلال محاولة إقناع جمهورية إيران الإسلامية بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل حوافز سياسية واقتصادية .

أولا : نظرة في نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

تعود البدايات الأولى للاهتمام الإيراني بالطاقة النووية إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ -١٩٧٩) ، الذي أعلن في بداية العقد السابع من القرن المنصرم عن رغبة بلاده بامتلاك الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية[١] ، وكان الشاه قد مهد لهذا الإعلان بتوقيع اتفاقية للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ والتي تم بموجبها إنشاء مفاعل طهران للأبحاث النووية ، والذي بدا العمل فيه عام ١٩٦٧[٢] ، وهو العام الذي عززت إيران توجهاتها النووية ، بشراء مفاعل نووي صغير من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة (٥ ميكاواط) [٣].

وفي عام ١٩٦٨ ، ولإضفاء الصبغة السلمية للمشروع النووي، وقعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Pan Treaty) (N.P.T) [٤] ، ثم صادقت عليها عام ١٩٧٠ ، وأكدت بعد ذلك التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency) (I.A.E.A.) [٥] ،على سلمية البرنامج النووي الإيراني(Nuclear Program of Iran)، والتزام إيران ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها [٦].

وقد خطط الشاه لبناء (٢٣) محطة نووية في معظم أنحاء إيران ، والوصول إلى طاقة تبلغ (٢٨٠٠٠ ميكاواط)، ووضع سقفا زمنيا لهذا المشروع ينتهي في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم[٧] .

ومن هذا المنطلق بدا الشاه توجهه هذا ، بتأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٤ [٨]، وعقد اتفاقيات لإنشاء محطات نووية مع بعض الشركات العالمية ، فوقع في العام ١٩٧٦ على اتفاق مع شركة (سيمنز Siemens) الألمانية لإنشاء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر) جنوب إيران على ساحل الخليج العربي[٩] وبطاقة تصل إلى (١٢٠٠ ميكاواط) لكل مفاعل ، وقد وصلت مرحلة إنشاء المفاعلات إلى نسبة ٦٠-٧٠ % وحال سقوط نظام الشاه دون إتمامها[١٠]. واشتركت فرنسا كذلك في مجال التعاون النووي مع إيران ، فاتفقت إيران مع شركة (فراما توم FramaTum) الفرنسية على بناء مفاعلين آخرين على نهر الكارون جنوب غرب إيران وبطاقة توليدية تصل كل منها إلى (٩٠٠ ميكاواط)[١١]، كما اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء ثمانية مفاعلات نووية ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية جمدت الاتفاق بعد انتخاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام ١٩٧٦ ، الذي أعلن عن عزمه العمل من اجل الحد من انتشار التكنولوجيا النووية وبخاصة في المجالات العسكرية[١٢] ، لكن ذلك لم يمنع الشاه من إرسال العشرات من الباحثين والفنيين في مجال الطاقة النووية إلى الولايات المتحدة وأوربا بهدف تطوير امكاناتها في هذا المجال [١٣] .

بعد قيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ ، توقف البرنامج الإيراني عن العمل ، بعد أن أصدرت الحكومة الإيرانية الجديدة قرارا بتعليق جميع الأنشطة النووية لمدة خمس سنوات (١٤) حيث ألغت إيران اتفاقيات بناء المفاعلات النووية التي كان الشاه قد وقعها مع بعض الشركات ، وقامت الحكومة الجديدة بإيقاف كافة أوجه التعاون النووي مع الدول الغربية(١٥) ، باعتبارها أعمالا منافية لمبادئ الإسلام (١٦) .

دفعت الحرب العراقية – الإيرانية(١٩٨٠-١٩٨٨) إيران ولاسيما بعد عام ١٩٨٤ إلى إعادة النظر في سياستها النووية ، ووظفت تخصيصات مالية جديدة لمشاريعها النووية التي بدأت في مفاعل أمير آباد النووي شمال غرب العاصمة طهران والذي يعرف ألان بكلية أمير آباد الفنية(١٧) ، كما استأنفت الأبحاث النووية في مفاعل طهران النووي، وفي العام ذاته افتتحت إيران وبالتعاون مع الصين وفرنسا وباكستان مركز أبحاث للطاقة النووية في جامعة أصفهان بوسط إيران ، وتطورت مسيرة البرنامج النووي بعد ذلك ، حيث اتجهت الحكومة الإيرانية عام ١٩٨٥ إلى إعادة تعاونها النووي مع الدول ذات الخبرة النووية ، فوقعت عام ١٩٨٧ على اتفاقية للتعاون النووي مع باكستان،تم بموجبها إرسال (٣٩) خبير نووي إيراني إليها، بهدف تطوير خبراتهم النووية في المنشآت الباكستانية(١٨) ، كما دعت الحكومة الإيرانية العلماء الإيرانيين الذين تركوا البلاد بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ إلى العودة إلى الوطن (١٩) ، واتفقت مع الأرجنتين على تزويد احد مفاعلاتها النووية بـ (٢٠%) من اليورانيوم المخصب، فضلا عن إرسال بعض الإيرانيين للتدريب في المنشآت النووية الأرجنتينية، ونجحت بين عامي١٩٨٧-١٩٩١ بالحصول على التكنولوجيا النووية اللازمة لتطوير برنامجها النووي(٢٠).

بعد وفاة مرشد الثورة الإيرانية آية الله الخميني عام ١٩٨٩ ، دعا علي خامنئي الذي أصبح المرشد الأعلى للثورة في إيران ، العلماء والباحثين الإيرانيين إلى زيادة جهودهم والعمل بسرعة من اجل توفير الطاقة النووية للبلاد (٢١). واستمرت إيران بعد عام ١٩٩٠ في مسيرة تطوير قدراتها النووية ، فأنشأت في طهران عام ١٩٩٢ مفاعلا نوويا جديدا بطاقة (٥ ميكاواط) ، كان الهدف من إنشائه هو لأغراض البحث النووي(٢٢).

أثارت نشاطات إيران النووية حفيظة بعض القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي طالبت بضرورة قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المفاعلات النووية الإيرانية ، وقد استجابت الوكالة لهذه النداءات، فقام فريق من مفتشي الوكالة بزيارة المواقع النووية الإيرانية عام ١٩٩٢ ، وبعد انتهاء الزيارة أصدر فريق التفتيش تقريرا أكد فيه التزام إيران بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وعدم انتهاكها لها (٢٣).

لم يمنع هذا الحدث إيران من الاستمرار في سعيها لامتلاك وتطوير قدراتها النووية ، فاتفقت مع الصين عام ١٩٩٣ ، على إنشاء مفاعلين نوويين في منطقة (إستي جلال) قرب

مدينة بوشهر بطاقة (٣٠٠ ميكاواط)، لكن ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين حالت دون إتمام الاتفاق[٢٤]. أما أهم اتفاقات التعاون النووي الذي وقعته الحكومة الإيرانية فكان مع روسيا الاتحادية عام ١٩٩٥ ، وتضمن إنشاء مفاعلين نوويين بطاقة (١٠٠٠ميكاواط) في محطة بوشهر على ساحل الخليج العربي بكلفة مليار دولار [٢٥] وكان هذا الاتفاق فاتحة عهد للتعاون النووي الموسع بين البلدين ، حيث أعقب هذا الاتفاق العديد من الصفقات والاتفاقات النووية بينهما وبشكل متواصل ، تضمنت قيام روسيا الاتحادية ببناء وتزويد إيران بالمفاعلات النووية والوقود اللازم لتشغيلها ، فضلا عن تقديم التكنولوجيا والتقنية النووية اللازمة لتطوير البرنامج النووي الإيراني[٢٦] واستمرت إيران في نشاطاتها النووية ، وفي أجراء التجارب الصاروخية القادرة على حمل الرؤوس النووية . وفي الوقت الذي تتهم فيه الدول الغربية إيران بالسعي لامتلاك السلاح النووي ، تنفي إيران باستمرار الاتهامات الغربية لها ، وتؤكد على سلمية برنامجها النووي ، واستمر هذا الحال حتى عام ٢٠٠٢ ،عندما كشف النقاب عن وجود مفاعلات نووية لم تكشف عنها إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما أثار قلق وريبة الوكالة الدولية، وتسبب في قيام أزمة الملف النووي الإيراني[٢٧].

ثانيا: أزمة الملف النووي الإيراني

طيلة عقد التسعينيات من القرن المنصرم ، كانت إيران مستمرة في نشاطاتها النووية وفي تطوير برنامجها النووي ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتهمان إيران وباستمرار، بأنها تسعى إلى تطوير الطاقة النووية لاستخدامها للأغراض العسكرية وإنتاج القنبلة النووية ، في الوقت ذاته كانت إيران تنفي باستمرار هذا الاتهام وتؤكد على أن الهدف من نشاطاتها النووية هو زيادة حجم الطاقة الكهربائية في إيران ، وكانت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤكد على أن إيران تستخدم الطاقة الذرية للأغراض السلمية ،ولا يوجد ما يشير إلى استخدام هذه الطاقة للأغراض العسكرية[٢٨]. ولم تمنع هذه التقارير التي صدرت عن الوكالة الدولية وبّرأت فيها الساحة الإيرانية من استمرار اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بالسعي لامتلاك القنبلة النووية ، مؤكدة على أن هذه التقارير ليست دليلا على عدم سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية [٢٩] . وقد أكدت احدى التقارير والصادرة عن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) . والذي عرضت على الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton (١٩٩٣-٢٠٠٠) في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٠ ، قدرة إيران على امتلاك السلاح النووي ، ودفع الغموض الذي أحاط بالبرنامج النووي الإيراني وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى إخبار الرئيس كلينتون بقدرة وإمكانية إيران لامتلاك السلاح النووي ،حتى تتخذ الأجهزة الفنية في الولايات المتحدة الأمريكية احتياطاتها في مواجهة أي تطور في المستقبل يشهده البرنامج النووي الإيراني[٣٠].

تعود بدايات أزمة الملف النووي الإيراني، الى الرابع عشر من آب / أغسطس عام ٢٠٠٢ ، عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة[٣١] وخلال مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن ، عن وجود مصنع سري لتخصيب اليورانيوم في محطة (ناتانز) بوسط إيران، وعن وجود منشأة لإنتاج المياه الثقيلة قرب مدينة (آراك) غرب العاصمة طهران، وأعطت المنظمة ولأول مرة معلومات تفصيلية عن هذين الموقعين [٣٢] .

دفعت هذه التطورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مطالبة إيران بتقديم إيضاحات وتفسيرات وافية حول مفاعلاتها النووية في ناتانز وآراك ، وبموجب هذا الطلب وافقت إيران على أن يقوم محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة من الخبراء بزيارة إيران في تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٢ ، والقيام بمباحثات مع المسؤولين الإيرانيين ، لكن الذي حدث أن إيران طلبت من الوكالة الدولية إرجاء زيارة وفد الوكالة إلى شباط / فبراير عام ٢٠٠٣ لأسباب لم يكشف عنها[٣٣].

وبناء على الرغبة الإيرانية، قام البرادعي وبرفقته وفد من خبراء الوكالة بزيارة إيران في شباط / فبراير ٢٠٠٣ ، لغرض التفتيش والتحقق من عمل المنشآت النووية في ناتانز وآراك، وقال احد خبراء الوكالة " هناك قلة قليلة من الدول التي استطاعت أن تتقن تخصيب اليورانيوم ذي المقياس الصناعي ، والآن أصبحت إيران إحدى هذه الدول " [٣٤] ، وقد فوجئ وزير الخارجية الأمريكي كولن باول(Collin Paul) بهذا التطور وقال في التاسع من آذار / مارس عام ٢٠٠٣ " نكتشف فجأة أن إيران متقدمة أكثر مما ظننا وان لديها برنامجاً لتطوير الأسلحة النووية أكثر نشاطا مما توقعنا " [٣٥].

بعد انتهاء زيارة البرادعي لإيران، عقد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكون من ٣٥ دولة اجتماعا في السابع عشر آذار / مارس ٢٠٠٣ ، حث من خلاله البرادعي إيران على الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ودعا إيران إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي ، وأصدر مجلس الوكالة بيانا أشار إلى انتهاكات إيران لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ولاتفاقية الحماية التي تمنع مثل هذه الانتهاكات [٣٦].

إزاء هذه التطورات قدم البرادعي في السادس من حزيران / يونيو ٢٠٠٣ تقريرا إلى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول المفاعلات النووية الإيرانية في ناتانز وآراك [٣٧] ، وحث البرادعي بعد عدة أيام من تقريره إيران على السماح لمفتشي الوكالة بأخذ عينات بيئية من المواقع التي يشك فيها بوجود أنشطة لتخصيب اليورانيوم [٣٨] . وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر مجلس حكام الوكالة الدولية قرارا في التاسع عشر من حزيران / يونيو ٢٠٠٣دعا فيه إيران إلى التخلي عن أنشطتها النووية، تجاهلت الحكومة الإيرانية قرار الوكالة ، واستمرت في أنشطتها النووية ، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث مجلس حكام

الوكالة الدولية إلى إصدار قرار ثاني في الثاني عشر من أيلول / سبتمبر من العام ذاته ، دعا فيه إيران على ضرورة إعطاء مفتشي الوكالة الدولية الحرية الكاملة في عمليات التفتيش، وعلى إيران تقديم تقرير مفصل عن وارداتها من المواد النووية والمعدات والبرامج التي لم يكشف عنها سابقا(٣٩) ، وحدد القرار يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣، موعدا نهائيا لإيران لتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكافة المعلومات الخاصة ببرامجها وأنشطتها النووية القديمة منها والحديثة (٤٠).

وأثر موقف الوكالة الحازم من الملف النووي الإيراني ، قدمت إيران في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ ، تقريرا إلى مدير الوكالة الذرية محمد البرادعي ، اعترفت خلاله بأنها كانت تقوم بتخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم منذ عام ١٩٨١ (٤١) ، وأعربت عن استعدادها لتوقيع " البروتوكول الإضافي " ، الذي يمنح مفتشي الوكالة الحرية الكاملة في القيام بإجراءات التحقق من البرنامج النووي الإيراني (٤٢) ، وطرحت إيران من جانبها مبادرة لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ،في محاولة لكسب ثقة مجلس حكام الوكالة الدولية، وتنفيذ فقرة الاتفاق الخاص مع الاتحاد الأوربي بـ" التعاون المستعجل والقريب " في إشارة إلى ضرورة إبداء إيران تعاونها الكامل والسريع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٤٣).

واثر هذا التطور في الموقف الإيراني ، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرسال فريق تفتيش إلى إيران ، قام بأخذ عينات من بعض المواقع النووية الإيرانية ، وقد أكدت مختبرات الوكالة وجود آثار عالية التخصيب لليورانيوم في بعض العينات ، وهذا ما دفع الملف النووي الإيراني نحو الأزمة ، حيث أرسل البرادعي فريق تفتيش آخر إلى إيران في نهاية تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٣ ، وقام البرادعي شخصيا بزيارة إيران، التقى خلالها بـ(حسن روحاني) نائب الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) والمسؤول عن الملف النووي الإيراني ، والذي أكد للبرادعي أن نشاطات إيران النووية تأتي ضمن نطاق حقها في تخصيب اليورانيوم وضمن الإطار العام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (٤٤). بدوره أصدر البرادعي في العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣ تقريره الثالث عن البرنامج النووي الإيراني (الأول كان في حزيران / يونيو والثاني كان في آب / أغسطس ٢٠٠٣) ، وبالرغم من هذه التقارير لم تثبت أو تؤكد قيام إيران بممارسة أنشطة تتعلق بالأسلحة النووية ، لكنها أكدت على أن إيران لم تلتزم ببنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وأنها اخفت بعض المعلومات عن نشاطاتها النووية (٤٥) ، وبناءً على تقرير البرادعي طلب مجلس الوكالة من إيران مزيدا من المعلومات حول برنامجها ونشاطاتها النووية بشكل كامل والتعامل مع الوكالة الدولية بشكل صريح وشفاف ، وهو ما دفع إيران في الثامن عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ إلى التوقيع على " البروتوكول الإضافي " مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في محاولة لكسب ثقة مجلس الوكالة وطمأنته ،

وبموجب هذا الاتفاق التزمت إيران بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية بزيارة المنشآت النووية الإيرانية وتفتيشها بصورة مفاجئة وفي أي وقت تختاره الوكالة ، مع تقديم كافة التسهيلات اللازمة لوصول فرق التفتيش إلى أي موقع نووي تختاره[٤٦].

وبحسب هذا الاتفاق قام العديد من فرق التفتيش بزيارة وتفتيش المواقع النووية الإيرانية ، أظهرت نتائجها وجود شكوك وغموض حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني ، وهو ما دفع بعض أعضاء مجلس حكام الوكالة وفي مقدمتهم المندوب الأمريكي، إلى اتهام إيران مجددا بامتلاكها برنامجاً نووياً سرياً، هدفه إنتاج أسلحة نووية، وأنها خرقت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وهو ما دفع المندوب الأمريكي إلى مطالبة أعضاء مجلس حكام الوكالة بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي ، لكن مجلس حكام الوكالة لم يستجب لطلب المندوب الأمريكي ، واكتفى بإصدار قرار في الثامن عشر من حزيران / يونيو ٢٠٠٤ وبّخ فيه إيران لعدم تعاونها بشكل تام مع مفتشي الوكالة الدولية ، وطالبت الوكالة في قرار آخر لها في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ ، إيران بوقف فوري لجميع أنشطة تخصيب اليورانيوم ، والكشف الحقيقي والكامل عن برنامجها النووي ، إلا أن إيران رفضت القرار ، وأعربت وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك كمال خرازي بعدم الامتثال لأي مطالب جديدة تتعلق بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم ، وهو ما دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية إلى إصدار قرار في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، أكد فيه إن الوكالة لم تتأكد ولم تصل إلى حقيقة أن إيران ليس لديها نشاطات نووية سرية تسعى من خلالها لامتلاك السلاح النووي، برغم المعلومات التي قدمتها إيران عن البرنامج النووي ، والتي أشارت إلى عدم وجود نشاطات عسكرية نووية[٤٧].

وأمام الموقف الذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على مجلس حكام الوكالة الدولية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات عليها ، وبين موقف الوكالة الدولية الداعي إلى التأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع الملف النووي الإيراني وهو ما يؤيده الاتحاد الأوربي، قام الأخير من خلال ثلاثة من أعضائه (بريطانيا ، ألمانيا و فرنسا) بإجراء مفاوضات طويلة مع إيران في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية ، وهذا ما سيتطرق إليه البحث تفصيليا .

ثالثا : الاتحاد الأوربي والملف النووي الإيراني

في إطار بيان لوكسمبورغ(مقر الاتحاد الأوربي) الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في الثالث والعشرين من حزيران / يونيو عام ٢٠٠٣ ، والذي تبنت دول الاتحاد الأوربي بموجبه استراتيجية جديدة تهدف إلى الحد من الانتشار النووي في العالم ، ولتفعيل هذه

السياسة والانتقال بها من الحيز النظري إلى العملي ، قررت دول الاتحاد الأوربي القيام بأجراء مفاوضات مع إيران لحملها على التخلي عن برنامجها النووي مقابل بعض الحوافز . ويتفق الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشان برنامج إيران النووي في نقطتين:

الأولى، هي إن حصول إيران على أسلحة نووية يعد كارثة على منطقة الشرق الأوسط ،وعلى الأمن والاستقرار فيها، ويهدد في الوقت نفسه نظام معاهدة حظر الانتشار النووي .

الثانية، أن محاولة إقناع إيران بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تكفي ، ولابد من اعتماد وسائل وخيارات أخرى لمنع إيران من امتلاك القدرات النووية (٤٨).

أختلف الجانبان الأوربي والأمريكي في آلية التعامل مع الملف الإيراني النووي، إذ يفضل الأوربيون الخيار الدبلوماسي بخلاف الموقف الأمريكي . وينطلق الموقف الأوربي من عدة اعتبارات هي :

١. إن منطقة الشرق الأوسط ليس بإمكانها تحمل المزيد من التعقيدات، وان أي حرب جديدة، قد تؤدي إلى إيقاف إمدادات النفط من منطقة الخليج العربي ، مما يؤثر على المنطقة بشكل كامل .
٢. التخوف من أن تؤدي هذه الحرب إلى زيادة ما تسميه الدول الغربية بـ" الهجمات الإرهابية " عليها ، حسبما يعتقده المسؤولون الأوربيون .
٣. إن معظم الدول الأوربية تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة في إيران، وان أي تهديد أو ضغط عليها سينعكس سلبا على مصالحها ، وهو ما لا ترغب به الدول الأوربية (٤٩).

ووفق هذه الاعتبارات، جاءت مساعي الاتحاد الأوربي، وقام وزراء خارجية كل من: بريطانيا وألمانيا وفرنسا بزيارة إلى إيران في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣، (تولت هذه الدول إجراء المفاوضات مع إيران نيابة عن الاتحاد الأوربي) ، وقد أجرى الوزراء الثلاثة، مباحثات مع الحكومة الإيرانية حول برنامجها النووي ، وافقت الحكومة الإيرانية بموجب هذه المباحثات على التوقيع على " البروتوكول الإضافي " وأعربت عن استعدادها لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم خلال فترة المفاوضات (٥٠).

وبموجب توقيع إيران على "البروتوكول الإضافي" في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، سمحت إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة مواقعها النووية ، وأكد حسن روحاني على ان موافقة إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم لا يعني تخليها بشكل نهائي عنه ، وان التعليق سيستمر طوال فترة المباحثات مع الأوربيين لبناء أجواء الثقة، والمباحثات والتي يمكن أن تستمر لأشهر وليس لسنوات (٥١).

أبدت إيران تعاونا ملحوظا في البداية ، لكن هذا التعاون لم يستمر طويلا واخذ بالتراجع وهو ما دفع بالدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه النقد إلى إيران لعدم تعاونها ، ونتيجة للضغوط الأمريكية التي تدعو إلى إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي،أعدت الدول الأوربية قرارا رفعته إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينص على عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما دفع الوكالة إلى إصدار قرار في حزيران / يونيو عام ٢٠٠٤ ، وبخ فيه إيران لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرغم الانتقاد الذي وجهته الدول الأوربية لإيران ، فإنها تحرص على إبقاء واستمرار التعاون بين إيران والوكالة نفسها، بهدف الكشف عن خبايا البرنامج النووي الإيراني (٥٢) .

ردت إيران على الموقف الأوربي، بإعلان استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، الذي وافقت على تعليقه بموجب الاتفاق مع وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا وفرنسا في العشرين من تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٣، وعزت ذلك إلى عدم التزام الأوربيين بوعودهم (٥٣)، ومع ذلك فقد أعربت إيران وعبر تصريح عبد الله رمضان زاده الناطق الرسمي باسم الحكومة الإيرانية " بان إيران مستعدة لقبول أي شكل من أشكال المراقبة ، لتبديد مخاوف المجموعة الدولية بخصوص برنامجها النووي " (٥٤).

وأمام هذا التغيير المستمر في المواقف الإيرانية ، انتقد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي إيران لعدم تعاونها الكامل والصريح مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٥٥) ، وحثوا بدورهم إيران على تعليق كافة أنشطتها النووية الخاصة بتخصيب اليورانيوم ، وحذروا طهران من أن مواصلة تحديها للمجتمع الدولي سيقودها إلى ما وصفوه " بالموقف الخطير " ، وقال في حينها وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر (Yuschka Fischer)" نحن نعتقد أن إيران يجب أن تفعل كل ما في وسعها لتنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، وان هذا من مصلحتها " ، بينما حذر في الوقت ذاته، وزير الخارجية البريطاني جاك سترو (Jack Sitro) أن الاتحاد الأوربي يريد من إيران تعليقا كاملا لأنشطة تخصيب اليورانيوم وقال " إن هذه العمليات لا يمكن فتحها وغلقها مثل الصنبور"(٥٦).

وفي ضوء المساعي الأوربية لحسم الملف النووي الإيراني ، اقر الاتحاد الأوربي في السادس والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٤ مجموعة الحوافز التي سيقدمها لإيران ، لحملها على التخلي عن أنشطتها النووية الحساسة ، وقد أطلق عليها تسمية (العصا والجزرة) ، في إشارة إلى الترغيب والتهديد ، حتى تستجيب إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٥٧)، وقد قدمت الدول الثلاث في الاتحاد الأوربي (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في الحادي والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٤ المقترحات الأوربية إلى إيران، بعد مفاوضات في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتضمنت هذه المقترحات بان توقف إيران برنامجها النووي وبخاصة

أنشطة تخصيب اليورانيوم التي يمكن أن توظف لإنتاج أسلحة نووية ، مقابل تزويد إيران بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف ، وتزويدها بالوقود النووي، وأمهل الاتحاد الأوربي إيران حتى نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤، لتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم، والرد على هذه المقترحات، و إلا فانه سيتجه نحو دعم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعني فرض العقوبات على إيران [٥٨]. ومع ذلك فان الاتحاد الأوربي فضل أسلوب مقايضة إيران للتخلي عن طموحاتها النووية بخلاف الإدارة الأمريكية التي ترفض هذا الأسلوب (إعطاء إيران تكنولوجيا نووية سلمية وتزويدها بالوقود النووي مقابل وقف أعمال التخصيب)والذي قد يمكّنها من امتلاك القدرات النووية ومن ثم توظيف هذه القدرات للأغراض العسكرية [٥٩].

أعربت إيران عن موافقتها إزاء المقترحات الأوربية بشكل مبدئي ، ودخلت مع الاتحاد الأوربي في مفاوضات ، جرت في باريس في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤ ، وصفت بالصعبة والمعقدة [٦٠] وافقت إيران بموجبها على تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم ابتداءً من الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤ وطوال فترة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي الذي وعد إيران بالمقابل بتعاون تكنولوجي وتجاري [٦١] .

بناءً على المفاوضات والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين ، تقدم الاتحاد الأوربي بمشروع قرار إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني وتضمن الآتي :

١. أن تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كامل .
٢. أن تصادق إيران على البروتوكول الإضافي مرة أخرى بدون تأخير .
٣. على إيران الالتزام بتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم وعدم الإخلال بقرار التعليق كما حدث سابقا .
٤. على إيران إعادة النظر في قراراتها المتعلقة ببناء المفاعل النووي في آراك والذي يعمل بالمياه الثقيلة .
٥. مطالبة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تقرير عن برنامج إيران النووي في شهر كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٤ .
٦. سيتخذ الاتحاد الأوربي قرارا نهائيا وفقا لتقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [٦٢].

وكان مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد أقر بدوره بالإجماع الاتفاق الأوربي – الإيراني في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٤ [٦٣] . لكن لم يمض شهرٌ واحدٌ على الاتفاق الأوربي– الإيراني ، حتى أكد حسن روحاني مسؤول الملف النووي الإيراني مجددا، بان بلاده لن تتخلى عن تخصيب اليورانيوم بشكل نهائي ، موضحا أن قرار تعليق التخصيب

سيستمر فقط أثناء المفاوضات مع الاتحاد الأوربي ، وقد عد بعضهم تصريح روحاني بمثابة " صفعة " لجهود الاتحاد الأوربي الذي يسعى لإقناع إيران بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم (٦٤).

عقد الجانبان الأوربي والإيراني وفقا لاتفاق باريس عدداً من جولات المفاوضات منذ مطلع العام ٢٠٠٥ من اجل التوصل إلى اتفاق نهائي تتخلى إيران بموجبه عن أنشطة تخصيب اليورانيوم . لكنها لم تثمر عن شيء ولم يتوصل الطرفان خلالها إلى أي اتفاق، مؤكدين في نهاية كل جولة على أهمية مواصلة ومتابعة المفاوضات ضمن اتفاق باريس (٦٥) . وفي الوقت الذي تجري فيه إيران مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي، تصر في الوقت ذاته على عدم تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم بشكل نهائي، وصرح سيروس ناصري (سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية) في العاصمة النمساوية فيينا " إن مسالة تخصيب اليورانيوم ليست مطروحة للنقاش " ، وهو ما أثار حفيظة وقلق الأوربيين ، الذين أبدوا عدم رضا عن تصريحات ناصري ، وعدوها "مجازفة إيرانية" (٦٦) . وقد انتقد سيروس ناصري بشدة عدم جدية الاتحاد الأوربي في مفاوضاته مع إيران ، ونبه إلى أن ذلك قد يضر باتفاق باريس (٦٧).

وفي ظل ظروف عدم التوافق الأوربي– الإيراني ، اقر مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) في الخامس عشر من أيار / مايو عام ٢٠٠٥ وبأغلبية كبيرة قرار إنتاج الوقود النووي ، ونص القرار على ان حكومة جمهورية إيران الإسلامية مصرة على توفير تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية للأمة،لضمان دورة إنتاج الوقود وإنتاج (٢٠٠٠٠ ميكاواط) من الكهرباء (٦٨) .

شكل هذا التطور تهديدا لمسيرة المفاوضات الأوربية – الإيرانية، وحذر وزراء خارجية الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في خطاب موجه إلى حسن روحاني مسؤول الملف النووي الإيراني ، بان الدول الأوربية ستدعم سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي (٦٩). وحذر المسؤولون الإيرانيون بدورهم وعبر تصريح حميد رضا آصفي (المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية) ،الأوربيين من أية ضغوط قد تدفعهم إلى التخلي عن كل التزاماتهم الدولية بشأن ملفهم النووي ، في إشارة إلى تهديد الاتحاد الأوربي بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي (٧٠).

بعد انتخاب محمود احمدي نجاد رئيسا لإيران في حزيران /يونيو ٢٠٠٥ ، لم يطرأ على الموقف الإيراني أي تغيير ، وأكد نجاد في أول تصريح له " حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية "، داعيا أوربا إلى أن يكون أداؤها قائما على أساس الاحترام المتبادل والوفاء بوعودها، مؤكدا في الوقت ذاته على أن حكومته سوف تستمر في مواصلة المباحثات النووية مع الاتحاد الأوربي (٧١).

حدد الاتحاد الأوربي بدوره شهر تموز / يوليو عام ٢٠٠٥ موعدا لتقديم بعض المقترحات لدفع إيران نحو تمديد وتجميد أنشطتها النووية الحساسة وخاصة تلك التي تتعلق بتخصيب اليورانيوم والخروج من خلال هذه المقترحات باتفاق مع إيران ينتهي بموجبه ملف إيران النووي [٧٢] ، لكن إيران حذرت وعبر تصريح وزير خارجيتها كمال خرازي ، بأنها ستراجع موقفها من المحادثات مع الاتحاد الأوربي، إذا لم تتضمن المقترحات المزمع تقديمها من قبل الدول الثلاث حق إيران في تخصيب اليورانيوم، وصرح خرازي في هذا الصدد قائلا " إذا لم يتضمن الاقتراح الجديد لدول الاتحاد الأوربي عملية تخصيب اليورانيوم ، فإننا سنتخذ قرارات جديدة حينئذ " [٧٣] وكان محمد خاتمي الرئيس الإيراني (المنتهية ولايته) قد صرح "أن إيران ستستأنف قريبا بعض النشاطات النووية الحساسة بغض النظر عن المقترحات التي سيقدمها الاتحاد الأوربي للعدول عن ذلك " [٧٤] .

تقدمت الدول الأوربية الثلاث (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) في الرابع من آب / أغسطس عام ٢٠٠٥ بمجموعة مقترحات إلى إيران كانت بمثابة تطبيق لاتفاق باريس الذي ابرمه الجانبان في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ٢٠٠٤ ، وتضمنت المقترحات الأوربية النقاط الآتية :

١. الاعتراف بحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي .
٢. تزويد إيران بالوقود النووي بشكل مستمر .
٣. السماح لإيران القيام بدور إقليمي اكبر .
٤. تقديم حوافز تجارية واقتصادية لإيران تتمثل بإقامة تعاون تجاري بين الاتحاد الأوربي وإيران ودعم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية[٧٥].
٥. دعم الاتحاد الأوربي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية .
٦. تقديم إيران ضمانات موضوعية بعدم سعيها لإنتاج أسلحة نووية وان برنامجها النووي للأغراض السلمية .

لكن إيران رفضت المقترحات أعلاه، لأنها لم تتضمن السماح بتخصيب اليورانيوم[٧٦]، وتقدمت إلى الدول الأوربية الثلاث بمقترحات تضمنت النقاط الآتية :

١. أن تعترف أوربا بحق إيران بتخصيب اليورانيوم .
٢. استمرار إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم طواعية ، والسماح لها بإنتاج الوقود النووي .
٣. أن يقدم الاتحاد الأوربي ضمانات دولية بعدم تعرض برنامجها النووي إلى أي هجوم عسكري .
٤. وضع جدول زمني يتناسب مع أنشطة تخصيب اليورانيوم ضمن المسموح به .

٥. استئناف النشاط النووي في أصفهان وناتانز وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

رفض الاتحاد الأوربي المقترحات الإيرانية، وتسبب الإصرار و الرفض الإيراني والأوربي المتبادل لمقترحات كل منهما في تصاعد الأزمة بينهما ، وازدادت بشكل كبير بعد أن قررت إيران استئناف بعض أنشطة تخصيب اليورانيوم في محطة أصفهان النووية، بعد أن رفعت الأختام التي سبق وان وضعها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهددت بأنها سوف تعمل على تركيب أجهزة الطرد المركزي (٧٧) .

إزاء الموقف الإيراني الأخير دعت الدول الأوربية الثلاث إلى اجتماع طارئ لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أصدر بدوره قرارا طالب فيه إيران بوقف العمل في مفاعل أصفهان ، والالتزام بالاتفاق مع الاتحاد الأوربي ، وأمهل القرار إيران حتى مطلع شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، لإغلاق محطة أصفهان النووية (٧٨). ولم تستجب إيران لقرار الوكالة، مما دفع مجلس محافظي الوكالة إلى إصدار قرار أخر في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، أدان من خلاله إيران لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية ، وانتهاكها لمعاهدة حظر الانتشار النووي من خلال قيامها بأنشطة نووية سرية لا تعلم الوكالة الدولية بها ، وهو ما يدعو مستقبلا إلى النظر في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ، وإمكانية فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إيران ضمن مواد الفصل السابع ، من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (٧٩) .

شكل هذا التطور تصعيدا حادا وأزمة حقيقية بين الجانبين ، مما دفع وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لتهدئة الأجواء من خلال التأكيد على ضرورة حسم الملف النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية(٨٠).

لم يمنع تصريح سترو من قيام الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد على المصادقة على قرار مجلس الشورى الإيراني والصادر في العشرين من تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٥ ، والذي نص على حق إيران في رفض نظام المراقبة المشددة لمنشآتها النووية ، واستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، إذا أحيل ملفها النووي إلى مجلس الأمن ، وهدد القرار أيضا بإمكانية انسحاب إيران من البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه في وقت سابق (٨١).

وعلى الرغم من حالة التصعيد والتأزم بين الجانبين ، فقد أجرت الدول الأوربية الثلاث وإيران جولة أخرى من المفاوضات في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ ، في ظل توقعات بعدم التوصل إلى نتيجة نهائية ، مع إصرار كلا الجانبين على موقفهما ، وقال وصرح الخارجية الإيراني (منوشهر متقي) قائلا " أن المحادثات بين الجانبين يجب أن تكون بلا شروط مسبقة ، وان تضع جدولا زمنيا لاستئناف إيران تخصيب اليورانيوم الذي علق بناءا على اتفاق مع الثلاثي الأوربي عام ٢٠٠٣ " وأضاف " لا نريد محادثات لمجرد إجراء محادثات"(٨٢) . وبالفعل لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق خلال مباحثات كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، وهو ما دفع الحكومة

الإيرانية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ إلى رفع الأختام عن مجمع ناتانز للأبحاث النووية التي قام بوضعها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد دفع الإجراء الإيراني الأخير ،الوكالة الدولية إلى إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن من آذار / مارس ٢٠٠٦ (٨٣) ، والذي أصدر بدوره قرارا في التاسع والعشرين من الشهر ذاته ٢٠٠٦، أمهل بموجبه إيران حتى الحادي والثلاثين من آب / أغسطس ٢٠٠٦ لتعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم ، ولم يشر القرار إلى التهديد بفرض عقوبات على إيران (٨٤) .

بالرغم من رفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن ، فان الاتحاد الأوربي ومن خلال الدول الثلاث (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا) استمرت في جهودها ، وعرضت في محاولة جديدة منها لإقناع إيران بالاستجابة لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، مشروع مفاعل نووي يعمل بالمياه الخفيفة مع مجموعة من الحوافز الأخرى ومنها تعليق مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن ، وتضمن مشروع الاتحاد الأوربي الجديد البنود الآتية :

١. تعترف المجموعة الدولية بحق إيران المشروع في انتاج الطاقة النووية لغايات سلمية انسجاما مع معاهدة الحد من الانتشار النووي، ودعم البرنامج النووي المدني الإيراني بقوة، بما في ذلك بناء مفاعلات جديدة بالمياه الخفيفة عبر مشاريع مشتركة وإقامة موقع يتيح تخزين احتياطي من الوقود النووي يكفي لخمس سنوات بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها .
٢. تعليق مناقشة القضية الإيرانية في مجلس الأمن الدولي .
٣. دعم تنظيم منتدى إقليمي حكومي لوضع الترتيبات الأمنية الإقليمية وعلاقة تعاون حول مسائل أمنية مهمة، بما فيها ضمانات حول وحدة الأراضي والسيادة السياسية .
٤. دعم إنشاء منطقة حرة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .
٥. إقامة شراكة إستراتيجية على المدى البعيد بين الاتحاد الأوربي وإيران، والتعاون في مجال الطائرات المدنية وسحب القيود المفروضة على شركات صنع الطائرات لتصدير طائرات مدنية إلى إيران، وتمكين إيران من شراء طائرات حديثة لأسطولها .
٦. تتعهد إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ووقف كل نشاط مرتبط بالتخصيب، وإعادة المعالجة والقيام بذلك خلال المفاوضات الحالية . ومعاودة تطبيق البروتوكول الإضافي (لعمليات التفتيش الموسعة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية) وتأكيد الوكالة الدولية إن كل المشاكل المطروحة والمسائل الدولية الأخرى قد حلت وأنها في وضع يمكنها من القول أن لا نشاط نووياً مخفي. وهدد الاتحاد الأوربي باتخاذ تدابير ضد إيران إذا لم تتعاون مع المجتمع الدولي منها:

١) تدابير تستهدف البرامج النووية والصواريخ في إيران وحظر تصدير المعدات والتكنولوجيا المتعلقة بهذه البرامج إلى إيران، وتعليق التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنع الشركات المساهمة في هذه الصناعات من الاستثمار، ومنع الإيرانيين من أن يدرسوا في الخارج في اختصاصات متعلقة بالتطور النووي والصواريخ .

٢) تجميد الاتصالات الثنائية ومنع الشخصيات وكبار المسؤولين من الحصول على تأشيرات السفر .

٣) تجميد أصول الأفراد والمنظمات المرتبطة بالنظام والقريبة منه .

٤) حظر على الأسلحة المرسلة إلى إيران .

٥) حظر على تصدير منتجات محددة (منها النفط المكرر ومشتقات نفطية) .

٦) التوقف عن دعم طلب إيران للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنع أي تعاون أو استثمار في إيران في بعض القطاعات .

٧) تجميد أصول المؤسسات المالية الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وخفض حجم القروض المقدمة للحكومة الإيرانية [٨٥] .

رفضت إيران المقترح الأوربي الجديد ، وقال الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ، " " إن الحافز الوحيد المقبول لإيران هو "تنفيذ اتفاقية عدم الانتشار النووي" [٨٦]. كما قدمت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، مجموعة من المقترحات والحوافز للتعاون في المجالين النووي والاقتصادي مع إيران مقابل تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، لكن هذه المقترحات لم تلب الطموحات الإيرانية بسبب نقاط الخلاف حولها وتتلخص الحوافز ونقاط الخلاف بالاتي :

١. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة إيران في تطوير التكنولوجيا النووية الإيرانية للأغراض المدنية مقابل وقف تخصيب اليورانيوم ، والجانب الإيراني يقول أن العرض لا يتضمن ضمانات قانونية أو تنفيذية واضحة أو جدولا زمنيا ، كما لا يتضمن تفاصيل حول طريقة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .

٢. رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران منذ عام ١٩٧٩ ، والخلاف الإيراني بشان هذه النقطة عدم تضمينها جدولا زمنيا أو ضمانات قانونية .

٣. استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك في المفاوضات بين الاتحاد الأوربي وإيران، نقطة الخلاف عدم وجود ضمانات تنفيذية أو تحديد جدول زمني بشأنها .

ودخل الاتحاد الأوربي وإيران بعدها في مباحثات بشان هذه الحوافز ، وطالبت إيران الأوربيين بإزالة الغموض في النقاط الواردة في العرض وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي قائلا " إن النقاط الغامضة تظهر أكثر فأكثر ، كلما تعمق الإيرانيون

في درس العرض " وأضاف " إن النقاط الغامضة تتعلق بمسائل سياسية واقتصادية وطريقة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية " وأكد " ان الرد الإيراني لن يأتي دفعة واحدة " وقد هدد المسؤولون الأوربيون إيران بفرض عقوبات عليها عن طريق مجلس الأمن، إذا استمرت في أنشطتها النووية (٨٧) . وقد بحث الجانبان الأوربي و الإيراني في فيينا في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ هذه الحوافز، والرد الذي قدمته إيران بشأنها في الثاني والعشرين من آب / أغسطس ٢٠٠٦ والذي انتقده المسؤولون الأوربيون بحجة عدم الوضوح، وكانت الفرصة الأخيرة بالنسبة إلى إيران ولتفادي فرض عقوبات دولية عليها ، في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ ، عندما اجتمع خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي ، مع علي لاريجاني مسؤول الملف النووي الإيراني في العاصمة النمساوية (فيينا)، وكانت نتيجة هذه المباحثات كسابقاتها دون التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين (٨٨) ، وهو ما دفع الدول الأوربية الثلاث في نهاية المطاف إلى صياغة مشروع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران ، ونتيجة لمعارضة روسيا الاتحادية للعقوبات، بسبب مصالحها في إيران ،فقد أجريت بعض التعديلات عليها ، وأصدر مجلس الأمن الدولي في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ القرار رقم ١٧٣٧ والذي نص على فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وأخرى مرتبطة ببرنامج إيران النووي وتضمن القرار ما يأتي :

١. على إيران تعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم الحساسة ،وبطريقة يمكن للوكالة الدولية التحقق منها .
٢. على جميع الدول أن تمتنع عن تسليم إيران أو بيعها أو تمويلها مباشرة أية معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن ان تسهم في نشاطات إيران النووية والبالستية ، وحدد القرار هذه الأنشطة بـ (تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمشاريع المرتبطة بالمحركات العاملة بالمياه الثقيلة وتطوير صواريخ معدة لحمل رؤوس نووية) . وحذر القرار إيران في حالة عدم امتثالها ، بفرض عقوبات إضافية وفق المادة ١٤ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ، والتي تنص على فرض عقوبات اقتصادية فقط(٨٩).

جاء الرد الإيراني على القرار الدولي عبر تصريح محمود احمدي نجاد ، الذي وصف القرار الدولي بفرض عقوبات عليها ، بأنه " سياسي وغير قانوني ويفتقر إلى أساس ودليل قانوني " (٩٠) .

لم تستجب إيران لقرار مجلس الأمن الدولي ، واستمرت في أنشطة تخصيب اليورانيوم ، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار ١٧٤٧ في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٧ ، والذي فرض عقوبات إضافية على إيران ، ونص القرار الجديد والذي فرض عقوبات أكثر تشددا من القرار رقم ١٧٣٧ وتضمن الآتي :

١. فرض حظر بيع وشراء الأسلحة على إيران .
٢. منع التعامل مع بنك "صباح "والتابع للحكومة الإيرانية .
٣. حظر التعامل مع (٢٨) شخصية وهيئة ومنظمة أورد مجلس الأمن أسماءها في القرار، لارتباطها بالحرس الثوري الإيراني .
٤. حظر سفر الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني ، وان تتحفظ الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة على تنقلاتهم والأخبار عنهم[٩١].

برغم فرض العقوبات الإضافية على إيران ، فان الاتحاد الأوربي لم يقطع اتصالاته بالحكومة الإيرانية ، وأجرى خافيير سولانا عددا من اللقاءات مع علي لاريجاني و سعيد جليلي الذي خلف لاريجاني في إدارة الملف النووي الإيراني ، لكن هذه اللقاءات لم تثمر عن أي تقدم يذكر ، ولم يشهد عام ٢٠٠٧ أي منعطف في مسار أزمة الملف النووي الإيراني . وبقت الأزمة النووية الإيرانية على حالها ، واستمر أطراف الأزمة على مواقفهم [٩٢] . وصّرح محمد البرادعي ، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناسبات عدة " إن الوكالة الدولية لا تستطيع أن تقدم التأكيدات المطلوبة بخصوص الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني " وأعلن البرادعي في اجتماع لمجلس حكام الوكالة الدولية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧ " إن سجل إيران في إخفاء أنشطتها النووية يعني أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تكون على ثقة حيال أنشطة إيران الحالية " [٩٣] .

دخلت أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٨ ، ولم تشهد أي انفراج ، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصرارا على مواصلة برنامجها النووي ، وهدد مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي إذا لم يتم حل الأزمة النووية الإيرانية سلميا.

وأمام إصرار إيران على مواصلة أنشطتها النووية ، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي ، قرر الأخير فرض عقوبات أضافية أخرى على إيران ، بموجب القرار رقم ١٨٠٣ الصادر في الثالث من آذار / مارس ٢٠٠٨ والذي دعمته بريطانيا وفرنسا ونص على جملة من العقوبات وهي كالآتي :

١. حظر التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني .
٢. تفتيش الشحنات من وإلى إيران إذا اشتبه بأنها تحوي على سلع تضمنتها العقوبات .
٣. فرض رقابة على أنشطة مصرفي (ملي وصادرات) الإيرانيين لاشتباه بارتباطهما بالبرنامج النووي الإيراني .
٤. على جميع الدول " الالتزام والحذر " فيما يخص عقد اتفاقيات تجارية مع إيران ، أو تقديم أي التزامات بما في ذلك فتح الاعتمادات وتقديم الضمانات أو عمليات التامين .

٥. زيادة عدد المؤسسات والأشخاص المشمولين بتجميد الأرصدة وحظر السفر ، للاشتباه بصلتهم بالبرنامج النووي الإيراني ، حيث شمل القرار الجديد اثنتا عشرة شركة وثلاثة عشر مسؤولا إيرانيا (٩٤).

وبرغم تشديد مجلس الأمن الدولي للعقوبات على إيران ، فانه أكد على أهمية بقاء المفاوضات واعتماد الحلول السلمية والدبلوماسية للملف النووي الإيراني ، وهو ما دفع بعد ذلك الدول الكبرى إلى تكليف خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي بإجراء مفاوضات جديدة مع إيران (٩٥) .

كان موقف إيران من قرار مجلس الأمن الدولي (١٨٠٣) ، والذي فرض المجموعة الأخيرة من العقوبات عليها أكثر تشددا مما سبق،إذ قللت من أهمية القرار وعدته غير قانوني، حيث أكد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ، إن إيران ماضية قدما في برنامجها النووي ، وأعلن وقف التفاوض مع الاتحاد الأوربي ، وأكد على حصر مسألة النقاش بشان الملف النووي الإيراني بين بلاده والوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط ، وشدد على أنّ إيران لن تعود إلى التفاوض مع الاتحاد الأوربي. لكن الرد الإيراني قوبل برفض من قبل الاتحاد الأوربي ، الذي أكد مجددا على عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل تام ، لكن ذلك لم يثن إيران عن قرارها بعدم العودة إلى المفاوضات مع الاتحاد الأوربي (٩٦). وعلى ما يبدو أن إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية ، وعدم اكتراثها للعقوبات الدولية ، نابع من قناعاتها بان هذه العقوبات ستتلاشى تدريجيا مع مرور الزمن ، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي فرضت على الهند والباكستان بعد أجراء تفجيراتهما النووية عام ١٩٩٨(٩٧). وبقرار إيران النهائي بوقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي، والتي استمرت لأكثر من أربعة سنوات، انتهى دور الاتحاد من دون أن تحقق هذه المفاوضات أي نجاح في حسم الملف النووي الإيراني ، بل أن بعض المصادر أشارت إلى أن برنامج إيران النووي تطور أكثر خلال فترة المفاوضات مع الاتحاد الأوربي ولاسيما بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)،من خلال زيادة تركيب أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في عملية تخصيب اليورانيوم(٩٨). وأصبح الملف النووي الإيراني محصورا بعد ذلك بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائدا ألمانيا ، والتي عرضت مؤخرا على إيران مجموعة من الحوافز في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن الإقليمي ، مقابل وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، لكن إيران رفضت العرض لأنه لم يتضمن حقها بتخصيب اليورانيوم (٩٩) . ولازالت أزمة ملف إيران النووي عالقة ولم تحسم لحد كتابة هذه السطور .

خلاصة:

برزت أزمة ملف إيران النووي على الساحة الدولية منذ عام ٢٠٠٢ ، عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عن وجود مفاعلات نووية سرية في إيران ، لم تكشف عنها الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية .ومنذ ذلك الوقت اخذ هذا الملف يتأزم تدريجيا ، حتى وصل مرحلة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بإحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي وفرض عقوبات دولية على إيران لرفضها إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وإزاء هذا التصعيد وتلافيا لحدوث أي مواجهة عسكرية مع إيران تبنى الاتحاد الأوربي ومن خلال ثلاثة دول من أعضاءه (بريطانيا وفرنسا و ألمانيا) القيام بإجراء مفاوضات مع إيران في محاولة لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وبدأت المساعي الأوربية منذ نهاية عام ٢٠٠٣ ، وتوصلت مع إيران في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ إلى اتفاق تعهدت فيه الدول الأوربية بتقديم حوافز تجارية واقتصادية وتقنية مقابل تخلي إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وقد أعلنت إيران بموجب هذا الاتفاق تعليقها أنشطة تخصيب اليورانيوم بصورة وقتية ، أثناء فترة المفاوضات فقط .

استمرت المفاوضات الأوربية – الإيرانية لأكثر من أربع سنوات ، تقدمت خلالها الدول الأوربية بالعديد من العروض والحوافز إلى إيران التي رفضت بدورها تلك الحوافز لأنها لم تتضمن السماح لإيران القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم ، وهو ما دفع الجانب الإيراني إلى استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، وبالمقابل قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي في آذار / مارس من عام ٢٠٠٦ ، والذي أصدر بدوره عدد من القرارات طالب فيها إيران بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم ، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لكن إيران لم تستجب لقرارات مجلس الأمن الدولي ، الأمر الذي دفع مجلس الأمن في نهاية المطاف إلى إصدار ثلاثة قرارات (١٧٣٧ –٢٠٠٦) ، (١٧٤٧ – ٢٠٠٧) ، (١٨٠٣ – ٢٠٠٨) ، فرض بموجبها عقوبات دولية على برنامج إيران النووي وكل ما يتعلق به ، وقد دفع القرار الثالث إيران إلى إعلان إنهاء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي ، وحصرها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورغم انتهاء هذه المفاوضات لكن ملف إيران النووي لم ينته لحد كتابة هذه السطور، والخيارات الدولية في التعامل مع هذا الملف مستقبلا مفتوحة على كل الاحتمالات .

مصادر البحث وهوامشه

(١) محمد وصفي أبو مغلي ، ((حقيقة القدرات النووية الإيرانية)) ، مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة) ، العدد ٣-٤ ، السنة ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .

(٢) احمد عبد الحليم ، ((خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين : حقائقها واحتمالات تطورها)) ، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) ، العدد ٢٧١ ، السنة ٢٠٠١ ، ص ١٣١ .

(٣) رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، (الأوائل للنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠٠٦) ، ص ١١٤ ؛

(Nuclear Program Of Iran) , :www.er. Wikipedia.org./wiki/Nuclear_program _of Iran

(٤) أقرت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ بعد ان وافقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا . للتفاصيل حول بنود المعاهدة والدول التي وقعت عليها انظر : ك . سوبر أهماينام ، أساطير وحقائق نووية ، ترجمة جلال عبد القادر السامرائي ،(دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – ١٩٨٧) ، ص ص ٣٣٩ – ٣٥٢ .

(٥) إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة ، تأسست عام ١٩٥٦ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ومجموعة اخرى من الدول ،وقد اجتمع مندوبو ثمانية عشر دولة في العاصمة الأمريكية واشنطن ووضعوا مسودة النظام الأساسي للمنظمة ، والمكّون (من ٢٣ مادة) ، واعترف رسميا بها منذ عام ١٩٥٧ ، ومقرها العاصمة النمساوية فيينا. محمد سالم الكواز ،((البرنامج النووي الإيراني : النشأة، التطور ، الدوافع)) ، بحث غير منشور محفوظ في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، السنة ٢٠٠٦، ص ٢ .

(٦) تميم هاني خلاف ، ((القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والإقليمي)) ، مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام ، القاهرة) ، العدد ١٤٢ ، السنة ٢٠٠٠ ، ص ١٥١ ؛

(Nuclear Program Of Iran),Op.Cit

(٧) الكواز، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٨) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣١ ؛ فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر ، ((الأزمة النووية الإيرانية – التطورات – الدوافع والدلالات الاستراتيجية)) ، مجلة دراسات إيرانية ، (مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة) ، العدد ٥-٦ ، السنة ٢٠٠٦ ، ص ١٣٦ .

(٩) خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(١٠) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣١ .

(١١) أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص٤١ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص٤١ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص٤٦ .

(١٤) إبراهيم خليل العلاف ، القدرات النووية في الشرق الأوسط ، سلسلة شؤون إقليمية رقم (١٠) ، (دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص ٣٢ ؛ صحيفة الزمان (لندن) ، ١٩ / ٦ / ٢٠٠٤) . أشار الراوي في كتابه البرنامج النووي الإيراني، إلى أن تعليق إيران لنشاطاتها النووية بعد عام ١٩٧٩ يعو إلى الأسباب التالية :

١ . عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية لإكمال العمل في مفاعلات بوشهر ، في الوقت الذي رفض فيه الحصول على المساعدات الضرورية من الخارج .
٢. هروب اغلب الخبراء النوويين الإيرانيين بعد قيام الثورة الإيرانية إلى الخارج.
٣. رفض الدول الغربية و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا التعاون مع النظام الإيراني الجديد .
٤. لم تكن لدى الحكومة الإيرانية الجديدة اتجاه نحو إعطاء أهمية لبناء المشاريع النووية أو السعي لتجهيزها بالمواد اللازمة لها . الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(١٥) الكواز ، المصدر السابق ، ص ٧ . أشارت بعض المصادر إلى أن الحكومة الإيرانية الجديدة التي جاءت بعد سقوط نظام الشاه ، لم توقف النشاطات النووية بشكل كامل ، بدليل استمرار العمل في المفاعل في كلية أمير آباد التكنولوجية ، واستمرار عمل أكثر من ١٣ خبيرا نوويا و ٣٠٠ فنيا في محطة بوشهر النووية وتعيين آية الله بهشتي عام ١٩٨١ مسؤولا عن إدارة البرنامج النووي الإيراني . الراوي ، المصدر السابق ص ص ١١٩ –١٢١ .

(١٦) أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص٤٧ . للتفاصيل حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية الجديدة تجاه مفاعلاتها النووية والشركات العاملة.انظر الراوي، المصدر السابق، ص ص ١١٨–١١٩.

(١٧) الكواز ، المصدر السابق ، ص ٧ ؛ الخزار وناصر ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٦–١٣٧ .

(١٨) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٢ .

(١٩) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٢٠) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٢ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

(٢٢) خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١ ؛ العلاف ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢٣) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ ؛ خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٢٤) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٣٢ ؛ خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥١. للتفاصيل حول التعاون النووي الإيراني – الصيني انظر الكواز ، المصدر السابق ، ص ص ١٠ – ١١

(٢٥) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢٦) للتفاصيل حول التعاون النووي الإيراني– الروسي، انظر الراوي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٢ – ١٣٥ ؛ الكواز ، المصدر السابق ، ص ص ١١–١٣ ؛ الخزار وناصر ، المصدر السابق ، ص٨ ١٢.

(٢٧) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ ؛ صحيفة الزمان ، ١٩ / ٩/ ٢٠٠٤.

(٢٨) خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٢٩) عبد الحليم ، المصدر السابق ،ص ١٣٣ .

(٣٠) العلاف ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦ – ٣٧ ؛ خلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٣١) منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (مجاهدي الشعب الإيراني) هي أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية. تأسست المنظمة عام ١٩٦٥ على أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه. وبعد سقوط نظام الشاه نتيجة الثورة بقيادة آية الله الخميني في عام ١٩٧٩ والتي أدت منظمة مجاهدي خلق دورًا كبيرًا في انتصارها بعد أن أعدم نظام الشاه مؤسسيها وعددًا كبيرًا من أعضاء قيادتها، ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد وصلت بعد عامين ونصف العام من الثورة إلى حد التقاتل بين الجانبين في صراع محتدم ومستمر . للمزيد من التفاصيل انظر : (منظمة مجاهدي خلق) على الموقع:

www.ar.Wikipedia.org./wiki

(٣٢) كينيث آر . تيرمان ، العد العكسي للأزمة : المواجهة النووية المقبلة مع إيران ،ترجمة دار العلم للملايين، (دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص ص٢٨٥ –٢٨٦؛

Robert J. Einhorn ((A Transatlantic Strategy on Iran s Nuclear program)) , Autumn - 2004 , : www. twq . com /04 autumn / docs / einhorn .pdf .

(٣٣) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ ؛

(Nuclear Weapons Developments 2002 -2006) ,:www. Global Security-.org /wmd/world/iran/nuke.htm

(٣٤) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ .

(٣٦) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .س

(٣٧) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٣٨) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٣٩) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ ؛ محمد سالم احمد الكواز ، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني ، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٦) ،(دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦)،ص ٥٦.

(٤٠) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ ؛ الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ٥٧.

(٤١) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٤٢) الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ ؛

Landau And Ephraim Asculai, ((Iran s Nuclear program and Negotiations with the Eu -3)) November 2005 :www. tau . ac .il / jcss / sa /v8 n3 p3 an –html

(٤٤) تيرمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

(٤٥) أشار تقريرالبرادعي الثالث والذي رفعه إلى مجلس الوكالة في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٣ إلى عدد من الحالات ضمن النشاطات النووية الإيرانية والتي سجلت في غير صالح إيران . للتفاصيل انظر : الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ ؛ (Nuclear Program Of Iran),Op.Cit

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ ؛

John Wolf stall, ((Understanding Iran's Nuclear maneuvers)) , January 12-2006 : www. csis.org/media/csis/pubs/060112_ wolf stall hat . pdf

(٤٨) Robert J. Einhorn. Op. Cit .

(٤٩) إثمار كاظم العبيدي ، الأزمة النووية الإيرانية بين الضربة الأمريكية والدبلوماسية الأوربية ، سلسلة أوراق دولية،(مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ١٥١ ، السنة ٢٠٠٦ ص١٨ ؛ الراوي، المصدر السابق ، ص ١٩٣،ص ٢٣٣ .

(٥٠) علي محمد حسين العامري ، أزمة إيران النووية بين التصعيد والتهدئة ، سلسلة أوراق دولية ، (مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد) ،العدد ١٥٥ ، السنة ٢٠٠٧ ، ص ١٤ ؛ الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ ، ص ٢٣٣؛ الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية، ص ٥٨.

(٥١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، ١/ ٢/ ٢٠٠٤ .

(٥٢) صحيفة الزمان (لندن) ، ١٠ / ٦ / ٢٠٠٤ .

(٥٣) صحيفة الزمان ، ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ ؛ ١٩ / ٩ / ٢٠٠٤ .

(٥٤) صحيفة التآخي (بغداد) ، ٧ / ٩ /٢٠٠٤ .

(٥٥) صحيفة الزمان ، ٨/ ٩ /٢٠٠٤ .

(٥٦) صحيفة الرأي (بغداد) ، ١٤ /٩/ ٢٠٠٤ .

(٥٧) جاءت المبادرة الأوربية بعد اتفاق تم بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠٤ ، وتضمن الاجتماع الذي ضم الدول الصناعية الثمانية :

١. تعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في مكافحتها لتهريب المخدرات .

٢. أن تقوم إيران بتعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم ولمدة غير محددة .

٣. إذا علقت إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم ، فان الاتحاد الأوربي على استعداد لإجراء مفاوضات مع إيران بشان التعاون التجاري .

٤. استعداد الاتحاد الأوربي دعم انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية .

٥. سيتعاون الاتحاد الأوربي مع إيران في إطار مكافحة " الإرهاب " وستبقى منظمة مجاهدي خلق في نظر الأوربيين " منظمة إرهابية " والعمل من أجل القضاء على عناصرها .

فرقد داؤود سلمان ، المبادرة الأوربية لحل الأزمة النووية الإيرانية ، نشرة شؤون إيرانية (مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة) ، العدد ٤ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ص ٢ ؛ الراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٥٨) حيدر عبد الواحد ناصر ، العصا والجزرة أو صفقة الفرصة الأخيرة. هل ستكون بداية النهاية للأزمة ؟، نشرة شؤون إيرانية (مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة) ، العدد ٤ ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ ، ص ٣ ؛ صحيفة الصباح (بغداد) ، ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٤ .

(٥٩) صحيفة الزمان ، ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٤ .

(٦٠) صحيفة الشرق الأوسط ، ٦ /١١/٢٠٠٤.

(٦١) صحيفة التآخي ، ٢٦ /٣ / ٢٠٠٥ ؛ الراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .

(٦٢) الراوي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٦–٢٣٧ .

(٦٣) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٦٤) صحيفة الشرق الأوسط ، ١/ ١٢ / ٢٠٠٤ .

(٦٥) صحيفة التآخي ، ٢٦ /٣ / ٢٠٠٥ .

(٦٦) صحيفة الزمان ، ٥ /٣ /٢٠٠٥ .

(٦٧) صحيفة الزمان ، ٧ /٣ /٢٠٠٥ .

(٦٨) صحيفة الصباح ، ١٦ / ٥ / ٢٠٠٥ .

(٦٩) المصدر نفسه .

(٧٠) صحيفة الزمان ، ٢٣ /٣ /٢٠٠٥ .

(٧١) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٧٢) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٨ / ٦ /٢٠٠٥ .

(٧٣) صحيفة الزمان ، ١٨ /٧ /٢٠٠٥ .

(٧٤) صحيفة الزمان ، ٢٦ /٧ /٢٠٠٥ .

(٧٥) منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية ١٥٢ عضو من دول العالم أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام١٩٩٥. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. ar.wikipedia.org/wiki

(٧٦) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٩ ؛
Muhammad Sahimi , ((Iran Nuclear program , The European unions proposal , Iran Defiance , and the Emerging Crisis)), 9-9-2005. www. payvand .com /news /05/sep/1070 . html-60k.

(٧٧) العامري ، المصدر السابق ، ص ١٥ ؛ صحيفة الزمان ، ٨ /٨ /٢٠٠٥ ؛
Muhammad Sahimi , Op.Cit .

(٧٨) صحيفة الشرق الأوسط ، ١٤ / ٨ /٢٠٠٥ ؛
(Nuclear Weapons Developments 2002-2006) , Op .Cit .

(٧٩) العامري ، المصدر السابق ، ص ١٥ ؛
(USA-Europe Statement onIran),:www.brookings.edu/fp/cuse/Iran_Statement . pdf

(٨٠) العامري ، المصدر السابق، ص ١٥ .

(٨١) صحيفة الصباح ، ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٥.

(٨٢) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢١ / ١٢ /٢٠٠٥ ؛ ٢٢ / ١٢ /٢٠٠٥ .

(٨٣) صحيفة الزمان ، ٣٠ / ٣/ ٢٠٠٦ ؛
Sharon Squassoni,((Iran Nuclear program : Recent Developments)) , September – 6-2006 , www. fas . org /sgp/ crs / nuke / Rs 21592 . pdf .

(٨٤) صحيفة التآخي ، ٤/٨ / ٢٠٠٦؛ Ibid

(٨٥) صحيفة الزمان ، ٢١ / ٥/ ٢٠٠٦ ؛ Ibid

(٨٦) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٥ / ٥ /٢٠٠٦ .

(٨٧) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٢ / ٧ /٢٠٠٦ .

(٨٨) صحيفة الزمان ، ١١ / ٩/ ٢٠٠٦ ؛ صحيفة التآخي ، ٩/١٢ / ٢٠٠٦ .

(٨٩) صحيفة الزمان ، ٢٣ / ١٢/ ٢٠٠٦ ؛ ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦؛ (Nuclear Weapons Developments)

(٩٠) صحيفة الزمان ، ١١ / ١/ ٢٠٠٦؛
Philip H. Gordon ((America , Europe , And the Nuclear challenge from Iran)) , Jun 17-18-2007 : www. gmfus .org / doc / Gordon Philip _Us Iran . pdf .

(٩١) (إيران والمسألة النووية) ، مقالة منشورة بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٠٧ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : WWW.BBC ARABIC.COM

(٩٢) (الملف النووي الإيراني في ٢٠٠٧ ... قطار بلا كوابح) : مقالة منشورة بتاريخ ٢٣ / ١٢ /٢٠٠٧ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : WWW. BBC ARABIC .COM

(٩٣) المصدر نفسه .

(٩٤) (مجلس الأمن الدولي يقر مجموعة ثالثة من العقوبات على إيران) (نشرة واشنطن) ، مقالة منشورة بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠٠٨ في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على موقع مكتب الأعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية WWW.USINFO. STATE .GOV . COM.

(مجلس الأمن يشدد العقوبات على إيران) ، مقالة منشورة بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠٠٨ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : WWW.BBC ARABIC .COM

(٩٥) المصدر نفسه . لقد انعكست العقوبات الدولية بشكل مباشر على المجتمع الإيراني ، وأثرت سلبيا عليه . للمزيد من المعلومات حول أثار هذه العقوبات على إيران انظر :

(Frequently Asked Questions on Iran Nuclear program) August 30 - 2007 in :www.aipac.org/publicions/AIPAC Analyses FAQs Iran Nuke 8-30-2007.pdf

(٩٦) (قراءة تحليلية للقرار (١٨٠٣) بشان البرنامج النووي الإيراني ، مقالة منشورة بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٨ في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

WWW.AKHBAR ALKHALEEJ . COM .

(٩٧) Robert J. Einhorn Op.Cit

(٩٨) للمزيد من التفاصيل حول تطور برنامج إيران النووي ومدى ما ركبته من أجهزة طرد بعد عام ٢٠٠٥ انظر:

David Albright ((Iran s Nuclear program : status and uncertainties)) March 15-2007:www.isis-online .org /publications/iran/Albright Testimony 15 March 2007

(٩٩) (الدول الكبرى تشترط على إيران وقف تخصيب اليورانيوم)، مقالة منشورة بتاريخ ٤ /٥ / ٢٠٠٨ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع :

WWW. AHRAM . org . ed / INDEX .asp ? cur FN = woral3 , Htm&D/D = 9572 .



خارطة تبيّن المواقع النووية الإيرانية الرئيسة

نقلا من شبكة المعلومات الدولية عن الموقع

news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_stm – k

þòþç ' 1ûþþ' Hþçþß ' þòþ' 1þàþß × Hþãþß '
þŽþŸ 0 Hþãþç # þŽûþþçþŽþãþß #

*J 1þãþŽþÌþß ' Fûþþ£þ£ /þãþ£þã þòþàþË H /þÌþ³þß ' /þãþ£ /ûþþãþ

: þ"þ»þüþ§þß '
J H Hþçþß ' þŽû-þŸþãþŽþç 1þ' 1þŽ 7 ' þòþÓ þ"ûþ H Hþçþß ' F ' 1ûþ ' *þŽ 7þ
) /þŽûþþØþß ' þðþàþË þ"ûþ /þŽþ»þ—þ×þû ' þ"ûþþ³þŽþã Hþàþß /þ Hþã 7Hþß
þŽþÛûþ H 1þ—þß ' Dþüþ§ Fþã H 'þ"ûþ H Hþçþß ' þŽû-þŸþãþŽþç
þŽþÌþ×þ Hþãþàþ J H Hþç -þüþ³ Cþüþ—þã ' Fþã F ' 1ûþ ' þÊþçþã þðþß ' þ"
Fûþþ' Fþã) 1ûþ 7þ§ *þŽûþþË ' /þ— H *þûþüþ—þ§ ' þðþß ' þ"þØ 7þçþãþß
. .1 7þ§þàþß Dûþþ‹ ' 1þ³ ' Fþã '
Fûþþãþ„þ— ' 1ûþß þòþÓ H þ"ûþ /þŽþ»þ—þ×þû ' H þ1þ§ 1þŽþçþŸþß Fþã
þÊþà 7þ—ûþ J 0þß ' þòþ' 1 Hþû ' /þŽþ£þ—þû ' 1 H / Hþãþ ¾ 1) H 1þ2þçþàþ
þ"ûþþß H /þß ' + ' /þ£þû ' þðþÓ ' 1þ›
1 ' Hþ£þß ' þòþüþ§1ûþþã ' J H Hþçþß ' Aþàþãþß ' þÊþã DþãþŽþÌþ—þß ' þò
þŽþãþ' J H Hþç -þüþ³ þÊûþþçþ»þ—þòþÓ C Hþàþ³þàþß
þòþ' 1þÐþß ' (þçþŽþŸþß ' þòþÓ þŽûþþçþŽþãþß
þ"ûþ H Hþçþß ' F ' 1ûþ ' *þŽþ£

: þ"þã /þØþãþß

9 Hþ¿ Hþãþß '
þ"þã 2þû ' G 0 ¾ 1þŸþÔþ— Fûþþ£ þß 1 Hþçþàþß
Fûþþ7 1ß ' þüþû "ûþþçþÌþãþß ' A ' 1 7þû ' H F ' 1ûþ) /þãþþ'
þ"þã /þŽþ× Dþã ' þ"þ£ /þ³þàþß
þòþãþàþ³þß ' E ' /þ§þ—þ³þû ' þòþÓ
þ"ûþ H Hþçþß ' þŽû-þ—þ„þ·þçþã
.þ"ûþþß H /þß ' þ"û
K þ"þãû-þã þ"ûþþŸþŽþçþãþàþ×þ—þòþÓ F ' 1ûþ ' þÊþØþ—
J û«þàþÌþß EþŽþŽþŸþŽþ—þŽþß
€• û«þ— ' 0 C Hþàþ³þàþß û«þÓ ' 1 7
. û«þàþ'þØûþ þû H þòþß H /þß '
‹Œ ƒ ‰†ˆ…ƒŠ† ƒ„…†‡ƒˆ+þ£þ'þß ' ' 0 ¾ H
ƒ Š
. þ"þØ 7þçþãþß ' D H / Eƒ Hþãþ ŠþðþàþË

./ 'þªþÐþ' þ"ûþþßþŽ Hþª þßþÛþ*þŽþ³ ' 1þ

þòþç ' 1ûþþû ' J H Hþçþß ' þžþãþŽþç

‹•ˆ " ƒþ"ûþþÛ•ûþ1þþþç ' 1þŽþ×þüþÌþß ' E 8þçþ— '†þçþŽþÛ þòþ—þß '

ƒ " J Hþàû-þ' þŽþ¿

ƒ

ƒ –…‡

™ˆš•…"Š • • ƒ—††˜…Š

ƒ " –œ•…Š žŸŠ

ƒ¢£¤¥ Hûþþß,Hûþ—††˜…Š •‡•¸˜¡Š ™ˆ/‹¾þŽþÌþã

(¢)¢£¦§ / (IAEA)

. J H Hþçþß ' 1þŽþ·þ—þçþû ' ! ' Hþ—þ [illegible]

¨ ƒ

þ"þàþãþŸ þ'1þŽû-þ [illegible] 7þ' H Fûþû [illegible]

€‹‰†Š ¢ .

. ƒ¢£¦£) 1 Hþ› /þÌþ' F ' 1ûþþŽþ' *þÔþ»þË þòþ—þß ' þ"þØûþþ

• • ƒ

‡ˆ¬†ƒ . (©) ƒ-þüþ³þß ' ' 0 ¾ Dþ›þã *þ

ƒ " "˜‡•†• ™••" Fþã 2þß ' ' 0 ¾ E

" ƒ‡-¬‡ƒ

ƒ̈ ... F ' 1ûþþû Fþãþ÷ ' 1þÓGHþ¾ Fþ [illegible]

. (®) " ...) 1ûþþ'þÛ DþÛþŽþ·þã

ƒ¢£¥¥• ¢£¥ª B ' 1þÌþß ' þÊþã (1þ£þß ' þ"þŸþß þòþÓ

²…› ™ˆ¬ ƒ—††˜…Š ‹†‰†þðþŠþàþË‹ 2þÛ 1 þŽþÌþ³ Hþã [illegible] þŽþç 1þ'

ƒ û¾«"† E Hûþþç Hþ— Hþàþ'þß ' ,þŽþ—þ

. (±) þ"ûþþ‹þŽþ' 1û-þÛþß ' þ"þ×þŽ

–‡ • • ¢£¥¥ •

²‰¸† ƒ ƒ ƒ¢£¥£

ƒ ƒ¢£££¢ EþŽþË þòþ—ûþþ [illegible] þÛ H /þ

þòþÓ þ"þã /þØþ—þã *þŽ [illegible]) 1þ

—›…Š† . (§) DþŽþŸþãþß ' '

‹¬• " ƒþŽþØþ£þû û«þãþŸþ£ H û«þ

*þçþŽþÛ þòþ—þß ' þ"ûþþçþØþ—þß [illegible]

. þŽ ¾ /þ£ Hþß þŽ ¾ /û-þŸ þðþàþË * /þãþ—þ

ƒ̈ ƒ—††˜…Š "

. –¶• ƒµŠ•¯…Š

ƒ ƒ

™ˆƒ ƒþŽûþþ³ H 1 Hþ£þç ƒþ"ûþþÛûþ [illegible]

ƒ *þŽûþþ³þŽþ³þ— H Hþçþß ' [illegible] þŸ Hþàþçþ Ûþ—

. (¦) þ"þ×þŽ 7þß ' Fþã þòþ— ' 0þß ' [illegible]

…

ƒ ƒ Aûþþ¿ ' þŽþã þÊþã E

ƒ¢£££¢ . µ¬•ˆ…Š ‹Š‹¯¸•¡Š ™ˆ ¸˜‹¡Š

. ƒ

ƒ¢££¦ • ¢£¥£„¹³•…Š ºŒ• ¸³• þòþçþŽþŸþçþ³þÛûþþ [illegible] þŽH þŸ H Cþß (
. –‹-,…Š† '‡˜¬…Š ƒ *þŸ H þß ' Cþß 0 þòþÓ û«ûþþß ' þ"þŸþŽþ£þß ' 3þãþ„þ' F ' 1û
ƒ ƒ¢££±–‡• ƒ
ƒ ƒþ"ûþ H Hþç þ"þ£þàþ³ ' 1ûþ H 7þ—þ' Bþàþ̀Ìþ—ûþþŽþã þ
ƒ ƒ
. þ"ûþþß H /þß ' þ"ûþ H
ƒ
²…›.…† ¨ ƒ¢£¦£ EþŽþË) 1 Hþ›þß ' EþŽûþþ× ƒþ"ûþþÛûþ [illegible]
ƒ
. (¥) Fûþþ»þß ' H¨ þŽûþþ³ H 1 þÊþã '
ƒ
. ¨ ƒ • µŠ•¯.·.Š
š•‹‡´³ … •„' ƒþòþ£ûþþàþ³þ—þß ' DþŽþŸþãþß ' þòþ£ [illegible] 1ûþþ
ƒ DþŽþŸþãþß ' ' 0û-þ' [illegible] þþã /þ—þß '
‹' ƒ * ' 0þß ' Fûþþ»þ£þ—þ' [illegible] ' 0 ¾ ! ' 1 H 1þãþ—þ³
¸…Š . (£) F Hþãþ¿þã 1ûþþÏ Dþ
ƒ J H Hþçþß ' 1þŽûþþ [illegible] þòþÓ þŽû-ûþ /ûþ $þ
ƒ ƒ EþŽûþþû·ˆ •†¹, ¾‡Ÿ,¡Š ™Š–‡¹Š˜…Š
. þ"ûþþÛûþ 1þãþû ') /þ£þ—þãþß ' *þŽûþþû Hþ
ƒ¢£££
ƒ • "ˆ,‡¿ˆˆ •
ƒ ƒ • •
ƒ .(¢ª)
ƒ—††˜…Š µ‡¬•…Š µŠ•¯™ˆ.·.Š
. þòþß H /þß ' þÊþãþ—þŸþãþß ' H ' þ"ûþ H Hþçþß ' þ"þ×þŽ 7þß : [illegible] H
·"Š†‹.ƒ.Š ƒ ƒ©ªª© „˜• ¼´,˜ˆ "" ™°…
ƒþ"ûþ H Hþçþß ') 1 /þØþß ' Cþüþ—þ
ƒ " þ"ûþ 1þ³ˆ
1þ·þ—þ [illegible] þŽû-ûþþÛûþ 2 1 Hþçþß ' FþŽþ
ƒ ƒ‡‡•
ƒþòþß H /þß ' þÊþãþ—þŸþãþß
. (¢¢) —•°•¯.·.û«þŸ Hþ—þß ' * ' 0 þ"ûþ 1
" EU • 3 " ƒ²…› A‡ ‹•
ƒ©ªª® .
. ƒþŽû-þçþã * 1 1þ£þ
™Š ¡Š ƒ
ƒ ƒþ"ûþþ' 1 Hþû ' [illegible] þ"þ×þŽ
FþË Fþàþ̀Ìþ™þû¶•þòŠ-þ [illegible] ¾ ' þ"þßþŽþ£ þòþÓ * 7þ'þ¿ þ
²†°•…Š € ¯,† . " –‰ ƒ) 1ûþþ›þÛþß ' þ"þ³ 1þ³þß
. ƒ•Á°Š
ƒ ûþþ£þ—þ³þãþß†‹.Fþã û«
. (¢©) E Hûþþç ' 1 Hûþþß ' (ûþþ»þ

: þ"ûþ H Hþçþß ' þ"þ×þŽ 7þß '   1 7þŽþ§

Â   ƒ   ƒ E Hûþþç ' 1 Hûþþß '   (ûþþ»þ§þ— þ"ûþ

ƒ   þã   ) 1ûþ 7þ§   *þŽþ£ûþ 1þ»

. þ"þßþŽþ£þß '   E Hþãþ [illegible]

Ã‡¬» • þòþç ' 1ûþþû '   A 1 7þß '   Dþ'þ [illegible]

/þ¿   * ' ! ' 1þŸþû ' þ"þÓþŽþÛ   /ûþ /þ [illegible]

(security council)   ƒ F ' 1ûþ '

. þ"ûþ 1 H 1þ¿ þŽ ¾ /þŸþ— þòþ—þß ' þŽû-þ— ' 1þŽûþþ§

‡‡ «ˆ   ƒ

Ã˜‡Ÿ… Š ˆ ƒEU • 3 "   ƒ   " þ"ûþþ' 1 Hþû ' þŽþÛû

ƒ   ƒ(¢®)

Ã˜‡Ÿ…ƒ‡"   ƒ' / /þŸþã   (ûþþ»þ§þ-

ƒ   ƒ   ƒ *þŽþã ' 2þ—þß '   Fþã û«ûþþàþËþŽþã

ƒ   ³¸Š Š† .

™ˆ–•¬† " EU • 3 "   ƒ

„…‡‡ƒ©ªª¤   / ¹‡¬•"   ƒ   ƒþ"ûþþÛûþ 1þãþû '   ) /þ£þ—

Ÿˆ ¸…ƒ þòþç ' 1ûþþû '   J H Hþçþß ' þŽ

. (¢±)   *ûþ Hþ»þ—þ(ß) [illegible]   6þÓ 1 þÊþã   /û [illegible]

ƒ   ƒ   ƒ   ™ˆ–¶•…Š ³ ‡

ƒ   • —‹‡Ÿ˜ þòþç ' 1ûþþû '   3ûþþ‹ 1þß [illegible]

""‚‡¿   ƒþòþç ' 1ûþþû '   3ûþþ‹ 1þß ' [illegible]

ƒ

""†   ƒ   . -   •   ƒ   ƒ

" B2 "   ƒþ"ûþ /ûþþÌþ»þ— þ"þ³

ƒþ"þ×þŽ 7þß '   *þŽ 7þ£þã [illegible]

ƒ / ' 1þÓþû ' H   D H /þß '   Fþã [illegible]

. û«þã Hþãþìþ' þòþ' 1þÐþß '   Aþ× H [illegible]

˜° . ƒ   –¶•

‡¬ƒ   ƒ²…› ™•œ"   ƒû«þ—ûþþß Hþ'þØþã H [illegible]

ƒ

²…› ž†• †   .   ƒ Fûþûþþç ' 1ûþþû '   Fûþþß [illegible]

ƒþ"ûþþß H /þß '   Ä ' 1 7þû ' þÊûþþãþŸþß   ' / Hþ»

ƒ   ƒ(¢¤)   J 1þÛþ³þÌþß '   E ' /þ§þ—þ³þüþß þ"þ£þßþŽþ» H þ"ûþþßþŽþË þ"þ'þ

ƒ©ªª¦   /   FþŽþ³ [illegible] þòþç ' 1ûþþû '   3ûþþ‹ 1þß '

ƒ   ƒ(¢¦   ) —††˜…Š ‹†‰†³…

. ƒþ"ûþþç [illegible]   þòþÓ   D H $þ³þã [illegible]

ƒ E Hûþþç ' 1 Hûþþß '   (ûþþ»þ§þ—   9 Hþ¿

ƒ) 1ûþþ§þû '   6þÓ 1 [illegible]

. „•‡   ƒ

ƒ (ûþþ»þ§þ—þß '   9 Hþ

ƒÃ•Ä.. Š ™Š ƒ Š   ƒþ"ûþ 1 0þß '

J H Hþçþß '   -þüþ³þß ' þðþàþË   D H [illegible]

"„…Š ƒ ƒ²…› ·ˆ µ"Š•,

Ã•Ä.. Šƒ† ƒ F Hûþþç ' 1ûþþû ' .ÅHþŽþ£ûþ Dþ
ƒ 7þ³ Hþû ' B 1þ·þß ' H B ' 1þÌþß ' H FþŽþ‡ˆþ³•þçþŽþÐþÓ
. (¢¥) ¨þŽþÌþ× ' H ' 1þã ' H þ"þ—þ'
™Æ‡¬ ƒ ƒ
þòþÓ) /þŽþØþß ' Cþ‹þß H ' *þŽþ£ûþ 1þ»þ—þß þŽþçþŽþÌþã HþÓ þ"þÌûþûþß þòþÓ Hþ
ƒ .
ƒ ƒ„…†‹³… "˜-,…Š† "ˆ³¯..,•Š—‹-,…Š Ç
™‡,•°‡¬ È›†˜˜ "" ž.¯(¢£) þŽûþþŸ HþàþçþÛþ—þß ' G 0 ¾ Dþ›þã Cþüþ—þã ' H 1ûþ
ƒ ƒ ‡Â…Š "
ƒ Fþöþß F ƒ Hûþþ£ƒ HûþþÓ Hþç þ"þ£þàþ³ ' F
. 1þŽþãþ¿þãþß '
‹Ÿ ƒ ƒÅ¯¬..Šþû-þ¿þÌþ' FþË) 1ûþþ(ûþ›þ‹þã—þ‹ þŽþ
. ƒ ƒ Ÿ˜Š ‡ˆ „«³°, ™Š
ƒ ƒþ"þÔþàþÛþ—þßþç ' G 0 ¾ ' þòþàþß 1þß
ƒ ƒ
. (©ª) þòþãûþþàþ×þû ' þŽ
EU • 3 " þ"þË HþãþŸþã þŽû-þ—þã /þ× J H Hþçþß ' Fþ„/þ›þß þ' ' 0þŽþþ›þÓ Hþ—
(‹É‡¯•..„Š³°,.).Š..‹‡¯ˆ ƒ™Š 3 þ‹ 1þß þŽûþ H /þŽþ£ 1þ£û-ûþþÓ
Æ"‡°, ¡†ƒ †°. ƒþ"ûþ /þŸþã 1ûþþÌþÛþß J H Hþçþß þàþ£þŸ
ƒ
ƒ ƒ
ƒ(©¢) ƒ
¡† ƒ ƒ
ƒ ƒ ƒ¨
. (©©) 7þ'þ¿þçþã 1ûþþÏ H 1ûþ 7þ§
ƒ EþßþŽþÌþß ' !þŽþ£þç ' þÊûþþãþŸ þòþÓ þ"ûþ
ƒ . þŽ ¾ 1 ' 1þ¿ ' þÊþã ƒ þŽ ¾ Žþ³þ— Hþ—þ• ¬ D Š þÛþŽþã
ƒ ƒ Fþã 1ûþþ›þÛþß '
ƒ(©®) ƒ
„³ ƒ ƒ ƒ—††˜…Š Ã••,…Š À†‹•
Ã••, ·˜ˆ… ƒþ"þçþãþû ' * ' 2ûþû-þŸþ—þß ' H *þŽûþþçþàþçþŽ þÛþ³Dþ¿þÓ þ£ Cþã þŽû-
. (©±) ' 0û-þÛ 1þã ' + /þ£ F ' þ"ûþ H
Š›ŠŠ‹ , ƒ ƒ•¿Ê Ã˜‡Ÿ ™ˆ
ƒþ"ûþþþû ' þòþ¿ ' 1þ ƒ˜"•• E HþãþË
ƒ ƒ
–. ƒþòþç ' 1ûþþû ' ƒ‡(þçþŽþŸûþþÓ FþŽþ¿ ' 1 7þŽ Fþ§ 1ûþ 9þŽþû ' 1 ' • Cþ£þŽþçþÌ ¾ ' H
ƒ ƒþ"ûþ H Hþçþß ' û«þ—þ„þ·þçþã þòþçþ'ûþ H ¾
ƒþ"þÌþ³ ' H þ"ûþþÓ ' 1þÐþŸ *þŽþ£þŽþ³
. þ"ûþþÌûþþ' 7þ

‹-" ƒ   ƒ 1þŽ 7þ§þû ' G 0 ¾ (þçþŽþŸ
‡̸ ¿ ƒ   ƒ   ƒž˜‡¯ˆ…Š ‹•Š "" À‹Š†•…Š —‹Ë,
"•‡¯•Š •¹¿… Š ™ƒÐþ"Žþ›þãþß ¨ D[illegible]) / Hþ× Hþß ') /
ƒ Fûþ 2þ§þ—þß ' 6 Hþ£ þòþÓ EþÛ ' 1þ
ƒ) 1ûþþ'þÛ 1 7þŽþ§þã þðþàþË J H 7[illegible]
þãþß ' *þŽûþþŽþÔþçþß ' Aûþ 1þ»þ— H ' F
. (©¨) ¨þŽûþþß H /
(¢+§) þ"þË HþãþŸþã þ"ûþþ' 1þÐþß ' D H /þß ' þÊþã F ' 1û
ƒ%§   ƒ©ªª£ •¬ˆ‚¬•/ D Hþàûþ ' þòþ
ƒ   ƒ   ƒ%©ª I Hþ—þ³þãþ[illegible]
ƒ   ƒþ"þß H 7þã H) 1ûþþ›þÛ *þŽ
—›..ƒŠ..   ƒû«þÛþàþãþ— J 0þß ' +þŽþ£þ'þ[illegible]
. þòþßþŽþ£þß ' û«þÌþ¿ Hþ' J H Hþçþß ' F ' 1ûþ ' þžþ
ƒ(©¦) þ"ûþ 1 Hþ—þ³ /þß ' *þŽûþ[illegible]
ƒ   ¨   ƒ   ƒÇ•Š§ „…†‹..Š
Å¯¬ ™Š ž¬   ƒþŽû-þß (ûþþ»þ§þ—þß ' þòþßþŽþË
ƒ !þòþ·þ' F ' 1ûþ ' Fþ‹þã[illegible]
•›•²‥ ›™Š ‹ŸŠ.†(©¥) û«þ— / HþÌþ' ƒ [illegible]
ƒ   ƒ
. š•¹¿…Š
„¬¯… €ƒ‡J H Hþçþß ' þŽû-þŸ[illegible] E HþãþË H F ' 1ûþ '
™Š Ç•˜† (©£)   ƒ   ƒ   ‹†‹•ˆ
ƒ   ƒ   ƒ (þçþŽþŸþß ' ' 0 ¾ þòþÓ þŽû-þ
ƒû«þ' E 2[illegible] þŽþã BþãþË H DþŽþÛþ·[illegible]
ƒû«ûþþÓ *[illegible]
ƒ   ¨   ƒþòþçþØþ—þß ' Cþàþ³þãþß '
. þŽû-þ' (þÏ 1þ—
ƒþ"ûþþãûþþàþ×þ[illegible]
"" ƒþ"ûþ 1 0þß ' þ"þ×þŽ 7þàþß þ"ûþþß H /þß ' þ"þßþŽþÛ Hþß ' * /þØ[illegible]
ƒ   ƒ   ©ªª£ •¬ˆ"†˜/
„…‡º†… Š ™Š.†[illegible] 1þÛþ³þË 6 ' 1þÏþû ƒF ¢+§[illegible]
ƒþŽû-ûþ /þß (ûþþ»þ§þ—þß ' A[illegible] ' 1 Hûþ
ƒ(®ª) ©ªª£ /   " –‰ž•‡«ˆ¬ œÁˆ €¬•'ƒÃ˜‡Ÿ…Š
. þ"þß H ' /þ—þãþß ' *þŽþ£ H 1 7þß ' þòþÓ D

:Dþ'þØþ—þ³þãþß ' * ' 1þŽûþþ§ H þ"û

: ¡̈†Š: ƒþŽ ¾ /   ¸…Š…› ™þ"ûþ[illegible] þðþç ' 1ûþþû '
ƒ
Bûþ 1 7þß ' ƒ [illegible]
†Š‹•«˜ˆ ˜ ‡ˆ… Š •†' : ‡Á…ƒþŽû-ûþþÓ þ"ûþ /þŽþ»þ—þ×þû ' H þ"ûþ 1þŽ[illegible]

ƒ

. (®¢) þ"ûþþß H /þß ' + ' /þ£þû '

ƒ 1þ¿þŽþ£þß ' þòþçþŽþãþßþû ' + 1þû ' DþÔ

¸¯• ƒ ƒþ"ûþþãþüþ³þû ') 1 Hþ›þß '

ƒ Fþ·þ§ Cþàþ³þã J ' FþË þŽ ¾ /þŽþÌþ' '

ƒ ™Š ™ƒ†‹

. ¢£¦£ EþŽþË /þÌþ' F ' 1ûþ ' þòþÓ *þàþ»þ£ þòþ—þß '

–¶•

„•‡ ˆ˜† ƒ ƒš‹‹¯¸ˆ ž‡°•‡ƒþŽûþþçþŽþãþß

¨

ƒ ƒ™‡•Š

ƒ™‡"•¹…Š Ì•• ‹-ƒ F Hûþþàþãþß ' þŽ ¾ /

ƒ ¨ ¨ ƒ

ƒ ƒ„¯þ³ ' H þ"ûþ /þŽþ»þ—þ× ' H þ"ûþ

. (®©) 2þŽþÏ H 7þÔþç Fþã þ"þ×þŽ 7þß ' / 1 ' Hþ

ƒ ƒþŽûþþçþŽþãþß ™¶•…Š / ¸‡û-þŸ

¨

ƒ ! ' HþŸþû ' Aûþ 7þàþ— H 6 HþŽþÔþ—

ƒ

" " ƒ

ƒ ¨ ¨ ƒ©ªª£ /

„ˆ‹-ˆ… Š " ƒþÊûþþãþŸþß ' /þ¿ û«þ— /þŽþ×

ƒ " š‹Ëˆ ƒ) 1ûþþ'þÛ 1þŽ 7þ§þ÷ þŽû-þçþã

ƒþŽþ×þü 7 ' D Hþ'þØþã

" €•'†Š† " ‡˜˜ˆŒ

€ ƒ . (®®) " ƒ

ƒ ¨ " –‰ž•‡«ˆ Í‡','Š ‹¯¬ „´‡¿ƒþ"ûþ 1þ³þß ' F ' 1

€-³Š ƒ ƒ ¨ ƒ" ˜‚‡˜" ž•‡«ˆ

€‡‰†•¿… Š ž†• ƒþ"ûþþç ' 1ûþþû ' * ' 1ûþ 1þ'þ—þß " H 2þŽ

. (®±) F ' 1ûþ ' þðþàþË þ"ûþþß H /þß ' þ"þ×

ƒ ƒ ƒþòþç ' 1ûþþû '

ƒþŽû-þ—þŽþçþüþË " 1ûþþÓ F*þÛþþÔþ»

¨ ƒ . ƒ ¨ ¨ ƒ

ƒ ƒ ƒ

. ƒ ƒ J H Hþç / Hþ× H þðþß ' EþŽ

" F ' 1ûþ Eû-þ„þþŽþã Hþàþ' ' 1þãþ' þ£þ»þ· Hþàþß ¸ˆ…Š 2 Ÿ¬ þû• ™Š

.(®§) "

. " ¢ –‰• µ"•ˆ ƒþ"ûþ 1 0þß ' þ"þ×þŽ 7þàþß þ"ûþþß H /þß ' þ"þßþŽþÛ

'†Ÿ…ƒ9 Hþ¿ Hþãþßþ Žþ' þ"þ»þŽþ§þß ' þ"ûþ 1 0þß ' þ"þ×þŽ 7þàþß þ"ûþþß H /þß '

ƒ ƒþ"ûþ

ƒ ƒž‡Ÿ¡Š

•°•¯ˆ… Š –†ˆ•" "

¨ ƒ ƒ(®¤) "¬•Ä..Š

ƒ ƒ ƒ

ƒ Š –¶ ƒ ƒþòþç ' 1ûþþû ' Aþ©ªª Hþàþß£ª F–Š þûŠ'

ƒ¨ ¨ ƒž‡°•¡Š š‹‹¯¸ˆ…Š €‡¬†-¯…Š 'Š•[illegible]

. F ' 1ûþþû þ"ûþþ³þŽûþþ³þß ' þ«þçþË ' 1þ[illegible]

„-«´ …Š –‡ˆŠ Ã‡¬ƒ FŠ 1³ ‰ S¾þŽ 8 Hþ"ûþþ [illegible] Aþ× ' Hþãþß '

ƒ Aþ× ' Hþãþàþß ' /ûþþÌþ©þªª£ /þòþçþÌþàþ J 0þþÓ 1Aþàþçþ Ÿ þòþÓ FþŽþÓ 1 7þß '

" " ƒû«þ— ' 0 /þ£þ' '

ƒ ƒ

Dþãþ ŽþÌþ—þàþß þòþ' 1þÐþß ' 1þÛþ³þÌþàþß [illegible] ' I 1þ§þ Ž [illegible]

(¢+§) þ"ûþþçþÌþãþß ' :Dž†‹Šþß þòþç Hþ£þ— J H Hþçþß ' Aþàþ

: "˜‡Á…ƒŠ† ƒ ¨ / /þŸþã F ' 1þûþ 1 9þŽþçþ-

ƒ (¢+§)

"…† ƒ Î¨ ƒ"…†‹…Š µ‡ «¸Š ‹†˜¬

ƒ ƒû«þã HþãþÌþ' þòþ' 1þÐþß ƒ* ' 1þŽûþ³þ§þàþß ' /þ¼ [illegible]

ƒ

. (®¦) —•°•¯…Š

š•Š‹Š ™‡¿Œ¸¬ ƒ Cþ‹þŽþ·þß ' Aþàþãþß 1ûþ 'þû¾ $þ 1 [illegible] F ' þŽþçûþþàþË

ƒ©ªª£ • •

ƒ ƒ ƒ

ƒ¨ . þŽûþ [illegible] þ"þã /þØþã

ƒ Fþ·þ§þß ' û«þàþÌþÓ H J 1þÛþ³þÌþß [illegible]

ƒ • ‡‡¬ †Œ ƒ

¨ ƒ .Ï ƒ ƒ

. þòþ³þŽþ‹ 1þß ' A /û-þß '

þ"þãþ—þŽþ§þ

¨ ƒ

Ð²…›.."†ˆ³• " þðþ£þçþ [illegible] Hþçþß ' þŽû-þË

™ˆŠ ¸™Š ‡¸° ƒ • † ƒ

ƒ ƒ ƒ

ƒ ƒ Š

ƒ ƒ ƒ

. þ"ûþ 1þŽþ¿þ£þ

–‹-¸ ™Š š‹¯ ƒ ƒ

" ƒ™‡¸•˜‡Äƒ™Š‡˜ƒµŠ•¯.." Š

ƒ¨ ƒ¨ ƒþòþ³þŽûþþ [illegible] 3ûþþß

ƒ ƒ ƒ

Ã‡••³¸ • ƒ ƒ„¬¯³ …Š •ˆ¸• ²…› "†.. ƒþŽûþþçþã ' 1þ› $þãþß ' þŽû-þàþÌþÓ

. þ"ûþþ³þŽþ³þû ' þŽþç

þ¶þã 'þîû-þß '
b ` ` f -a
. a ` a ` : 5 b ` ` f * Hþ®ûÿþ'þ®þÌþß ')þªþ£þîþß
.b b b: 5 b ` ` e* Hþ®ûÿþ×þŽþ´þß þŽþ1þË Dþûa 7•ûþþ®þ—þß þèþ´þÓ 1 þòþä
þŽþ¤ûÿþ· EþŽþ7þ' þ"ûþþ Hþ®þß ' F þæûÿþ'þîþ¸þ— E 'þ®
. a ` ` : 5 b ` ` g * Hþ®ûÿþ'
þ"þäþÜþ¤þß ' þ7ûÿþ"ûÿþß þŽþèþß ûÿþŽûÿþË 'þªþ— Hþþòþç 'þ®þŽþþ' 1þŽ
. g i : 5 b ` ` i / 'þªþÐþ'
. a ` a a: 5 þÖþ'þŽþ³ 1þîþ¼þß -e þ®þ˜þ´û
. b e : 5 þÖþ'þŽþ³ 1þªþÿþß þ¸þ— E 'þ®
-g
. †Œ‰« € ‰ŠŠ‡þîûÿþ(þîþ) •‚ƒ„.€ þ"ûÿþß Hþªþß ' þ"þ³þŽ
€ € : € -•
. Ž• € Ž‰ ‹ € ‰ŠŠ‡* Hþ®ûÿþ'
. •• : ‹ € '"" •‚—— € þæûÿþ'þîþ¸þ— E 'þ®
. †Š† : ‹ € '"" •‚—— € ˜™š •"›œ •"•"-†Š
€ € € ‚—" ž Ÿ ‚¡—††
. •Ž : ‹ € ‰ŠŠŽ)þ® ¾þŽþØþ
. Œ• : ‹ € '"" •‚—— € þæûÿþ'þîþ¸þ—‰ E 'þ® ³
. •• : ‹ € '"" •‚—— € ˜™š •"›œ •"•"-†•
€ ... € -†Ž
. ˆŠ : ‹ € ‰ŠŠ‡þîûÿþ(þŽþŒ) •‚ƒ„.€ þòþ ûÿþ— 'þ®þ˜þ³þû
(•••Œ) •‚ƒ„ .€ € ¢‚£„/ þÂþ³ Hþû ' Bþ®þ¸þß ' þ"þÔ
. ‰ŠŠŽ/† ¤¥
. Œ‡ : ‹ € '"" •‚—— € ‚—" ž Ÿ ‚¡—†‡
:) 0þîþ§þ„þã þòþËþŽþèþ¼þß£¦§• Hþîþèþß " þ•ûÿþ¹
WWW. CNN. Com 24.4.2007.
. †Š• : ‹ € '"" •‚—— € ˜™š •"›œ •"•"-†•
: ‹ € ‰ŠŠŒ € þ"ûÿþ'þ®þÌþß ')þªþ£þîþß ‰ŠŠŒ‚*þŽþ³ 1©. þ°þÜþ®þã«¬†®¡ª•„...
. Œ†Ž
. ††• : ‹ € '"" •‚—— € ˜™š •"›œ •"•"-‰Š
. ††Ž : ‹ € '"ª„... •‚–¡„..-‰†
. ˆ‡ : ‹ € '"" •‚—— € /þîþäþ¤þã þâû‰ 'þ®þ' '
€ € †¯ € þòþç 'þ®ûþþû ' J Hþîþèþß þæûÿþ®þ¸þäþß ‰ Hþîþûÿþ
. Œ•€ •Œ : ‹ € ‰ŠŠ‡* Hþ®ûÿþèûÿþÄþ´þàþÔþß ' *þŽþ³
‰ŠŠŒ € € þòþ'þîûþþû ' ‡ûÿþãF 'þ®þàþŸþß ‰ þŽþîþÜþ³
. •ˆ : ‹ €
. †‰• : ‹ € '"" •‚—— € ˜™š •"›œ •"•"-‰ˆ
. †‰ˆ : ‹ € '"ª„... •‚–¡„..-‰‡

(††•Š•) € € / -‰Œ
. ‰ŠŠ•††/•

28- WWW. Aljazeera. Net 18.11.2009 .

: þÊþ×þîþã þòþÓ J Hþîþèþß ' F 'þ®ûþªûþ

WWW. Aljazeera. Net 27.4.2009 .

. ‰ŠŠ•††/†• ¤¥ (††•†•) •,ƒ„.€ þ"ûÿþäûÿþàþ× ' þ"þ¢1þŽþØþãþß

€ € € †¯ € ƒ„… °±²€.. -•†
. †ˆ‰: ‹ € ‰ŠŠ‡)þ® ¾þŽþØþ
. ††‰: ‹ € '""" •,—— € þæûÿþ'þîþ¸þ‰ E 'þ® ¾

•,ƒ„ .€ : þÞþÊþ®ûÿþÂþ³ Hþû ' Bþ®þ¸þß ' þ"þÔ
. ‰ŠŠ•††/Ž ¤¥(††‰••)

€ € •…,³ ´ƒ—€œ þ"ûÿþß Hþªþß ' *þŽþ³ ' 1þªþ
. • : ‹ € ‰ŠŠ•…,³(†‡) •,ƒ„.€ þ"ûþ Hþîþèþß ' F 'þ

(††‰‡)Ž € µ € / -•ˆ
. ‰ŠŠ• /•Š
. †‰‰: ‹ € '""" •,—— € þæûÿþ'þîþ¸þ•‡ E 'þ® ¾

37- WWW. Aljazeera. net 30.11.2009.

: 1 /þŽþ»þãþß '
þ"ûþþ' 1þÌþß ' þÔþàþßþŽ

. ©ªª¦ * H 1ûþþ"ûþþ' 1þÌþß ') /þ£ Hþ©ªª¦ *þŽþ³ ' 1þã

• ˆ • • ¢¹ • þ"þÌþ' ' 1þß ' þ"ûþþàþŽþØþß 1þ
. ©ªª¤) 1 ¾þŽþØþß '

. ©ªª§ * H 1ûþþ‰‡•…Š •Š³þŽþ'þË Dþû¢¹ (ûþàþ ' 1þòþã
‹Š‹Ä• • • —œ••‡ ¬Ÿ •‡ ,•-±
. ©ªª£

• • • ¢¹ • • -§
. ©ªª¦

• • ¢¹ • • -¤
. ©ªª¦ * H 1ûþþ'••‡˜

• ©ªª¤ • • -¦
. ©ªª¤

• • „ˆ Ò… "•°¯…Š •‹¯™ þŽþã 1þãûþþ¥ 1 ' +ûþ
. ©ªª¤ * H 1ûþþ'

• • • ‹ˆ‡• Í†‹ˆˆ -£
. ©ªª±) 1 ¾þŽþØþß '

• ¢¹ • þòþçûþ 1ûþ H Hþçþß ' 9 H 1þ Fþãþ ' 1þÔûþþß ' 1þ³

. ©ªª¤ * H 1ûþþ"ûþþçûþ 7þ³þàþÔþß ' *þŽþ³ ' 1 /

. ©ªª§ ‹Š‹Ä(¢¤) ‹‹¯…Šþòþ³þŽûþþ³þß ‹Ä Aþã ' 1þàþß H /þß ' *þŽþ³ ' 1 /þß '

þ"ûþþç H 1þ—þÛþßþû ' þÊþŽþãþŽþ
©ªª¤/±/¢ "" (£££¦) ‹‹¯…•Š™‹˜/…7þ³ Hþû ' B 1þ·þß ' þ"þÔû
©ªª£/£/®ª "" (¢¢©¤±) ‹‹¯…Š
©ªª£/¢¢/± "" (¢¢©££) ‹‹¯…Š
©ªª£/¢¢/¥ "" (¢¢®ª®) ‹‹¯…Š
©ªª£/¢¢/¢¥ "" (¢¢®¢®) ‹‹¯…Š
©ªª¤ Hûþ(þ¢§) ‹‹¯…•Šþ"ûþþß H /þß ' -©þ³þŽûþþ
©ªª¤ Hû(þ¢®Ž) ‹‹¯…•ŠþòþŸûþþ— ' 1þ—þ³þû ' E ' 1

4- WWW. CNN. Com 22.4.2007

5- WWW. Aljazeera. Net

- 27.4.2009
- 18.11.2009
- 30.11.2009

The European Attitude towards Iranian (Germany as an example)

Dr. Hameed Hamad Al-Sadoon   Ali Mohammed Al-Amry Husse
International Studies Center/Baghdad University

Abstract:

The research tries to discuss the European attitude towards the Iranian nuclear activities withen its ambitious nuclear program. It studies the European endeavor to settle this problem peacefully or to solve it by exerting economic and diplomatic pressures on the Iranian leadership so, it will give up its nuclear ambitions.

Germany exerts single efforts and others withen the European Troika to follow up the Iranian nuclear case attempting to prevent Iran from acquiring nuclear weapon which gives Iran a distinguished regional status. Thus , this situation will lead the current regional equivalence become unbalanced as well as it is conducive to dangerous consequences , to endanger the security of Israel is the most important one.

Germany endeavors to increase its economic and commercial interests in Iran to ensure its presence singly or withen the framework of European Troika in the region in a way that will enhance its role and that of the European Union.

In fact, Germany aims to play an active and influential role in addressing international events.

In spite of its efforts that aim to appeasement in dealing with the Iranian nuclear dossier through dialogue or negotiation .

Its attitude will be unaccepted if the doubts concerning Iranian intentions and having capability to produce nuclear weapon in a way that will endanger Israel security will be ensured. In this case Germany will support the western attitude that refuses the Iranian ambitions.

موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في العراق

م.م. صبا حسين مولى
قسم الدراسات التاريخية

المقدمة

الكرد شعب متميز الملامح والخصائص والتاريخ واللغة والثقافة، يدين غالبيتهم بالدين الاسلامي، أي انهم يمثلون قومية ذات خصوصية واضحة.

يشغل الشعب الكردي الجزء الشمالي الشرقي من العراق، هذه المنطقة يطلق عليها اسم كردستان العراق، وقد اوضح احد الباحثين حدود كردستان الشمالية بقوله:

"ان كردستان تعني باوسع معانيها البلاد التي يسكنها الاكراد كمجموعة موحدة متجانسة من الناس، وتنقسم هذه البلاد ما بين العراق وتركيا وايران مع بعض الامتداد في الاتحاد السوفيتي وسوريا، فمن الشمال تسير الحدود بصورة تقريبية خلال بريفان وارضروم واذربيجان أي بقوس تدخل ضمنه مرعش حتى حلب ومن الجنوب الغربي تسير بمحاذاة سفوح التلال حتى نهر دجلة بعد ذلك شرقي هذا النهر الى الاسفل ومن بعد ذلك يعرج شمالاً مع خط جبل حمرين حتى مندلي على الحدود العراقية الايرانية"[1].

وللاكراد المسلمين لغتهم القومية المختلفة، فمنهم من يتحدث باللغة الكرمانجية ومنهم باللغة السورانية[2]، وهم يدعون انهم ينحدرون من اصل آري، الا ان اغلب التي يسكنون فيها تنكر عليهم هذه الميزة. ولهذا أثر الانكار بشكل كبير على حقيقة تعداد نفوسهم، ففي الوقت الذي تقول فيه المصادر الكردية ان اعداد الاكراد تتجاوز الـ 25 مليون نسمة نجد ان المصادر غير الكردية لا تزيدهم عن عشرة ملايين نسمة[3].

ان الحركة الكردية كجميع الحركات القومية في العالم الثالث حملت معها منذ ظهورها بذور التناقض وامراض المجتمع الذي انطلقت منه أصلاً، فمنذ نشأتها حركة قومية استقطبت فئات

وطبقات من الشعب الكردي لتحقيق اهداف وطنية قومية محدودة، الا انها ابتليت بقيادات عشائرية متخلفة اوقعت الحركة الكردية وجماهيرها في أزمات حادة وخانقة، افقدتها فرص الاسهام الفاعل في الحركة الوطنية لعموم شعبنا في العراق، مثلما اوجدت حالة من اليأس لدى عدد كبير من العاملين في صفوفهم من ايجابيات المساهمة في خلق حركة وطنية عراقية تتصهر فيها جميع الاطراف الموجودة، وجعلتها ورقة تلوح بها الدول المعادية لسياسة العراق امثال ايران وامريكا واسرائيل لصالح اهدافهم.

نبذة تاريخية عن حركات التمرد الكردي:

أستنادا الى الحقائق التاريخية،كان الاكراد وما يزالون يسعون دوماً الى الاعتراف بشخصيتهم الثقافية ورفض الاندماج في هويات ثقافية اخرى في الدول التي ينتمون اليها، وقد ساعدت الطبيعة الجبلية الوعرة في مناطق تواجدهم على تخفيض قبضة السلطة المركزية عليهم.

انتعشت الطموحات الكردية بشكل عام 1920 عندما وقعت معاهدة "سيفر" بين الحلفاء التي نصت موادها (64.63.62) على حق الأكراد في أنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي اولاً ثم الاستقلال. الا ان رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب، فضلا عن صراع المصالح بين الدول الكبرى، أبقيا هذه المعاهدة حبراً على ورق[4].

ثم جاءت معاهدة لوزان عام 1923 لتقضي على الأمال الكردية، حيث تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وايران والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان وسوريا[5].

كل تلك الامور دفعت الاكراد الى القيام بحركات ثورية تطالب بحقهم في الحكم الذاتي. فقد ظهرت في شمال العراق حركات كردية تدعو الى قيام أقليم كردستان مستقل وتحت الحماية البريطانية، وابدت الحكومة البريطانية في البداية تأييدها، لقيام كيان كردي ذات حكم ذاتي، الا ان ظهور البترول في الاقاليم الشمالية للعراق قد ادى بدوره الى تخلي بريطانيا عن وعدها، وتأكيدها على الوحدة الجغرافية للدولة العراقية الحديثة ومقاومة النزعات الانفصالية للأكراد ضماناً لأستمرار السيطرة البريطانية على الثروة البترولية الوليدة في العراق[6].

وفي هذا السياق، تصدت الطائرات البريطانية للقضاء على جميع حركات التمرد الكردي على اثر انكار بريطانيا لوعودها، كما لجأت الادارة البريطانية الى استخدام اساليب الاستمالة لمنع القبائل الكردية من التجاوب مع الثورات الكردية في منطقة كردستان التركية، او محاولات الاتحاد السوفيتي لإقامة كيان سياسي للقومية الكردية تحت اسم جمهورية مهاب والتي أقاموها في شمال ايران ولجأ اليها مصطفى البرزاني الزعيم الثوري الكردي والذي اعترف به الاتحاد السوفيتي كابرز زعيم وطني كردي[7].

ولابد من الاشارة، بان ابرز الحركات الكردية المسلحة انذاك، هي ثورة الشيخ محمود الحفيد (1911-1924) ثم حركات البارزانيين خلال الاعوام (1931-1935-1943-1945)[8]. ولقد علق الدكتور سعد ناجي جواد على طبيعة تلك الحركات ومبررات قيامها بالاتي: "...كانت جميع التمردات والحركات الكردية توصم من قبل السلطة المركزية اما الانفصالية والعشائرية. وكانت أي محاولة لتحقيق اللامركزية تعد زعزعة للكيان الهش للدولة الجديدة، وفضلاً عن ذلك كان سكان العرب في العراق يجدون من الصعب قبول فكرة الحكم الذاتي الذي عدوه خطوة نحو الانفصال، وتأكدت شكوكهم هذه بسبب الاهداف المحدودة للحركات الكردية المختلفة وطابعها العشائري الاساسي، وتعاون قسم منها مع اطراف اجنبية معادية للعراق، ومما زاد في تعميق الهوة بين العرب والاكراد هو انعدام التعاون بين الحركتين القوميتين العربية والكردية... ومن هنا فان ادعاءات الحركة القومية الكردية بان حركتها كانت معادية للاستعمار وبالتالي جزءاً من الحركة الوطنية العراقية فشلت في اجتذاب دعم عربي واسع. ومع ذلك ففي ظل الملكية لم يكن الاكراد بحاجة الى تبرير اعمالهم، اذ ان تمردهم على نظام فاسد موال للبريطانيين كان تبريراً كافياً بحد ذاته"[9].

ومما يجدر الاشارة اليه، ان هناك جملة عوامل ادت الى افشال الحركات الكردية يومذاك، منها تصاعد الدور الذي ادته الولاءات القبلية والعائلية بأستمرار، والذي شكل عائقاً حال دون والوصول الى الولاءات القومية الاشمل، ولم تجد مفاهيم القومية الحديثة مكاناً الا في صفوف الكرد الذي يعيشون في المدن وهم قليلو العدد، ولكن مفاهيمهم وتنظيمهم نادراً ما وجدت طريقها الى المناطق الكردية الداخلية... وكثير من الثورات القبلية، بما فيها تلك التي قام بها البارزاني حتى العام 1945 لم تكن ثورات قومية، وانما صراعات في وجه امتداد سلطة الدولة اليهم عن

طريق فرض الضرائب او بسبب المشاكل الادارية[10].

فتحت للاكراد أفاق جديدة من الحرية والتسامح اثر قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1958، باصدار العفو العام عن الاكراد المدنيين المحكومين في العهد الملكي- وعلى اثر ذلك عاد مصطفى البرزاني الى العراق- والاقرار ولاول مرة في الدستور العراقي الجديد المؤقت على شراكه العرب والأكراد في الوطن العراقي، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على:

"ان المجتمع العراقي قائم على التعاون الكامل بين المواطنين كافة وعلى احترام حقوقه وحرياته، والعرب والأكراد هم شركاء في هذه الأمة وان الدستور العراقي يضمن حقوقهم القومية داخل الكيان العراقي"[11] الأمر الذي جعل القادة الأكراد يتحركون ويعملون بحرية غير مسبوقة، وبدءوا بإصدار الصحف والمجلات والكتب الكردية، فضلاً عن القيام بالمهرجانات الثقافية والسياسية.

اعتقدت الحكومة العراقية آنذاك، أن الحرية التي أعطيت إلى الأكراد والإنجازات التي حصلوا عليها كانت كافية لتطمينهم ضمن دولة واحدة، ألا أن الصورة قد اتضحت فيما بعد، حينما أدركت الحكومة، بان الحركة القومية الكردية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني تطالب بالحكم الذاتي كأساس لحل جميع مشاكلهم ومن هنا بدء الخلاف من جديد بين الحكومة المركزية والأكراد.

بدأت ثورة 1961 الكردية في حقيقتها كتمرد عشائري ضد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي[12]، الذي اعلنته الحكومة الجمهورية والذي كان موجهاً ضد الاقطاعيين الاكراد. وبما ان المجتمع الكردي هو مجتمع زراعي يهيمن فيه الاقطاع المتمثل برؤساء العشائر الذين يملكون الغالبية العظمى من الاراضي الزراعية، فقد نجح هؤلاء الاقطاعيون في اثارة الفلاحين الاكراد ضد القانون الذي وجد لمصلحتهم[13].

لم تواجه الحكومة العراقية هذا الوضع بالحكمة، بل استغلته كسبب للقضاء على الحركة القومية الكردية، التي وجدت فيها تهديداً لهيمنتها المركزية فقد أقدمت على حل الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال ونفي عدد من قادته، وتعطيل جريدة (خيه بات) لسان حال الحزب، واستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية المتمثلة بالعشائر وعلى رأسها العشيرة البرزانية[14].

ادى هذا الرد الرسمي العراقي على هذه الاضطرابات الى تضامن جميع هذه العناصر ضد السلطة المركزية مستفيدين من الطبيعة الجغرافية الوعرة والجبال التي شكلت حماية طبيعية لهم وعامل تشجيع على حمل السلاح الى الاستمرار في التمرد الكردي ضد السلطة المركزية أنذاك. ونظراً لعدم استقرار الاوضاع السياسية في العراق انذاك، والدعم الاقليمي والدولي الذي حظيت به الحركة الكردية من قبل ايران وتركيا، وبريطانيا، واسرائيل فقد تمكن البرزاني وخلال فترة وجيزة أن يسيطروا بشكل غير قانوني وبقوة السلاح على 40% من المناطق الشمالية من العراق[15].

بوصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968، بدا ظاهريا تحسن في العلاقة الحكومية الكردية، فجاء في الدستور الجديد للعراق ان الشعب يتكون من قوميتين العربية والكردية، وان يكون للاكراد الحق في سلطة تشريعية بشكل يتناسب مع حجمهم في العراق، ويكون واحد من نائبين رئيس الدولة كردياً، وتوحد المناطق التي بها اغلبية كردية كوحدة حاكمة لذاتها، وان تستخدم اللغة الكردية الى جانب العربية كلغة رسمية في التعليم في هذه المناطق، وان ينفذ الاصلاح الزراعي، وتوفير ميزانية لتنمية كردستان، فضلاً عن اتخاذ مجموعة من الاجراءات الثورية منها، الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية، وانشاء جامعة في السليمانية وانشاء مجمع كردي كما اقرت جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية، ومحطة خاصة باللغة الكردية وتقرر كذلك اعتبار عيد (نوروز) عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية اعترافاً للمواطنين الاكراد بحقوقهم في احياء تقاليدهم واعيادهم[16].

وفي 11 من اذار لعام 1974، اصدرت الحكومة العراقية قانون تطبيق الحكم الذاتي، الذي تضمن اقرار صيغة الحكم لكردستان العراق. بما يضمن احياء ثقافتهم القومية في اطار الوحدة الوطنية وتأسيس مجلسين أحدهما تشريعي والاخر تنفيذي، وجعل الانتخابات الديمقراطية، هي الصيغة الرسمية لاختيار اعضاء المجلسين[17].

وفي ضوء ما اعلن علنه يمكن القول، بأن بيان اذار يعد نقطة تحول تاريخية وكبيرة في طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية، لكونه قد اكد على حقيقتين اساسيتين

مترابطتين، هما ضمان ترسيخ الحقوق المشروعة للكرد من جهة وترسيخ وحدة العراق من جهة اخرى أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة.

حظي بيان اذار بأهتمام واسع النطاق في معظم الدول الاوربية لاهميته البالغة في ارساء اسس السلام والأمن في بلد مهم من ناحية الموقع الجغرافي والمكانة السياسية، واثره المباشر في السلام والأمن العالمي. فقد صرح سفير جمهورية بلغاريا الشعبية بان الشعب البلغاري يشارك الشعب وحكومة العراق افراحهم باحلال السلام وقال ان هذا الحدث سيكون له تأثيرات كبيرة وتاريخية في الحاضر والمستقبل [18].

وفي المانيا الديمقراطية اشارت صحيفة (نوين دوتشلاند)، اوسع الصحف انتشاراً انذاك، بالبيان ووصفته بأنه تعزيز لجبهة النضال العربي والعالمي للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والصهيونية والرجعيات المحلية[19].

وضع بيان اذار، النظام الحاكم في اختبار شديد الأهمية، اما ان تطبيق البيان لتحقيق الحلم المنشود للاكراد وحل مشكلتهم الى الابد، او ان تعرقل تطبيقه لكي تبرهن للعالم بأن القضية الكردية في حقيقتها ورقة تلوح بها الدول الاستعمارية للضغط على الحكومة العراقية من الناحية السياسية.

وبالفعل فقد فشل قانون الحكم الذاتي عند التنفيذ، لأن نظام الحكم اراده شكلياً وليس حقيقياً، فقد فشل النظام في تكوين المجلس الوطني كما وعد، وبدأ النزاع حول كركوك وخانقين وسنجار، وهي المناطق التي كان الاكراد يؤمنون بان نظام البعث يقوم بتوطين العرب فيها عمداً لتغيير التوازن الديمغرافي فيها، واصبحت كركوك بالذات منطقة حساسة بسبب مواردها الهائلة من النفط، ومما زاد الامر سوءاً اصدار الحكومة قانون الحكم الذاتي الكردي خالياً من كركوك، وللنظام اليد العليا في تعيين المسؤولين[20]. فجاء الرد الكردي على البيان، بقيام قادته بحمل السلاح مجدداً في وجهه السلطة وبدعم امريكي.

ففي عام 1974 اشتدت الحركات الكردية على اثر اشتداد الصراع بين العراق وايران التي كانت تقدم الدعم الكامل لاكراد العراق، ولكن بغداد نجحت في سحق التمرد الكردي بعد توقف

الدعم الايراني على اثر توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين في عام 1975[21]، ثم تجدد الصراع في عام 1976 وتصاعد في عام 1980 في اعقاب نشوب الحرب العراقية الايرانية التي وجد الاكراد فيها فرصتهم لأعلان الحكم الذاتي بناءٍ على الامر الواقع وبدعم من إيران[22].

وبعد انتهاء الحرب مع ايران في اغسطس /اب 1988، شن النظام المركزي حملة عنيفة ضد الاكراد اسفرت عن لجوء حوالي ربع مليون كردي الى داخل الاراضي الايرانية والتركية[23].

المهم وفي ظل هذه الاوضاع المتأزمةوالمأساوية، ظلت كل الاطراف متمسكة ببيان اذار، فلم تقدم السلطة المركزية على الغاء نص دستوري او مادة قانونية تتعلق بالحقوق القومية الكردية، كما ان الاحزاب الكردية المعارضة لم تتحدث في أية مرحلة من المراحل عن الانفصال عن العراق او عن تأسيس دولة كردية خاصة بها.

وفي فترة انتفاضة اذار 1991، عندما تحررت مناطق واسعة من الشمال من هيمنة النظام وبصرف النظر عن الثغرات والسلبيات في التجربة، عاش الاكراد بشكل عام حياة استقرار، حيث البرلمان والحريات النسبية والتحسن النسبي في اعادة بناء القرى والحياة المعيشية، مما خلق لديها هاجس الخوف من ضياعها حتى في ظل النظام الفدرالي. وهو ما يجعلها تنظر الى الفدرالية بنوع من القلق وعدم الرضا، ولو بدرجات متفاوته[24].

واخيراً يمكن القول بأن القضية الكردية في العراق، على الرغم من عدالتها ومشروعيتها الا انها خضعت للابتزاز الاجنبي، واستخدمت كورقة للضغط السياسي على الحكومة العراقية لتحقيق مصالح واهداف اجنبية.. وللتدليل على ذلك نذكر ما جاء في كتاب (ما لم يقل عن الصراع العربي–الاسرائيلي) بقلم المحلل السياسي الايطالي البرتو ماريانتوني اذ يقول: "المسألة الكردية ليست بعيدة عن المؤامرة الكبرى، فالنهج الغربي يظهر بصمات اصابعه دائماً على هذه المسألة.. فمنذ اكثر من عشرين سنة تقوم الولايات المتحدة، وعدد من الدول الغربية، واسرائيل باللعب بخيوط قضية الشعب الكردي كما لو انه اداة للألاعيب السياسية–الاقتصادية الاقليمية، او كأداة للضغط تستخدم في خدمة ستراتيجيتها، وما ان يؤدي استغلالهم اهدافهم حتى ينسى الغربيون القضية الكردية.."[25].

والواقع أن الاكراد لم يملكوا مصيرهم في ايديهم في أية مرحلة، فقد كانوا دائما ضحايا لهذه التدخلات الخارجية التي كانت تخذلهم عندما تتغير الظروف السياسية مع العراق، وهم يتفهمون

ذلك ويقبلونه على اسس مرحلية رغبة في توسيع الحكم الذاتي في مناطقهم كلما تسنح الظروف، لكن في الوقت نفسه فأن طبيعة التوازنات الاقليمية السائدة وتشتت الاكراد بين اربع دول في المنطقة العراق –تركيا–ايران وسوريا كانت السبب في تجنب طرح فكرة قيام دولة كردية مستقلة من جانب اكراد العراق(26).

فقد اعلن جلال الطالباني على سبيل المثال في تصريح له بتاريخ 27 يوليو 1992، بأن كردستان العراقية لا يمكنها الارتباط الا بدولتين في العالم هما العراق وتركيا، واذا ما بقى صدام حسين في السلطة فعليهم الارتباط بتركيا، أي ان المشكلة هنا في صدام وليس الارتباط بالعراق(27).

وفي الجانب المقابل فان ثمة فصائل عراقية اخرى في المعارضة تتطلع الى مشاركة قوية للأكراد في الوضع السياسي العراقي، الامر الذي دفع الاكراد الى المطالبة بالنظام "الفدرالية" مطلباً اساسياً لها بدلاً من الحكم الذاتي.

لقي هذا الشعار الترحيب من قبل العديد من الاحزاب السياسية المعارضة انذاك، ففي اجتماع للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي عام 1993، تم إقرار هذا الشعار، وبعد فترة وجيزة تم تبنيه من قبل المؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين (شمال العراق)، وفي عام 2002 وفي مؤتمر لندن أيدت جميع الفصائل المعارضة نظام الفدرالية(28).

الاتحاد الاوربي والقضية الكردية

اتخذ الاتحاد الاوربي(29) موقفاً مسانداً للأكراد في جميع منطقة الشرق الاوسط في اطار زيادة الاهتمام بحقوق الانسان وضرورة حماية هذه الحقوق في كل انحاء العالم.

اتسم موقف الجماعة الاوربية تجاه القضية الكردية في العراق، بالايجابية نظراً للموقف السلبي للحكومة العراقية من المسألة الكردية، وخصوصاً بعد صدور قانون الحكم الذاتي عام 1974 وتطبيقه في المنطقة الكردية انذاك.

ثمة ملاحظة مهمة، وهي ان الجماعة الاوربية لا تؤيد الحركات الانفصالية وانما تطالب بمنح الاكراد حقوقهم الثقافية في اطار العراق الموحد(30).

وفي سياق اهتمام الاتحاد الاوربي بالقضية الكردية، فقد ركز الاتحاد على ضرورة تقديم المساعدة لاكراد العراق وتقديم التمويل اللازم لها ففي اجتماع البرلمان الاوربي في 18 نيسان 1991 طالبوا (بأدراج المشكلة الكردية في جدول اعمال مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط ووجوب اعتراف الدول التي يعيش فيها اكراد بوجودهم وحقهم في الحكم الذاتي)[31].

وفي 13 تشرين الثاني 1993، نظم الاتحاد الاوربي مؤتمراً دولياً اكدت فيه على ضرورة تقديم المساعدات الانسانية والمعنوية للاكراد، مع رفض التدخل العسكري المباشر لحل المشكلة[32].

كما اوصت الجمعية العمومية للمنظمة الاوربية–المتوسطية لحقوق الانسان في مؤتمر عقدته 7–8 من تشرين الثاني 2000 في فرنسا، الى ضرورة تنظيم مؤتمر دولي خاص بالقضية الكردية. وعلق الدكتور عبد الحسين شعبان–خبير القانون الدولي–حول المؤتمر قائلاً:–

" ان المؤتمر سيشكل حدثاً مهماً وبارزاً، خصوصاً ان الجهود تنصب لعقده في بلد عربي ودعوة عدد من الشخصيات الكردية لحضوره، اضافة الى حضور نخبة من الحقوقيين والمثقفين العرب "[33].

وتحت شعار " التهجير والترحيل القسري للأكراد في العراق وتركيا " عقد مؤتمر في باريس عام 2001 شارك فيه معظم الاحزاب الكردستانية والفرنسية واختصاصيون بالشؤون الكردية. ومثل وزارة الخارجية الفرنسية جان بابتسيت فيفر المسؤول عن الملف العراقي في الوزارة.

ومن اهم المواضيع التي بحثها المؤتمر، الممارسات القمعية للحكومة العراقية في كردستان، ومنها تهجير الاكراد من مدينة كركوك الغنية بالبترول وتغيير واقعها السكاني، وهي ممارسة شهدت تصاعداً خطيراً بعد عام 1991، كما دعا المؤتمر الى حماية الاكراد لضمان حقوقهم القومية[34].

وهناك شئ من التباين بين تصرفات دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية حيال القضية الكردية في العراق، فالولايات المتحدة تعمد الى تحريك الوضع الاستثنائي الذي فرضته

في شمال العراق باتجاه المزيد من الانفصال عن الدولة المركزية، ووضع العراقيل امام عودة الامور الى وضعها الطبيعي، والسماح للدولة المركزية بممارسة وظيفتها في الشمال على وفق سيادتها التي اقرها القانون الدولي الذي اعترف بالعراق كدولة ذات سيادة. وفي هذا المضمار يدفع الامريكان الاكراد لحمل السلاح ضد الحكم الوطني والسماح باستخدام المناطق الشمالية العراقية كقواعد لتسهيل غزو الامريكان للعراق. ويقدم الامريكان مساعدات انية محدودة لشراء ذمم الاكراد من ناحية، ويشجعون هجرة الشباب الاكراد من المنطقة من جهة اخرى الى اوربا. وقد فقد المئات من هؤلاء حياتهم في مغامرات الهجرة وكما استخدم الامريكان العناصر العميلة لهم في الشمال لادخال عناصر استخبارية بريطانية وصهيونية وامريكية الى المنطقة. ومن ناحية اخرى يعلن الامريكان حرصهم على الوحدة الوطنية العراقية ويعملون عكس ذلك.

اما موقف الاتحاد الاوربي، فقد اوضحه خافير سولانا سكرتير الاتحاد الاوربي، في حرص الاتحاد على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، ويعارض اية محاولات انفصالية من جانب الاكراد ويؤيد حقوقهم الانسانية ولم يؤيد حتى الان قيام دولة كردية في المنطقة او في العراق[35].

وعلى الرغم من رغبة الاتحاد الاوربي في رؤية الاكراد يتمتعون بالحقوق القومية، فقد بادرت بعض الدول لفتح ابواب اللجوء السياسي امامهم الا ان الكثير منها قد اوضحت انها لا توافق على اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للمهاجرين الاكراد الذين يتخذون طريق الحدود التركية إلى موانىء بحر إيجة وعبر اليونان إلى أوروبا.

وقد اعلنت العديد من الدول مثل السويد والنرويج انها ستعيد العديد من اللاجئين الاكراد والمهاجرين غير الشرعيين الى مناطقهم بعد ان تأكد لديهم عدم وجود رفض لهم في وطنهم الاصلي، من ناحية اخرى، توجه بعض الاوساط الاوربية وخصوصاً في السويد والنرويج وايطاليا النقد للكيانات غير الشرعية في شمال العراق من جراء ازدياد حجم الهجرة غير الشرعية من المناطق الكردية والتي شملت مئات الشباب والاسر والذين لاقوا صعوبات جمة وابتزازات في طريقهم الى اوروبا... وذلك بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية في شمال العراق والبطالة وافتقاد التنمية وهذا ناجم عن الاوضاع الاستثنائية وغياب دور الحكومة المركزية التي تعارض وجودها هناك التدخلات الاستعمارية[36].

ويتعزز موقف الاتحاد الاوربي، من خلال موقف أعضاءها، فقد أبدت بريطانيا تأييداً كبيراً

للأكراد، وخاصة بعدما أشار دوجلاس هيرد وزير خارجية وجون مير رئيس الوزراء البريطاني الى وجهة نظر بلادهم التي تؤيد بقاء الحظر على العراق، مع تأييدها للأكراد لكن في إطار العراق الموحد. ومن هنا يمكن فهم أسباب رفض بريطانية لطلب القادة الأكراد الذين تقدموا عام 1992 بشأن انضمامهم الى المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف اذ جاء الرد البريطاني بأنه يؤيد حماية الأكراد دون الاستقلال و المطالبة بالحكم الذاتي(37).

ويلاحظ ان بريطانيا تخشى من اعطاء الاكراد حق تقرير المصير، او اقامة دولة كردية، نظر لانها هي الاخرى تعاني من ظروف مماثلة، حيث تطالب ايرلندا الشمالية بالانفصال عنها(38).

اما بالنسبة الى موقف فرنسا، فلم يختلف كثيراً عن الموقف البريطاني، فقد ابدى الرئيس دانيال ميتران الدعم المادي والمعنوي لاكراد العراق عن طريق زوجته التي قادت حملة لمناصرة القضية الكردية، فقد أسست جمعية يطلق عليها اسم جمعية فرنسا الحرية تحت ادارتها، وعقدت هذه الجمعية مؤتمر عن الهوية الثقافية الكردية في 14-15 تشرين الاول 1989 في باريس... وفي اذار 1994 عقدت دانيال ميتران مؤتمراً صحفياً في مقر الأمم المتحدة كرسته للحديث عما أسمته (معاناة الأكراد في تركيا) وجاء المؤتمر بعد ان قابلت دانيال الامين العام بطرس غالي، واسلمته نداء وقع من قبل كل حملة جوائز نوبل للسلام يدعو الى حملة دولية للسلم بين الأكراد(39). كما اشارت جريدة الشرق الاوسط الى مجموعة من الاحزاب الفرنسية اليسارية (الاشتراكي، الشيوعي)، قد شاركت في مؤتمر عقد في باريس حول القضية الكردية 1992، بدعوة من المركز الثقافي الكردي بفرنسا، وبدعم من وزارة الخارجية الفرنسية، والذي تمخض عنه دعوة الدول الاوربية لعقد مؤتمر في باريس لدراسة القضية الكردية في العراق(40).

وختاماً، يمكن القول بأن ما يطمح اليه الشعب الكردي هو تحقيق معادلة يحصل بمقتضاها على حقوقهم في أطار وحدة وسلامة العراق، فأنهم يؤمنون بديمقراطية للشعب العراقي وبحكم ذاتي للكردستان، لانه سوف يضمن تحقيق طموحات الشعب الكردي بصورة خاصة، وانقاذ العراق من قضية مستعصية أرقت العراقيين وكلفتهم الكثير من الارواح والاموال واعاقت تقدمهم الحضاري، فضلاً على ان هذا الحال سوف يساعد على انتقال العراق الى نظام ديمقراطي وفي هذا مصلحة كبيرة للشعب العراقي عموماً(41).

خاتمة

مما تقدم يتضح لنا، ان المشكلة الكردية في العراق وان كانت لها اصول تاريخية، الا انها في الاطار السياسي العام، كانت من صنع قوى خارجية دولية واقليمية، اريد بها استنزاف قدرات العراق الداخلية، وشله عن العمل في مسيرة التنمية والتقدم، واستخدام القضية الكردية كورقة لغرض الضغط على العراق من الخارج، فالبرغم من حل القضية الكردية، بالاعتراف بالاكراد كقومية، ومنحهم الحكم الذاتي وتحقيق مكاسب جوهرية، بقيت قيادات التمرد تواصل نهجها الانفصالي المرتبط بقرارات وارادات قوى اجنبية، الامر الذي خلخل بنيان موقفها والأسس التي استندت عليها في السابق وجعلها لا تستيطع العمل والنجاح الا في ظل الحماية الاجنبية المباشرة، بعد ان ابتعدت عنها الجماهير الكردية البسيطة واصبحت مجرد تنظيمات مسلحة قليلة العدد.

اما بالنسبة الى الاتحاد الاوربي فقد اتخذ موقفاً ايجابياً ازاء القضية الكردية في العراق، فهو يساند ويؤيد الاكراد في اطار العراق الموحد ولا يؤيد الحركات الانفصالية.

واخيراً يمكن القول، بأن البعد السياسي والاقتصادي والجغرافي والديني بين الاتحاد الاوربي والعراق جعل طريقة تعامل الاتحاد الاوربي مع اكراد العراق تأخذ الطابع التهميشي.

الهوامش

1. طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1982، ص 120.
2. أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، 1973، ص 12.
3. محمود الدرة، القضية الكردية، ط$_2$، بيروت، 1966، ص19؛
http://www.aljazeera.net/in-depth/Fights/2001/11/11-23-1.htm-top;
htt:// www,iraqcp-orghwar/0021125 saad.htm.
4. احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد السلام (بعد الحرب العالمية الاولى)، دراسة تاريخية وثائقية، السليمانية، 1998، ص97.
5. محمود الدرة، المصدر السابق، ص391.
6. Derk Kinnane, "THE KURDS AND KURDISTAN", London, 1964, p.36.
7. Ibid, p.38.
8. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية (1958–1970)، لندن، 1990، ص179.
9. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بغداد، ط$_2$، 1985، ص120.
10. طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص222.
11. سعد ناجي جواد، اكراد العراق وازمة الهوية. الموجود على الموقع الاتي:
htt:/www.aljazeera-net
12. د0 علاء جاسم محمد حربي،د0 محمد عويد الدليمي،واخرون، تاريخ الوزارات العراق في العهد الجمهوري 1958–1968، الجزء الخامس، ط$_1$، 2002، ص16.
13. نور الهدى زكي، اكراد العراق بين مطحنة الصراعات الداخلية ومطرقة الحصار الامريكي، "البيان"، صحيفة، 28نوفمبر 1998. ينظر على الموقع الآتي:
htt:/www-Al-Bayan.net.
14. سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص182.
15. صلاح المختار، علاقات الكيان الصهيوني بالاقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، مكان الطبع بغداد، العدد (6–7)، السنة الثانية، 1996، ص14.

16. وصال نجيب عارف، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد 6-7، السنة، 1996، ص43.

17. حنان عدنان ، قانون الحكم الذاتي ، بيان 11 آذار 1974. ينظر الموقع الأتي: htt:/www-gogul.com.

18. طالب عبد الجبار، المصدر السابق، ص148.

19. المصدر نفسه.

20. أ. د علاء جاسم محمد الحربي، د. محمد عويد الدليمي وآخرون، المصدر السابق، ص18.

21. المصدر نفسه.

22. صلاح المختار، علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي، مجلة شؤون سياسية، المصدر السابق، ص14.

23. المصدر نفسه.

24.عبد الحليم المحجوب، مستقبل العراق- المتجددات والخيارات.ينظر الموقع الأتي: htt:/www-gogul.com.

25.مقتبس من:وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي، مجلة دراسات استراتيجية، بغداد، 2002، ص.118

26. المصدر نفسه.

27."المستقبل العربي"، مجلة، بيروت، العدد 298، 2003، ص.157

28.المصدر نفسه.

29.للمزيد من التفاصيل عن الاتحاد الأوربي، ينظر:

نوار محمد ربيع، مستقبل الاتحاد الأوربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، .1994

30.بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد، مجلة السياسة الدولية، بغداد ، السنة(35)، العدد 135، 1999، ص.140

31.المصدر نفسه، ص.141

32.سعد الدين ابراهيم، هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة، 1993، ص254.

htt:/www-aljazeera-net.

33. شمال عقراوي، منظمة أوروبية – متوسطية تحضر لعقد مؤتمر دولي حول القضية الكردية. ينظر الموقع الأتي: htt:/www-aljazeera-net

34.المؤتمر الوطني الكردستاني وتحقيق الطموح الكردي، 2001/1/4. ينظر الموقع الآتي: htt:/www-aljazeera-net

35.بدر حسن شافعي، المصدر السابق، 143.

36.حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، 1992، ص55- 56.

37. بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص145.

38.المصدر نفسه.

39.محمد مصطفى شحاته، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 107، 1992، ص231-232.

40. "الشرق الأوسط" صحيفة، لندن، 1992. ينظر الموقع الأتي: www.alSharig-Al-Wsat.net.

41. المصدر نفسه.

سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية

الملخص

انطلاقا من أهمية الموضوع وجدت أن أتناول في بحثي هذا سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية ويسلط البحث الضوء على الموقف الأوربي من القضية الفلسطينية واختلافها في التأثير وفكرة الشراكة الأورو – متوسطية، والدافع إلى ذلك.

ويعرج البحث على السياسة الأوربية الخارجية تجاه مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية،ومدى ارتباطها بالسياسة الأمريكية،والمصالح الأوربية منها في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم يستعرض البحث الإسهامات الأوربية في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حتى نهاية عام ٢٠٠٩، بلأضافة إلى التصور الأوربي وآلياته لتحقيق الدولة الفلسطينية.

وقد حاول الإتحاد الأوربي منذ تأسيسه لعب دور في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية،غير أن الطرفين الإسرائيلي والأمريكي عملا على تحجيم الدور الأوربي وتهميشه، واقتصاره على الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، أو من خلال المشاركة بقوات أمنية للمساعدة على تطبيق الاتفاقيات

وقد نجحت دول الإتحاد الأوربي في التعبير عن سياسة واحدة تمثل القواسم المشتركة، مع وجود درجات من الاختلاف تعطي هامشآ للسلوك الخاص لكل دولة تجاه القضية الفلسطينية، والتي تنوعت بين المؤيد للعب دور فاعل في عملية التسوية السلمية، وبين المراهن على الدور الأمريكي، والداعم له.

وأمام الواقع الجديد الذي تمر فيه القضية الفلسطينية من تعثر واضح لعملية التسوية السلمية، وعجز الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، يمكن التسأول عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوربي في حل القضية الفلسطينية مستقبلآ..... وهل سيغير الإتحاد الأوربي سياسته تجاه بعض الحركات الفلسطينية المقاومة كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ويتوجه للحوار معها كقوى صاعدة لايمكن تجاوزها على الساحة الفلسطينية، وإلى أي مدى سيمارس دورآ أكثر استقلالآ عن الدور الأمريكي .

Abstract

Starting from the significance of the subject, I found to deal with the European Union role towards the Palestinian issue. The research sheds light upon the European attitude from the Palestinian issue ; its disparity in influence; the opinion of Median-Euro partnership and the motive behind.

The research halts at the External European Policy towards the peaceful compromise path of the Palestinian issue; the extent of its relation to the American policy and the European interests in the middle east area. Then the research reviews the European contributions in the compromise process since Madrid conference for peace in ١٩٩١ till the end of ٢٠٠٩.

The European Union, since its foundation, tried to play a role in the peaceful compromise path of the Palestinian issue. Yet, the Israeli and American parts worked towards the curtailment and diminution of the European role; being limited to the economical support to the Palestinian authority, or through participation with security troops to help in applying the agreements.

The European Union countries succeed in giving expression to one policy represents the common elements, with the existence of differences giving reduction to the particular behavior of each country towards the Palestinian issue. These behaviors varied among supporting to play an effective role in the compromise process, betting on the American role and supporting it.

In front of the new fact that the Palestinian issue is going through a clear hindered to the peaceful compromise issue; and the inability of the American administration, headed by Barak Obama, to impose practical solutions on the Israeli government, headed by Benjamin Netanyahu, about the Palestinian issue, we can inquire about the role that could be played by the European union in solving the Palestinian issue in the future; if the European union could change its policy towards some of the resistant Palestinian organizations such as Hamas and Islamic struggle, going to discussion with them as rising forces that can't be passed on the Palestinian scene; and to what extent the European union will practice a role independent from the American role .

المقدمــة

اتسمت سياسة الاتحاد الأوربي الخارجية في منطقة الشرق الأوسط عموما وفي فلسطين خصوصا بمنطق رد الفعل ؛ سواء على الأحداث،أو المبادرات والحلول الأمريكية. لذلك لم ينظر الاتحاد قط لسياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، بل كان يتم النظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة اشمل واكبر قد تتسع لتشمل المنطقة العربية،أو الشرق الأوسط بشكل عام.

وانطلاقا من أهمية الموضوع وجدت أن أتناول في بحثي هذا دور الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية ويسلط البحث الضوء على الموقف الأوربي من القضية الفلسطينية واختلافها في التأثير وفكرة الشراكة الأورو – متوسطية، والدافع إلى ذلك.

ويعرج البحث على السياسة الأوربية الخارجية تجاه مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية،ومدى ارتباطها بالسياسة الأمريكية،والمصالح الأوربية منها في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم يستعرض البحث الإسهامات الأوربية في عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

المبحث الأول

سياسة أوروبا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية

المطلب الأول : أوروبا والقضية الفلسطينية

على الرغم من أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثرت على القضية الفلسطينية منذ عام ١٩١٧ إلا أن هذه المواقف تغيرت وتبدلت واختلفت في درجة تأثيرها على القضية الفلسطينية مع مرور الزمن إذا أردنا تقسيم هذه المواقف إلى مؤثرة وأخرى مجرد تصريحات سياسية فان أوروبا ومن خلال مواقف منفردة لكل دولة كان لها دور فاعل حتى عام ١٩٤٨.

وقد بدأ الانحسار الأوروبي من الوطن العربي مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها أوروبا ضعيفة وتراجع دورها العالمي لمصلحة قوى جديدة وبدأت أولى مظاهر الانسحاب الأوروبي من الشأن الفلسطيني حين قررت بريطانيا إنهاء انتدابها ورفعت الأمر للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشان مستقبل فلسطين عام ١٩٤٧ وقررت سحب جنودها عام ١٩٤٨ (١)

وأخذت أوروبا وخصوصا بريطانيا وفرنسا تتراجع تدريجيا من مسرح الشرق الأوسط تاركه للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ملء الفراغ. وكانت السياسة الأوروبية الرسمية والشعور الشعبي بصورة عامة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ يميلان إلى الجانب الإسرائيلي إلى حد كبير(٢) .

وفي ١٩٧١/٥/١٣ تبنى وزراء الخارجية الستة في المجموعة الأوروبية وثيقة شومان Schuman Document التي تستند إلى قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ ونقاطه الأساسية هي الآتية :

١. انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.

٢. حق اللاجئين العرب في العودة إلى أرضهم أو اختيار التعويض لهم.

٣. إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي حدود إسرائيل.

٤. وجود قوات دولية باستثناء القوى العظمى الأربع، في المناطق المنزوعة السلاح (٣).

وفي تشرين الأول / ١٩٧٣ قررت البلدان العربية الأعضاء في الأوبك، خفض إنتاجها من النفط بنسبة ٥ % شهريا، وفرض حظر صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، وهما البلدان اللذان تم اعتبارهما مفرطين في انحيازهما إلى المواقف الإسرائيلية عندما وقعت الحرب في ٦/١٠ / ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل. لم يقصد العرب المعاقبة، بقدر لفت النظر إلى ضرورة حل الصراع العربي – الإسرائيلي، وهذا ما ظهر في الإعلان الموجه إلى أوروبا الغربية، في الجزائر في ١٩٧٣/١١/٢٨، وفي مداخلة الوزراء العرب الأربعة الذين أوفدتهم قمة الجزائر ٢٦-٢٩ / ١٩٧٣/١١ لتقديم الملف العربي إلى القمة الأوروبية في كوبنهاغن ١٠-١٩٧٣/١٢/١٤. وكانت أولوية العرب تكمن في ضمان دعم المجموعة الأوروبية لهم في الصراع العربي – الإسرائيلي، بيمنا كانت البلدان الأوروبية تريد من الحوار أن يضمن لها تزويدا منتظما بالنفط وبأسعار معقولة (٤).

بعد مرور شهر واحد على حرب تشرين الأول / ١٩٧٣ صدر بيان عن المجموعة الأوروبية أشار وللمرة الأولى، لـ ((الحقوق المشروعة للفلسطينيين)) ؛ وتضمن البيان الأوروبي أربعة مبادئ رئيسة :

١. عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.

٢. ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام ١٩٦٧.

٣. احترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها، مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٤. تأكيد مبدأ الاعتراف بان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند أي قرار للتسوية(٥).

إن موقف الاتحاد الأوروبي هنا لا يتقاطع تماما مع التطلعات العربية والفلسطينية، لكنه يشير إلى اعتماد المجموعة الأوروبية سياسة خاصة، مستقلة نوعا ما عن الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد اعتراف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام ١٩٧٤، طالبت في ١٩٧٤/١١/١٤ بإشراك منظمة التحرير في الحوار الأوروبي – العربي. وعارضت الدول الأوروبية في البداية ذلك، ولكن تسوية دبلن، التي وقعت في ١٩٧٥/٥/١٤، أوجدت صيغة مفاوضات بين فريقين لا بين دول، بحيث يتاح لمنظمة التحرير الاندماج في الفريق العربي. غير إن الولايات المتحدة عارضت ذلك الشكل من الحوار المباشر بين العرب والأوروبيين(٦).

وساءت العلاقات بين (إسرائيل) ومعظم الدول الأوروبية ابتداء من عام ١٩٧٣، وفشلت جميع محاولات (الدولة العبرية) إغفال المسالة الفلسطينية أو التهرب منها. وعادت القضية الفلسطينية إلى جدول الإعمال، بالاستقلال عن الصراع العربي – الإسرائيلي، وسيطرت على أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤. ودعي ياسر عرفات شخصيا إلى الجمعية العامة في ١٩٧٤/١١/١٤، وتم التصويت في ١٩٧٤/١١/٢٢ على قرارين تاريخيين : القرار رقم ٣٢٣٦ حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والقرار الثاني رقم ٣٢٣٧ حول إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب الدائم في الأمم المتحدة. ولم تتوصل الدول الأوروبية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى تفاهم حول المعنى الذي تعطيه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الوارد في بيان بروكسل الصادر في ١٩٧٣/١٠/٦، وصوتت على القرارات في ترتيب مبعثر، إذ أيدت فرنسا وايرلندا وايطاليا دعوة منظمة التحرير إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة، أما فيما يتعلق بوضع منظمة التحرير مراقب دائم في الأمم المتحدة، فقد صوتت ثماني دول أوربية ضد القرار، في

حين أن فرنسا امتنعت عن التصويت، وصوتت اسبانيا التي لم تكن عضوا في هذه المجموعة آنذاك، لصالح القرارين(٧).

وقد أثار رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في قمة لندن، في ١٩٧٧/٦/٢٩،للمرة الأولى، مفهوم الشعب الفلسطيني وأكدوا قناعتهم بان حل النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكن إلا إذا تجسد في الواقع،الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء هويته الوطنية تجسيدا فعليا، وهو ما يوجب الأخذ بالحسبان ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على وطن(٨)

وبعد تعثر المسار الفلسطيني حسب اتفاقيات كامب ديفيد وتضخم النشاط الاستيطاني الإسرائيلي حدث تقدم جديد للموقف الدبلوماسي الأوروبي، وذلك حين اصدر المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة البندقية الايطالية عام ١٩٨٠ قرارا نص على ما ياتي :

١. تجديد الادانه للاحتلال الإسرائيلي الذي تم عام ١٩٦٧.

٢. الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلى جانب دولة (إسرائيل).

٣. الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، لكن ليس كالممثل ألحصري لهذا الأخير(٩).

اتسمت الحقبة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٨ بحزمة وقائع وأحداث أسهمت في بطء الحوار العربي – الأوروبي، وفي تخفيف التحرك الفاعل للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في السعي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي. وزيادة التركيز للاهتمامات الأوروبية على أوروبا نفسها، وكذلك التوسيع الثالث للمجموعة الأوروبية بدخول اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦. وبرزت في هذه المرحلة عودة الهيمنة الأمريكية في عهد رونالد ريغان على الموقف الأوروبي عموما. كما أدى وصول فرنسوا ميتران إلى رئاسة السلطة في فرنسا إلى كبح جماح الحوار الأوروبي – العربي ؛ حيث تميز الرئيس الفرنسي المعروف بصداقته مع (إسرائيل). ودعمت فرنسا مسار اتفاقية كامب ديفيد، ورفضت الاعتراف بمنظمة التحرير. إلا أن فرنسا لم ترفض فكرة قيام دولة فلسطينية، حيث عبر عن ذلك الرئيس ميتران خلال خطابه في الكنيست في ١٩٨٢/٧/٤ قائلا:((يفترض الحوار أن يمكن كل فريق من العمل حتى النهاية من اجل حقه، ما يشكل، بالنسبة إلى الفلسطينيين كما إلى غيرهم، إقامة دولة في الوقت المناسب)) (١٠).

وعبرت المجموعة الأوروبية عن (الصدمة والاشمئزاز من قتل المدنيين الفلسطينيين في بيروت) وذلك بعد حدوث مجزرة صبرا وشاتيلا في ١٦-١٨/٩/١٩٨٢، وطالبت المجموعة بـ (الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت الغربية) (١١).

وأعلنت المجموعة الأوربية في شباط / ١٩٨٧ تأييدها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبإشراك جميع الأطراف المعنية، وطالبت بتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الأرض المحتلة (١٢).

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ١٩٨٧/١٢/٨، أكدت المجموعة الأوروبية في ١٩٨٧/١٢/٩ على ضرورة التفاوض لإيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي، وأعلنت في حزيران / ١٩٨٨،إن (الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لم يعد محتملا) (١٣) .

كما قامت المجموعة الأوروبية في أيلول / ١٩٨٨ بدعوة ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لإجراء مباحثات، وإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوربي في مدينة ستراسبورغ الفرنسية(١٤) .

وبقيت منظمة التحرير غير معترف بها من المجموعة الأوروبية ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، حتى تاريخ إعلان ياسر عرفات، في ١٩٨٨/١٢/١٥، أمام المجلس الوطني الفلسطيني الـ ١٩ المجتمع في الجزائر الموافقة على قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والموافقة على قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار ٢٤٢ الذي يتعامل مع قضية فلسطين قضية لاجئين، كما تضمن إعلان (إقامة الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس المقدسة)،حيث ردت المجموعة الأوروبية على هذا الإعلان بإعلان بروكسل في ١٩٨٨/١١/٢١، جاء فيه أن المجموعة تعلق(أهمية خاصة على القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، التي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات ايجابية نحو تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – العربي)(١٥).

وحفلت الستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٩ باحتجاجات أوروبية عديدة لدى السلطات الإسرائيلية على سياستها القمعية ضد الانتفاضة الفلسطينية. وبعدما أعلنت الولايات المتحدة فتح حوار له دلالته مع منظمة التحرير، اغتنمت المجموعة الأوربية مناسبة قمة مدريد لإصدار إعلان طويل في ١٩٨٩/٦/٢٧ يذكر بموقفها التقليدي ويطلق (نداء ملحا إلى

السلطات الإسرائيلية لوضع حد للتدابير القمعية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨، واحترام أحكام اتفاقية جنيف) وإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة. ورأت المجموعة الأوروبية للمرة الأولى، أن منظمة التحرير يجب أن تدعى إلى مسار السلام، وان تشارك فيه(١٦) .

المطلب الثاني: الشراكة الأورو – متوسطية

أدركت الدول الأوروبية أن أمنها لم يعد مقتصرا على بعده الداخلي، كما لم يعد يقتصر على الحدود الجغرافية بين بلدان متجاورة، بل أصبح مفهوما يتسع ليشمل مجمل المحيط الـ (جيوسياسي) (الجيوبوليتيك)، ما يعني أن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي سوف تنعكس آثاره السلبية بشكل واضح ومباشر عليها. وأدركت كذلك إن مصالحها باتت مختلفة مع المصالح الأمريكية في المنطقة العربية المطلة على البحر المتوسط، وتأكد هذا الاختلاف من خلال التهميش الذي قصدته الولايات المتحدة الأمريكية للدور الأوروبي في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ (١٧) .

وكانت اوربا قد بدأت في عملية واسعة من أجل تقييم سياستها مع الدول المجاورة لها والمؤثرة فيها،وخاصة تلك الدول المطلة على شرق البحر المتوسط وجنوبه، وبدأ ذلك واضحآ في بيان قمة المجلس الإوربي الذي عقد في لشبونة خلال حزيران / عام ١٩٩٢ متضمنآ التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الأتحاد الأوربي بمصالح حيوية، تتمثل في الحفاظ على الأمن والأستقرار في تلك المناطق.

كما دعا المجلس الأوربي الذي عقد باليونان خلال تموز/عام١٩٩٤ اللجنة الأوربية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوربية. متوسطية، وفي كانون الأول/عام١٩٩٤ أقرت القمة الأوربية التي عقدت في ألمانيا ورقة العمل المقدمة من اللجنة الأوربية للاتحاد التي أعدت لتضع أساسآ عامآ لسياسة أوربية متوسطية.(١٨)

ونتيجة للتهميش الأمريكي لدور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية في الشرق الأوسط، بدأت انطلاقة جديدة للاتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط من خلال المؤتمر الذي أنعقد في برشلونة في شهر تشرين الثاني /١٩٩٥. إذ حاول الاتحاد الأوربي، الذي غيب عن مشروع الشرق الأوسط الذي دعمته الولايات المتحدة ''إسرائيل''، الذي وجد نفسه خارج إطار أي دور له في القضية الفلسطينية، أن يطور علاقته مع الدول العربية من خلال مشروع الشراكة

لدول المتوسط، لكي يؤمن له لعب الدور الذي يريده في الشرق الأوسط. على أساس أن الشراكة سوف تحقق لأوربا الفرصة لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط من خلال لعب دور في عملية السلام، تتناسب مع موقعه ومصالحه في المنطقة. خاصة أن أوربا تعتمد بشكل كبير على النفط العربي.... لهذا فقد دعا الاتحاد الأوربي الدول العربية المطلة والقريبة من البحر الأبيض المتوسط، إلى عقد مؤتمر في العاصمة الكاتلانية برشلونة في ٢٧-٢٨/تشرين الثاني ١٩٩٥، وتمخض المؤتمر عن التوقيع على اتفاقية الشراكة للبحر المتوسط، للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ووقع عليها الى جانب الإتحاد الأوربي كل من، مصر والأردن وسورية ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية والمغرب وتونس والجزائر وتركيا وقبرص ومالطة و''إسرائيل''. وعلى الرغم من أن الاتفاقية على الصعيد الاقتصادي، إلا أنها أتاحت كذلك تقوية الموقف العربي – الأوربي على الصعيد السياسي، وخاصة الدور الأوربي في دعم مسيرة السلام، وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وتدجين الموقف الإسرائيلي المعادي للدور الأوربي. (١٩)

وسعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الاورو – متوسطية، إلى دمج (إسرائيل) في محيطها، بحيث تندمج مطمئنة إلى هوية نصف شرق أوسطية ونصف أوروبية. كما تحقق أوروبا، وخصوصا فرنسا وألمانيا، رغبتها في إضعاف وجود الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وفي إبقائها بمنأى عن أثارها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وبالتالي السياسية(٢٠).

ونتج عن اتفاقية الشراكة الاورو– متوسطية، زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، حيث كانت السلطة الفلسطينية احد أطراف الاتفاقية، وبالتالي أدى ذلك إلى اعتراف الاتحاد بحق الفلسطينيين بان يكون لهم كيان مستقل، له شرعية التوقيع على الاتفاقيات التي تدعم قضاياهم، وتجعل منهم دولة شرق أوسطية على اتصال بالمنظومة الأوروبية(٢١).

ان مخاطر مشروع الاورو – متوسطية على الأمن القومي العربي تبدو جلية، من خلال تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية كل على حدة، وتقطيع أوصال الوطن العربي الواحد، وتكون (إسرائيل) صاحبة الامتياز والقادرة على فرض الشروط التي تتماشى مع سياستها، فالسياسة الأوروبية لا تختلف عن السياسة الأمريكية من حيث النفعية والتحيز لـ (إسرائيل) وازدواجية المعايير. فاستبعاد ليبيا وهي دولة متاخمة للبحر المتوسط، وضم الأردن

وهي دولة غير متوسطية إلى النظام الإقليمي لدليل قاطع على أن تحديات كبيرة تواجه مستقبل الأمن القومي العربي(٢٢) .

بالأضافة إلى ذلك فأن العرب لم يحققوا أهدافهم من هذه الشراكة، بسبب عدم الوصول الى صيغ من التفاهم مع الأوربيين، لأنه من الصعب أن تكون الشراكة فعاله في ظل ظروف عدم التكافؤ والتوازن بين أطرافها لاسيما في ظل وجود طرف عربي ضعيف،وما يترتب على هذا الضعف من سلبيات تحول دون الشراكة الحقيقية المطلوبة.

المطلب الثالث : التأثير الأمريكي على الدور الأوربي تجاه القضية الفلسطينية

شهدت مواقف دول الاتحاد الأوروبي تنوعا تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وتمثل هذا التنوع بوجود ثلاثة تيارات :

– تيار يتطلع إلى لعب دور أوروبي مباشر وأكثر فاعلية في العملية السلمية.

– تيار يرغب بأداء دور أوروبي شرط ألا يزيد سقفه عن أية خطوط حمراء مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– تيار يفضل المراهنة كليا على الدور الأمريكي، ويكتفي بالدور الداعم للوسيط الأمريكي.

أمام هذه التيارات المختلفة، حول الدور السياسي لدول الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، ازدادت القيود المفروضة على التدخل الأوروبي في عملية الصراع العربي – الإسرائيلي، إلى درجة وصل فيه الخلاف إلى المفوضية الأوروبية، حيث اعتبر ليون بريتان Leon Brittan مفوض التجارة في المفوضية الأوروبية(ان الوقت لم يحن بعد لقيام أوروبا بدور وساطة في عملية السلام في الشرق الأوسط)، الأمر الذي أدى إلى رد فعل قوي من قبل فرنسا على هذا التصريح(٢٣) .

يدرك الاتحاد الأوروبي إن تعثر العملية السلمية في الشرق الأوسط يؤثر سلبا في المصالح الأوروبية، وأكدت قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا، في ١٩٩٦/٦/٢٢، على هذا التأثير(٢٤). ثم وجد مؤتمر مالطا في نيسان / ١٩٩٧ المتوسطي الأوروبي أن العقبة أمام تنفيذ المشروع المتوسطي، هي تعثر مفاوضات التسوية بين العرب و (إسرائيل). هذا ما

يفسر إقدام الاتحاد الأوروبي على تمويل صيغة الحكم الذاتي الفلسطيني، والوعد بالمساهمة في تمويل مشاريع السلام العربية – الإسرائيلية، مما دفع عددا من السياسيين الأوروبيين للبحث عن الثمن السياسي الذي سيحصل علية الاتحاد الأوروبي من جراء هذا الدعم المالي، وإلا تبقى السياسية محصورة في الإدارة الأمريكية. وبصورة عامة يمكن ملاحظة اقتراب المواقف الأوروبية من المواقف العربية المتعلقة بالتسوية والمستندة إلى مرجعية مدريد مقارنة بالموقف الأمريكي المؤيد لـ (إسرائيل) (٢٥) .

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عاملا شديد التأثير في تحديد الموقف الأوروبي من الصراع العربي – الإسرائيلي لسببين : حجم المصالح الإستراتيجية المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية، والعلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بـ (إسرائيل)، من ناحية أخرى. فقد حرص الموقف الأوروبي على التحصين وراء الخطوط التي يرى ان تجاوزها يلحق الضرر بعلاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار إدراكه لثلاث حقائق جوهرية في الصراع :

أولها : أن (إسرائيل) باتت اقرب إلى (قضية داخلية) أمريكية، وبالتالي فمن الممكن تفسير المواقف الأوروبية التي تعدها (إسرائيل) غير ودية تجاهها وكأنها مواقف موجهة ضد الولايات المتحدة.

ثانيا: ان نفوذ اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار الأمريكي وصل الى درجة مخيفة تجعل البعض يتصور أحيانا وكان السياسة الإسرائيلية هي التي تقود السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثا : أن مصالح مشروع اليمين الأمريكي المحافظ للهيمنة على العالم، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر، تكاد تتطابق كليا مع مصالح مشروع اليمين الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة، مما يعطي العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية زخما غير مسبوق. ولان الولايات المتحدة تسعى في المرحلة الراهنة أكثر من أي وقت مضى للانفراد بالهيمنة على العالم. ولان إسرائيل ليست لديها أدنى ثقة في السياسات الأوروبية، فقد برز في هذا السياق، تطابق أمريكي – إسرائيلي كامل لتهميش الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط عموما،وفي الصراع العربي– الإسرائيلي على وجه الخصوص(٢٦) .

المبحث الثاني

الدور الأوربي في مسار التسوية

رأت دول الإتحاد الأوربي في تسوية القضية الفلسطينية أولوية إستراتيجية تساعدها في التعامل مع قضايا المنطقة العربية وفي بناء شرق أوسط ينعم بالتقدم والازدهار ويحقق الأهداف الأوربية في منطقة الشرق الأوسط، ومما لاشك فيه أن دول الاتحاد الأوروبي لعبت دورا داعما لعملية التسوية للقضية الفلسطينية، وذلك على الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مسار المفاوضات.

ومع انتهاء حرب الخليج الثانية في بداية عقد التسعينات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية عن بدء مشروع كبير يرمي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية، وذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت فكرة عقد مؤتمر للسلام يعقد في إحدى العواصم الأوروبية، ونتيجة لذلك كان مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك التاريخ كان الاتحاد الأوروبي الحاضر الدائم على مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سواء بمشاركته كاتحاد، أو من خلال الدول الأعضاء.

المطلب الأول : الدور الأوربي في مفاوضات التسوية من مؤتمر مدريد حتى نهاية عام ٢٠٠٩

عَدة أوربا انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، في عاصمة أوربية هي عضو في الإتحاد، بمثابة تحول مهم في الدور الذي تطمح بأن تلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط،.... وعلى الرغم من أن مشاركتها في المؤتمر لم تكن فعالة، إلا أنها وجدت في هذا التحول فرصة يجب اقتناصها لكي تمارس ما كانت تريده منذ سنوات.

ومن الملاحظ أن مواقف الإتحاد الأوربي، وأن بدت مؤيدة للمطالب العربية، إلا أنها لم تسع إلى تجاوز الدور الأمريكي في المنطقة، إذ اعتبرته دائما دورا رئيسا لا مجال لتجاوزه، كما أنها لم تدع إلى فرض عقوبات أو تضييق الخناق على إسرائيل للقبول بتسوية سلمية مشروعة . بل على العكس استمرت دول المجموعة في تعاملها التجاري والاقتصادي مع إسرائيل، بصورة دعمت اقتصاد الدولة (العبرية)، وساهمت في ازدهاره، وعليه فأن الموقف الأوربي

إنما انبعث من رغبة في أرضاء الطرف العربي، بصورة أو بأخرى، دون تعريض مصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة وإسرائيل للخطر(٢٧). وأصبحت الولايات المتحدة الراعية لمحادثات التسوية والتوقيع عليها، إذ تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٢، حيث تراجعت أوروبا إلى المقعد الخلفي في هذه المحادثات، ولم تسهم إلا في المباحثات المتعددة الأطراف من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية(٢٨) .

وأكدت المجموعة الأوروبية خلال كلمتها في افتتاح مؤتمر مدريد، التي ألقاها نيابة عن المجموعة (هانس فان دان بروك) وزير خارجية هولندا، اهتمامها ومشاركتها في إنجاح المفاوضات في مختلف مراحلها، وأكدت المجموعة الأوروبية التزامها بمبدأ (الأرض مقابل السلام)، كما التزمت بنهج المفاوضات المباشرة على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في مسار مزدوج بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة وبين العرب و (إسرائيل) من جهة أخرى(٢٩) .

كما دعمت المجموعة الأوروبية مسار التسوية في الشرق الأوسط، ودعت إلى تلبية الحاجات الأكثر إلحاحا للفلسطينيين لينجحوا في سيرهم نحو الحكم الذاتي، واستفادت الدول الأوروبية من توقيع اتفاقيات أوسلو في أكثر من مجال، منها قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية، من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، وعزز الاتحاد الأوروبي علاقات التعاون مع (إسرائيل) لتصل الى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بينهما. كما ساعد توقيع اتفاقيات أوسلو الاتحاد الأوروبي على إعداد مبادرته المتوسطية، لخلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها (إسرائيل)، حيث كان ذلك متعذرا قبل توقيع اتفاقيات أوسلو(٣٠) .

بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام ١٩٩٤ صوتت الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لصالح القرار رقم ٩٠٤ في آذار / ١٩٩٤ الذي اعتبر شرقي القدس أراضي فلسطينية محتلة. كما قاطعت الدول الأوروبية في عام ١٩٩٥ احتفال (إسرائيل) بذكرى الألفية الثالثة للقدس، وأصدرت بيانا يوضح سبب المقاطعة، حيث رأت في الاحتفال تجاهلا للمصالح الإسلامية والمسيحية في المدينة، ويسبق تحديد وضع القدس قبل التفاوض(٣١) .

في أعقاب وصول بنيامين نتنياهو للحكم في (إسرائيل) عام ١٩٩٦، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ عملية السلام بعدما شعرت أن المفاوضات السلمية في خطر، وعبر عن ذلك وزير الخارجية البريطاني (مالكوم ريفكند) الذي صرح قائلا(انه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل) (٣٢).

اعتمد البيان الصادر عن قمة فلورنسا الايطالية في ١٩٩٦/٦/٢٢ هو المحطة الرئيسة في انطلاق الدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمرجعية السياسية التي يستند عليها لاحقا(٣٣). وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد البيان على :

١. أن السلام في الشرق الأوسط هو مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي.

٢. أن عملية السلام هي الطريق الوحيد لأمن (إسرائيل) والفلسطينيين والدول المجاورة، وسلامتهم.

٣. ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها.

٤. أن المفاوضات الناجحة يجب أن تستند على قرارات مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

٥. أن الإغلاق الذي تفرضه (إسرائيل) على الضفة الغربية وقطاع غزة له نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

ولقي البيان الأوروبي ترحيبا من الدول العربية، في حين كان رد الفعل الإسرائيلي غاضبا، واتسم الموقف الأمريكي بعدم الارتياح، وذلك خوفا من أي يؤدي ذلك إلى تعزيز الدور الأوروبي في العملية السلمية، وتحويله إلى شريك، وخاصة بعد أن قام مجلس الوزراء الأوروبي بإصدار بيان في أيلول / ١٩٩٦ اتسم بلهجة حازمة حيث طالب (إسرائيل) بتنفيذ كافة التزاماتها، وأكد على أن شرقي القدس ليست تحت السيادة الإسرائيلية. وتقع ضمن القرار رقم ٢٤٢، وبالتالي هي جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧(٣٤).

كما شكل قيام الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٦/١٠/٢٨ بتعيين (ميغل انخل موراتينوس) مبعوثا أوروبيا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، عاملا جديدا لتعميق الدور الأوروبي في العملية السلمية، وكانت أهم المهام التي حددها الاتحاد الأوروبي لموراتينوس هي العمل مع

الأطراف المعنيين كافة لدعم عملية السلام، ومراقبة مفاوضات السلام، والاستعداد لتقديم المشورة والتوسط إذ طلب الأطراف المعنيون ذلك، والمساهمة عند الطلب في تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الأطراف، والتدخل دبلوماسيا مع هذه الأطراف في حال حصول عدم تنفيذ لبنود هذه الاتفاقات، ومراقبة الأفعال التي تؤثر سلبا على نتائج مفاوضات الوضع النهائي(٣٥).

قام الرئيس الفرنسي جاك شيراك في تشرين الأول ١٩٩٦ بجولة في الشرق الأوسط، حدد فيها طموحات فرنسا والاتحاد الأوروبي في المنطقة، حيث ركز في خطاب ألقاه في سورية على ثلاث نقاط هامة هي(٣٦) :

١. انه لن يكون هناك سلام من دون انسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة بما في ذلك شرقي القدس والجولان.

٢. العمل على إقامة دولة فلسطينية.

٣. على أوروبا أن تطالب بالشراكة في رعاية مسار السلام مع الولايات المتحدة.

رحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الخليل الذي تم التوصل إليه في نيسان ١٩٩٧،على الرغم من الأخطار التي يخفيها هذا الاتفاق،لأنه يتيح لـ(إسرائيل) الاحتفاظ بـ ٢٠% من المدينة لتامين حماية أربعمائة مستوطن يهودي يعيشون داخلها، وسط ١٢٠ ألف فلسطيني، وأرسل الاتحاد الأوروبي وحدة مراقبين غير مسلحين للمدينة لمراقبة سير الانسحاب الإسرائيلي(٣٧).

وفي ١٩٩٧/٢/٢٤ تم التوقيع على اتفاق المشاركة الانابية بين منظمة التحرير الفلسطينية والمجموعة الأوروبية في بروكسل، للعمل لصالح السلطة الفلسطينية.ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول تموز ١٩٩٧، ويحوي مضمون الاتفاق (٦٩) مادة وتنص على تحرير المبادلات، وإقامة منطقة تبادل حرة بعد فترة انتقالية يجب إلا تتجاوز ٢٠٠١/١٢/٣١. وبمقتضى المادة ٤٩ المتعلقة بالتعاون الإقليمي(يتعهد الفريقان بدعم مسار السلام في الشرق الأوسط، لقناعتهما بان السلام يجب أن يعتزز عبر التعاون الإقليمي) (٣٨) .

دعا المجلس الأوروبي الذي عقد في لوكسمبورج في ١٢-١٩٩٧/١٢/١٣ إلى تجنب أي عمل أحادي الجانب بقضايا الاستيطان والقدس، وذكر المجلس الأوروبي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بعزم الاتحاد الأوروبي على :

مكافحة الإرهاب أينما كان، وأيا كانت الدوافع، ويشدد في هذا السياق أيضا على أهمية التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مادة الأمن. ويجب ان يكون هذا التعاون معززا مع وجوب تجنب قطعه بأي ثمن، وذكر أيضا باقتراح الاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة امن دائمة، ما يتيح إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون في مادة الأمن. وكذلك ببرنامجه لمساعدة السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب(٣٩).

وبالرغم من غياب دول الاتحاد الأوروبي في مفاوضات واي ريفر بلانتيشن التي تمت خلال الفترة ١٥-١٩٩٨/١٠/٢٣ إلا أن الرئيس عرفات حرص منذ ١٩٩٨/١٠/٢٤، أي بعد يوم من توقيع اتفاق واي ريفر، على أن يقدم عرضا كاملا ومفصلا لمفاوضات واي بلانتيشن إلى رؤساء الدول والحكومات الأوروبية المجتمعين في مدينة بورتسشاش النمساوية(٤٠).

وفي اجتماع للمجلس الأوروبي في برلين في ٢٤-١٩٩٩/٣/٢٦ أكدت دول الاتحاد الأوروبي اقتناعها بان إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، وديمقراطية، ومسالمة، وقادرة على البقاء (هو أفضل ضمان لأمن إسرائيل، ولقبول إسرائيل كشريك في المنطقة على قدم المساواة) (٤١). وأكد المجلس الأوروبي على(حق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم) (٤٢).

وعند زيارة أريل شارون المسجد الأقصى، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ٢٠٠٠/٩/٢٨ اصدر الاتحاد الأوروبي بيانين في ١ و ٢ /٢٠٠٠/١٠، أكد على :

البيان الأول : على (أن هذه الأحداث تظهر كما يمكن أن يؤدي الاستفزاز في ظروف متوترة إلى نتائج مأساوية)، وأعرب عن قلقه من تواصل الأعمال الدامية، وطالب طرفي النزاع بالعودة الى طاولة المفاوضات.

البيان الثاني : دعم الاتحاد تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث الجارية. وأدانت أوروبا سلوك شارون الاستفزازي، ولكنها لم تدن الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني الأعزل... وأصدرت الرئاسة الأوروبية في ٢٠٠٠/١٠/١٣ بيانا أعلنت فيه (عن الحزن الشديد إزاء العنف المستمر) (٤٣).

وعلى الرغم من أن أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ قد أسهمت في تباعد الشريكين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، بدلآ من اقترابهما، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل الشرق أوسطية،

لكن هذا التباعد والاختلاف بين الشريكين لم يبعد أوربا عن موضوعة الشرق الأوسط وعن المساهمة في إيجاد الحلول لها. ومن أبرز الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف التي شاركت فيها أوربا ما يسمى ب(خارطة الطريق)بمراحلها الثلاث (٤٤).

وعقب الهجوم الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية في نهاية آذار / ٢٠٠٢ وإعادة احتلالها للضفة الغربية، وحصارها للرئيس عرفات في مقر إقامته في مبنى المقاطعة في رام الله، استدعت اسبانيا التي كانت تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي سفير (إسرائيل) في مدريد، وطالبت بانسحاب (إسرائيل) من المدن الفلسطينية ورفع الحصار عن الرئيس عرفات. وأعلن خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد طالب (إسرائيل) للانسحاب من الأراضي التي أعادت احتلالها، وأضاف سولانا قائلا : (لا يسعنا الخلط بين محاربة الإرهاب وتدمير السلطة الفلسطينية. وان حل الصراع لن يكون حلا عسكريا) (٤٥).

وخلال قمة أوروبية عقدت في بروكسل البلجيكية دعت الدول الأوروبية في بيان صدر عنها في ٢٠٠٣/٣/٢١ كلا من (إسرائيل) والفلسطينيين إلى التحلي بـ (اكبر قدر من الاعتدال)، حيث ازدادت ضرورة التوصل إلى حل في الشرق الأوسط إلحاحاً مع اندلاع حرب العراق، بحسب ما جاء في نص مشروع البيان الختامي. ورأت الدول أن الوقت حان لـ (التفاوض والتسوية) وليس(دوامة الحقد والمواجهة والعنف). ورأت أن خريطة الطريق ينبغي إعلانها وتطبيقها على الفور، كما رحب رؤساء دول الاتحاد الأوروبي بتعيين محمود عباس رئيسا للوزراء في السلطة الفلسطينية، معتبرين أن تعيينه يشكل (مرحلة أساسية أولية) (وستعطي عملية السلام دفعاً كبيراً) (٤٦).

كما عارض الاتحاد الأوروبي بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وانتقده في أكثر من مناسبة، ووافقت بعض دوله على إدانة (إسرائيل) على خلفية بنائها للجدار.

وبعد سقوط مشروع القرار بالفيتو الأمريكي طرح الاتحاد الأوروبي مشروعا بديلا على الجمعية العامة يقتصر على دعوة (إسرائيل) إلى وقف بناء الجدار، وصوت الاتحاد لصالح القرار بطبيعة الحال، وحظي هذا القرار غير الملزم بموافقة ١٤٤ دولة، وبامتناع ١٢ دولة عن التصويت، وعارضته أمريكا و (إسرائيل) (٤٧).

وأيد الاتحاد قرار محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤ القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، وعَدة المفوضية الأوروبية أن المحكمة أيدت وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بان الجدار غير شرعي، وحثت الإسرائيليين على إزالته.

كما أيد الاتحاد الأوروبي خطوات (إسرائيل) أحادية الجانب للانسحاب من غزة، وأعلن خافير سولانا أثناء زيارته لـ (إسرائيل) في ٢٠٠٥/٧/١٢ عن سعي الاتحاد لتشجيع (إسرائيل) على إتمام خطتها على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني،معتبرا ذلك خطوة مهمة على طريق قيام الدولة الفلسطينية(٤٨).

وفي ٢٠٠٥/٣/١ عقد مؤتمر في لندن لتفعيل عملية السلام بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووزراء خارجية أكثر من عشرين دولة. وقال توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، في كلمته الافتتاحية : (نحن هنا جميعنا من اجل هدف واحد، هو السعي والعمل على تحقيق رؤية الحل القائمة على دولتين في الشرق الأوسط... دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية مستقلة، وقابلة للاستمرار... لكن تحقيق امن إسرائيل يتطلب التزاما فلسطينيا لوقف عمل المجموعات المسلحة عن طريق تعزيز الأجهزة الأمنية) (٤٩).

في تشرين الثاني ٢٠٠٦ أعلنت فرنسا وايطاليا واسبانيا مبادرة للسلام تدعو إلى وقف إطلاق النار فورا بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني،وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية الى قطاع غزة والى (تشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعتراف دولي).

ومع بداية عام ٢٠٠٧ دعا وزير الخارجية الاسباني(ميغيل انخل موراتينوس) إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ وضم الدول العربية لمجموعة اللجنة الرباعية. (٥٠)

كما رسم الاتحاد الأوروبي ملامح توجهاته الإستراتيجية تجاه التسوية في بيان أصدره في ٢٠٠٧/١١/٢٥ أي قبيل انعقاد مؤتمر انابوليس الدولي للسلام،تحت اسم (بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط :إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي) (٥١) وحدد الأسس التي يقوم عليها السلام وهي : الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية، وخريطة الطريق، والاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين و (إسرائيل). وتدعو إستراتيجية الاتحاد الى قيام اللجنة الرباعية وبمساندة من المجتمع الدولي برعاية عملية

السلام(٥٢). وبعد انعقاد مؤتمر انابوليس، وصف سولانا نتائجه بأنها (انجاز باهر)، وقال ان الخطة الإستراتيجية التي تبناها الاتحاد هي (لجعل دور الاتحاد خلاقا أكثر، وايجابيا أكثر، وطموحا أكثر) (٥٣).

وأكد وزير خارجية سلوفينيا (ديمتري روبل) ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، في بيان وزعه على دول الاتحاد في ٢٠٠٨/١/١١، إن ملف السلام في الشرق الأوسط سيكون على قمة أولويات الأجندة السياسية خلال مدة تولي سلوفينيا رئاسة الاتحاد. مضيفا إن بلاده ستسعى إلى تحقيق التوصيات التي وردت في مؤتمر انابوليس للسلام(٥٤) .

وفي خطاب لممثلة سلوفينيا الدائمة لدى الأمم المتحدة (سانيا ستيغليتش) التي تتولى بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبي، ألقته في مجلس الأمن في ٢٠٠٨/٣/٢٥ ؛ أعربت عن قلق الاتحاد الأوروبي من توسيع (إسرائيل) لمستوطناتها، وأكدت على الموقف الأوروبي من أن (المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي غير قانونية، طبقا للقانون الدولي)، ورأت إن الاستيطان عقبة رئيسة أمام تحقيق السلام(٥٥) .

كما زار وفد برلماني أوروبي قطاع غزة في ٢٠٠٨/١١/٣، والتقى احمد بحر، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، وناشد رئيس الوفد المجتمع الدولي بالضغط على (إسرائيل) للإفراج عن كافة المعتقلين الفلسطينيين(٥٦) . واتخذ الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٨/١٢/٨ قرارا بتعزيز علاقاته مع (إسرائيل)، مشددا على ضرورة أن يتم ذلك في موازاة تعزيز الحوار بين(الدولة العبرية) من جهة والفلسطينيين والدول العربية من جهة أخرى، بغية عدم التأثير سلبا على (التوازن) في عملية السلام. وأكد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير(إن تعزيز العلاقات مع فلسطين سيأتي تاليا، إلا أن الأمر صعب بعض الشيء مع الفلسطينيين، إذ أن الأمر أكثر تعقيدا في ظل عدم وجود دولة)(٥٧) .

كما أعلن خافيير سولانا في ٢٠٠٩/١/٢٩ الدعم الأوروبي للمبادرة العربية للسلام، قائلا أن (الحل الأفضل للصراع في المنطقة إقامة دولتين(إسرائيلية وفلسطينية) ضمن سياق المبادرة العربية للسلام، وهو ما يدعمه الاتحاد الأوروبي). كما أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وقف (كل أنشطة الاستيطان) في الضفة الغربية والقدس، وأصدر الاتحاد في حزيران و أيلول ٢٠٠٩ بيانين أبدى فيهما (قلقه من استمرار الاستيطان وهدم وإخلاء المنازل بما في ذلك القدس الشرقية).

وفي اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عقد في بروكسل، ظهر تباين في مواقف دول الاتحاد تجاه وضع مدينة القدس، حيث برزت خلافات رافقت المناقشات الخاصة بالورقة السويدية خلال اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد في ٢٠٠٩/١٢/٨، فبعد أن كانت الورقة السويدية تنص على أن شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين، نص بيان وزراء الخارجية على أنهم (يعبرون عن قلقهم تجاه الوضع في القدس الشرقية... ويطالبون كافة الأطراف التوقف عن أية ممارسات استفزازية، ويجب أن تؤدي المفاوضات إلى حل وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين(٥٨) .

المطلب الثاني : التصور الأوربي وآلياته لتحقيق الدولة الفلسطينية

بعد أفول نجم الأمبراطورية الأوربية ولاسيما البريطانية والفرنسية بنهاية الحرب العالمية الثانية انتقلت فعالية الدور الى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت اللاعب الجديد على مسرح السياسة الدولية، وخبا الصوت الأوربي منذ ذلك الوقت حتى كاد أن يختفي لولا بيانات وتصورات نظرية صدرت في هذه العاصمة الأوربية أو تلك عبرت عن رؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي وكيفية إقامة الدولة الفلسطينية، وكان من بين ذلك بيان نوفمبر الذي أصدرته الدول الأوربية عام ١٩٧٦ والذي طالبت فيه إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية على هذه المساحة من الأرض.

وفي عام ١٩٨٠ كان إعلان المجموعة الأوربية في مدينة البندقية الذي حمل اسم '' إعلان البندقية'' وقد تميز بلغته الصريحة وعباراته الواضحة في مساندة الحق العربي واعترافه صراحة بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وقد طالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات، وعدها غير شرعية ووصفها بأنها عقبة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط.(٥٩)

ومع بداية عقد التسعينات خرجت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي بالإعلان عن بدء مشروع كبير يرمي الى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية والتوصل الى تسوية لمشكلاتها العالقة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه وغيرها، كل ذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد البيئة اللازمة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت فكرة عقد مؤتمر للسلام يعقد في إحدى الدول الأوربية فكان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.(٦٠)

ومع نهايات القرن العشرين تشكلت صيغة جديدة كان من أحد أهدافها إقامة الدولة الفلسطينية وكان الاتحاد الأوربي الى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة أحد أركانها، وعرف هذا التحرك الجديد ب''اللجنة الرباعية'' وقد اجتهدت اوربا من خلال عضويتها في هذه اللجنة في أن تبلور موقفآ وتحدد رؤية للدولة الفلسطينية، فعبرت عن هذا التصور في النقاط الاتية:

السبيل الى إقامة الدولة الفلسطينية هو المفاوضات، ولاسبيل أخر غير ذلك، ومن ثم فإن عمليات،،العنف،، التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية مرفوضة من وجهة النظر الأوربية،والوصف الذي تطلق أوربا على مثل هذه العمليات هو ،،الأرهاب،،.

المبدأ الحاكم الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولة هو،، الأرض مقابل السلام،،. أما الأطار القانوني الذي تستند إلى مرجعيته أي مفاوضات تتم بين الطرفين الفلسطيني والأسرائيلي بغرض التوصل الى صيغة للدولة المنشودة هو قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرارات (٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٧٩). وبالنسبة للظرف الإقليمي المهيئ لبروز هذه الدولة إلى النور هو مبادرة الأمير عبدالله التي تبناها العرب في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل ضمن إطار للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

إن الآليات المعتمدة والتي من شأنها أن تسهل تنفيذ تلك الرؤية فهي خارطة الطريق واللجنة الرباعية.(٦١) ولن تنسى الدول الاوربية وهي تسعى لبلورة موقف بشأن الدولة الفلسطينية أن تضع مسألة المساعدات ضمن هذا الأطار وذلك من خلال برامج محددة حملت عناوين إصلاح السلطة ومؤسساتها، وعبرت صراحة وكما جاء على لسان منسق سياسة الاتحاد الخارجية (خافيير سولانا) خلال زيارته للقدس المحتلة في ١٢/تموز/٢٠٠٥ في إطار مساعي الاتحاد لتشجيع إسرائيل على إتمام خطتها الهادفة إلى الانسحاب من غزة '' إن الاتحاد الأوربي يريد أن يساعد على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني '' عادتاً ذلك خطوة على طريق دولة فلسطينية طال انتظارها.(٦٢). وحدد الاتحاد الأوروبي في بيان له في ٢٠٠٧/١/٢٢ إطار التسوية على انه (إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدا في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة تعيش جنبا الى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في امن وسلام).

المبحث الثالث

الدعم الاقتصادي الأوربي والتمثيل في اللجنة الرباعية

المطلب الأول: الدعم الاقتصادي الأوروبي للفلسطينيين بعد اتفاقات أوسلو

افتقدت السلطة الفلسطينية منذ قيامها للموارد الأساسية، وبدا واضحا أنها ستعتمد في معظم حاجاتها الأساسية على مواردها من (إسرائيل)، كما ستعتمد في تغطية نفقاتها على المساعدات المالية، التي تقدمها الدول المانحة الداعمة لعملية السلام، إضافة إلى الاقتطاعات الضريبية، التي تجبيها(إسرائيل)، عن السلع الداخلة لمناطق السلطة.

وكان الاتحاد الأوروبي ابرز المانحين للسلطة الفلسطينية منذ قيامها، وأشار الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، في مقال له، إلى انه ومنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو دخل الاتحاد الأوروبي (في شراكة مع الفلسطينيين من اجل بناء مؤسسات دولتهم، وتم صوغ المساعدات المالية والتقنية إلى حد كبير وفق تصورنا لهذا الهدف) (٦٣)

وبينت دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، أن أوروبا سواء كانت مجموعة ام دولة فردية، هي اكبر جهة مانحة للسلطة الفلسطينية، ولقطاع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، اذ توفر ٧٠% من مجموع التمويل المخصص لهذه المنظمات. وأظهرت الدراسة، والتي أعدها الباحثان جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، إن المساعدات الخارجية للضفة والقطاع زادت أكثر من ٦٠٠% بين سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨ ووصلت قيمتها ٣.٢٥ مليار دولار(٦٤).

وجاء في الدراسة ان الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء في الاتحاد يشكل ما يقارب ٥٤% من التمويل المقدم من اكبر عشرين جهة مانحة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو.

وبلغ الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ حوالي ١.٤٠١.٧ مليون دولار، أسهمت الإلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية بمبلغ ٤٣٣.٢ مليون دولار(٦٥) .

المطلب الثاني : التمثيل الأوروبي في اللجنة الرباعية

اللجنة الرباعية الدولية، وتسمى أحيانا اللجنة الرباعية أو رباعية مدريد أو الرباعية، وهي لجنة دولية فوقية في عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، وتتألف من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والإتحاد الأوربي والأمم المتحدة، وقد أنشئت في مدريد عام ٢٠٠٢ من قبل رئيس الوزراء الأسباني (خوسيه ماريا أثنار) نتيجة تصاعد الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

حرصت دول الاتحاد الأوروبي على أن لا يكون موقفها الداعم لـ(إسرائيل) استفزازيا للعرب، وعملت على إرضاء طرفي الصراع، ففي خضم التحضير لغزو العراق، تم تشكيل اللجنة الرباعية Quartet في أواخر عام ٢٠٠١ *، ووضع خطة الطريق Road Map لإرضاء العرب، وإقرارا من الاتحاد الأوربي بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث أن الاتحاد لا يطرح نفسه منافسا، بل يرى دوره مكملا لدور الولايات المتحدة(٦٦).

وفي ٢٠٠٥/٤/١٤ عين جيمس ولفنسون ممثلا خاصا للجنة الرباعية الدولية للمساعدة في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، بعدما أنهى مهمته كرئيسا للبنك الدولي. وفي ٢٠٠٧/٦/٢٧ تم تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مبعوثا خاصا للشرق الأوسط في اللجنة الرباعية.

خلال عام ٢٠٠٢ أعدت اللجنة الرباعية خطة خريطة الطريق حيث هيأت هجمات ٢٠٠١/٩/١١ التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن، المناخ السياسي الملائم لميلاد هذه الخطة، إذ دفعت هذه الظروف الإدارة الأمريكية إلى أنشاء تحالف دولي سخرته لشن حروب على ما يسمى بالإرهاب في العالم. واستغل ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون لشن حرب على الشعب الفلسطيني بنفس الذريعة. إلا أن القسوة التي تعاملت بها الآلة العسكرية الإسرائيلية مع الفلسطينيين أثارت استنكاراً عالميا واسعاً قاد إلى إطلاق مبادرات أوروبية لإنهاء الأزمة في الشرق الأوسط(٦٧).

وفي إطار سعيها لإبقاء سيطرتها الكاملة على المنطقة جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤، والذي أطلق فيها ولأول مرة شعار(دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل) وذلك استرضاء للجانب العربي ومجاملة للاتحاد الأوروبي وروسيا(٦٨) .

وشجعت بيانات الترحيب الوزارية في اللجنة الرباعية الصادرة يومي ٢٠٠٢/٧/١٦ و ٢٠٠٢/٩/١٧ الإدارة الأمريكية على المضي في جهودها لتبني اللجنة الرباعية لهذه الأفكار عبر صياغتها في مبادرة، وعرضها على اللجنة، في الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي فيه قد اعد صياغة خاصة بالخطة. ومن هنا جاءت صياغة خطة خريطة الطريق لدمج الصياغة الأوروبية بالصياغة الأمريكية لصالح الصياغة الأمريكية المنسقة إسرائيليا(٦٩) .

وجاء الإعلان عن النص الرسمي لخريطة الطريق في ٢٠٠٣/٤/٣٠، ونشرته وزارة الخارجية الأمريكية. وتحدد خريطة الطريق خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية، والجدول الزمني لاتخاذها تحت رعاية الرباعية الدولية، وتدعوا إلى البدء بمحادثات للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية، على ثلاث مراحل للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ (٧٠).

ورغبة منها بإعادة تنشيط خطة السلام، المعروفة بخريطة الطريق، أصدرت الرباعية في يوم ٢٠٠٥/٥/٩ بيانا، بعد اجتماعها في موسكو، كررت فيه التزامها بالحل القائم على الدولتين، وبالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض مناطق الضفة الغربية. وقال البيان إن الهدف هو التوصل إلى سلام دائم ونهاية للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام ١٩٦٧.

اثر ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦ وفوز قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، طالبت اللجنة الرباعية في اجتماعها في ٢٠٠٦/٣/١، في بيان لها بعد اجتماع وزراء خارجية الأطراف الأعضاء في اللجنة بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حماس بالاعتراف بـ (إسرائيل) ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل(٧١) . ثم سارعت اللجنة الرباعية إلى منح حركة حماس مهلة شهرين كي توافق على شروطها مقابل استمرار الدول المانحة بتمويل السلطة. كما أكدت الرباعية على موقفها عقب توقيع اتفاق مكة، الذي توصلت إليه حركتي فتح وحماس، وأعلنت عن (أملها في أن يؤدي تأسيس الحكومة الجديدة في إنهاء العنف الداخلي وتهدئة الأوضاع) (٧٢) . وعلى خلفية فرض اللجنة الرباعية الحصار على الشعب الفلسطيني قدم مبعوث الرباعية جيمس ولفينسون استقالته من الرباعية في نيسان / ٢٠٠٦ احتجاجا على فرض هذا الحصار.

وحيال التعامل مع حماس قال بلير أن اللجنة ستتعامل مع حماس إذا قبلت بالحل القائم على دولتين، وأكد انه يؤيد دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة، إلا أنها يجب أن تقوم على (أسس صحيحة) تؤدي إلى الاعتراف بـ (إسرائيل) (٧٣) .

في ٢٠٠٦/٥/٩ انعقدت اللجنة الرباعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وأصدرت بياناً أكدت فيه مجددا على ضرورة العمل وفق خريطة الطريق كما بحثت في طرق واليات دعم الشعب الفلسطيني والضغط على حماس في نفس الوقت حتى تستجيب للمطالب الدولية. كما أكد البيان دعم اللجنة للرئيس الفلسطيني محمود عباس(٧٤) .

ورفضت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندو ليزا رايس في ٢٠٠٧/٢/١٩ طلباً من بعض الدول الأوروبية من ضمنها فرنسا في توسيع مهام توني بلير، المبعوث الخاص للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط، لتشمل مفاوضات السلام لتمكينه من القيام بدور في تسهيل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وخاصة إنشاء قوة دولية تنشر في الأراضي الفلسطينية. وقالت رايس إن واشنطن مصممة على مواصلة ألامساك بملف السلام الإسرائيلي – الفلسطيني(٧٥) .

وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ كشف ممثل اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط توني بلير عقب لقائه في ٢٠٠٩/١/١٢ بالرئيس المصري حسني مبارك انه تم وضع اتفاق إطاري لوقف أطلاق النار في غزة. وقال أن اللجنة الرباعية تسعى إلى تنفيذ إستراتيجية جديدة في غزة تقوم على توحيد القطاع مع الضفة الغربية، دون التطرق إلى التفاصيل(٧٦).

وفي آذار / ٢٠١٠ أصدرت الرباعية بيانا كررت فيه إدانتها لعزم (إسرائيل) بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية في شرقي القدس، ودعت الأطراف إلى تعزيز محادثات السلام غير المباشرة بين(إسرائيل) والفلسطينيين في إطار خطوات لإقامة دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية في غضون ٢٤ شهرا(٧٧) وعقب قيام القوات الخاصة الإسرائيلية باعتراض أسطول الحرية Gaza Freedom Flotilla التي كانت تتجه إلى قطاع غزة صرح مايكل ويب نائب رئيس ممثلية الاتحاد الأوربي في موسكو، في مؤتمر صحفي عقدة في ٢٠١٠/٦/٢ في العاصمة الروسية أن الاتحاد الأوروبي لا ينوي اتخاذ خطوات أحادية الجانب بشان الوضع الراهن حول (إسرائيل) وقطاع غزة. وأشار ويب إلى أن معالجة كافة مسائل الشرق الأوسط

والنظر فيها لن يتما إلا عن طريق لجنة الوساطة الدولية الرباعية، مشددا على أن الاتحاد الأوروبي لا يتخذ أي خطوات خارج هذا الإطار (٧٨) .

المطلب الثالث: قوة المراقبة الأوروبية التي تعرف باسم الوجود الدولي المؤقت في الخليل

بعد احتلال ما بقي من فلسطين عام ١٩٦٧، نشطت القيادة الفلسطينية على الصعيد الدولي لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من خطر الاحتلال الإسرائيلي، وتقدم عدة دول إلى مجلس الأمن بطلب إرسال بعثة تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطيني، وفشلت المحاولات بسبب معارضة(إسرائيل) التي عَدة أن المناطق الفلسطينية التي احتلتها ليست مناطق محتلة، بل مناطق متنازع عليها، ولا سيادة لأحد عليها، وبأنها استولت عليها في حرب دفاعية، ومن ثم يجوز وضع اليد عليها بشكل فعال (٧٩) .

وكانت المرة الوحيدة التي وافقت فيها (إسرائيل) على تواجد دولي فوق الأراضي المحتلة كانت قبولها الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

Temporary International Presence in the City of Hebron

(TIPH) . وجاءت موافقة (إسرائيل) على مثل هذه القوة للتهرب من احتمال إرسال قوة حماية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك بعد أن اصدر مجلس الأمن القرار ٩٠٤ عام ١٩٩٤، والذي (أكد على الحاجة إلى توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني).

وتم توقيع اتفاقية الخليل في القاهرة في ١٩٩٤/٣/٣١ من قبل رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي امنون ليبكين شاحاك ووزير التعاون الدولي في السلطة الفلسطينية نبيل شعث، مطالبين فيها كلا من ايطاليا، والدنمارك، والنرويج تزويدهم بمراقبين في التواجد الدولي المؤقت في الخليل.تحددت صلاحيات هذا التواجد بالمساعدة في خلق الاستقرار وإعادة الحياة الطبيعية في المدينة (٨٠) .

وفي ١٩٩٤/٥/٨ تم إنشاء البعثة، ولكن، منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لم تتمكنا من التوصل الى اتفاق حول تمديد عمل البعثة، وعليه انسحبت البعثة في ١٩٩٤/٨/٨. وفي ١٩٩٥/٩/٢٨ تم توقيع اتفاقية أوسلو ٢Oslo ٢Agreement والتي نادت بإعادة انتشار جزئي للجيش الإسرائيلي من الخليل كما أنها دعت إلى بعثة تواجد دولي مؤقت في الخليل أخرى يتم إنشائها خلال إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل (٨١) .

وفي ١٩٩٦/٥/١٢ تم تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل الثانية، والتي تكونت آنذاك من أعضاء نرويجيين على أساس استبدالها ببعثة أخرى حال إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق في الخليل. وعليه عملت هذه البعثة حتى تم إعادة الانتشار الجزئي للجيش الإسرائيلي والتي أسست لإنشاء برتوكول الخليل حول إعادة الانتشار في ١٩٩٧/١/١٧ (٨٢) .

وفي ١٩٩٧/١/٢١، اتفق الفريقان على توقيع اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في الخليل والتي دعت كل من : النرويج،ايطاليا، الدنمارك، السويد، سويسرا، وتركيا إلى المشاركة في البعثة وإرسال مراقبين على أن توكل مهمة التنسيق إلى النرويج. كما رسمت الاتفاقية الخطوط العريضة فيما يتعلق بمهام البعثة وحددت مدة العمل لثلاثة أشهر تجدد لثلاثة أشهر أخرى إذا ما اتفق الفريقان. بالإضافة إلى ذلك، وبموافقة الفريقين، تستطيع البعثة تمديد هذه المدة أو تغيير مجال العمل كما اتفق عليه. وفي ١٩٩٧/١/٣٠ وقعت الدول الست المشاركة في البعثة اتفاقية تفاهم على أساس اتفاقية التواجد الدولي المؤقت في أوسلو (٨٣).

ولا زالت هذه القوة متواجدة في مدينة الخليل، وهي تكتفي بكتابة التقارير ورفعها للدول المانحة وللجنة الارتباط الفلسطينية – الإسرائيلية ولا علاقة للأمم المتحدة بها، علما أن تواجد هذه القوة لم يمنع القوات الإسرائيلية من مواصلة اعتداءاتها على الشعب والأراضي الفلسطينية.

الخاتمة

يرى الإتحاد الأوربي أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلآ شاملآ، من خلال قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء، تعيش جنبآ إلى جنب مع'' إسرائيل '' مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمن '' إسرائيل ''هو إحدى المنطلقات الأستراتيجية للموقف الأوربي من قيام الدولة الفلسطينية.

وقد نجحت دول الإتحاد الأوربي في التعبير عن سياسة واحدة تمثل القواسم المشتركة، مع وجود درجات من الاختلاف تعطي هامشآ للسلوك الخاص لكل دولة تجاه القضية الفلسطينية، والتي تنوعت بين المؤيد للعب دور فاعل في عملية التسوية السلمية، وبين المراهن على الدور الأمريكي، والداعم له.

وحاول الإتحاد الأوربي منذ تأسيسه لعب دور في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية،غير أن الطرفين الإسرائيلي والأمريكي عملا على تحجيم الدور الأوربي وتهميشه، واقتصاره على الجانب ألخدماتي ، من دعم اقتصادي للسلطة الفلسطينية، أو من خلال المشاركة بقوات أمنية للمساعدة على تطبيق الاتفاقيات.

وفي المقابل، فقد تقاطعت المواقف الأوربية مع المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، إلا في بعض القضايا، وكان ذلك واضحآ فيما يتعلق بجدار الفصل العنصري، ومستوطنات الضفة الغربية.

ومن منطلق إدراك الإتحاد الأوربي أن أمن دوله لم يعد مقتصرآ على بعده الداخلي، جاءت فكرة الشراكة الأوربية المتوسطية، حيث أصبح مفهوم الأمن الأوربي يتسع ليشمل مجمل محيطه، مما يعني أن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد سوف تنعكس آثاره السلبية بشكل واضح ومباشر عليه.

وأمام الواقع الجديد الذي تمر فيه القضية الفلسطينية من تعثر واضح لعملية التسوية السلمية، وعجز الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، نستخلص أن الإتحاد الأوربي قادر على أن يمارس دورا أكثر إستقلالآ عن الدور الأمريكي وأن يشارك بشكل فعال في حل القضية الفلسطينية ويتوجه للحوار معها كقوة سياسية فاعلة لايمكن تجاهلها وتجاوزها على

الساحة الفلسطينية مستقبلاً.، وأن يغير من سياسته تجاه بعض الحركات الفلسطينية المقاومة كحركتي حماس والجهاد الأسلامي، ويتوجه للحوار معها كقوة سياسية فاعلة لايمكن تجاهلها وتجاوزها على الساحة الفلسطينية مستقبلاً، وبالمقابل ينبغي من الدول العربية التعويل والأعتماد أكثر من السابق على دول الإتحاد الأوربي كقوة سياسية حاضرة لايمكن تجاهلها والتقليل من أهميتها وبما لايتقاطع مع الدور الأمريكي الذي كان ومازال متحيزا وداعماً بكافة أشكاله للجانب الأسرائيلي وفي كافة الميادين.

الهوامش

١. بشارة خضر،أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٣، ص٩٣.

٢. عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير،مجلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأسترتيجية، العدد ١٢، ص٢٩.

٣. بشارة خضر، أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٤٢١ . ٤٢٢.

٤. بشارة خضر، أوربا والوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤ . ٩٥.

٥. عبد الفتاح الرشدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

٦. بشارة خضر، أوربا وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

٧. المصدر نفسه، ص ٤٤٠ . ٤٤١.

٨. المصدر نفسه، ص ٤٤١.

٩. فوأد نهرا، قرار السياسة الخارجية في الإتحاد الأوربي في مواجهة قضايا وأزمات الوطن العربي، في محمد مصطفى كمال و فوأد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٦٠.

١٠. بشارة خضر، أوربا وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٢ . ٤٥٦.

١١. المصدر نفسه، ص ٤٥٢ . ٤٦١.

١٢. عبد الفتاح الرشدان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

١٣. بشارة خضر، أوربا وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٩ . ٤٦٥.

١٤. أحمد سعيد نوفل، توجهات الإتحاد الأوربي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ، بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات ، السنة الثامنة، العدد ٢٥، خريف ٢٠٠٣، ص ٤٥.

١٥. بشارة خضر، أوربا وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٩ . ٤٦٥.

١٦. المصدر نفسه .

١٧. هيثم الكيلاني، رؤية نقدية للمشاركة الأوربية المتوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة السادسة، العدد ١٥، ربيع ٢٠٠١، ص ٢١.

١٨. عبدالفتاح الرشدان،أوربا والعرب والشراكة الأوربية المتوسطية،، في عبدالرحمن الحنيطي، العلاقات العربية الأوربية بعد ١١/أيلول : الواقع والأفاق،عمان،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٠،ص١١٨-١١٩.

١٩. احمد سعيد نوفل، دور أوربا في تسوية الصراع العربي الأسرائيلي، في عبدالرحمن الحنيطي، العلاقات العربية الأوربية بعد ١١/أيلول : الواقع والأفاق،عمان،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٠، ص١٩٩.

٢٠. كمال حداد، إدارة الأزمات الدولية من الأزمة الكوبية إلى الأزمة الجورجية (تصارع الإرادات وتشابه المسارات) بيروت :٢٠١٠، ص ٧٤ . ٧٦.

٢١. أحمد سعيد نوفل، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٢٢. محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيره على الأمن القومي، القاهرة : مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ٣٦٣.

٢٣. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥١) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٣٠٧.

٢٤. Couneil of the European Union, Declaration by European Couneil on the Middle East Peace Process ,Florence, ٢١-٢٢/٦/١٩٩٦.

٢٥. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت : مطبعة سيكو ٢٠٠١، ص ١٣٨ . ١٣٩.

٢٦. حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيآ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٥٢٩ . ٥٣٠.

٢٧. احمد سعيد نوفل، دور أوربا في تسوية الصراع العربي الأسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

٢٨. مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوربية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية . الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخيت عام ١٩٩٣، مجلة المنارة، المفرق، الأردن، جامعة آل البيت، المجلد ١٣، العدد ٤،٢٠٠٧، ص ٢٢. ٢٣.

٢٩. خليل حسين، المفاوضات العربية . الإسرائيلية (وقائع ووثائق) من ١٩/١٠/١٩٩١ إلى ١٩/١٢/١٩٩٢، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٢٥٢ .٢٥٤.

٣٠. فوأد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥ . ١٧٦.

٣١. عبدا لله عبدا لله، قضية القدس في السياسة الخارجية الأوربية، ندوة، القدس مفتاح السلام والحرية، ٢٠٠٥/١١/١٤ أنظر : www.fateh.net/public/nadwt%٢٠quds/mehwar%٢٠٦.

٣٢. علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.

٣٣. ناصيف حتي،حدود الدور الأوربي وفرصة عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١٥، ١٩٩٧، ص ٥.

٣٤. علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.٣١١.

٣٥. المصدر نفسه، ص ٣١٢ . ٣١٣.

٣٦. بشارة خضر، أوربا وفلسطين،مصدر سبق ذكره،ص٥٠٧.

٣٧. المصدر نفسه، ص ٥١٢.

٣٨. المصدر نفسه، ص ٥١٢ . ٥١٨.

٣٩. المصدر نفسه، ص ٥٢٥ . ٥٢٦.

٤٠. المصدر نفسه، ص ٥٣٨ . ٥٣٩.

٤١. علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.

٤٢. بشارة خضر،أوربا وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٥.

٤٣. عصام حمدان محمد بني فضل، دور الإتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٩١ . ٢٠٠٧) أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا /جامعة نابلس. فلسطين، أنظر : www.najah.edu/thesis/٦٩٤pdf.

٤٤. عامر محمد معاذ، السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ١٠ / كانون الأول /٢٠٠٩، ص٧٣.

٤٥. محسن صالح (محرر)، دور الإتحاد الأوربي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٨.

٤٦. مركز الأعلام الفلسطيني. ٢٠٠٣/٣/٢٢،أنظر : www.palestine –pmc.com/Arabic/insidel.asp

٤٧. الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي، موقع الجزيرة. نت، أنظر : www.aljazeera.net/NR/exeres/٦ABFE٧-DB٥A٣A-

٤٨. محمد عبد العاطي، الموقف الأوربي من إقامة الدولة الفلسطينية، الجزيرة، ٢٠٠٥/٧/٣١، إنظر : www.aljazeera.net/NR/exeres/E٧A٧٣٢١٤AFE-٣-٤B٦D-

٤٩. محسن صالح (محرر) مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

٥٠. المصدر نفسه، ص ٣٢.

٥١. European Jewish press,Full text of EU document:,,State building for pease in the Middle East:anEU Action Strategy,, http://www.ejpress.org/eu_and_annapolis_summit_/٢٢٠٤٠

٥٢. وليد عبدالحي، القضية الفلسطينية والوضع الدولي،في محسن صالح (محرر) التقرير الأسترتيجي لسنة ٢٠٠٧، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨، ص ٢٥٣.

٥٣. المصدر نفسه .

٥٤. محسن صالح،(محرر) مصدر سبق ذكره،ص٣٢.

٥٥. المصدر نفسه، ص ٣٣.

٥٦. المصدر نفسه، ص٣٤.

٥٧. صحيفة الحياة اللندنية، لندن، الصادرة بتأريخ ٢٠٠٨/١٢/١٠ أنظر: www.daralhayat.com/

٥٨. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، لندن، الصادرة بتأريخ٢٠٠٩/١٢/١٩، أنظر :www.aawsat.com

٥٩. نصوص بيانات الأتحاد الأوربي المتعلقة بفلسطين والسلام في الشرق الأوسط،أنظر:

٦٠. www.aljazeera.net/NR/exeres/E٧A٧٣٢١٤AFE-٣-٤B٦-D٩D٤٠-

٦١. نصوص قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالدولة الفلسطينية (١٩٣٧-٢٢٤-٣٣٨) انظر: www.aljazeera.net/NR/exeres/E٧A٧٣٢١٤-

٦٢. المصدر نفسه.

٦٣. خافيير سولانا، الؤتمر الصحفي مع وزير الخارجية الأسرائيلي أثناء زيارته للقدس المحتلة في

٦٤. ٢٠٠٥/٧/١٢، انظر: www.aljazeera.net/NR/exeres/E٧A٧٣٢١٤AFE-٣-٤B٦-D٩D٤٠-

٦٥. خافير سولانا، دعم أوربي غير منقطع للشعب الفلسطيني، مقال منشور في صحيفة الحياة اللندنية، لندن، الصادرة بتأريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤، أنظر : www.daralhayat.com/

٦٦. جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٩.٢٠٠٨، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، أنظر : www.ndc.ps/uploads/File/Researches/Tracking%٢٠Donor%٢٠Fund%٢٠Ar.pdf

٦٧. محسن صالح (محرر) مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

٦٨. عبد الحكيم حلاسة، الدور الأوربي في عملية التسوية، الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط)وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،السنة ٦، العدد ٢٢،أبريل / ٢٠٠٦، أنظر www.pmof.ps/news/plugins/spaw/files/accounts/٢٠١٠/٢٠table/٧arb.pdf_

٦٩. خارطة الطريق، الجزيرة. نت، ٢٠٠٥/٣/٢٠، أنظر : : www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC٥٠٣C٢-٦٦٨٦-٤A٥٠-٩٥١٨CEE٤٨F٣٢D٧٠٢htm.

٧٠. المصدر نفسه.

٧١. المصدر نفسه.

٧٢. المصدر نفسه.

٧٣. عبدا لله الأشعل، مضمون عملية السلام... في ضوء أعمال اللجنة الرباعية وخطة إولمرت،(مقال)، صحيفة الثورة السورية، دمشق، الصادرة بتأريخ ٢٠٠٦/٦/٥.

٧٤. محسن صالح (محرر) مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

٧٥. المصدر نفسه.

٧٦. عبد الحكيم حلاسة، مصدر سبق ذكره، أنظر : www.pmof.ps/news/plugins/spaw/files/accounts/٢٠١٠/٢٠٢table/٧arb.pdf_

٧٧. بيان اللجنة الرباعية حول عملية السلام في الشرق الأوسط، إذاعة الأمم المتحدة – القسم العربي، ٢٠٠٧/٣/٢٢،أنظر : http://www.un.org/av/radio/ar/detail/ ٥٠٢١html.

٧٨. محسن صالح (محرر) مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

٧٩. المصدر نفسه.

٨٠. وكالة أنباء نوفوستي الروسية الرسمية،٢٠١٠/٦/٢.

٨١. عبد الحكيم حلاسة، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠٠٦/١/١٦، أنظر : http://www.oppc.pan.net/mag/%٢٠mag٢p/٧-٢htm.

٨٢. تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت، موقع التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل، أنظر : http://www.tiph.org/ar/About_TIPH/The_establishment_of_TIPH/

٨٣. المصدر نفسه.

٨٤. المصدر نفسه.

٨٥. المصدر نفسه

١. المصادر

٢. Couneil of the European Union, Declaration by European Couneil on the Middle East Peace Process ,Florence, ٢١-٢٢/٦/١٩٩٦.

٣. European Jewish press,Full text of EU document:,,State building for pease in the Middle East:anEU Action Strategy,, ٢٢٠٤٠http://www.ejpress.org/eu_and_annapolis_summit_/

٤. أحمد سعيد نوفل، توجهات الإتحاد الأوربي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ، بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات ، السنة الثامنة، العدد ٢٥، خريف ٢٠٠٣ .

٥. احمد سعيد نوفل، دور أوربا في تسوية الصراع العربي الأسرائيلي، في عبدالرحمن الحنيطي، العلاقات العربية الأوربية بعد ١١/أيلول : الواقع والأفاق،عمان،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٠.

٦. بشارة خضر، أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

٧. بشارة خضر،أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٣.

٨. بيان اللجنة الرباعية حول عملية السلام في الشرق الأوسط، إذاعة الأمم المتحدة – القسم العربي، ٢٠٠٧/٣/٢٢،أنظر : .html٥٠٢١http://www.un.org/av/radio/ar/detail/

٩. تأسيس بعثة التواجد الدولي المؤقت، موقع التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل، أنظر : http://www.tiph.org/ar/About_TIPH/The_establishment_of_TIPH/

١٠. جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٩.٢٠٠٨، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، أنظر : ٢٠%Donor٢٠%www.ndc.ps/uploads/File/Researches/Tracking Ar.pdf٢٠%Fund

١١. حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

١٢. خارطة الطريق، الجزيرة. نت، ٢٠٠٥/٣/٢٠، أنظر : : www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC٢٠٥C٢-٦٦٨٦-٤A٥٠-٢٠٧D٢٣F٨٤CEE٨١٥٩.htm.

١٣. خافير سولانا، دعم أوربي غير منقطع للشعب الفلسطيني، مقال منشور في صحيفة الحياة اللندنية، لندن، الصادرة بتأريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤، أنظر : www.daralhayat.com/

١٤. خليل حسين، المفاوضات العربية . الإسرائيلية (وقائع ووثائق) من ١٩٩١/١٠/١٩ إلى ١٩٩٢/١٢/١٩، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

١٥. صحيفة الحياة اللندنية، لندن، الصادرة بتأريخ ٢٠٠٨/١٢/١٠ أنظر: www.daralhayat.com/

١٦. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، لندن، الصادرة بتأريخ٢٠٠٩/١٢/١٩، أنظر :www.aawsat.com

١٧. عامر محمد معاذ، السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ١٠ / كانون الأول /٢٠٠٩ .

١٨. عبد الحكيم حلاسة، الدور الأوربي في عملية التسوية، الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط)وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،السنة ٦، العدد ٢٢،أبريل / ٢٠٠٦، أنظر www.pmof.ps/news/plugins/spaw/files/accounts/٢٠١٠/٠٢/table٠٧_arb.pdf

١٩. عبد الحكيم حلاسة، حول الحماية الدولية للفلسطينيين، مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠٠٦/١/١٦، أنظر : http://www.oppc.pan.net/mag/%٢٠mag٢p/٧-٢htm.

٢٠. عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير،مجلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي،مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأسترتيجية، العدد ١٢.

٢١. عبدا لله الأشعل، مضمون عملية السلام... في ضوء أعمال اللجنة الرباعية وخطة إولمرت،(مقال)، صحيفة الثورة السورية، دمشق، الصادرة بتأريخ ٢٠٠٦/٦/٥.

٢٢. عبدا لله عبدا لله، قضية القدس في السياسة الخارجية الأوربية، ندوة، القدس مفتاح السلام والحرية، ٢٠٠٥/١١/١٤ أنظر : www.fateh.net/public/nadwt%٢٠mehwar/quds%٢٠٦.

٢٣. عبدالفتاح الرشدان،أوربا والعرب والشراكة الأوربية المتوسطية،، في عبدالرحمن الحنيطي، العلاقات العربية الأوربية بعد ١١/أيلول : الواقع والأفاق،عمان،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٠ .

٢٤. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت : مطبعة سيكو ٢٠٠١.

٢٥. عصام حمدان محمد بني فضل، دور الإتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٩١ . ٢٠٠٧) أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا /جامعة نابلس . فلسطين، أنظر : www.najah.edu/thesis/٦٩٤pdf.

٢٦. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥١) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

٢٧. فوأد نهرا، قرار السياسة الخارجية في الإتحاد الأوربي في مواجهة قضايا وأزمات الوطن العربي، في محمد مصطفى كمال و فوأد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١ .

٢٨. كمال حداد، إدارة الأزمات الدولية من الأزمة الكوبية إلى الأزمة الجورجية (تصارع الإرادات وتشابه المسارات) بيروت :٢٠١٠ .

٢٩. محسن صالح (محرر)، دور الإتحاد الأوربي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت، ٢٠١٠.

٣٠. محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيره على الأمن القومي، القاهرة : مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

٣١. محمد عبد العاطي، الموقف الأوربي من إقامة الدولة الفلسطينية، الجزيرة، ٢٠٠٥/٧/٣١، إنظر : www.aljazeera.net/NR/exeres/E٧A٧٢٣٢١٤- -D٦B٤-٣AFE

٣٢. مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوربية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية . الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخيت عام ١٩٩٣، مجلة المنارة، المفرق، الأردن، جامعة آل البيت، المجلد ١٣، العدد ٤،٢٠٠٧.

٣٣. مركز الأعلام الفلسطيني . ٢٠٠٣/٣/٢٢،أنظر : – www.palestine pmc.com/Arabic/insidel.asp

٣٤. الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي، موقع الجزيرة. نت، أنظر : www.aljazeera.net/NR/exeres/٦ABFE٧-DB٥A٣A-

٣٥. ناصيف حتي،حدود الدور الأوربي وفرصة عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١٥، ١٩٩٧.

٣٦. هيثم الكيلاني، رؤية نقدية للمشاركة الأوربية المتوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة السادسة، العدد ١٥، ربيع ٢٠٠١.

٣٧. وكالة أنباء نوفوستي الروسية الرسمية،٢/٦/٢٠١٠.

٣٨. وليد عبدالحي، القضية الفلسطينية والوضع الدولي،في محسن صالح (محرر) التقرير الأسترتيجي لسنة ٢٠٠٧، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.

اوروبا وحروب المستقبل في ضوء التقنيات الحديثة

الاستاذ

المساعد الدكتور

حميد حمد السعدون(*)

المقدمة

كانت وما زالت القارة الأوربية لاعبا أساسيا على المسرح السياسي الدولي، بحكم جملة من الاعتبارات التي مكنتها من تبوأ هذه المنزلة، سواء في التقرير أم في التنفيذ. لكن هذه المكانة، وعلى ضوء المتغيرات العميقة التي طرأت على مكونات القوة عند أطرافها الفاعلين، زحزحت القارة الأوربية عن الصف الأول في المسرح السياسي، وهذا ما يمكننا ملاحظته بعد نتائج الحرب العالمية الثانية، وظهور حقبة القطبية الثنائية Bipolar System، لكن انهيار أحد أطرافها–الاتحاد السوفيتي– عام ، مكن القارة الأوربية من استعادة بعض المواقع التي خسرتها لهذه القوة، خصوصا وأنها في سباق سريع مع الزمن لإقرار مؤسساتها الموحدة المتمثلة بـ(الاتحاد الأوربي) والذي يتطلع أصحابه بأن يكون معادلا ومكافئا للقوة المهيمنة والمنفردة في الوقت الحاضر على المسرح الدولي–الولايات المتحدة الأمريكية–رغم أن هذه القوة لها العديد من الوشائج والمشتركات مع جميع دول القارة الأوربية سواء أكانت على صعيد سياسي أم عسكري أو ثقافي.

لكن هذه الأرضية المشتركة لا يمكن أن تكون متطابقة في كل شيء، فضلا على أن الأوربيين يسعون إلى أن يميزوا اتحادهم عن تلك القوة المهيمنة والمغرورة، والتي أشعلت المسرح السياسي بالكثير من الأزمات والحروب التي تؤثر في السلام المدني في دول القارة الأوربية، وعلى المسرح الدولي.

وهذا البحث محاولة لاستقراء الموقف المستقبلي الأوربي الموحد في ضوء مستجدات المسرح السياسي الدولي المتغيرة، خاصة في شكلها العنيف، مع متابعة إطلالتها المستقبلية للتكيف والحضور في كل الأنشطة التي تراها ماسة بأمنها

(*)مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد.

واقتصادها ومجتمعها، في ضوء ما تملكه الأطراف الفاعلة من قدرة معرفية وتقنية، تمكنها من استخدامها بما يخدم خطابها السياسي والاقتصادي في مسرح بدأت وحشيته تأخذ منحى واضحا عند جميع اللاعبين.

التقنية ودلالاتها:

لابد من ضرورة كمدخل لدراسة التقنيات الحديثة، أن نتعرف على مفهوم التقنية (Technology) الذي يأتي وفقاً للتوصيف اللاتيني، إما مرادفا لعموم أنشطة التكنولوجيا بشكلها الواسع العريض، وإما أن يشار إلى التخصص التقني ودقته، والمراد به أعلى درجات التكنولوجيا . أي أن المفهوم بدلالته اللاتينية ينصرف لوجهين للتشخيص، أحدهما عمومي ينطبق على كثيرين، والآخر يشير إلى الإمكانية العالية في الامتلاك التخصصي له. وفي ما يخصنا، فأننا سنعالج مفهوم التقنية بدرجاته المعرفية والعلمية العليا، أي عند من يمتلكها بدرجاتها العالية والدقيقة والتخصصية. ولذلك نرى أن التقنية وفقا للاستخدام آنف الذكر، هي جزء عال من المعرفة والوعي العام، وتعني في مجال دراستنا لها، كل ما هو جديد ومبتكر وخلاق في مختلف فروع وأنشطة الإنجازات والابتكارات التي يهتم بها الإنسان في مجال حياته. والتقنية بهذا الموصف، مجال واسع وعميق ودقيق في الأنشطة التكنولوجية على الرغم من أن المفهومين يندرجان في التحديد نفسه (Technology)، كما أن استخدامهما يختلف، وهذا مرتبط بالقدرة التي يمتلكها من يستخدمها ،لأنه بالإمكان القول أن هناك دولة تكنولوجية، كما هو حال الكثير من الدول (تايوان والأرجنتين والهند وووو... الخ) لكن من الضرورة التمهل بالقول أن هناك دولة تقنية وفقاً للاستخدام الذي أخذنا به لهذا المفهوم، لأن التقنية تدخل في أنشطة وفضاءات ومسارح عمل، لا تقدر عليها سوى الدول المتقدمة جداً، أو التي قطعت شوطا كبيراً في هذا المجال، ولعل في أمثلة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا وفرنسا واليابان ...الخ) توصيفاً دقيقا لدول التقنية والفاعلة في المجالات كافة، عسكرية كانت أم مدنية .

لذلك، ووفقا لما استخدمناه، فان مفهوم التقنية تحديدا، لا يمكن إطلاقه وتوصيفه، إلا على دول محددة لها القدرة الكبيرة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال/هناك دول في الاتحاد الأوربي تمتلك مواصفات وقدرات تقنية عالية، وهناك دول فيه أقل قدرة وإمكانية من سابقتها رغم تشابه الكثير من العوامل المشتركة بينهما. فدول مثل (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد...الخ) ... ذات قدرات تقنية عالية، في

[1] قاموس أكسفورد الحديث – Oxford University press , Fifth impression 1999 – London P:769

حين أن بقية الدول في الاتحاد الأوربي، تمتلك الشيء الكثير من التقدم التكنولوجي قياسا بمثيلاتها من دول العالم الأخرى.

لذلك فمجال التطور التقني يستوجب جملة من الاشتراطات التي لا تملكها جميع الدول، لكنه في الوقت نفسه مفتوح للتراكم الإبداعي الذي يمكن الإنسان من ولوج فضاءات جديدة للمعرفة تعطيه القدرة على تطويع إرادة الطبيعة، بما يخدمه ويطور إطلالته للحياة الإنسانية. وما نشاهده اليوم من ثورة الإبداعات والاكتشافات والتطوير التي يقدمها المجتمع الإنساني في المجال التقني، ليس لها حدود، إذ نفاجأ بأشكال إبداعية ذات قفزات نوعية وكمية، تسهل حل الكثير من المصاعب التي تعترض حياة الإنسان. وعليه فالتقنية الحديثة وطريقة تعامل الإنسان معها، مجال رحب ليس له حدود، بل أنه طريق مفتوح وبالاتجاهات كافة يعطي من يطوعه، تأثيرا وقدرة أكبر من حجمه الجغرافي أو السكاني، وما يحصل هو معركة للأفكار والتي تنوب عن كثير من الأسلحة العنيفة ، لكنها تنقل صاحبها لمستوى أفضل وأعلى[2] .

ودول القارة الأوربية، وبحكم إرثها المعرفي الذي تأسست عليه كثير من أركان الحضارة الحديثة، والذي بدأت طلائعه تشق طريقها منذ عصر النهضة في بدايات القرن السادس عشر، معنية بشكل مباشر بالتقدم والتطور التقني وبأوجهه كافة، الأسباب داخلية تتعلق بمجتمع الرفاهية والرخاء الذي تعيشه هذه البلدان، ولأسباب خارجية تتعلق بدورها وحجمها وقوتها على المسرح السياسي الدولي، الذي شهد تغييرات عميقة على مستوى القمة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتشظي إمبراطوريته، فضلا عن ذلك أن دول الاتحاد الأوربي تسعى بحكم الخبرة والإطلاع والتلاقح الحضاري إلى أن تعلب دورا إيجابيا في العمل السياسي الدولي، الذي شهد انفراد القوة الأعظم في العالم ، بتقرير وتنفيذ ما تراه مناسبا لها، والذي يتقاطع في الكثير من مفرداته، مع حاجات وتطلعات أغلب المجتمعات الإنسانية ، بما فيها مجتمعات القارة الأوربية . حيث تسعى هذه الدول منفردة أم من خلال اتحادها إلى أن تكون (فلترا) بين إمكانات القوة التقنية التي تستخدم أحيانا بدون مبرر من قبل من يمتلكها بطريقة مؤذية للآخرين، وبين تطويع واستخدام هذه التقنية بما يخدم مسيرة

---

[2] بشار عباس – ثورة المعرفة والتكنولوجيا – دار الفكر – دمشق – ٢٠٠١ – ص:٥٣ .

الحياة الإنسانية عموما، لأن التقنية قوة، وقوة الأشياء لا تتغير حتى وأن تعطل دورها للحظة .

أوربا وملاحقة التطور:

في عصر الألفية الثالثة، وبعد أن أصبحت الحروب بشكلها القديم، أحد الموضوعات التي يحاول المجتمع الإنساني تجاوزها، فقد باتت صورة الحال في الوقت الحاضر، أن حروب المستقبل، هي حروب العقول والأفكار الجديدة، بعد أن انفتحت أمام الإنسان مجالات التطور والإبداع بشكل لا حدود له . لأن حروب الأفكار تستغني بالكامل عن كل ما عرفه تاريخ الصراع من أشكال الحروب، فهي حرب مستغنية عن بؤر معينة، تدور المعارك لاحتلالها أو لتأمينها، كالأرض والموارد. ثم أنها حرب لا تبحث عن مسرح إستراتيجي لعملياتها، وهي كذلك تستغني عن جهة قتال محددة، تنطلق أو تتوقف عليها النيران، وفوق ذلك فهي حرب لا تحتاج إلى السلاح أو قوة النيران، كما يصعب متابعة حركتها بما في ذلك حساب خسائرها، فليست هناك جيوش تتقدم أو تتراجع، وليست هناك خسائر بشرية من القتلى أو الجرحى، يمكن عدهم، وليس هناك عتاد أو معدات تأخذ نطاقها الجغرافي أو التدميري.

فهذه الحرب–حرب الأفكار–تشتعل وتحتدم في عقول الناس وفي وعيهم وفي ضمائرهم، وأهم من ذلك في ذاكرتهم . وهكذا فأن الإصابة فيها بصعق البرق وليست بطغى الجرح أو النزيف فبها ليس دما يسيل، وإنما إدراكا يشرب، ثم أن المنتصر فيها لا يستولي على جغرافيا، وإنما يستولي على تاريخ، ولا يكتفي بحصار الواقع وإنما يحاصر الخيال .

مثل ذلك الأمر، يدفع جميع مراكز القوة في العالم، أن تتجه لتحصين قدراتها أمام منافسيها من خلال حشدها لطاقات الإبداع والتطوير التي تمكنها من مواصلة المنافسة. وفي هذا المجال، علينا أن نلحظ السياسة الأورو–أمريكية التي أتجهت خلال الخمس عشرة سنة الماضية، لترصين قدرات القوة التي تمتلكها من خلال استقطابها وتجنيسها للعديد من المبدعين والمبتكرين في مجالات الحاسوب من دول الجنوب الفقيرة، وتحديدا من دول (الهند وباكستان واندونيسيا والفلبين.... الخ) والذين

---

[3] د. حميد حمد السعدون – الغرب والإسلام والصراع الحضاري – دار وائل للطباعة والنشر – عمان ٢٠٠٢ – ص:٤٠ .

[4] الان بيرفت – المعجزة في الاقتصاد – ترجمة وطبع دار النهار اللبنانية – بيروت ١٩٩٧ – ص:٨٦ .

[5] محمد حسنين هيكل – أنها حرب حول المستقبل العربي – صحيفة العرب / لندن – في ١٩٩٩/٧/٢٩ .

تميزوا في هذه المجالات بطريقة ملفتة للنظر، إدراكا منهم بأهمية وضرورة ما يفعلوه هادفين من ذلك التواصل مع جديد العلم والمعرفة، حتى وأن كان الهدف الذي يرمون لأجله يستلزم التغيير في أساليب التنفيذ، لأنهم يعون أنه يبقى العلامة الأخيرة للوصول إلى خط النهاية.

ومن الجوانب ذات الأهمية في هذا الاتجاه، أن دول القارة الأوربية وهي تسعى إلى تثبيت وترسيخ أشكالها الاتحادية والدستورية المتمثلة بـ(الاتحاد الأوربي) تعي جيدا(أن إمكانية مواصلتها المنافسة مع القطب المهيمن–الولايات المتحدة الأمريكية–يستوجب منها حشد وتجميع القدرات الإبداعية الأوربية، بما يمكنها من التعادل مع إمكانات القوة التي يملكها الطرف المقابل، وهذا ما أشارت إليه مسودة الدستور الأوربي، وكذلك وثيقة (برشلونة) عام ، اللتان خلصتا إلى أهمية تأسيس وكالة علمية أوربية موحدة، تعنى بمجال التطوير والإبداع والتنافس ، لأن حقائق القوة في الصراع–أي صراع– تبرزها حقائق النفوذ المتحقق على الأرض، ولعل في مثل صنع طائرة (Air Bus 380) الأوربية العملاقة التي ساهمت فيها أربع دول (فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهولندا) مثل للمنافسة مع المثيل الأمريكي المتمثل بطائرات البوينغ، مما يشير إلى أهمية المركز الواسع في ما يخص مجالات التطوير الحديثة التي تحتاجها الدول وتستخدمها حتى في مجالات خطابها السياسي (. وحدث كهذا أشبه بإعلان منافسة مفتوحة مع المهيمن وآليات تطبيق نفوذه حتى مع حلفائه.

فموجة الاكتشافات وقدرات التطوير المستمرة واليومية، دفعت مراكز القوة العالمية، أن تبحث عن مجالات جديدة غير مطروقة ، تيم من قوتها وزخمها ، وترجح من فعلها أمام منافسيها. ولذلك فأن اتجاه دول القارة الأوربية، وتحديدا–فرنسا– قبل مجيء ساركوزي لسدة الرئاسة، نحو ولوج مجالات الفضاء، جاء مسايرا لما حصل من تطور وتقدم عند الجانب الآخر من الأطلسي، إدراكا من الأوربيين. أن مكامن القوة حتى وأن توفرت عند الحليف المشابه لهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لا يمكن السماح باستخدامها إلا للمصلحة الوطنية. لذلك كان اتجاه فرنسا أولا نحو ولوج مجالات الفضاء ذا مسحة وطنية ،تماشيا مع النهج الديغولي، لكن حماسة اللاعبين الرئيسين في موضوع الاتحاد الأوربي، وهما–فرنسا وألمانيا–وظفا هذا الاتجاه لخدمة

[6] أحمد شوقي – هندسة المستقبل – مكتبة الأسرة – مصر ٢٠٠٢ – ص:٣٤ .

[7] Harold James – The End of Globalization – Harvard Up 2000 –P:148 .

مؤسسة الاتحاد الأوربي، كمكافئ للقوة المهيمنة من خلال رفد هذه المشاريع بالجديد من العلم . مع تأكيدنا أن ما يحدث هو صراع وليس مغامرة أو مؤامرة، وهذا ما يقول به منطق التاريخ الذي عنى بمتابعة نشوء ورقي ومن ثم تدهور الأقوياء.

كما أن الجهد كان عميقا عند مراكز القوة العالمية في التطوير وامتلاك القوة الطاغية، لأن فلسفة القوة لا تستثني حتى حلفائها حينما يعرقلوا نتاجها. فحينما تشرع وكالة (ناسا NASA) الأمريكية المعنية بمجالات الفضاء، بتطوير مخططاتها ومشاريعها الخاصة باستيطان القمر، تمهيدا لرحلة المخاطر نحو المريخ، فأن أجهزة أخرى أمريكية تنجز مشاريع الاختراق والتشويش على الأقمار الصناعية لمراكز القوى الأخرى (أوربا وروسيا والصين) بما يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الفضاء، تقديرا من الجميع أن كل ما في الكون، أو ليس الكرة الأرضية لوحدها ،هي مجالات للتنافس والنفوذ والتقرير، اتجاه المتنافسين، والسبب في ذلك كما نرى أن مجال الفضاء أو الكون لم يحسم للآن لقوة واحدة لكونه مجالا بكرا، في حين أن الكرة الأرضية وبحارها، أصبحت خطوط نفوذ الأقوياء عليها، أكثر من واضحة، ولذلك فحينما نصف الولايات المتحدة الأمريكية في هذه اللحظة بأنها قوة كونية وكاسحة (Hyper Power) لا نتعدى في هذا الوصف حقائق المشاهد المرئية التي تواجهنا يوميا. زيادة على ذلك أن أشكال الأسلحة الجديدة المستخدمة في تمركز القوة عند أطرافها، باتت تتخذ أشكالا غير مطروقة من خلال ربطها ببرامج كمبيوترية وطنية، يمكن استخدامها لإخضاع الخصم على البعد، من خلال إضعاف إمكانياته الموجودة في الفضاء، ولذلك باتت أسلحة الليزر والإشعاع والتحكم من بعد أدوات فعل سياسي يستخدمها صاحبها طبقا لخياراته .

بل أن الأمريكان مسنودين بما يمتلكوه من تقنيات متطورة وإمكانات مالية لا حدود لها، بدأوا يصطادون الأفكار الثورية لغزو الفضاء واستعماره في المستقبل البعيد من خلال ما سموه بفكرة (المصاعد الفضائية)، يتم العمل فيها بوضع قمر صناعي في مدار ثابت حول الأرض ومن ثم ربطه بكابل إلى سطح الأرض ، تنطلق عليه عربات مليئة برماد الفضاء مع أدواتهم ومؤنهم الكاملة .

---

[8] **Op.cit – P:162 .**

[9] **محمد عبد الحميد أبو زيد – قصة تطور العقل البشري – دار العالم الثالث – القاهرة ٢٠٠٢ – ص:٦٨ .**

[10] **د. حميد حمد السعدون – مصدر سابق – ص:٤٢ .**

[11] **موسى الزغبي – إلى أين يتجه العالم – إصدار اتحاد الكتاب العرب – دمشق ٢٠٠٤ – ص:٨٩ .**

وفي هذا الجانب، فأن فكرة المصاعد الفضائية، ضمن مشاريع مثل تغيير تركيب النباتات على الصعيد الوراثي، لتمكينها من العيش في مناخات وأجواء الإجرام السماوية الأخرى، المخطط غزوها وإخضاعها للقدرة الإنسانية، ولعل في ما أخذه رواد المركبة الفضائية (ديسكفري) عام ، من بذور لبعض الأزهار في رحلتهم وكان الغرض منه ملاحظة التغييرات الحاصلة على هذه النباتات في أجواء مختلفة وجديدة عليها. كما يتجه الجميع في مسارات التطوير الجديدة لاستخدام أشعة الشمس لتأمين الطاقة اللازمة لأجهزة الليزر المركبة في الفضاء الخارجي، أو استخدام الحقل المغناطيسي الفائق التوصيل لحماية رواد الفضاء من الإشعاعات الخارجية [12] .

مثل هذه الإمكانات تفتقر لها دول القارة الأوربية، لأسباب تقنية ومالية، مما يجعلها في موقع متأخر في سباق المنافسة في هذه المجالات، وأن كانت مواصلتها فيها ذات توجه استعماري. هذا الوضع يمكِن الطرف الآخر من الأطلسي من التفوق، الذي يسحب معه انعكاسات إيجابية لكامل اتجاهاته السياسية والاقتصادية والعلمية. الأمر الذي يخشى أن يولِد احتكاكا مع دول الاتحاد الأوربي جراء هذه المنافسة التي .تاحت لأحد أطرافها التفوق والريادة.

هذه الاتجاهات الدقيقة والتقنية والعالية التكاليف وبناءِ على ما عرضناه من أسباب، تجعل من دول الاتحاد الأوربي، في موقع متأخر. إلا أن دول الاتحاد، ووفقا لما معلن من الطموحات، لابد أن تبتكر لنفسها دورا تقنيا كونيا، يماثل ويعادل ما يفعله المهيمن في الوقت الحاضر، لأنه بدون ذلك وتماشيا مع الجديد من العلم والابتكارات، ستجد نفسها ضمن خانة التخلف العلمي المتجددة، الأمر الذي يعرض قرارها السياسي وفقا لأشكال متعددة من المصادرة، مما يستوجب عليها تقصير خطوط الفارق المعرفي، لأن بدون ذلك تلتبس الصورة عند صانع القرار السياسي.

أن حروب التقنيات الحديثة، وفقا للمرئي من العلم ، لا يمكن أن تنهض بها، إلا دول بمستوى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقدرتها لكن الأكيد أن دول الاتحاد الأوربي، لن تكون منكفئة على نفسها دون دخول هذا المجال وفقا للتصورات التي يكيفها الشكل التكاملي للاتحاد ككيان سياسي موحد، أو وفق القدرات الوطنية لبعض هذه الدول، مثلما هو الحال، مع فرنسا. زيادة على ذلك، أن حروب التقنيات الحديثة

[12] مجلة نيوزويك (بالعربي) – العدد ٣٨٥ في ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ .

على المستوى الأدنى منها، تتلخص بما يقدمه العلم من جديد، على مستوى الحواسيب الضخمة وأنظمة الاتصال والمواصلات وما يتفرع عنها، أو التي تسعى دول الاتحاد الأوربي إلى مواكبتها بأي شكل كان .

كما أن تشكيل منظومة الحاسبات الوطنية وصيانتها أمنيا، يعد من الاهتمامات الرئيسة للقيادات السياسية ، خاصة في جوانبها العسكرية المرتبطة بها، سواءا كانت منظومة الصواريخ العابرة للقارات أم خطط وبرامج المركبات الفضائية ، بل أن ذلك يشمل حتى مستوى التسليح التقليدي، أحد أهم أوجه اهتمام دول الاتحاد الأوربي، وبما يبعد كل أشكال التدخلات التقنية والعلمية من الطرف الآخر، حتى وأن كان هذا الطرف الولايات المتحدة الأمريكية، لأسباب سيادية ومصلحية، على الرغم من أن ظاهرة قرصنة الكومبيوتر، أصبحت شائعة عالميا، خاصة في ممارسة بعض الدول هذه اللعبة، حتى مع أصدقائها أو حلفائها ، مما يشكل تحديا حقيقيا للجميع، الغرض منه إبعاد إطلالة الآخرين على مكامن الخلل أو التفوق .

كما أن شبكة الانترنيت (World Wide Web) والتي يرمز لها اختصارا بـ(www) أحد أهم بوابات العلم الحديث التي مكنت الدول المتقدمة تقنيا من التعامل معها بشكل منظم ومبرمج واقتصادي، خاصة في إشاعتها والتعامل معها حتى من قبل ربات البيوت، وهذا ما هو حاصل في جميع دول الاتحاد الأوربي، مما أتا) للجميع الإطلالة على الجديد من ابتكارات العالم وتقنياته، من خلال نقل متلقيها لمستوى جديد من الوعي والمعرفة، بحيث كانت آثاره الإيجابية واضحة على كل مستويات الحياة الفردية والجماعية، مما زاد من إمكانية النجاح المهني ، خصوصا وأن العالم أصبح مجمع المعلومات الحديث) .

كما أن تقنية الانترنيت، تقدم مجالات رحبة للتغييرات والتطورات حتى على الصعيد الاجتماعي، فضلا عن معرفة مختلف التفاعلات التي تحدث بين الأفراد والجماعات على مستوى المجتمعات المماثلة أم المختلفة، مما يوسع من مساحة

---

[13] **David Harel –Computers Ltd.: What they Really Can't Do – Oxford University press 2000 – P:92 .**

[14] **محمد عبد الشفيع عيسى – الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا :نحو رؤية جديدة – الشركة العالمية للكتاب –بيروت ٢٠٠٤ – ص:١٣٧ .**

[15] **علي محمد رحومة – الانترنيت والمنظومة التكنو اجتماعية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٥ – ص:١١٣ .**

المعرفة والفهم عند من يتعامل معها، هذا غير استشراق مستقبليات هذه التقنية وأبعادها المتعددة في المتجمعات الإنسانية، وبما يمكن من يتعامل مع هذه التقنية من التحصن ضد كل الأخطاء المحدقة به وبمجتمعه من خلال ما يتوفر له من معلومات ودرجات وعي متقدمة، قياسا بالآخرين ممن يفتقدون لما متوفر لديه . لكون المعرفة وحسن استخدامها تعد لحظة تسارع مهمة في حياة الشعوب.

الخيال العلمي

يعد أدب الخيال العلمي (Science Fiction) من أهم الأجناس الأدبية المعاصرة وأوثقها ارتباطا بحياة البشر، وذلك لارتباطه بشكل ونوعية الحياة في المستقبل نتيجة للتقدم العلمي والتقني المتسارع. فالخيال العلمي أصبح علما من علوم المستقبل المهمة، خاصة في استلهام الأفكار التي يقدمها كاستشراف متقدم على الزمن الحالي. وقد أطلق على هذا الأدب، العديد من المسميات، مثل أدب الأفكار، وأدب التنبؤ بالمستقبل، وأدب التغيير، والأدب الذي يهتم بحال ومصير الجنس البشري، لكنه مع كل هذه التوصيفات، يبقى لصيقا بالإنسان وحياته وتطلعاته المستقبلية، لأنه يعد بمثابة مرآة تعكس أحدث الإنجازات العلمية، هذا غير تزويده العلم بأفكار يمكن استثمارها وتحويلها إلى مبتكرات واكتشافات جديدة، لكونه معملا علميا، يحاول أن يجد حلولا للعديد من قضايا ومشكلات الواقع الحالي، أو التحذير من بعض المسائل وتحفيز الهمم للتهيؤ لمواجهتها حين حدوثها، لذلك فأن (إينشتاين) حينما يقول أن (الخيال أكثر أهمية من المعرفة) كان على إدراك بمدى الخدمة التي يقدمها هذا العلم لعموم الأنشطة المعرفية الأخرى.

لذا يمكننا القول، بأننا نعيش عصر أدب الخيال العلمي .ففي الوقت الحاضر توشك الحدود الفاصلة بين العلم والخيال، أن تتلاشى بعد أن تحققت معظم تنبؤات الخيال العلمي وتحولت إلى واقع ملموس، كما أن هناك اليوم، سباقا هائلا بين العلماء وكتاب الخيال العلمي حول أفكار وإنجازات المستقبل في شتى المجالات لدرجة أن وقائع الثورة العلمية والتقنية السريعة والمذهلة، قد تجاوزت الكثير مما كان يعد خيالا علميا .

---

[16] المصدر السابق – ص:١٣٦ .

[17] جيرهارد هونر – القراءة السريعة المهنية – ترجمة محمد حديد – مكتبة العبيكان – الرياض / السعودية ٢٠٠٥ – ص٧٣ .

وقد لعب الخيال العلمي وما زال، دورا كبيرا في الوصول إلى الاكتشافات والاختراعات العلمية. فلو نظرنا إلى الكثير من الإنجازات العلمية التي تحققت خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، بدء من السفر إلى الفضاء وانتهاء بالعلاج الجيني وأشكال الاستنساخ المتعددة، لوجدنا أن كل هذه الحقائق والإنجازات العلمية سبق التنبؤ بها في كتابات الخيال العلمي منذ أواخر القرن التاسع عشر . فمثلا فقد تنبأ الكاتب البريطاني الكبير (H. G. Wells) في روايته (The World Set Free) المنشورة عام م، باكتشاف الطاقة الذرية والإشعاع الصناعي وتطور القنابل الذرية ، وهذا ما تحقق في نهاية الحرب العالمية الثانية، في مشهد لا أظنه يزول بسهولة من وجدان العالم ، حينما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنابلها الذرية على اليابان عام م، مفتتحة بذلك طريق الرعب والموت في تطوير أسلحة الدمار والقتل والتي ظلت الدول تواصل تطويرها حتى هذا الوقت وبأشكال تقنية عالية.

كما أدركت الدول الكبرى والمتقدمة، أهمية الخيال العلمي في إعداد وتنشئة جيل من العلماء والمبدعين، فقامت بإدراجه في مناهج التعليم المختلفة، لأنها عدت هذا الحقل جزءاً مهما من استراتيجيات المستقبل، لأن (قراءة الخيال العلمي أمر لازم للمستقبل) ، تستوجبه الضرورات الحياتية للدول من خلال أنشطتها المختلفة مع كيانات المجتمع الدولي المتعددة. بل أن البعض يرى أن (القراءة النقدية لأدب الخيال العلمي هي بمثابة تدريب أساسي لمن يتطلع للأمام أكثر من عشر سنوات) ، في حين يراه البعض استباقاً للمجهول القادم ، لابد أن يستعد له بالاحتمالات كافة من خلال تطوير الملكات كافة ذات المواصفات الخاصة بالإبداع لاحتماليات متعددة ، تمكن الإنسان من التعامل معها، كما أن (الخيال العلمي لا يقتل وليست له حدود، وكل المؤسسات تشجعه، والعالم الحقيقي المحب لعلمه لابد أن يحلم، وإذا لم يتخيل العالم ويحلم سيسبقه آخرون) .

أن المؤسسات العلمية والمتخصصة في كل بلدان العالم المتقدم ومنها مؤسسات دول الاتحاد الأوربي، تولي حقل الخيال العلمي، الاهتمام الواسع لأنه يجعل من الفرد مبدعاً

[18] **David Harel – Op.cit – P:182 .**

[19] **ألفن توفلر – صدمة المستقبل – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – مصراته / ليبيا ١٩٩٠ – ص:٥٨ .**

[20] **Arthur C. Clark – Profiles of the Future – Oxford Up 1991 – P:46 .**

[21] **أحمد زويل – عصر العلم – دار الشروق – القاهرة ٢٠٠٥ – ص:٤٧ .**

في تفكيره وتصوراته، أي أنه تجرى تنمية القدرة على التصور لما ستكون عليه الأشياء والأحداث في المستقبل، وكيفية الاستعداد لمواجهتها، وفي ذلك تنمية للإبداع، بما يؤشر مبكرا عن المبدعين والمتميزين، الذين تبنى من خلال جهودهم العلمية، مجتمعات الرفاهية والاستقرار، ولهذا كانت سياسة جميع دول الاتحاد الأوربي، بالإكثار من إقامة المعارض والمؤتمرات واللقاءات ذات الصفة التقنية البحتة، بحثا عن المشاريع غير المطروقة ، والتي تنقل العلم والمعرفة لدرجة أعلى تمكنها من الريادة في هذا الحقل المتجدد يوميا. كما أولت مؤسسات البحث العلمي الأوربية، اهتماما استثنائيا بالقدرات المتميزة والخلاقة من العلماء، مستهدفة بذلك تطويع هذه القدرات لخدمة برامجها، بما يمكنها من المواصلة في سباق مفتوح مع الجانب الآخر من الأطلسي، إدراكا منها أن من يمتلك المعرفة يمتلك المستقبل باتجاهاته كافة[22] .

أن قيمة الدول والتكتلات الموحدة في هذا العصر، تتجلى بالأهمية، وليس هناك من أهمية قصوى في ظل اتساع أشكال الصراع الإنساني، مثل المعرفة، لأن ذلك يمكن من يمتلكها من تقوية جداره وهزيمة خصمه، خصوصا وأن هذا العصر، هو عصر المعرفة ومن يمتلكها ويسخرها بخدمته[23] .

الخاتمة

أن الإبداعات والاكتشافات العلمية المتواصلة تكاد أن تتفجر بين لحظة وأخرى، وهذا ما يجعل العالم في دورة سريعة، لغرض امتلاك ناصية العلم والمعرفة، بما يؤهل مجتمعات المعرفة على المواصلة مع الآخرين. والحروب، وهي أبشع مظاهر الحياة الإنسانية ستكون مستقبلا بين المجتمعات المختلفة حروبا بين العقول، بين من يعرف ويمتلك العلم ويبدع في التعامل معه، وبين من يضع بينه وبين العلم ألف حجاب وحجاب. لذلك فأن دول الاتحاد الأوربي، ضمن المنظور من الزمن القادم، ستكون قادرة على التواصل مع العالم، نظرا لما تمتلكه من علماء ومبدعين توفر لهم مجتمعاتهم كل المستلزمات التي تمكنهم من الإبداع. وعليه فأن دول الاتحاد الأوربي، وتحت أي ظرف طارئ، تمتلك ما يؤهلها من القدرات والإمكانات في أن تكون ضمن الصفوف الأولى للمجتمعات الإنسانية، بحرب أم بدونها لسببين أولهما لأن هذه المجتمعات وعت قيمة العلم والمعرفة والوعي، حينما تستخدمها لحماية مجتمعاتها، وثانيهما لأنها وعت، فأنها نهجت من خلال التعلم والتدريب والتطوير أن

---

22 **جيرهارد هونر – مصدر سابق – ص:٧٦ .**
23 **د. حميد حمدالسعدون – مصدر سابق – ص:٤٤ .**

تحشد لمجتمعها أكفأ وأفضل العقول التي تمتلكها بما يؤهلها للتواصل مع الحياة الإنسانية بشكل إبداعي دائم.

أن المعرفة ليس لها حدود، وهي كحال الأوطان ليست شقق لساكنيها، فضلا عن ذلك فأن الموقف الإنساني يتميز بتفاعل وتصارع الإرادات، وبالقوة بأشكالها المختلفة. كما أن أحلام وآمال الشعوب والأمم لا تستنسخ، بل تعبر عن نفسها بحقائق فعل ملموس على الأرض، على الرغم من مصادرنا المعرفية والعلمية قد تختلط وتتباين، وقد تلتقي أو تتقاطع، لكنها في الأخير مع رفة، تطوع نفسها لمن يحسن استخدامها في الزمان والمكان المناسبين.

الوحدة النقدية والاتحاد السياسي في أوربا*

باول دي كراوفي**
ترجمة : د.ميثم لعيبي إسماعيل
كلية الإدارة والاقتصاد

مقدمة

لقد قادت التطورات الأخيرة في أوربا، وبالتحديد ما حدث من رفض الدستور الأوربي من قبل فرنسا وهولندا عام ٢٠٠٥، إلى بحث عميق حول مستقبل الاتحاد الاوربي. ان تلك التطورات، بلا شك، هي إشارة عدم ثقة نحو تكامل سياسي اكبر في أوربا.

ثمة خطر من إن التقدم باتجاه الاتحاد السياسي يمكن إن يتوقف أو إن هذا الاتحاد يمكن إن يبدأ بالتراجع ، ان هذا الأمر تطلب نقاشاً جديداً حول الربط بين وحدة الاتحاد السياسية والوحدة النقدية ، لقد ظهرت مدرستان فكريتان في هذا الصدد. وطبقاً للمدرسة الأولى فان الاتحاد الاوربي لا يمكن أن ينجح على المدى الطويل بدون وجود اتحاد سياسي قوي بين أعضاء الاتحاد الاوربي. وكما يبدو واضحا إن هذه المدرسة تستند إلى حجج تاريخية تأييداً لفرضيتها. حيث تشير إلى الاتحادات النقدية التي لم تكن متضمنة لاتحاد سياسي قوي.

أما طبقاً للمدرسة الثانية من الأفكار، فإن درجة الوحدة السياسية التي وصلها الاتحاد الاوربي هي كافية لضمان نجاح الوحدة النقدية على المدى الطويل.وطبقاً لوجهة النظر هذه، فان منطقة اليورو من الممكن أن تنجح حتى إذا لم يصبح الاتحاد الاوربي دولة فيدرالية مثل الولايات المتحدة الاميريكية.

إن النقاش بين وجهتي النظر تلك حول الربط بين الاتحاد السياسي والوحدة النقدية، يتطلب منا مسبقاً إيجاد تعريفات لكل من الاتحاد السياسي والوحدة النقدية، ومن الواضح إن من السهولة إيجاد تعريف للوحدة النقدية، حيث يمكن أن تعرف مثلاً، بأنها وحدة بين البلدان التي تستخدم نفس العملة والتي تدار من قبل بنك مركزي مشترك. لكن مثل هذا التعريف الأنيق من الصعب إيجاده حول المقصود بمفهوم الاتحاد السياسي. حيث إن هناك الكثير من الأبعاد والتدرجات للاتحاد السياسي. فعلى النقيض من الوحدة النقدية، فان الاتحاد السياسي هو ليس قضية (اسود أو ابيض) بحيث يسمح لنا بالقول إن الاتحاد السياسي قد تحقق.

في هذا المقال سنحاول الربط بين الاتحاد السياسي والوحدة النقدية.وسنبدأ بتوضيح معنى الاتحاد السياسي، ومن ثم سنذهب لتحليل ما هو نوع الاتحاد السياسي المطلوب لتقوية الوحدة النقدية في أوربا على المدى الطويل.

الأبعاد المتعددة للاتحاد السياسي

الاتحاد السياسي ذو إبعاد متعددة. وسنميز فيما يلي بين البعدين المؤسساتي والوظيفي.

** هذا البحث منشور في كتاب (التحديات الرئيسية للنظام العالمي، آراء، أفكار، مقالات) الصفحات ١٢٣-١٢٩، وهو كتاب صادر بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس مؤسسة ASERI الدراسات العليا للعلاقات الدولية والاقتصاد، وهي أحدى المؤسسات العلمية التابعة للجامعة الكاثوليكية في ايطاليا، ميلانو، الكتاب مؤلف من مجموعة من المقالات والبحوث لأساتذة من مختلف الجامعات العالمية المعروفة ، طبع الكتاب في ميلانو، ٢٠٠٧.

فعلى المستوى المؤسساتي من الممكن للمرء أن يحلل طبيعة المؤسسات التي من الممكن أن تدير الاتحاد. ثمة شك قليل إن الاتحاد الاوربي ألان قد طور مجموعة كاملة من المؤسسات، وإن دول الاتحاد الاوربي تنازلت عن جزء من سيادتها الوطنية إلى تلك المؤسسات فمن جهة هناك سلطة تنفيذية تتكون من المفوضية الأوربية والمجلس الاوربي. ومن جهة ثانية توجد سلطة تشريعية تتكون من البرلمان الاوربي والمجلس الاوربي، ومن جهة ثالثة هناك سلطة قضائية مستقلة، هي محكمة العدل، من هنا يمكن القول، انه ما عدا الدور الخاص الذي يلعبه المجلس الاوربي ، كمؤسسة لديها مسؤوليات تنفيذية وتشريعية، فان الاتحاد الاوربي لديه كل مؤسسات المجتمع الديمقراطي الحديث، والقادر من خلالها على اتخاذ قرارات لها تأثير على مستوى الاتحاد. ومن هذه الزاوية هناك بالفعل درجة كبيرة من الاتحاد السياسي بين دول الاتحاد الاوربي. والسؤال الذي علينا تحليله هو : فيما إذا كان المستوى الحالي من الاتحاد السياسي كافياً لضمان استمرار نجاح الوحدة النقدية بين دول الاتحاد أم لا؟!!

فإذا انتقلنا إلى البعد الأخر وهو المستوى الوظيفي، فان المرء يمكن أن يتساءل حول تلك المجالات التي نقلت فيها الدول الأعضاء في الاتحاد سيادتهم إلى المؤسسات الأوربية. وهنا فان لدينا صورة معاكسة عن البعد الأول (المؤسساتي). ففي بعض المجالات ، كان هذا التحول واضحاً، خذ مثلاً في الزراعة ، سياسات المنافسة، سياسة التجارة الخارجية، ففي كل تلك المجالات ثمة تحول كبير في نقل السيادة من الدول إلى مؤسسات الاتحاد.

لكن في مجالات أخرى يمكن أن نلاحظ إن التحول قليل نوعاً ما، والجوانب الأكثر بروزا هي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن الدول الأعضاء أبقت كل سيادتها ، أو الجزء الأكبر من تلك السيادة، وذلك في بعض الجوانب مثل الضرائب ،الضمان الاجتماعي، سياسات الاجور، حيث كان فيها التحول قليلا نسبيا. وهناك جوانب أخرى كان فيها نقل السيادة محدود للغاية ، مثل الدفاع والسياسة الخارجية.

وهكذا يبدو إن نقل السيادة قد جرى بطريقة غير متساوية كلياً في الاتحاد الأوربي،وشخصت بعض الجوانب بان فيها تحول في السيادة بشكل كامل تقريبا في حين إن التحول في مجالات أخرى كان محدود جدا.

والسؤال الذي يبرز هنا هو : ما هي المجالات المهمة للوحدة النقدية ؟ هل نحتاج إلى تحويل السيادة في كل تلك الجوانب لكي تكون مؤسسات الاتحاد الاوربي متجسدة بشكل حقيقي كدولة عظمى، أم إن التحول من الممكن أن يكون في جوانب مختارة ؟ وإذا كان الأخير صحيحاً، ما هي المبادئ التي يجب أن تتبع لتوزيع المسؤوليات بين مستويي الاتحاد والدول الأعضاء؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نعود ونتكلم عن نظرية مناطق العملة المثلى.

مناطق العملة المثلى والاتحاد السياسي :

ثمة اختلاف جوهري بين الوحدة النقدية في الولايات المتحدة الاميريكية والوحدة النقدية الأوربية. إن الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة لديها احتكار استخدام القوة القسرية فيما يتعلق بالوحدة النقدية لديها، وهي بالتأكيد سوف تمنع أي ولاية من الانفصال عن الوحدة النقدية

إن الاختلاف مع أعضاء الاتحاد الاوربي في منطقة اليورو قوي جدا، حيث لا توجد قوة مؤسساتية فوق السلطة الوطنية في دول الاتحاد الاوربي بإمكانها أن تمنع الدولة العضو في منطقة اليورو من الانفصال عن الوحدة النقدية. وهكذا فانه لبقاء منطقة اليورو فعلى الدول الأعضاء أن تستمر في عضويتها لمنطقة اليورو وان يبقى ذلك من ضمن اهتماماتها الوطنية. وان لم تكن الحال كذلك فان إغراء الانفصال سيكون موجوداً وفي نقطة ما فان هذا الإغراء سيقود إلى الانفصال.

إن نظرية مناطق العملة المثالية تحدد الشروط التي على الدول أن تفي بها لجعل الاتحاد النقدي جذابا، مثلا أن تضمن الدولة إن تكون فوائد الاتحاد النقدي تتجاوز تكاليفه. هذه النظرية تستخدم في أكثر الأحيان لتحليل فيما إذا كان على البلدان أن تلتحق بالاتحاد النقدي أم لا، ويمكن لهذه النظرية أن تستخدم أيضا لدراسة الظروف التي تكون عندها رغبة للأعضاء الموجودين في الاتحاد النقدي في ترك الاتحاد.

تقول نظرية مناطق العملة المثلى (OGA) ، ذلك في واحدة من أكثر أشكالها عمومية، انه إذا كانت الفوائد من الاتحاد الاوربي تتجاوز التكاليف، فلا يوجد عندئذ باعث لدى الدول الأعضاء يدفعهم لمغادرة الاتحاد.حيث يكونوا عندئذ قد شكلوا منطقة عملة مثلى. أو بكلمات أخرى فان من المرجح ان يبقى اتحادهم مستقرا .

إن الشروط التي تكون مطلوبة لضمان الاستمرارية معروفة في أدبيات نظرية مناطق العملة المثلى. والتي يمكن تلخيصها بثلاثة مفاهيم :

١- التماثلية : إن الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يجب أن تكون لديها خبرة في الصدمات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تكون متماثلة بشكل كافي مع خبرات بقية دول الاتحاد.
٢- المرونة : يجب أن تمتلك تلك البلدان مرونة كافية في أسواق العمل لتكون قادرة على التكيف مع الصدمات المتماثلة مع دول الاتحاد الأخرى.
٣- التكامل : يجب أن يكون لدى دول الاتحاد درجة كافية من التكامل التجاري مع بقية أعضاء الاتحاد وذلك من اجل ضمان الحصول على الفوائد من جراء استخدام نفس العملة.

نحن نتبنى وجهة النظر التي تقول بان درجة معينة من التكامل السياسي تؤثر على أمثلية الوحدة النقدية وذلك من عدة وجوه : أولاً، إن الاتحاد السياسي يجعل من الممكن مركزة جزء مهم من الميزانيات الوطنية على مستوى الاتحاد. وهذا يجعل من الممكن تنظيم أنظمة تحويل مالي توفر بعض الضمان ضد الصدمات المتماثلة. وهكذا فعندما يصاب احد بلدان الاتحاد بصدمة اقتصادية ذات تأثيرات ضارة، فان وجود اتحاد ذو ميزانية مركزية سيحول بشكل أوتوماتيكي دخلا من الدولة العضو التي تكون لديها ظروف اقتصادية جيدة إلى الدولة العضو التي تمر بصدمة اقتصادية ضارة. وكنتيجة فان هذه الدولة العضو سوف تدرك ضرورة التمسك بالاتحاد والذي يكون اقل تكلفة من حالة غياب التحويل المالي.

ثانياً، إن الاتحاد السياسي يقلل مخاطر الصدمات التماثلية ذات المنشأ السياسي، والمثال الذي نأخذه عن ذلك مرتبط بمنطقة اليورو. اليوم حيث نجد إن الإنفاق والضرائب لا تزال بيد الحكومات الوطنية والبرلمانات، وكنتيجة، فان ثمة قرارات أحادية الجانب تتخذ بتخفيض أو زيادة الضرائب والتي من المرجح أن تخلق صدمات تماثلية. ونفس الحالة، في الضمان الاجتماعي وسياسات الاجور فإنها أيضا تقرر على المستوى الوطني، لا على مستوى الاتحاد الاوربي. وهذا الأمر يخلق مدى من الصدمات التماثلية على مستوى منطقة اليورو، خذ مثلاً حالة فرنسا ، عندما قرر هذا البلد لوحده تخفيض ساعات العمل الأسبوعي إلى ٣٥ ساعة. أو خذ حالة ألمانيا والتي من خلال تطبيق سياسة ضبط الاجور القاسية منذ ١٩٩٩، فان موقفها التنافسي قد تحسن بشكل

مثير في دول منطقة اليورو، مقارنة مع ارتفاع التكاليف في بقية دول الاتحاد كايطاليا على سبيل المثال .

من خلال الحالات السابقة فان انضمام الدول إلى الاتحاد السياسي قد يخفض من حدة هذه الصدمات التماثلية.

الحاجة إلى تكامل سياسي أكثر

إن المشاكل التي شخصت أعلاه توضح الحاجة إلى خطوات أكثر باتجاه اتحاد سياسي، فنحن نرى انه بدون اتحاد سياسي فان منطقة اليورو في خطر.

إن التحليلات السابقة تتيح لنا وصف الشكل الذي يجب أن يكون عليه الاتحاد السياسي :

العنصر الأول الضروري لمثل هذا الاتحاد السياسي هو وجوب وجود درجة معينة من مركزية الميزانية والتي يجب ان تصاغ على شكل موحد، وذلك من خلال إعطاء قوة اختيارية للإنفاق وتحصيل الضريبة إلى السلطة التنفيذية الأوربية، مدعومة بمسؤولية ديمقراطية كاملة للذين سيعطون السلطة للإنفاق وتحصيل الضريبة.ان هذا الأمر سوف يؤسس نظاماً مضمون ضد الصدمات التماثلية في منطقة اليورو. وهذا العنصر قد يتخذ عدة أشكال، وقد قدمت مجموعة من الرؤى حول هذا الأمر فعلاً. لكن نقل سلطة الميزانية باتجاه المركزية لم يجر بالشكل المدهش الذي كان مبين من قبل تلك الرؤى..

ثانياً، إن التنسيق المؤسساتي المتزايد لعدد من أدوات السياسة الاقتصادية التي لها نتائج اقتصادية كلية سيكون ضروريا. لقد ذكرنا السياسات الاجتماعية وسياسات الاجور.اذ إن الحاجة إلى التنسيق لا تعني بالضرورة إن تلك الجوانب يجب أن تكون مركزية بشكل كامل. بل انه يعني إن سريان تأثيرات القرارات في تلك الجوانب إلى الاتحاد النقدي يجب أن يكون مركزياً. وهكذا فان قرارات مثل خفض ساعات أسبوع العمل في فرنسا يجب أن يكون موضع اهتمام مشترك، ويجب أن لا يسمح أن يقرر بواسطة الدولة الواحدة بدون استشارة بقية الدول.

وبشكل مشابه فان سياسات الاجور يجب أن تنسق لكي يتم تجنب التطورات التماثلية في المواقع المنافسة للبلدان الأعضاء.

استنتاجات

لقد ناقشنا في هذه الورقة إن النجاح طويل الأمد لمنطقة اليورو يعتمد على الاستمرار في عملية الاتحاد السياسي. فمثل هذا الاتحاد السياسي مطلوب لتقليل مدى ظهور الصدمات التماثلية، وأيضا لكي نضمن لمنطقة اليورو نظام أوسع من الروابط السياسية القوية المطلوبة للاعتناء بالتغيرات الاقتصادية المتباعدة الحتمية الظهور، ضمن منطقة اليورو.

وأخيرا فإننا لا نلاحظ وجود أصوات قوية داخل البرلمان الاوربي تشير إلى ثمة نقص حاد أو إعياء في التكامل بين دول الاتحاد الاوربي حالياً، مما يؤدي إلى تصورانه من غير المرجح وجود تقدم مستقبلي هام في الوحدة السياسية، وهذا الأمر سيؤدي إلى بقاء منطقة اليورو منطقة هشة. وعلى أية حال فانه وعلى المدى الطويل لا يوجد شك انه بدون خطوات أكثر جدية باتجاه وحدة سياسية فان منطقة اليورو سيكون لديها حظوظ قليلة للنجاح والاستمرار.